



JNEP(OCA)/MED IG.11/10
3 December 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



خطة عمل البحر المتوسط

الاجتماع العادي العاشر للأطراف المتعاقدة
في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث
وبروتوكولاتها

تونس، ١٨-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

تقرير

الإجتماع العاشر للأطراف المتعاقدة في إتفاقية
حماية البحر المتوسط من التلوث وبروتوكولاتها

قائمة المحتويات

النص الرئيسي للتقرير

المرفقات

المرفق الاول	قائمة المشاركين
المرفق الثاني	البيانات الافتتاحية والختامية
المرفق الثالث	جدول الاعمال
المرفق الرابع	التوصيات والميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (مع ستة تذييلات)

التذييلات

التذييل الاول	توصيات بشأن هياكل وحدة البحر المتوسط ومدبول ومراكز الانشطة الاقليمية
التذييل الثاني	برنامج العمل الاستراتيجي للتصدى للتلوث من أنشطة برية
التذييل الثالث	قرار بشأن إستراتيجية إقليمية لمنع تلوث البيئة البحرية من السفن
التذييل الرابع	مبارئ عامة وتعريف للتغطية الجغرافية لإعداد قوائم جرد لعناصر التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط ومعايير لإعداد قوائم جرد وطنية للمواقع الطبيعية ذات الاهتمام بالصيانة

توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة المتعلقة أ) بإدارة
الطلب على المياه ، ب) الإدارة للمستدامة للمناطق الساحلية

التدبير الخامس

النظام الداخلي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

التدبير السادس

مؤتمر أطفال البحر المتوسط (توصيات)

المرفق الخامس

مقدمة

١ - قبل الاجتماع الاستثنائي للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث وبروتوكولاتها (مونبلييه ، ١ - ٤ تموز/يوليه ١٩٩٦) عرض تونس استضافة الاجتماع العادي العاشر للأطراف المتعاقدة في تونس . وبناء على ذلك ، عقد الاجتماع العادي العاشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث وبروتوكولاتها في فندق Le La Marsa ، Palace بتونس في الفترة من ١٨ - ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ .

الحضور

٢ - حضر الاجتماع ممثلون عن الأطراف المتعاقدة التالية في اتفاقية برشلونة : إيطاليا، الجزائر، اليوسنة والهرسك، كرواتيا، قبرص، مصر، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، اليونان، اسرائيل، إيطاليا، الجماهيرية العربية الليبية، مالطة، موناكو، المغرب، سلوفينيا، اسبانيا، تونس، تركيا.

٣ - وحضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلون عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المنظمة البحرية الدولية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المختبر البيئي البحري في موناكو.

٤ - وحضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التالية :

Agreement on the Conservation of Cetaceans of the Black Sea, Mediterranean Sea and Contiguous Atlantic Area (ACCOBAMS), Accord sur les oiseaux d'eaux migrateurs d'Afrique et d'Eurasie (AEWA), Arab Centre for the Study of Arid Zones and Dry Lands (ACSAD), Convention on the Conservation of Migratory Species of Wild Animals (CMS), Accord entre la France, l'Italie et la Principauté de Monaco relatif à la Protection des Eaux du Littoral Méditerranéen (RAMOGE), Association de Protection de la Nature et de l'Environnement de Kairouan (APNEK), Ecomediterrania, European Chemical Industry Council (CEFIC), Europe Conservation, Friends of the Earth International, Greenpeace International, International Centre for Coastal and Ocean Policy Studies (ICCOPS), International Ocean Institute (IOI), Institut Méditerranéen de l'Eau (IME), Marevivo Associazione Ambientalista, Mediterranean Association to Save the Sea Turtles (MEDASSET),

Medcities Network, Medcoast, Mediterranean Protected Areas Network (MEDPAN), Mediterranean Marine Bird Association (MEDMAV), Mediterranean Information Office for Environment, Culture and Sustainable Development (MIO-ECSDE), Society for the Protection of Nature (DHKD), Turkish Foundation for Combating Soil Erosion, for Reforestation and the Protection of Natural Habitats (TEMA), Turkish Marine Environment Protection Association (TURMEPA), World Wide Fund for Nature (WWF).

٥ - وحضر الاجتماع أيضاً ممثلون عن مراكز الأنشطة الإقليمية التابعة ل خطة عمل البحر المتوسط .

٦ - ومرفق بهذا التقرير قائمة بالمشاركين باعتبارها المرفق الأول.

البند ١ من جدول الأعمال : افتتاح الاجتماع

٧ - حسبما تقضى المادة ٢١ من النظام الداخلي لاجتماعات ومؤتمرات الأطراف المتعاقدة ، افتتح الاجتماع صاحب السعادة السيد الحسين التجاني ، وكيل وزارة الزراعة والمعدات والبيئة المسؤول عن شؤون البيئة بالمغرب ورئيس مكتب الاطراف المتعاقدة نيابة عن حكومة المغرب .

٨- وقد استمع الاجتماع إلى كلمات كل من صاحب السعادة السيد الحسين التجاني، وصاحب السعادة السيد مهدي مليكة وزير البيئة وتخطيط الاراضى في تونس ، والسيد Lucien Chabason منسق خطة عمل البحر المتوسط نيابة عن السيدة Elizabeth Dowdeswell المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وترفق بياناتهم كاملة بالمرفق الثاني بهذا التقرير.

البند ٢ من جدول الأعمال : النظام الداخلي

٩ - لاحظ الاجتماع أن النظام الداخلي المطبق على اجتماعات ومؤتمرات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث وبروتوكولاتها (UNEP(OCA)/IG.43/6)، المرفق الحادي عشر) بصورته المعدلة بواسطة الاجتماع العادي الثامن سوف ينطبق على مداولاته.

البند ٣ من جدول الأعمال : انتخاب أعضاء المكتب

١٠ - طبقاً للمادة ٢٠ من النظام الداخلي ، وتمشياً مع توصيات الاجتماع غير الرسمي لرؤساء الوفود، انتخب الاجتماع بالاجماع أعضاء المكتب الآتية اسماؤهم:

الرئيس : صاحب السعادة السيد محمد مهدي مليكة (تونس)

نائب الرئيس : السيدة Gordana VALCIC (كرواتيا)

نائب الرئيس : صاحب السعادة السيد Theodoros Koliopanos (اليونان)

نائب الرئيس : صاحب السعادة السيد عاشور محمد امقيق (الجمهورية العربية الليبية)

نائب الرئيس : صاحبة السعادة السيدة Imren AYKUT (تركيا)

المقرر : صاحب السعادة السيد Bernard FAUTRIER (موناكو)

البند ٤ من جدول الأعمال : اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

١١ - وافق الاجتماع على جدول الاعمال المؤقت بالاجماع . وفيما يتعلق بتنظيم الأعمال الذي اقترحه الامانة ، تم الاتفاق على أن يقوم المنسق بتقديم البندين ٦ و ٧ معاً وأن يكون ذلك بمثابة الأساس الذي سيتم بناء عليه المناقشة العامة في اطار البند ٨ من جدول الأعمال . ومرفق بهذا التقرير جدول الأعمال باعتباره المرفق الثالث .

البند ٥ من جدول الأعمال : وثائق تفويض الممثلين

١٢ - وفقاً للمادة ١٩ من النظام الداخلي ، اجتمع مكتب الأطراف المتعاقدة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ برئاسة رئيسه لفحص وثائق تفويض ممثلي البانيا ، الجزائر ، البوسنة والهرسك ، كرواتيا ، قبرص ، مصر ، المجتمع الأوروبي ، فرنسا ، اليونان ، اسرائيل ، ايطاليا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مالطة ، موناكو ، المغرب ، سلوفينيا ، اسبانيا، تونس ، تركيا الحاضرين للاجتماع العادي العاشر للأطراف المتعاقدة ووجد أنها سليمة ، ومن ثم ابلغها للاجتماع الذي وافق على تقرير المكتب في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ .

البند ٦ من جدول الأعمال :
التقرير المرحلي للمدير التنفيذي عن تنفيذ خطة عمل
البحر المتوسط في الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧

١٣ - استعرض السيد Lucien Chabason ، منسق خطة عمل البحر المتوسط بايجاز التقرير المرحلي بشأن تنفيذ خطة عمل البحر المتوسط في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٦ (الوثيقة UNEP(OCA)/MED IG.11/3) . وفي تعليقه على القسم الخاص بالترتيبات المؤسسية والمالية، رحب بالتحسن الذي طرأ على الموقف المالي للصندوق الاستئماني للبحر المتوسط . وأكد أيضاً على أهمية وضع نظام موحد للإبلاغ بواسطة الاطراف المتعاقدة ، تمشياً مع ما تطلبه المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط والأحكام ذات الصلة من اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها . وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة في البحر المتوسط، أثار مسألة العلاقات بين لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة والهيئات الأخرى داخل خطة عمل البحر المتوسط . وأشار إلى أن اللجنة تعتبر هيئة استشارية توفر لها الخطة الأمانة وتكون مسؤولة عن أدائها بوجه عام. وأضاف أن جزءاً هاماً من أعمال مراكز الأنشطة الإقليمية والهيئات التابعة لخطة عمل البحر المتوسط ، تتمثل حالياً في دعم أنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة . وفيما يتعلق بالأنشطة الاعلامية لخطة عمل البحر المتوسط، أقر بأنه ينبغي بذل الكثير من الجهود لتحديث استراتيجيات الاتصالات الخاصة بالبرنامج .

١٤ - وقال معلقاً بنوع خاص على عمل مراكز الأنشطة الإقليمية، أنه يلاحظ أن عدداً من المسائل قد طرأ مؤخراً فيما يتعلق بتخطيط المناطق الساحلية وإدارتها . وقال ان الوقت قد حان لإثارة عدد من المسائل المتعلقة بأهمية ادارة المناطق الساحلية . وأضاف أن مركز الأنشطة الإقليمية لبرامج الأعمال ذات الأولوية قد اشترك مع برنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط التابع للبنك الدولي لوضع تقييم لأنشطة ادارة المناطق الساحلية في البحر المتوسط . وقد أظهر هذا التقييم مزايا تجميع كافة الأطراف المعنية بتخطيط وإدارة المناطق الساحلية ، بل وأكد مخاطر أن يكون مآل الأعمال التي أنجزت أن توضع على الرف . وبناء على ذلك فإن أعمال المتابعة والتنفيذ تعتبر بالغة الأهمية في هذا الصدد .

١٥ - وفيما يتعلق بحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية والمواقع ، قال إن مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة قد اضطلع بالكثير من الأعمال الهامة استعداداً لتطبيق البروتوكول عند بدء نفاذه . بيد أنه لم يتحقق الكثير من التقدم العملي في توفير الحماية الفعلية للمناطق الخاصة وهذا نقول من جديد أن التنفيذ له أهمية أساسية وقد شارك مركز الأنشطة

الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في تطوير العلاقات مع أمانات العديد من الاتفاقيات والاتفاقات التي تغطي هذا الموضوع ، لاسيما اتفاقيتي برن ورامسار ، والاستراتيجية الأوروبية بشأن التنوع البيولوجي. ومن الضروري أيضاً إقامة علاقات مع الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وإبرام اتفاق بين GCFM وخطة عمل البحر المتوسط .

١٦ - وشدد على أهمية الأسلوب الذي أتبع في إعادة تركيز أنشطة مشروع مديول على تنفيذ التدابير الحمائية والوقائية ، وفي هذا الصدد ، يعتبر برنامج العمل الاستراتيجي على جانب كبير من الأهمية فيما يختص بتنفيذ بروتوكول المصادر البرية . وقال ان البرنامج يشكل خطوة رئيسية إلى الامام في أعمال مديول .

١٧ - وفيما يتعلق بأعمال المركز الاقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط، لاحظ أنه على الرغم من أن المركز منوط به توفير المساعدة للبلدان ، لاسيما في مجال وضع خطط الطوارئ ، فانه يعاني من نقص كبير في العاملين الاداريين والتقنيين . فهناك حاجة إلى وظيفة واحدة أخرى على الأقل ، بيد أنه لم تخصص أية اعتمادات في الميزانية. نظراً للافتقار الى موارد مالية .

١٨ - وفيما يختص بمركز الأنشطة الاقليمية لاستشعار البيئة عن بعد ، أعرب عن اعتقاده بأن المشكلة الرئيسية تكمن في تحقيق اندماج اكبر بين عمل المركز وعمل خطة عمل البحر المتوسط بوجه عام. وينبغي على المركز أن يلعب دوراً هاماً في تجميع المعلومات الموحدة المتعلقة باستخدام الاراضي في المناطق الساحلية .

التقرير المرحلي للمنسق عن أنشطة لجنة البحر المتوسط

البند ٧ من جدول الأعمال :

للتنمية المستدامة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

١٩ - في معرض تقديمه للوثقتين UNEP(OCA)/MED IG.11/19 و

UNEP(OCA)/MED WG.134/5 اللتين تغطيان الاجتماع الثالث للجنة البحر المتوسط للتنمية

المستدامة ، لاحظ منسق خطة عمل البحر المتوسط أن اللجنة في اجتماعها الذي عقد مؤخراً في صوفيا انتيبوليس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ قد اعتمدت توصيات بشأن الموضوعين الأولين من الموضوعات ذات الأولوية وهي الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية وإدارة الطلب على المياه . فإذا اعتمدت هذه التوصيات من قبل الأطراف المتعاقدة ، فسوف يستوجب ذلك ادخال تعديلات على الميزانية المقترحة ولاسيما فيما يتعلق بالخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية . وأشار أيضاً إلى مسألة هيكل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ومكتبها .

٢٠ - وتحدثت ممثلة المغرب باعتبارها رئيسة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، فوصفت الطابع الابتكاري للجنة والمزايا التي أتاحتها من خلال الاندماج في الأنشطة البيئية لشركاء آخرين غير الأطراف المتعاقدة ، كالمنظمات غير الحكومية والهيئات المحلية والكيانات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . بيد أنها اكدت أن عدداً من المشكلات قد طرأ إبان ممارسة اللجنة لأعمالها. ففي المقام الأول، ليس لدى قلة من العاملين في هذا المجال فكرة واضحة عن الأهداف الحقيقية لعمل اللجنة . ورغم أن الأطراف المتعاقدة قد حددت المشكلات التي يحاولون إيجاد حلول لها ، إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كانت التوصيات التي اعتمدت بواسطة اللجنة يجب أن تأخذ شكل برامج عملية باهظة التكاليف أو تكون ذات توجهات استراتيجية وسياسية. وهناك حاجة إلى توضيح العلاقات بين اللجنة وهيكل خطة عمل البحر المتوسط الأخرى ، ولاسيما وحدة التنسيق ومراكز الأنشطة الإقليمية ، بغية تجنب الازدواج وتعزيز التكامل فيما بينها . وأعربت عن رأيها في أن اللجنة يمكن أن تلعب دوراً ناجحاً في وضع توصيات تتعلق بأنشطة خطة عمل البحر المتوسط في المستقبل التي يمكنها في ذلك الحين ، أن تتولى تنفيذها مراكز الأنشطة الإقليمية . ذلك أن أنشطة كل مراكز من هذه المراكز تعتبر متناثرة في الوقت الحاضر ومن ثم ينبغي أن يكون هناك تصور موحد على نحو أكبر . ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال اللجنة . وأخيراً ، فإن مراكز الأنشطة الإقليمية في حاجة إلى اعتمادات كافية في الميزانية كيما تتمكن من تقديم الدعم للجنة . ومن الأهمية البالغة أن تتوصل الأطراف المتعاقدة إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسائل حتى يمكن توضيح دور اللجنة وأهدافها .

البند ٨ من جدول الأعمال : مناقشات عامة عن البيئة والتنمية المستدامة في منطقة

البحر المتوسط

٢١ - قال صاحب السعادة وزير البيئة وتخطيط الأراضي في تونس أن بلاده تبذل قصارى جهدها لتنفيذ التنمية المستدامة وحماية البيئة على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. وأن

البروتوكولات التي قامت بالتوقيع عليها في برشلونة في عام ١٩٩٥ معروضة حالياً على الجمعية الوطنية للتصديق عليها . وفي عام ١٩٩٣ ، انشئت لجنة للتنمية المستدامة لتنسيق جهود مختلف الشركاء الوطنيين بغية التوفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية . وقد رأس هذه اللجنة وضمت في عضويتها الوزراء وأعضاء البرلمان والمنظمات غير الحكومية . وتتمثل مهمة هذه اللجنة الأساسية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الوطني ، الذي وضع في عام ١٩٩٥ في المجالات القطاعية المتداخلة مثل مكافحة الفقر، والنهوض بالصحة ، والتدريب ، والوعي العام ، والتعاون الدولي ، وفي الميادين القطاعية الخاصة بالزراعة والسياحة والتحضر والصناعة والطاقة . وهناك قطاع ثالث مكرس لإدارة المستدامة للموارد الطبيعية كالمياه والتربة والبحار والسواحل . ويعتبر جدول أعمال القرن ٢١ الوطني أساساً للتخطيط الاتمائي برمته في تونس .

٢٢ - ويفضل المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الاتمائي ، أنشئ في عام ١٩٩٥ المرصد التونسي للبيئة والتنمية لجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بحالة البيئة . وقد تولى المرصد باعتباره من الوسائل التي يستخدمها متخذو القرارات وخبراء التخطيط ، تحديد واستخدام ورصد المؤشرات الاتمائية ، كما تولى إصدار تقرير سنوي . وبالإضافة إلى ذلك ، انشئت في عام ١٩٩٦ لجنة وطنية لمنع التلوث البحري ومكافحته ، مما أدى إلى وضع خطة وطنية للتدخل في حالات الطوارئ وذلك في حالة وقوع حوادث في البحر . وعلاوة على ذلك ، تم تنقيح مدونة تخطيط المدن وقانون تخطيط الاراضي بهدف منع التدهور البيئي .

٢٣ - لقد أعلنت تونس برئاسة الرئيس بن علي الحرب على الفقر . وقد وضع برنامج للتضامن الوطني كان من نتائجه أن الفقر الذي كان يعاني منه ٣٣ في المائة من السكان في الستينات أصبح الآن يؤثر على ٦ في المائة فقط وقد أمكن تحقيق إستقرار النمو السكاني ، مما أدى إلى تعزيز قطاعي الصحة والتعليم . ومن المجالات الأخرى ذات الأولوية ، تلك التي تتعلق بإدارة الرشيدة للمياه ، وصيانة التربة وحماية السواحل . وفي عام ١٩٩٥ انشئت وكالة لتخطيط السواحل وحمايتها لصيانة السواحل ورعاية المناطق الطبيعية . وتتمتع هذه الوكالة بسلطات واسعة لمنع الاستخدام غير المصرح به للمواقع الساحلية . وفي عام ١٩٩٦ ، أنشئ المركز الدولي للتكنولوجيات البيئية لتعزيز عمليات التصنيع النظيف وتدريب الموارد البشرية اللازمة .

٢٤ - وتحاول تونس تدريجياً إدخال التنمية المستدامة وذلك بإعادة تشكيل هيكل الاقتصاد كيما يتمشى مع العولمة . أنه جيد طويل الأجل يتطلب التعاون والشراكة فيما بين بلدان البحر المتوسط .

٢٥ - وأشار ممثل أسبانيا إلى أن الأطراف المتعاقدة كانت قد قامت في عام ١٩٩٥ بتعديل اتفاقية برشلونة وبعض بروتوكولاتها بحيث تتضمن مفهوم التنمية المستدامة باعتبارها حجر الزاوية لأعمال خطة عمل البحر المتوسط في المستقبل . وتواجه الأطراف المتعاقدة الآن مهمة صعبة وهي وضع هذا الالتزام موضع التنفيذ العملي . وفي هذا الصدد ، أحاط المشاركون عنماً بأن بلاده قد شرعت في عملية التصديق ودعا الآخرين إلى القيام بذلك . وقال أن بروتوكول المصادر البرية ، بنوع خاص ، يعتبر عنصراً رئيسياً في تعزيز وحماية البيئة ، وأعرب عن آمله في أن يدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن وبناء على ذلك، حث الأطراف المتعاقدة على اعتماد برنامج العمل الاستراتيجي كخطوة أولى صوب تنفيذ بروتوكول المصادر البرية في المستقبل .

٢٦ - وقال ان اسبانيا تولى أولوية خاصة لمكافحة التلوث بالمواد المداومة والمتركمة أحياناً التي حددها مؤتمر واشنطن في عام ١٩٩٥ باعتبارها مشكلة عالمية ملحة . وفي هذا السياق، أثنى على الجهود التي بذلت لاعداد المناطق المتمتعة بحماية خاصة واسترعى الانتباه إلى ضرورة النهوض بالوعي ازاء أهمية توفير الموارد المالية مهما كانت ضئيلة في المرحلة الأولية ، من أجل تنفيذ البرامج المتفق عليها. وقال أنه لهذا السبب يؤيد ادراج حافطة الاستثمارات في الاستراتيجية كوسيلة لتشجيع الالتزامات في المستقبل . ولا يقل عن ذلك أهمية ، تعزيز تبادل الآراء والتكنولوجيات وبناء القدرات ومشاركة المجتمع المدني باعتباره شريكاً فاعلاً في العملية برمتها .

٢٧ - ومضى يقول أن أسبانيا أيدت مشروع القرار الذي قدمه لاجتماع جهات الاتصال التابعة للمركز الاقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط بشأن وضع استراتيجية اقليمية تتعلق بحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن السفن ، ورأت أنه من الضروري البدء في عملية تعديل بروتوكول الطوارئ واسترعى أيضاً الانتباه إلى الأهمية التي توليها بلاده لمركز الأنشطة الاقليمية للانتاج الأنظف ، وكذلك المقترح الذي قدمه مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة المتعلقة بالمبادئ العامة وتحديد النطاق الجغرافي لاعداد قوائم جرد للتنوع البيولوجي ومعايير اعداد قوائم جرد وطنية للمواقع الطبيعية ذات الاهتمام بالصيانة .

٢٨ - ومضى يقول أنه قد تم الاضطلاع بالكثير من الأعمال المفيدة للغاية تحت رعاية لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة فيما يتعلق بمجالين رئيسيين هما ادارة الطلب على المياه والادارة المستدامة للمناطق الساحلية . وتعتبر المياه من الموارد ذات القيمة العالية لبلدان البحر المتوسط ، ومن الضروري وضع سياسات لاعادة استخدام المياه في المناطق الساحلية لمنع تلوث مستجمعات المياه الجوفية، ومنع التسرب في شبكات التوزيع المحلية والزراعية، وتحسين نظم الري ، والنظر إلى المياه باعتبارها من الموارد الطبيعية التي ينبغي أن يدفع مقابل لها . وتعتبر التوصية المقترحة بشأن الادارة الموحدة والمستدامة للمناطق الساحلية ذات أولوية عليا أيضاً بالنسبة لبلدان البحر المتوسط . فمن الأهمية تحسين الآليات المؤسسية لتعزيز التدابير التشريعية والتنظيمية الوطنية ، والتوصل بصورة أفضل إلى المعلومات، والاستفادة من الحوافز الاقتصادية، ووضع مشروعات تجريبية، وتعزيز مبدأ المشاركة في المسؤولية . وأبرز كذلك أهمية موضوع السياحة المستدامة التي تعود بالفائدة الكبيرة على بلدان حوض البحر المتوسط وان كانت قادرة أيضاً على احداث خلل في التوازن الايكولوجي . ومن ثم ينبغي اجراء تحليل للسياحة في البحر المتوسط ، واقتراح التدابير التي ينبغي اتخاذها للتشجيع على استدامتها . وقال انه يرى ، لهذه الأسباب جميعها ، أن عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة يستحق الدعم بقوة .

٢٩ - وفي نهاية كلمته ، أعرب عن آمله في امكانية اعتماد الميزانية بصورتها المقترحة في اجتماع جهات الاتصال الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط .

٣٠ - ذكر صاحب السعادة نائب وزير البيئة في اليونان أن بلدان البحر المتوسط تقسم حضارة مشتركة، وتعتمد بدرجة كبيرة على السياحة، وتتمتع بقطاع زراعي كبير وتواجه مشكلات بيئية عديدة من بينها التلوث . وتتضمن التهديدات الأخرى ازالة الغابات وتآكل التربة ، وتعاقب الجفاف والفيضانات . وفي هذا السياق، تعلق اليونان أهمية كبيرة على الأولويات الجديدة وخطة العمل التي تم الاتفاق عليها في برشلونة في عام ١٩٩٥ . وقد قامت الأطراف المتعاقدة بتعديل اتفاقية برشلونة وبعض بروتوكولاتها، وأنشأت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة التي يمكن أن تلعب دوراً هاماً وإن كان هذا الدور لم يحدد بوضوح بعد .

٣١ - وقال إنه في عام ١٩٩٥ وقعت بلاده بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجاً قديماً لمديبول وهو يعمل حالياً بنجاح كبير . ولما كانت اليونان تملك ثلث الخط الساحلي للبحر المتوسط وما يقرب من ثلاثة آلاف جزيرة، فانها تعلق أهمية خاصة على الادارة

المتكاملة والمستدامة للمناطق الساحلية. وقد عقدت حلقة دراسية عملية حول هذا الموضوع في جزيرة سانتوريني في عام ١٩٩٦ ويمكن أن تكون نتائجها ذات أهمية كبيرة للأنشطة قصيرة الأجل ذات الصلة بلجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة. وقد اتخذت اليونان بالفعل اجراء بشأن الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية في السياق الأوروبي المتوسطي، وقال انه سيقدم بالاشتراك مع وزير البيئة التونسي مشروعاً إلى المؤتمر الأوروبي المتوسطي المعنى بالبيئة المقرر عقده في هلسنكي في تشرين الثاني/نوفمبر وقال أنه يؤيد أيضاً الأولوية المولاه لادارة الطلب على المياه.

٣٢ - ومضى يقول ان الجزر مهمة للغاية بالنسبة لليونان وانه لذلك يعتقد انه من الضروري وضع سياسة للادارة المتكاملة للجزر بغية حماية تنميتها الاجتماعية والاقتصادية دونما تدهور بيئي. وقد تم اعداد خطوط توجيهية للادارة الجزرية والساحلية تستهدف على وجه الخصوص النظم الايكولوجية الساحلية الحساسة كالكثبان الرملية والاراضي الرطبة وقيعان البحار التي بها تشكيلات صخرية وأعشاب قاعية. ويعتبر التصحر في منطقة البحر المتوسط قضية أخرى ليا أهميتها ، وقد عقد بشأنه مؤتمر دولي في اليونان ، علاوة على المؤتمر المعنى بالغابات الذي نظمه الصندوق العالمي للحياة البرية بدعم من حكومة اليونان التي التزمت بحماية عشرة في المائة من مناطقها الحراجية من خلال وضع تشريعات خاصة .

٣٣ - وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، تم في عام ١٩٩٦ الانتهاء من أول تحديد للأنواع والموائل المهددة في جميع أنحاء البلاد ، بغية انشاء NATURA 2000 التابعة للشبكة الايكولوجية الاوروبية وقد كان هناك تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية ، كما تم الاعتراف دواياً بالاعمال التي نفذت بشأن ققمة البحر والسحفاة البحرية وتعترم اليونان مواصلة تلك الأنشطة، كما ترحب بالمبادرات التي اتخذها مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في هذا الصدد .

٣٤ - وعلى الرغم من أن اليونان تتبع سياسات وطنية تتميز بميزانية متقشفة، فانها تؤيد دوماً زيادة للميزانية البرنامجية لخطة عمل البحر المتوسط بغية تنفيذ المشروعات التي تمت الموافقة عليها . وبالنظر إلى نقص الاعتمادات بالنسبة للاحتياجات ، فانه ينبغي التماس لتمويل خارجي، ويعتبر برنامج MEDA للاتحاد الاوروبي أحد مصادر التمويل هذه. وقال ان بلاده على استعداد لوضع خبرتها في هذا المجال تحت تصرف الأطراف المتعاقدة المعنية. وقد اثني كذلك على مبادرة الأمانة التي يدعمها مرفق البيئة العالمية والمتعلقة باعداد المناطق المتمتعة بحماية خاصة واجراء

تحليل تشخيصي عابر للحدود ووضع قوائم جرد للمناطق الخطرة . ان تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي سوف يساعد في تعزيز أغراض بروتوكول المصادر البرية المعدل .

٣٥ - وفي الختام ، تعهد بأن يواصل هو وحكومته تأييد اتخاذ اجراء لحماية التراث المشترك للبحر المتوسط وتحقيق التنمية المستدامة لبلدان المنطقة . وأعرب عن تقديره العميق لوزير بيئة المغرب السابق ، صاحب السعادة السيد بن عمر العلمي ، والى الرئيس الحالي صاحب السعادة السيد الحسين التجاني، باعتبارهما رئيسا المكتب السابقين لعمليهما الممتاز.

٣٦ - قال ممثل مصر ان بلاده أنشأت وزارة للبيئة في تموز/يوليه ١٩٩٧ ، وأن التزامها بمبدأ التنمية المستدامة قد ظهر في الأسبوع الماضي في البيان الذي القاه رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب. وقال انه يود باعتباره رئيسا لجهاز شؤون البيئة المصري أن يؤكد عزم هذا الجهاز على دعم العمل البيئي على المستويات الثنائية والاقليمية والدولية، وكذلك دعم الشراكة الاوروبية المتوسطية واتفاقية برشلونة .

٣٧ - وقال ان مصر في سبيلها إلى الانتهاء من اعداد خطة عمل لادارة المناطق الساحلية لمواجهة التآكل المتزايد، ونقص الخرائط المتعلقة باستخدام الأرض في المناطق الساحلية، أو التلوث من مصادر برية لما له من تأثير على نوعية المياه والموارد البحرية. كما تم اعداد استراتيجيات لحماية التنوع البيولوجي ودليل لتنظيم التنمية في المناطق الساحلية بغية تحقيق التنمية المستدامة واستكمال مخططاتها الخاص بالاستعداد للحوادث الناجمة عن التلوث بالنفط ومواجهتها والمشاركة الفعالة في مشروع للتعاون دون إقليمي في نفس المجال . وقال في ختام كلمته ان مصر تقوم حالياً بتنفيذ أحكام القانون الخاص بالبيئة الذي اصدرته ولاسيما فيما يتعلق باجراء تقييمات للأثر البيئي لكل منشأة جديدة قبل البدء في أنشائها مع التركيز على المشروعات الانمائية في المناطق الساحلية.

٣٨ - وتحدث ممثل البوسنة والهرسك فقال ان المجارى المائية في بلاده أصبحت غاية في التدهور ولم تعد قادرة على تنقية نفسها من التلوث بكافة أشكاله ، بيد أن الحرب التي نشبت مؤخراً كان لها أثراً ايجابياً، اذ توقفت النشاط الصناعي تماماً ، الأمر الذي يتوقع أن يسفر عن تناقص مستوى التلوث في البحر الادرياتيكي بدرجة كبيرة. ويمكن القول ان المستوى الحالي للتلوث في المجارى المائية في "حالة الصفر" ، أما فيما يتعلق بالمستويات المقبلة، فسوف نحكم عليها فيما بعد.

٣٩ - ومضى يقول ان المجارى المائية في البوسنة والهرسك تصب في البحر الأسود والبحر الادرياتيكي، وعلى الرغم من أن الخط الساحلي للبلاد لايتعدى طوله حوالى خمسة وعشرين كيلو مترا على طول الادرياتيكي ، فان التجمعات المائية السطحية في البحر الادرياتيكي تقدر بضعف التجمعات المائية في البحر الاسود، وتغطى ٢٦ في المائة من اراضى البلاد. وقد أمكن في الفترة الأخيرة حماية نوعية المياه، واستخدام العديد من مصادر المياه عالية القدرة والتنوعية على طول اعلى ووسط المجارى المائية لتوفير امدادات المياه المنزلية ، ومن ثم توفر نظام للحماية الكافية .

٤٠ - وقد قامت البوسنة والهرسك بمشاركة ايجابية من جانب خطة عمل البحر المتوسط، بوضع مخطط رئيسي لحماية تجمعات المياه في البحر الادرياتيكي وتنميتها بصورة مستدامة وتوفير الادارة المتكاملة لها ، استناداً الى اربعة مشروعات استراتيجية هي الحماية الوقائية والتنمية المتوازنة لمنطقة تجمعات مياه نهر نيريتقا ، واستراتيجيات التنمية المستدامة لغربي الهرسك وشرقها ، والادارة المتكاملة للتنمية المستدامة للمنطقة الساحلية ، بالاشتراك مع كرواتيا . والهدف العام لهذا المخطط الرئيسي هو توفير نهج متكامل متوازن وعملى للخطة طويلة الأجل الخاصة بالتنمية المستدامة العامة لتجمعات مياه البحر الادرياتيكي، وذلك من خلال عمليات الاصلاح وازالة ما خلفته الحرب من آثار ، ووضع نهج متوازن وعملى ومتكامل لخطة طويلة الأجل للتنمية المستدامة العامة لمستجمعات مياه البحر الادرياتيكي.

٤١ - وقال ان المهمات الخاصة للمخطط الرئيسى تتمثل في تحديد التلوث البعيد المدى للمجارى المائية من الأنشطة الصناعية وغيرها وزالته ؛ ووضع المبادئ والنهج وجدول زمنى للاجراءات ذات الاولوية ؛ واعداد قائمة بالتدخلات مع مستويات الاستثمار ذات الصلة ؛ واجراء عمليات تحليل حيثما يقتضى الحال اتخاذ اجراءات اضافية بسبب التلوث الناجم عن عمليات النقل العابرة للحدود ؛ والبت في امكانية المشاركة في المخطط الرئيسى من جانب البلديات والمستوطنات والمنظمات غير الحكومية .

٤٢ - ومضى يقول ان تجمعات مياه البحر الادرياتيكي لكونها منطقة جيوية أساساً ، فانه حتى الاجزاء الداخلية لمنطقة تجمعات مياه النهر التى تصب في البحر الادرياتيكي ينبغي اعتبارها مناطق ساحلية . كما أن لدارة المياه والبيئة في المنطقة بطريقة غير خاضعة للرقابة يمكن أن تسبب تلوثاً عارضاً قد يكون له تأثير كبير على منطقة البحر المتوسط ذاتها .

٤٣ - وفيما يتعلق بالموائل والنظم الايكولوجية والانواع المهددة التي تتميز بالحساسية ، فان البوسنة والهرسك توفر الحماية للتنوع البيولوجي والنظام الايكولوجي لمصب نهر نيرتيفا وذلك بالاشتراك مع كرواتيا ، كما تقوم بادارة وحماية التنوع الايكولوجي والبيولوجي لنهر نيرتيفا .

٤٤ - وتحدثت نائبة مدير ادارة الدولة للبيئة في كرواتيا فقالت ان الخط الساحلي لبلادها يبلغ طوله ما يقرب من ستة آلاف كيلو متر كما أن بها ما يزيد على الف جزيرة . وتحاول استراتيجية كرواتيا لتنمية الموارد البحرية الى زيادة مشاركتها في مجتمع بلدان البحر المتوسط . وتشارك بلادها في أنشطة التخطيط الخاصة بخطة عمل البحر المتوسط منذ البداية وتحاول المساهمة بدرجة أكبر في هذه الجهود . وقالت ان كرواتيا في سبيلها الى انشاء لجنة وطنية للتنمية المستدامة وانها بصدد اعداد استراتيجية شاملة بشأن حماية البيئة، تشمل الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية وخطة عمل وطنية وحماية البحر . وقد تم وضع برنامج شامل لرصد المصادر البرية شمل رصد مياه النفايات الحضرية ومياه النفايات الصناعية والانهيار التي تدخل البحر . كما تقوم بادماج بروتوكولات برشلونة في التشريعات المحلية .

٤٥ - وقالت انه خلال عملية تنفيذ التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط، اثبتت عناصر أخرى وجودها بما لديها من برامج في اقطار من اختيارها وبما أبرموه من اتفاقات مع حكومات تلك الاقطار . ولم تكن تلك المواقف نافعة بالنسبة للبرمجة المنسقة والمتسقة على مستوى البحر المتوسط ، ولم يكن لها تأثير ايجابي على الاستخدام الرشيد للموارد البشرية والمالية والتقنية . وأعربت عن رأيها في أنه من الأهمية البالغة مواصلة تعزيز التعاون فيما بين المبادرات البيئية والانمائية المختلفة في البحر المتوسط . كما أنه من الأهمية بمكان الاعتراف بالتعاون القائم بين خطة عمل البحر المتوسط وعملية توفير بيئة سليمة لاوروبا .

٤٦ - وأكدت على أن المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط توفر الفرصة لحوار مفتوح ومشاورة مع جميع الشركاء ذوي العلاقة بشأن سياسات لتعزيز التنمية المستدامة في حوض البحر المتوسط وصيانة رموز محددة لتقافة وأسلوب حياة البحر المتوسط . أن الاهداف الرئيسية للاطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها هي تحويل الوضع غير المؤاتي الحالي الى وضع مؤات وبهذه الطريقة ، ستمكن بلدان البحر المتوسط من ضمان مشاركتها في المرحلة الحالية من العملية الشاملة للتنمية المستدامة .

٤٧ - أشار ممثل فرنسا إلى أن الصكوك المتعلقة بالبحار الإقليمية تشكل إطاراً رائعاً لاتخاذ قرارات متعددة الأطراف بشأن إدارة نظام إيكولوجي واحد . وإن الوثائق المعروضة على الاجتماع أوضحت تعدد الأنشطة وأن بعض هذه الأنشطة متناثرة مما يجعلها تنفذ بصورة جزئية أو قد لا تنفذ على الإطلاق . ومن الضروري كيما تؤدي الاتفاقية وظيفتها العمل ، في المقام الأول ، داخل حدود الصكوك الدولية الموجودة ، وتجنب أي ازدواج للأنشطة المتوخاة في إطار هذه الصكوك . ومن الضروري تحديد واختيار أنواع الأنشطة التي تتفق وحجم وخصوصية إقليم البحر المتوسط . وعلى سبيل التوضيح فإن الاستراتيجية الإقليمية للحماية من التلوث الناجم عن السفن ومعايير إنشاء قوائم الجرد الوطنية التي وضعت تحت رعاية المركز التونسي يشكلان نموذجين رائعين للعمل المنسق .

٤٨ - وقد كان منسق خطة البحر المتوسط محققاً في استرعاء الانتباه إلى ضرورة إيجاد الموارد اللازمة للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ، وتحديد الأنشطة والاهداف التي ينبغي مواصلتها وفيما يتعلق بعمل اللجنة فإنه يرى أنه من الأفضل تجنب الاقراط في وضع القواعد وأن تكون اللجنة ذات طابع عملي قدر الامكان . وقال انها تتميز بطابع فريد للغاية ويجب ألا تتصف أعمالها بالجمود نظراً لأن ذلك قد يحد من المرونة التي سوف تتطلبها أعمالها في المستقبل كيما تكون مركزة دون الاخلال بالأولويات التي أقرتها.

٤٩ - وتحدث ممثل مالطة محذراً من الميل نحو اضافة أنشطة وبرامج جديدة دون زيادة الموارد المتاحة لدعمها . وقال انه لم تكن هناك أموال كافية وأنه ينبغي محاولة الاستفادة من الموارد القائمة بفاعلية قدر الامكان من خلال عدة عوامل منها تحسين التنسيق بين عناصر خطة عمل البحر المتوسط . وينبغي التريث قبل اتخاذ قرار بإنشاء مؤسسات جديدة . وقال ان لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ، على سبيل المثال ، ينبغي أن تقرر أي العناصر القائمة في خطة عملها يمكن أن تنصدي لعبء العمل الإضافي بدلاً من إنشاء عناصر جديدة .

٥٠ - وقال أنه للمرة الأولى ، ظهر عمود جديد في ميزانية خطة عمل البحر المتوسط يتعلق بالموارد الخارجية ، بيد أنه ليس من الواضح ما اذا كان التمويل الذي ظهر مضمون ومتاح أم أنه متوقع فقط . وسوف يكون من المؤسف اعتماد برنامج ما على أساس مصدر خارجي متوقع للتمويل لم يتبلور بعد .

٥١ - وأعرب ممثل مالطة عن أسفه لأن تمويل مديول قد تم تخفيضه ؛ وقال إن مرحلته الجديدة لاتزال في حاجة إلى جمع حقائق واقعة لتحديد التدابير الناجعة وعدد البلدان التي لاتزال في حاجة إلى المساعدة .

٥٢ - كانت مالطة هي البلد المضيف للمركز الاقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط التي خصصت له في العام الماضي مقراً جديداً . وكانت نشطة على الصعيدين الدولي والوطني. وتقوم لجنة جديدة الآن بتقديم المشورة الى وزارة البيئة في مالطة ويجرى اعداد سياسة وطنية وقانون بشأن البيئة . وسيجرى انشاء ثلاث محطات جديدة لمعالجة المجارى مما سينتج عنه معالجة جميع مجارى مالطة . وفي العام القادم سيكون في مالطة نظام رصد بيئي .

٥٣ - اعاد ممثل مالطة التأكيد على رغبة بلده لاستضافة الاجتماع العادى الحادى عشر للاطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في عام ١٩٩٩ .

٥٤ - رحبت ممثلة موناكو بالتقدم الكبير الذى احرزته خطة عمل البحر المتوسط خلال السنوات العشر الماضية واتجاهها نحو التنمية المستدامة ولاسيما من خلال لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ، التي لاحظنا بأهتمام كثير من رؤساء الدول والحكومات خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع ذلك ، وبينما نرحب بالطابع الديناميكي لهذه الاداة الجديدة ، من الضروري ايلاء العناية الى هيكل العناصر المختلفة لمنظومة برشلونة ، ولاسيما في وقت زيادة التعاون بين الهياكل الحكومية الدولية. ومع احتمالاتها الكبيرة ، يتعين على خطة عمل البحر المتوسط الاضطلاع بدور ومسؤولية في هذه الهيئات .

٥٥ - الا انها أكدت على وجوب الا تفقد خطة عمل البحر المتوسط جذورها وعلى الحاجة لدراسة الاهمية التي ينبغي ايلاءها الى اهدافها الاساسية لحماية بيئة البحر المتوسط وتنوعه البيولوجي . وينبغي عدم الرجوع عن مفهوم التنمية المستدامة . الا ان من الضرورى تحليل الدور الذى ينبغي ان تقوم به خطة عمل البحر المتوسط في العملية والمجالات التي ينبغي ان تشارك في مسؤولياتها مع هيئات اخرى. وبصورة خاصة ، ينبغي عدم ترك خطة عمل البحر المتوسط بمسؤولية تنفيذ جميع عناصر التنمية المستدامة التي حددتها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أو تشملها في ميزانيتها . لقد كانت مسؤولية الاطراف المتعاقدة لتكييف الهياكل الاخرى هي ضمان ان

توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة التي تقع في مجال اختصاصها تصبح فعالة . وفي الواقع ، ينبغي تحديد المسؤولية بوضوح في كل توصية تقدمها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة .

٥٦ - اعد ممثل ايطاليا التأكيد على أن هياكل خطة عمل البحر المتوسط وبرامجها كانت الأدوات التي اضطلعت من خلالها الاطراف المتعاقدة بتنفيذ التزاماتها بناء على شروط اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها . ورحب بتغيير نهج مد بول من أجل منع التلوث وحماية المناطق المهددة بالخطر . وذكر أن وضع برنامج العمل الاستراتيجي كان مثالا جيدا لنهج جديد ، وأنه يعالج أيضا التهديدات على المناطق المعرضة للتأثر ولحماية مناطق أخرى ومنعها من أن تصبح معرضة للتأثر وأشار الى ان بلده قد اعتمد مؤخراً تشريعاً لتمويل أعمال لمنع التلوث طبقاً لأهداف برنامج العمل الاستراتيجي . وفضلا عن ذلك ، ينبغي أن تقوم مراكز الأنشطة الإقليمية ، ولاسيما مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية بدور مهم في تنفيذ البروتوكولات والبرامج المتعلقة بها . وأعرب عن الأمل باعتماد توصيات الفريق المخصص لهياكل خطة عمل البحر المتوسط تصبح فعالة في القريب العاجل.

٥٧ - أكد على وجوب ان يظل هيكل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة مرناً بحيث لا يؤدي الى التزامات بمزيد من موارد مالية وموارد اخرى . ورحب بالتوصيات التي قدمها فريق العمل الموضوعي الأول والثاني وأعرب عن الأمل بأن تتبناها الأطراف المتعاقدة . وشدد على عدم وجود تبرير لمزيد من الاجراءات بشأن المجالات الموضوعية في إطار لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة . ويتوقع أيضاً اجراء تحسينات في التنسيق بين الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية ، مثل اتفاق RAMOGE بين ايطاليا وفرنسا وموناكو ، الذي يقوم بدور مفيد كإطار تجريبي للعمل.

٥٨ - أكد ممثل المجتمع الاوروبي ، معلقاً على بعض تشنات الأنشطة التي يشملها هيكل خطة عمل البحر المتوسط، على أهمية تركيز الجهود الرئيسية على عدد اصغر من الاعمال المهمة لزيادة اثرها ورؤية خطة عمل البحر المتوسط . وبالرغم من انه ادرك ان تحديد الاولويات غالباً ما تعني الغاء بعض الأنشطة الاخرى، لاحظ اتجاهها لتركيز اكبر على برامج كثيرة في جميع انحاء العالم واقترح وجوب ان تنتظر الاطراف في العمل في هذا الاتجاه .

٥٩ - وبالإشارة الى لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ، وبينما يوافق على الدعم القوي الذي اعرب عنه متحدثون كثيرون ، مازال يعتقد ان هيكلها يتطلب عناية اكثر . وفي المقام الاول.

ينبغي ان يكون الهدف هو ضمان احتفاظ اللجنة ببعض الاستقلال وبمميزات خاصة بها على اساس تشكيلها وطرق عملها . وكان خوفه هو ان تبعد عن مقصدها الاصلى . فالافكار التى تخرج عنها ينبغي ان تكون عملية قدر الامكان . وحذر كذلك من ابتعاد المسؤولية في اتجاه مراكز الانشطة الاقليمية ، حتى من خلال المراكز التى تساهم مساهمة مهمة في عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة . وبالرغم من أن مدراء المهمات يواجهون مهمة صعبة في البحث عن التمويل وتنفيذ العمل الموضوعى ، لم يكن الجواب هو نقل مسؤولية اضافية الى المراكز . ولذا فمن الضروري تحديد الوسائل اللازمة لدعم لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ، وهذه مسؤولية الاطراف المتعاقدة .

٦٠ - اشار المراقب من الصندوق العالمى للحياة البرية ، متكلماً نيابة عن جمعية حماية البيئة ومنظمة الصيانة الاوروبية ، الى أن عام ١٩٩٥ كان عاماً حرجاً لحماية حوض البحر المتوسط على مستوى السياسة . وفي وقت تنقيح اتفاقية برشلونة واعتماد بروتوكولاتها الجديدة ، كانت حركة المنظمات غير الحكومية والصندوق العالمى للحياة البرية قد نجحوا في اعتماد عدداً من التدابير العامة والمحددة التى زادت من قيمة الصيانة في اطار الاتفاقية وبعض بروتوكولاتها . وقام الصندوق العالمى للحياة البرية ، مع حركة المنظمات غير الحكومية في البحر المتوسط ، بدور فعال في انشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وعقد اجتماعها الاول . وبالرغم من اقتناعه بالتقدم الجيد المحرز في صياغة سياسات أفضل لصيانة البيئة في حوض البحر المتوسط ، أكد الصندوق العالمى على التهديد الحقيقى بالتأخر في التصديق على الصكوك التى تقرضها على البحر المتوسط . ان التلوث وخسارة التنوع البيولوجي والمياه العذبة وتدمير السواحل هى مجرد مسائل ملحة قليلة لانتظار الانتهاء من العمليات البيروقراطية للتصديق . وحتى اليوم لم يتم التصديق على اى بروتوكول جديد من قبل اى طرف متعاقد . ولهذا يناشد الصندوق العالمى جميع حكومات البحر المتوسط بالتصديق على البروتوكولات الجديدة والمعدلة المعتمدة في برشلونة وسيراكوزا وازمير وكذلك اتفاقية برشلونة المنقحة ، في نهاية عام ١٩٩٨ على الاقل .

٦١ - وبشأن موضوع برنامج العمل الاستراتيجي ، يعتقد الصندوق العالمى بأنه تم وضع نص حل وسط جيد كان حيويماً لتنفيذ بروتوكول المصادر البرية . وليذا يدعو الاطراف المتعاقدة لاعتماد برنامج العمل الاستراتيجي . ويدعو ايضا ايطاليا وفرنسا وموناكو لتوقيع اتفاق انشاء مأوى للحيوانات البحرية الثديية ، الذى سيصبح أول مأوى في البحر المتوسط يمكن ان يمثل اول اختبار لتنفيذ تدابير الحماية الواردة في بروتوكول المصادر البرية .

٦٢ - قالت صاحبة السعادة وزير البيئة في تركيا ان هيكل جميع الآليات المؤسسية الموجودة منذ ٢٠ عاماً ينبغي استعراضها وتنقيحها طبقاً للأوضاع والاحتياجات . وينبغي أن تصدق جميع الأطراف المتعاقدة على جميع تنقيحات اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتنفيذها في أسرع وقت ممكن. إن أحد المخاطر البيئية في المنطقة هي نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود ، ودعت الأطراف المتعاقدة التي لم تفعل ذلك حتى الآن أن توقع على البروتوكولات ذات الصلة . إن عملية التصديق على اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها المنقحة والصكوك الجديدة التي وقعتها تركيا يجري الانتهاء منها .

٦٣ - تود تركيا أن تصبح أكثر فعالية في إطار لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة التي تعتبر أنشطتها ذات أهمية قصوى . وفي اجتماعها الأخير أعلنت تركيا عن اهتمامها في المشاركة في الافرة المعنية بإدارة الطلب على المياه ومؤشرات التنمية المستدامة والسياحة والصناعة المستدامتين والتنمية المستدامة وإدارة التنمية الحضرية والريفية . وأقترحت تركيا استضافة حلقة عمل لفريق السياحة المستدامة للاستفادة من الجزء غير المستخدم من المساهمة المالية لحكومة تركيا في خطة عمل البحر المتوسط . وطلبت من أمانة خطة عمل البحر المتوسط النظر في طلبات المنظمة غير الحكومية التركية ، جمعية حماية الطبيعة وبلدية سفكي لان تصبح عضوين في لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة .

٦٤ - إن القطاع الصناعي التركي يتطور بسرعة، ومن وجهة نظر سياسات التنمية المستدامة، من الأهمية للصناعات أن تتخذ جميع التدابير الضرورية في إطار التشريع البيئي وان تعمل بطريقة سليمة بيئياً . لقد بدأت تركيا عملية أبرام اتفاقات طوعية مع الصناعات الملوثة الرئيسية .

٦٥ - إن أهم الأدوات القانونية والتقنية لإدارة البيئة في تركيا هي لائحة تقييم الأثر البيئي ، ولاسيما أنها تتضمن المشاركة الجماهيرية . لقد قدم مؤخراً مقترح الى البرلمان التركي لإنشاء لجنة للتنمية المستدامة . وتم الانتهاء من خطة عمل وطنية بيئية تتماشى مع مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية والاولويات الواردة في المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط ، ولاسيما البروتوكول المنقح لحماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية . إن جدول أعمال القرن ٢١ الوطني لتركيا في مرحلة الانتهاء بعد توافق في الآراء بين القطاع الخاص والادارات المركزية

والمحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع العلمي وتعد بلديات عديدة جداول اعمال للقرن ٢١ خاصة بها .

٦٦ - تعتقد تركيا ان للبيئة أهمية خاصة في اطار عملية التعاون الاوروبي المتوسطي، وفي هذا السياق قامت بالانتهاء من تنسيق تشريعها البيئي مع معايير الاتحاد الاوروبي . وتعتقد تركيا بأهمية تحقيق هذا التعاون دون أى تمييز قد يضر بأى بلد في المنطقة .

٦٧ - قال ممثل الجزائر إن بلده يسعى ، منذ الاستقلال، إلى مواجهة الاثار السلبية على البيئة نتيجة للتنمية العشوائية للخط الساحلي بحيث اصبحت المشكلة الآن حرجة. إن الجزائر عاقدة العزم على تنفيذ سياسة كاملة تأخذ في الاعتبار المشاغل البيئية والحاجة الى التنمية المتكاملة المستدامة ، وذلك من خلال زيادة وعي الدوائر السياسية والجمهور العام ، بمساعدة المنظمات غير الحكومية لقد كان من الأهمية بمكان وضع نهج استراتيجي طويل الأجل بدلاً من نهج قطاعي .

٦٨ - يوجد في الجزائر مجلس اعلى للبيئة يرأسه رئيس الحكومة ويضم جميع الوزراء الذين يتناولون جوانب البيئة . لقد وضعت الجزائر برنامج بيئي وطني ونسقت تشريعاتها بشأن تدابير حماية البيئة ووضعت نظاماً متكامله للمعلومات قائمة على اساس شبكة رصد للحصول على المعلومات بالإعتماد على تقنيات الاعلام الحديثة وبمناسبة الدورة التي خصصها مؤخراً المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لدراسة موضوع البيئة، تم وضع تحليل موضوعي وتقييم شامل للوضع البيئي في الجزائر، يهدف إلى زيادة الوعي الجماهيري بآثار التلوث على الأنواع المهددة بالانقراض. كما تم صياغة مبادئ توجيهية وتوصيات تنوي الحكومة الجزائرية تنفيذها . وتعمل الحكومة الجزائرية أيضاً مع مركز الأنشطة الاقليمية للخطة الزرقاء لاستخدام برامج إدارة المناطق الساحلية في منطقة الجزائر العاصمة. وتم مؤخراً بمناسبة الدورة الخاصة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لدراسة موضوع البيئة وضع تحليل موضوعي تقييم شامل للوضع البيئي في الجزائر يهدف الى زيادة الوعي الجماهيري بآثار التلوث على الانواع المهددة بالانقراض والمهددة . وتم صياغة مبادئ ومبادئ توجيهية وتوصيات تنوي الحكومة الجزائرية القيام بتنفيذها . وتعمل الحكومة أيضاً مع مركز الأنشطة الاقليمية للخطة الزرقاء لاستخدام برامج ادارة المناطق الساحلية في منطقة الجزائر العاصمة .

٦٩ - وفي إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية ، فإن الجزائر على استعداد للاتجاه نحو تعاون أكثر يسمح بتبادل المعلومات والخبرة ونقل التكنولوجيا . ومع ذلك ، يمكن تحقيق ذلك فقط من خلال وجود موارد بشرية وهياكل وبمساعدة المنظمات غير الحكومية .

٧٠ - لقد كانت مكافحة الانجراف والتصحّر من مشاكل الجزائر الرئيسية ، وكذلك لعدد من بلدان البحر المتوسط الأخرى ، الأمر الذي أكد الحاجة إلى وضع نهج إقليمي ودعم للمشاركة . وكان من الضروري أن تكون الأهداف واضحة حيث تتجه الحكومات نحو سياسات التنمية المستدامة . إن العمل المنسق لجميع البيئات المعنية وحدة الكفيل بتحقيق الأهداف والتصدي للتحديات . إن الجزائر عاقدة العزم على تنفيذ التوصيات .

٧١ - قال ممثل قبرص إن بلده يتوقع التصديق على جميع الصكوك الجديدة لاتفاقية برشلونة في أوائل عام ١٩٩٨ . لقد وضعت قبرص أيضا إطار قانون بشأن البيئة في مراحله النهائية للاعتماد . أن التزام قبرص بخطة عمل البحر المتوسط ومرحلتها الثانية معروف جيدا باشتراك مباشر في ثلاث عناصر : المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط ، ولاسيما في النظام دون الإقليمي للاستعداد والاستجابة لحوادث التلوث بالنفط ، بالتعاون مع مصر وإسرائيل ويتمويل من الاتحاد الأوروبي؛ مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وبالإشارة إلى صيانة السلحفاة ؛ ومدبول الذي هو أساس خطة عمل البحر المتوسط .

٧٢ - أعرب الممثل عن رغبته في الانضمام إلى ملاحظات ممثل مالطة المتعلقة بانتشار أنشطة خطة عمل البحر المتوسط . فهي بدون شك ضرورية إلا أنها ، لم تنعكس في الميزانية التي ظلت ساكنة إلى حد ما . إن تحويل الأنشطة المهمة إلى تمويل خارجي يسبب قلقاً بسبب أن تلك الأموال غير مؤكدة في أغلب الأحيان .

٧٣ - تولى قبرص أهمية كبرى للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وتطلع إلى دورها في إطار خطة عمل البحر المتوسط وتحديد هياكلها النهائية .

٧٤ - قال ممثل إسرائيل إن جميع مشروعات الطوارئ دون الإقليمية ينبغي تدعيمها، فليس باستطاعة بلد واحد في منطقة البحر المتوسط التمكن من حل مشاكله البيئية بمفرده . ومع البدء في برنامج إدارة المناطق الساحلية في إسرائيل ، بدأت وزارة البيئة في مشروع لصياغة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة . وستمكن العملية إسرائيل من التخفيف ، وفي بعض الحالات القضاء على

المشاكل البيئية وستؤدي الى تغيير عمليات الانتاج وأنماط الاستهلاك واستغلال الموارد الطبيعية التي انخفضت من خلال استخدام الادوات المالية والتنقيف والعمل الفعال لمن لم يعتبروا تقليدياً من ذوى الوعي البيئي .

٧٥ - لقد تم تحديد المجموعات المستهدفة في الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة والنقل والقطاع الحضري والتنوع البيولوجي ، مع ممثلين من الوزارات الحكومية والبلديات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الاكاديمي والقطاع الخاص . وعين لكل مجموعة مستهدفة خبير في المجال ذي العلاقة يعمل كميسر بمهمة جمع المعنيين معاً . وكانت النتائج المؤقتة - بالرغم من اختلافها بين مجموعة واخرى - مرضية بصورة عامة وكانت في بعض الاحيان أفضل مما كان متوقعا . وستكون العملية طويلة ومعقدة الا انها تدعو الى الثقة . أن معظم الاستنتاجات النهائية للمجموعات المستهدفة جاهزة للمناقشة ، وتعمل جميع المجموعات على ايجاد توافق في الآراء لتلبية احتياجاتها .

٧٦ - إن مواجهة التحديات البيئية في العقد الماضى من الالفية والتقدم في طريق التنمية المستدامة يعنى التركيز على العوامل والانشطة التي أدت الى تدهور البيئة واستنفاد الموارد الطبيعية بدلاً من - كما حدث في الماضى - انتظار ظهور المشاكل . والمطلوب هو اجراء تغييرات مهمة في الانماط الحالية للاستهلاك والسلوك البشرى الذى يمكن تحقيقه فقط من خلال مشاركة المسؤولية على جميع مستويات المجتمع من الحكومات الى المواطنين على الاصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية .

٧٧ - قال ممثل سلوفينيا ان بلده قد صاغ برنامج عمل وطنى بيئي وكان نشطاً في تحقيق التنمية المستدامة في جميع انحاء ترابه الوطنى ولاسيما في المنطقة الساحلية تعتمد التنمية السمدامة في سلوفينيا الى حدأ كبيراً على العمليات المجتمعية والاقتصادية والايكولوجية على طول الساحل ، الذى يبلغ ٢٠ في المائة من ترابه الوطنى وهو ذو أهمية للاقتصاد الوطنى .

٧٨ - وعقب استقلال سلوفينيا انضمت الى اتفاقية برشلونة وقامت بدور فعال منذ ذلك الحين . وهى تدعم بالكامل وتشارك في عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة التي تعتبرها مجموعة استشارية رئيسية في هذا الميدان .

٧٩ - ان سلوفينيا تسعى الى جذب مصادر خارجية للتمويل لتخطيط تنمية مناطقها الساحلية على أساس مستدام ، بالاضافة الى حشد مصادر داخلية للتمويل . وتم تمويل برنامج ادارة المناطق الساحلية لسلوفينيا ومشروع نير سوكا من خلال برنامج الاتحاد الاوروبي المسمى PHARE . ويمكن تحقيق مثل هذا التآزر بين المصادر المختلفة للتمويل وكانت الترابطات الاقليمية هذه مثلاً لآخرين في المنطقة لاتباعه .

٨٠ - قال ممثل الجماهيرية العربية الليبية ان بلاده قد أنشأت ٢٠ محطة لمعالجة النفايات المنزلية والصناعية على طول ساحلها الذي يبلغ طوله ٢٠٠٠ كيلو متر وحيث يعيش ٨٥ في المائة من السكان . لقد أنشأت ٥ محطات في مدن كبيرة ومتوسطة الحجم لاعادة دوران النفايات المنزلية ويجرى العمل في بناء ٧ محطات اخرى على طول الساحل . وقدمت هيئة النفط الوطنية الدعم لاستكمال خطة طوارئ لمكافحة التلوث بالنفط في المياه الاقليمية الليبية ويجرى اعداد خطة للاستعداد للكوارث . الا ان الحظر المفروض على الجماهيرية العربية الليبية قد منع الحصول على التكنولوجيا والمعدات الضرورية . وتم دعم قدرات الرصد البيئي .

٨١ - لقد كانت الجماهيرية العربية الليبية سباقة الى حماية الشواطئ وتنميتها حيث تم اقرار قانون عام ١٩٧٧ الذي يمنع البناء الحضري في مسافة لا تقل عن ١٠٠ متر . ان "النهر الصناعي العظيم" ينقل المياه من المناطق غير الالهة بالسكان في جنوب الجماهيرية الى المناطق الاكثر كثافة سكانية في الشمال وذلك بهدف دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الساحلية . ويوجد الآن ٨ مناطق محمية في اجزاء مختلفة من البلاد تقوم الجامعات ومراكز البحوث بالتعاون مع مركز الانشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة ومنظمات اخرى في القيام بدراسات على أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض ، بما في ذلك السلحفاة البحرية التي وجدت عشائر كثيرة منها تعيش على طول الساحل الليبي .

٨٢ - لقد تركت ملايين الالغام في اراضي الجماهيرية العربية الليبية عقب الحربين العالميتين وهي تشكل عائقا امام عملية التنمية . وبالرغم من الطلبات المتكررة الى الدول المسؤولة فشلت في توفير الخرائط التي تساعد في ازلتها .

٨٣ - وازداد الممثل أن بلاده يعلق أهمية كبيرة على لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة والتي تتسم بالمشاركة الجماهيرية وحقبة معاملة المنظمات غير الحكومية على قدم المساواة مع اعضاء اللجنة . واعربت الجماهيرية العربية الليبية عن قلقها بشأن التهديد الذي تفرضه الصناعة

من خلال القاء حوالي ١٤ مليون طن من النفايات في البحر المتوسط سنوياً ، ودعت الجماهيرية الى مزيد من التضامن لتناول تلك المشكلة وطالبت بالمساواة في تنفيذ برامج التعاون الاوروبى المتوسطى .

٨٤ - قال المراقب من منظمة السلم الاخضر الدولية ان هذا الاجتماع مهم بصورة خاصة لأن الوقت قد حان لتتخذ الاطراف المتعاقدة اجراءات عملية وتنفذ الالتزامات المجسدة فى الاطار القانونى القائم باعتبارها خطوة ضرورية للانتقال من الاوراق الى الممارسة . واذا لم يتمكن الاجتماع من الاتفاق على اجراءات عملية فانه قد اضاع الفرصة التى يمكن اعتبارها الاقتدار الى ارادة سياسية حقيقية لحماية البحر المتوسط . وكانت هناك حاجة ايضاً لكل طرف متعاقد ان يصدق على اتفاقية برشلونة المعدلة وبروتوكولاتها في اسرع وقت ممكن والا سيتهدد العمل الرائع الذى تحقق بخسارته أو على الاقل ستفقد الزخم الضرورى لحماية البحر المتوسط . وينبغي على الاجتماع ان يتخذ قراراً واضحاً تقر فيه الاطراف المتعاقدة بنيتها للعمل بفاعلية للتصديق على الاتفاقية وبروتوكولاتها لتصبح قيد النفاذ في عام ١٩٩٩ ، قبل اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بشأن البحار في ربيع عام ١٩٩٩ في نيويورك.

٨٥ - قال المراقب الممثل لمنظمة Ecomediterrania ، نيابة عن Medforum ، وهى شبكة من المنظمات غير الحكومية المرتبطة على نحو وثيق باتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر المتوسط ، أن رأى المنظمات غير الحكومية هو تأييد اتفاقية برشلونة المنقحة وبروتوكولاتها وانها تشعر بالقلق لتوقف تنفيذ هذه الاتفاقات المهمة نتيجة لحقيقة أن في خلال السنتين الماضيتين منذ انعقاد الاجتماع العادى التاسع للاطراف المتعاقدة لم يصدق أى بلد عضو عليها . وينبغي التصديق عليها باعتبار ذلك مسألة تنسم بالعجلة وتنفذ على المستوى الوطنى اذا رغب في ان تحتفظ خطة عمل البحر المتوسط بمصداقيتها في المجتمع الدولى .

٨٦ - لقد تعاونت المنظمات غير الحكومية بفعالية على اساس محتوى البروتوكولات وفي انشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة . وقد تم هذا التعاون على نحو جيد . فقد نظمت Ecomediterrania حلقة تدارس دولية بشأن الادارة المتكاملة والمستدامة بالمناطق الساحلة في بنيدورم ، اسبانيا في اطار عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ويتعاون مركز الانشطة الاقليمية لبرنامج الاعمال ذات الاولوية . وفضلا عن ذلك اصدر محفل البحر المتوسط الدولى الثالث اعلان برشلونة لادارة المتكاملة والمستدامة لحوض البحر المتوسط ويعد Medforum

محفلأ خامساً يتوقع ان يحضره ٨٠ مشاركاً من ٢١ بلداً ويبدء Medforum العمل بشأن عدد من مشروعات التعاون ويعد للتعاون مع مؤسسات اخرى . ويبدء العمل بشأن مشروع سيجرى تنفيذه في تونس تحت عنوان " البحر المتوسط نحو التنمية المستدامة" . ويبدء مشروعات أيضاً بشأن السياحة المستدامة في البحر المتوسط ، الذى ستوضع بالتعاون مع فرنسا واسبانيا ومن الممكن المغرب ؛ وبشأن مكافحة التآكل في الجزائر ؛ وبشأن التعريف البيئي في لبنان .

٨٧ - أعرب المراقب الممثل MIO-ECSDE ، محدثاً باعتباره رئيس المكتب العربي للشباب والبيئة ، عن رضائه لانشطة خطة عمل البحر المتوسط ، ولاسيما المنفذة من خلال لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة . واطاف ان مشاركة MIO-ECSDE في اللجنة كان مثلاً للتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية . وقال انه ينبغي على الاطراف المتعاقدة ان تبذل مزيداً من الجهود لتنفيذ البرامج الحالية ووضع نهاية لتدهور بيئة البحر المتوسط . وتشمل MIO-ECSDE شبكة من المنظمات غير الحكومية التى ساهمت في توفير معلومات بيئية وتدريب وكذلك زيادة الوعي البيئي في خطة مدتها سنتين . وسيعقد اجتماع بشأن هذه الموضوعات في ثالونيكى ، اليونان ، في يومى ٦ و٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ . واخيراً أكد للاجتماع ان MIO-ECSDE سيواصل بذل كل جهد لتحقيق التنمية المستدامة في البحر المتوسط .

٨٨ - قال المراقب الممثل لشبكة Medcities ان منظمته تسعى الى تشجيع تبادل الخبرة وتدريب الخبراء الحضريين للمساعدة في تحقيق بناء القدرات المؤسسية وترتيب زيارات تقنية وتبادل المعرفة العلمية وتنفيذ حملات زيادة الوعي . وتود Medcities في ان تشارك خبرتها من خلال لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة واستخدام بعد محلى . ولم يكن هناك مكان لبرنامج MEDA سواء للمشاكل البيئية أو للسلطات المحلية التى تتأثر بها . وينبغي على بلدان البحر المتوسط غير الاعضاء في الاتحاد الاوروبى ادراج المشاكل البيئية ومشروعات السلطات المحلية في البرامج الاشارية الوطنية التى تقدمها الى MEDA ويمكن اعتبار اللجنة المحفل المثالى لانشاء صندوق للتضامن يضمن مشروعات استثمارية في المدن .

٨٩ - قال المراقب الممثل لمنظمة اصديقاء الارض الدولية ان منظمته لاحظة بمزيد من الرضى انشطة خطة عمل البحر المتوسط التى شملت قضيتين مهمتين وهما ادارة الطلب على المياه وادارة السواحل . وترتبط كلا القضيتين ارتباطاً وثيقاً بقطاع السياحة وثره السلبي على بيئة البحر المتوسط وتتزامن مع الشواغل ولولويات منظمة اصديقاء الارض الدولية التى تقوم بتنفيذ مشروع ، من خلال شبكة البحر المتوسط التابعة ليا Mednet بشأن قطاع السياحة تتناول اساساً المياه

واستخدام الخط الساحلي للبحر المتوسط . وتأمل منظمته ان تتلق دعم خطة عمل البحر المتوسط والاطراف المتعاقدة حتى تتمكن من تنفيذ المشروع وتشارك المنظمة القلق الذي اعربت عنه المنظمات الاخرى التي دعت الى التصديق السريع على اتفاقية برشلونة المنقحه وبروتوكولاتها وتطلب ان تشترك المنظمات غير الحكومية ، مع الاطراف المتعاقدة ، في تقييم نتائج دراسات الاثر البيئي التي بدعتها خطة عمل البحر المتوسط .

٩٠ - قال المراقب الممثل لمنظمة Marevivo Associazione Ambientalista انه لاحظ ان جميع المتكلمين ، بالرغم من تعليقاتهم الايجابية ، قد حددوا عدداً من المشاكل بما في ذلك الافتقار الى المعلومات وانتشار الانشطة وغياب نهج عملي ، ولاسيما الافتقار الى التمويل . ثم قال محذراً بان المصادر المخصصة للاغراض العسكرية تزيد وتكفي لتمويل الاجراءات المتضافرة العملية من اجل التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط . و اضاف ان من الضروري عدم تسييس السياسات البيئية وتحويل الموارد الضرورية من الميزانيات المصممة للقتل والتشويه . وذكر مثلاً للدولفين الذي من المعروف انه يدافع عن البحر والحياة الحيوانية وحتى البشر ، ودعا الحاضرين الى التفكير في الوقت الذي كرس بشأن البرامج الاخبارية لتغطية الاحداث الدولية بينما توفرت ثوان قليلة لاحداث مثل الاجتماع الحالي ، الذي هدفه هو حماية البحر المتوسط . ومشيراً الى التكاليف المنخفضة نسبياً للمعدات البيئية ، حث المشاركين للتفكير بعمق واستخدام جميع تصوراتهم من أجل فائدة البيئة ، وليس اللجوء الى الاكراه المنتظم ولكن لاقناع الملوث بتمويل اعمال ملموسة مثل تحلية المياه للسكان ومعالجة مياه النفايات وتعزيز مخزونات الأسماك في البحر المتوسط من خلال وحدات تربية الاسماك التي تعيد تنشيط مورد مشترك وبالتالي تعزز التنمية المستدامة .

٩١ - وفي اختتام المناقشات العامة ، اعرب منسق خطة عمل البحر المتوسط عن تقديره للسياسات النشطة التي اعتمدت على المستويات الوطنية والمحلية لحماية البيئة . ورحب بوضع خطة عمل واستراتيجيات كثيرة . وستواصل خطة عمل البحر المتوسط القيام بدور داعم ايجابي لهذه الانشطة وفي زيادة الوعي وتبادل الخبرة بشأن المسائل البيئية . ورحب بالبيانات التي القيت لدعم برنامج خطة عمل البحر المتوسط ولاسيما برنامج العمل الاستراتيجي . الا انه لاحظ ايضاً الشواغل التي تم الاعراب عنها ، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بخطر تشتت أنشطة خطة عمل البحر المتوسط وفيما يتعلق بدور لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة . و اشار ايضاً الى الدعوة الى تنفيذ الاطار القانوني لخطة عمل البحر المتوسط الذي يشمل مجالات عمل متنوعة كثيرة وبالتالي تتطلب وسائل عمل اوسع . وينبغي ايلاء العناية عند اقتراح اي خفض في أنشطة قائمة التي

تواصل في تقديم اغراض مفيدة . وكان أحد أمثلة الخفض الذي تحقق في خطر الحوادث في البحر المتوسط . وبالرغم من هذا الانخفاض ، ظلت أنشطة البياكل مثل المركز الاقليمي للاستجابة للتلوث البحري ضرورية . وأشار أيضاً ان التوسع في تغطية الاتفاقية المعدلة لتشمل المناطق الساحلية قد اثار قضايا جديدة كثيرة ينبغي التصدي لها بطريقة فعالة وجادة . وفي هذا الصدد أكد على أن لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ، بدلاً من أن تكون عاملاً للتشتت ينبغي تركيز الجهود مثلاً من خلال الدعم الذي تقدمه مراكز الأنشطة الاقليمية . وبالرغم من أن خطة عمل البحر المتوسط لم تكن البيكل البيئي الوحيد الموجود ، كان تركيز جميع الاعمال المتخذة في المنطقة هو لحماية التراث الطبيعي للبحر المتوسط . وستبذل الامانة كل ما في وسعها لتأخذ في الاعتبار جميع المقترحات التي تم تقديمها .

البند ٩ من جدول الأعمال :
التوصيات والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين
١٩٩٨ - ١٩٩٩ واشتراكات الأطراف المتعاقدة في
الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط لفترة السنتين ١٩٩٨
١٩٩٩-

٩٢ - في معرض تقديمه للوثائق UNEP(OCA)/MED IG.11/4 و 11/4/Add.1 و 11/4/Add.2 ، أفتح منسق خطة عمل البحر المتوسط باب المناقشة بشأن التوصيات والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ .

التنسيق

٩٣ - لدى مناقشة الأولويات الاستراتيجية والعناصر القانونية في برنامج خطة عمل البحر المتوسط قام عدد من البلدان باحاطة الاجتماع علماً بالتقدم المحرز في عملية التصديق على الاتفاقية المنقحة وبروتوكولاتها فذكر ممثل فرنسا أن بلاده ملتزمة باستكمال عملية التصديق على الاتفاقية المنقحة وعلى بروتوكولي المصادر البرية والمناطق المتمتعة بحماية خاصة في المستقبل القريب جداً ، بل وفي نهاية عام ١٩٩٨ أن أمكن ولاحظ ممثل تونس أن مشروع التشريع الخاص بالتصديق على الاتفاقية المنقحة وبروتوكولاتها قد أعد ويجري النظر فيه من قبل مجلس الوزراء وأعرب عن آمله في أن يتم ايداع وثائق التصديق بنهاية عام ١٩٩٨ . وأوضح ممثل إيطاليا انه قد شرع منذ بضعة أشهر في اجراءات التصديق على الاتفاقية المنقحة وكذلك على كافة البروتوكولات

الجديدة والمنقحة بيد أن هذا البرنامج يعتبر برنامجاً طموحاً ولذلك قد يبدو من الملح التركيز على التصديق على صكوك محددة.

٩٤ - وبالإشارة إلى النتائج التي توصل إليها الاجتماع الأول للخبراء القانونيين والتقنيين الحكوميين المعنيين المعني باعداد القواعد والاجراءات الملائمة لتحديد المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن تلوث البيئة البحرية في المساحة البحرية بمنطقة البحر المتوسط ، الذي عقد في بريجونى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ، أكد العديد من المتحدثين أهمية وحساسية القضية موضع الدراسة بيد أنه أعربوا أيضا عن تحفظاتهم ازاء عدد من جوانب النهج المتبع في التصدى للمشكلة وكانت هذه التحفظات تتعلق بما يلي : اثبات المسؤولية الموضوعية والمطلقة عن الضرر الناجم عن التلوث ؛ قضية التعويضات ، رغم قصور التعريف الحالى للضرر البيئي ؛ نطاق الصك ؛ مفهوم المسؤولية المتبقية الذى يتعارض مع بعض الاحكام الراهنة لقانون البحار ؛ أهمية انشاء صندوق اقليمي للضمانات يتعارض فيما يبدو مع مبدأ الغرم على الملوث. كذلك أشار عدد من المتحدثين إلى الصعوبات التى نشأت في مجال تطبيق الاجراءات الدولية الراهنة المتعلقة بالمسؤولية والتعويضات . لهذه الأسباب جميعها ، أعرب العديد من المتحدثين عن تحفظاتهم حول تطبيق البروتوكول في هذه المرحلة . بيد أنهم أكدوا الحاجة إلى تحديد واتباع نهج مبتكر يمكن تطبيقه على نحو أكثر سهولة في الاقليم . كذلك أكد مراقب يمثل إحدى المنظمات غير الحكومية أهمية تحديد الدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية في مجال دعم أية آلية تتعلق بالمسؤولية والتعويض .

٩٥ - وبناء على ذلك ، وافق الاجتماع على أنه بالنظر إلى أهمية وحساسية الموضوع ، ينبغي للأمانة أن تواصل تجميع المعلومات بشأن الممارسة الدولية في هذا المجال ، وأن يتم عقد اجتماع ثان للخبراء التقنيين والقانونيين لاستعراض الأعمال التى انجزت وتحديد النهج المبتكرة الملائمة التى يمكن تطبيقها في الاقليم على نحو مباشر والمتعلقة بوضع القواعد والاجراءات اللازمة لتحديد المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن تلوث البيئة البحرية ، ولاحظ الاجتماع كذلك أن الاعتمادات المخصصة في الميزانية لهذا النشاط غير كافية لتغطية عقد ذلك الاجتماع وانه يتعين لذلك التماس تمويل من خارج الميزانية .

٩٦ - وقد وافق الاجتماع على التوصيات والميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ذات الصلة بالتنسيق كما وردت في المرفق الرابع بهذا التقرير .

وحدة البحر المتوسط

٩٧ - عرض المنسق التوصيات الاثنتى عشرة المقدمة إلى الامانة ، مشيراً إلى أن الفقرة ٧ تشير إلى توصيات الفريق المخصص بشأن هيكل خطة عمل البحر المتوسط الواردة في التذييل الأول من المرفق الرابع .

٩٨ - وأثناء المناقشة ، دعا العديد من الممثلين إلى إيجاد تعاون وتنسيق أفضل مع المنظمات الأخرى ولاسيما جامعة الدول العربية والوكالة الأوروبية للبيئة لبيئة عملية أوروبا وأمانة البحر الأسود. وقد أيد عدد من الممثلين تدعيم العلاقات بين الأمانة والمكتب والاستفادة من تكنولوجيات الاتصال الحديثة مثل Internet . وكان هناك تأييد واسع النطاق للاقتراح الخاص بإيجاد تعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وتوقيع مذكرة تفاهم لهذا الغرض . وفي هذا السياق ، أقرح ضرورة توسيع نطاق الأنشطة بحيث تشمل البيئة البحرية . واقترح كذلك ضرورة أن يطلب إلى ممثلي الاطراف المتعاقدة تقديم تقارير عن التقدم المحرز فيما يختص بأنشطة خطة عمل البحر المتوسط في الاجتماعات ، وأن تقدم المساعدات الى البلدان التي تواجه صعوبات في هذا الصدد . وبإمكان لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بحث هذه المشكلات واقترح حلول لها تقدمها إلى الأطراف المتعاقدة . وقدم اقتراح آخر يقضى بضرورة تحديد الخبراء المسؤولين عن اعداد وثائق خطة عمل البحر المتوسط .

٩٩ - وفيما يتعلق بتوصيات الفريق المخصص ، أشير إلى أن الاطراف المتعاقدة ، وليس الأمانة ، التي عليها أن تعتمد هذه التوصيات . وكان هناك تأييد للاقتراح الخاص بإضافة فقرة بشأن دعوة جهات الاتصال الوطنية للعمل باعتبارها جهة اتصال لمركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء وجهة اتصال لمركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية . واقترح أيضا بضرورة بذل محاولات أقوى لتعيين خبراء استشاريين من بلدان الجنوب ، وربما يتم ذلك من خلال الأخذ بنظام الحصص .

١٠٠ - وقال المنسق إن التوصيات المقدمة إلى الأمانة محددة للغاية ولا ينبغي أن تشير أية صعوبات تتعلق بالتنفيذ . وقال انه يوافق تماما على ضرورة تعزيز العلاقات مع المنظمات الأخرى كجامعة الدول العربية وأمانة البحر الاسود وقدم موجزا للأنشطة التي نفذت بالإشتراك مع الوكالة الأوروبية للبيئة . واطاف ان الامانة تعمل بالفعل بالتعاون الوثيق مع المكتب الذي يقدم دعما قويا في فترات ما بين انعقاد اجتماعات الأطراف المتعاقدة . وقال أنه سوف يلتزم رأى المكتب في

اجتماعه القادم بشأن كيفية التوصل إلى علاقات أوثق وذكر أن الخبراء الاستشاريين والخبراء يتم تعيينهم من بلدان البحر المتوسط فقط وان الجهود تبذل من أجل بناء قدرات جميع البلدان من خلال عملية التعيين . بيد أنه يوافق على ان النظام الحالي غير مرض تماماً وان الامانة سوف تقترح على المكتب في اجتماعه المقبل طرماً لتحسين عملية تعيين الخبراء الاستشاريين . وقال انه لا يجد اية صعوبة فيما يختص بالاقتراح الذي يقضى بتحديد اسماء وجنسيات الخبراء الذين يقومون باعداد وتائق خطة عمل البحر المتوسط . وأن الترتيبات المختلفة المقترحة لاضفاء الطابع الرسمي على العلاقات مع مراكز الأنشطة الاقليمية تستهدف مراعاة الظروف المختلفة للبلدان المضيفة كل فيما يخصه . وقال إن ثمة اتصالات تجرى حالياً ، وأن الاتفاقات الموقعة مع كرواتيا وتونس يمكن أن تستخدم كنموذج . ومضى يقول ان سبب المشكلات التي اثيرت مع جهات الاتصال لمركز الأنشطة الاقليمية للخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الاولوية ، هو انها تغطي العديد من الموضوعات المختلفة . وانه بعد مناقشة الموضوع مع الفريق المخصص ، تم الاتفاق على ان تتحمل جهات الاتصال الوطنية مسؤولية هذه المهمة.

١٠١ - وقد وافق الاجتماع على التوصيات والميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ لوحدة البحر المتوسط كما وردت في المرفق الرابع بهذا التقرير .
منع التلوث ومكافحته

١٠٢ - قام السيد F.S Civilli ، الموظف الأول (عالم في علوم البحار) بعرض التوصيات ذات الصلة المقدمة إلى الأطراف المتعاقدة وإلى الامانة والمتعلقة ببرنامج مدبول.

١٠٣ - وقد شدد عدد من المتحدثين على ضرورة قيام الامانة بإيلاء الأولوية لتنفيذ أنشطة بناء القدرات، لاسيما فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج رصد اتجاهات التلوث ورصد آثاره البيولوجية. وقد أحاط ممثل تونس الاجتماع علماً بإنشاء مركز دولي لتكنولوجيا البيئة، وهو مركز جديد يمكن أن يلعب دوراً هاماً في تنفيذ المرحلة الثالثة لمدبول. وأكد مراقب آخر يمثل Ecomediterrania الحاجة إلى انتاج وسيلة مرجعية تتعلق برصد الاتجاهات حتى تتمكن كافة المختبرات المشاركة من التوصل إلى المعلومات المتعلقة بكافة التقنيات والاجراءات المعيارية . ولاحظ المراقب الذي يمثل المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والاراضي الجافة التابع لجامعة الدول العربية أن معظم برنامج خطة عمل البحر المتوسط للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ يدخل في نطاق أنشطة المركز ومن ثم فان باستطاعة المركز أن يشارك في تنفيذ خطة عمل البحر المتوسط، رهنا باتاحة التمويل.

١٠٤ - واستجابة للطلب على المعلومات ذكر السيد Civili ، على وجه التحديد أن التحليل الاحصائي للبيانات الناتجة عن أنشطة رصد الاتجاهات يعتبر عملية معقدة للغاية، وأنه على الرغم من الاضطلاع بهذه الاعمال في هذا المجال لسنوات عديدة، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لضمان انتاج بيانات موثوق بها يمكن استخدامها. وأضاف أن اعداد خطوط توجيهية لادارة مخلفات الحفر ، كجزء من تنفيذ بروتوكول الالتقاء المنقح ، سيتم الانتهاء منه في بداية عام ١٩٩٨ بمساعدة أحد الخبراء من منطقة البحر المتوسط ، وسوف يقدم إلى إجتماع للخبراء تستضيفه مالطة وربما يموله الاتحاد الأوروبي .

١٠٥ - وفي معرض تقديمه لبرنامج العمل الاستراتيجي للتصدي للتلوث الناجم عن الأنشطة البرية (UNEP(OCA)/MED IG.11/9) لاحظ السيد Civili أن البرنامج وضع في اجتماعين للخبراء الحكوميين المعيّنين وأنه يتضمن نهجاً جديداً يستند إلى تحليل المشكلات في المنطقة، والتنويه بوسائل العلاج الممكنة وتكلفتها وطريقة تنظيمها . لقد نشأ الحافز على وضع هذا البرنامج على أساس أحكام بروتوكول المصادر البرية ، عندما اتاحت الفرصة لطلب تمويل من مرفق البيئة العالمية والتوصية التي تقدمت بها الأطراف المتعاقدة في مونبلييه بالا تنتظر الأمانة حتى يدخل بروتوكول المصادر البرية حيز النفاذ قبل اعداد الاجراء اللازم . وعلى الرغم من أن حافظة الاستثمارات تتضمن في الفصل الحادي عشر سمة مبتكرة للغاية ، فانها لا تشكل قائمة محددة للتدخلات المقبلة، وإنما توفر فقط فكرة عن مدى ضخامة الاجراء المطلوب اتخاذه للتصدي للتلوث الناجم عن أنشطة برية في البحر المتوسط .

١٠٦ - دعم ممثل المنظمة العالمية للارصاد الجوية برنامج العمل الاستراتيجي وأعرب عن استعداد منظمته للتعاون مع خطة عمل البحر المتوسط في تنفيذ الاعمال المتعلقة بتلوث الهواء في المدن والتلوث المحمول جوا في البحر بواسطة الملوثات العضوية المداومة والمعادن الثقيلة والمواد الضارة الاخرى.

١٠٧ - وقد أكد العديد من المتحدثين على الأهمية العظمى للبرنامج في مكافحة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية في البحر المتوسط . وأعرب عدد من المتحدثين عن اعتقادهم بأن هذا البرنامج يعتبر واحداً من أهم الوثائق التي انتجتها خطة عمل البحر المتوسط، وناشدوا الأطراف المتعاقدة بأن تتبذل الفرصة وتأخذ خطوة هامة للغاية صوب تنفيذ أحكام بروتوكول المصادر البرية المنقح. وسوف يبين اعتماد البرنامج أن الأطراف المتعاقدة لديها بالفعل الإرادة السياسية لاتخاذ الاجراءات الضرورية لمكافحة التلوث في البحر المتوسط. وأكد المراقبون الذين يمثلون عدداً من المنظمات

غير الحكومية أن عدم اعتماد البرنامج سوف يسفر عن تأخر كبير في التوصل إلى الاجراء اللازم الذى سيؤدى من الفشل الى اعتماد البرنامج. وأكد المراقب من منظمة السلم الأخضر الدولية على وجوب وضع كلوريد الفينيل ضمن قائمة مصادر اليوكسين المشار اليها في برنامج العمل الاستراتيجي .

١٠٨ - بيد أن العديد من المتحدثين قد لاحظوا أيضاً أن البرنامج وضع جزئياً على أساس التحليل التشخيصي العابر للحدود (UNEP(COA)/MED IG.11/Inf7) وأشاروا إلى عدد من الاخطاء الواردة في هذا التحليل، بما في ذلك عدم استخدام مصطلحات الأمم المتحدة فيما يتعلق بعدد من الأسماء الجغرافية ، وأخطاء في عدد من الرموز المستخدمة ، علاوة على عدم الدقة في الكثير من الجوانب الموضوعية . ويتضمن البرنامج العديد من الاشارات المرجعية إلى التحليل التشخيصي العابر للحدود . وأوضح السيد Civili أن أحد شروط الحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية لوضع البرنامج هو اجراء تحليل للمشكلات العابرة للحدود في المنطقة . وبعد أن أشار العديد من المتحدثين إلى ضرورة تنقيح التحليل التشخيصي العابر للحدود، تم الاتفاق على ضرورة أن تزال من برنامج العمل الاستراتيجي كافة الاشارات المرجعية إلى الوثيقة وأن يتم تعميمها على الأطراف المتعاقدة ، للتعليق عليها وتقديم التوصيات بشأنها والا يتم توزيعها على نطاق أوسع إلا بعد مراعاة هذه التعليقات في تنقيح التحليل التشخيصي العابر للحدود.

١٠٩ - كذلك استرعى عدد من المتحدثين الانتباه إلى تواريخ تنفيذ الاجراءات المقترحة الواردة في البرنامج . وتركت هذه التواريخ بين أقواس في المشروع المنقح. ومن ثم فقد نشأت المشكلة من حالة تلك التواريخ وما اذا كانت ملزمة . وفي هذا الصدد، لاحظ السيد Civili انه في حالة اعتماد البرنامج فإنه سيعتمد في اطار احكام المواد ٥ و ٦ و ٧ في بروتوكول المصادر البرية الحالي. بيد أنه عندما يدخل البروتوكول المنقح حيز التنفيذ، فسوف يعاد تقديم البرنامج للاعتماد في اطار احكام المادة ١٥ التى تنص على اجراء اكثر تقدماً لاعتماد خطط العمل والبرامج الاقليمية. ومن ثم ، ينبغي استعراض البرنامج، بما في ذلك التواريخ المقترحة ، في تلك المرحلة التى ربما يكون فيها عدد من الانشطة المذكورة قد مضى عليها الزمن أو ربما تكون قد نفذت بالفعل . وقد طلب عدد من المتحدثين أن يتضمن البرنامج اشارة خاصة إلى ضرورة تنقيحه ، حسب الاقتضاء، ولا سيما عندما يوضع بروتوكول المصادر البرية الجديد موضع التنفيذ.

١١٠ - ورداً على عدد من التعليقات المتعلقة بالآثار المترتبة على قيام مرفق البيئة العالمية بالتمويل وتقديم المستلزمات المالية المطلوبة من الأطراف المتعاقدة ، حدد السيد Civili أنه لدى اعتماد البرنامج، سيكون المرفق على استعداد للنظر في تمويل وضع مشروع أوسع نطاقاً يتم صياغته بالتشاور الكامل مع الأطراف المتعاقدة . وقد يشمل هذا المرحلة التالية لتنفيذ الأنشطة التي قد تشمل مبلغاً ما بين ٤ و ٦ مليون دولار على افتراض ان النسب المئوية من ذلك المبلغ (حد أدنى ٢٠-٢٥ في المائة) يمكن أن يغطيه المتبرعون الإضافيون الوطنيون والدوليون بما في ذلك خطة عمل البحر المتوسط . وهذا المبلغ يمكن أن يشمل أولاً اختيار عدد من المناطق الخطرة ذات الأولوية والأهمية عبر الحدود لدراسة جدوى تفصيلية وتحليل التكاليف وثانياً لعدد من الأنشطة على المستوى الإقليمي لبرنامج العمل الاستراتيجي المصمم من أجل الحصول على دعم وطني لتنفيذ البرنامج ودعم المتبرعين لأنشطة محددة في البلدان النامية. وينبغي أن يتضمن مشروع مرفق البيئة العالمية أيضاً تحليل التكاليف الإضافية بما في ذلك تقدير للخط القاعدي الحالي والإشارة إلى تمويل إضافي الذي ستطبقه الحكومات الوطنية للتصدي للقضايا والمشاكل المحددة على أنها ذات أولوية.

١١١ - وقد وافق الاجتماع ، اخذاً في الاعتبار التعليقات الواردة أعلاه، على التوصيات والميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ذات الصلة بمنع ومكافحة التلوث، بما في ذلك برنامج العمل الاستراتيجي، كما وردت في المرفق الرابع والتذييل الثاني بهذا التقرير .

المركز الاقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط

١١٢ - نقل السيد J.C. Sainlos ، مدير المركز الى الاجتماع اعتذار المنظمة البحرية الدولية التي لم تتمكن من الحضور بسبب انعقاد جمعية المنظمة البحرية الدولية في نفس الوقت . وعرض القسم من الوثيقة UNEP(OCA)/MED IG.11/4 الذي يحتوي على التوصيات الى الاطراف المتعاقدة والامانة معاً مع الوثيقة UNEP(OCA)/MED IG.11/6 التي تحتوي على مشروع قرار اجتماع الاطراف المتعاقدة بشأن استراتيجية اقليمية متعلقة بمنع تلوث البيئة البحرية من السفن . و اشار الى ان اجتماع جيات اتصال المركز عقب الطلب الذي قدمه الاجتماع الاستثنائي للاطراف المتعاقدة المعقود في مونتيفيديو في عام ١٩٩٦ أعد مقترح باستراتيجية اقليمية لمنع تلوث البيئة البحرية من السفن . وترد الاستراتيجية المقترحة في التذييل الأول بمشروع القرار المقدم الى الاجتماع الحالي، والذي يحتوي أيضاً على توصية لتعديل بروتوكول حالات الطوارئ من أجل ادراج احكام ضرورية لتنفيذ الاستراتيجية ووضع اطار قانوني لتنظيم التعاون الاقليمي لتنفيذ اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية ذات العلاقة . و اشار أيضاً ان اجتماع جيات اتصال المركز قد اقترحت تنفيذ المرفق بالقرار ٧

المتعلق باهداف ووظائف المجلس لتشمل المنع وفي انتظار بدء نفاذ هذه التعديلات يكون المركز مسؤولاً عن تنفيذ الاستراتيجية . وكان الجدول الزمني المقترح ان يعد اجتماع خبراء التعديلات وتقدم لاجتماع جهات اتصال المركز في عام ١٩٩٨ وفيما بعد الى اجتماع جهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط وتقدم لتعتمدها الاطراف المتعاقدة في اجتماعها العادي الحادي عشر الذي سيعقد في مالطة في عام ١٩٩٩ . ولاحظ ان جهات اتصال المركز قد أكدت على أن التعاون الاقليمي لمنع التلوث من السفن يعنى وجوب اشتراك الوزارات والسلطات الاخرى المسؤولة عن الانشطة البحرية بالكامل ووجوب توفير الوسائل الضرورية للمركز للايفاء بتلك المسؤولية الجديدة .

١١٣ - تم الاعراب عن التقدير لعمل المركز ولاسيما فيما يتعلق بالمشروعات الاقليمية ودون الاقليمية والاستراتيجية الاقليمية بشأن منع تلوث البيئة البحرية من السفن .

١١٤ - قال أحد الممثلين ان المنع في حد ذاته ليس كافياً . فتأتى نسبة ٢٠ في المائة فقط من التلوث البحري في البحر المتوسط من البحر ومن هذه النسبة هناك نسبة صغيرة ناجمة عن الحوادث. إن السبب الاكبر هو عمليات التصريف غير المشروعة من السفن التي من الصعب مكافحتها ؛ ومع ذلك ينبغي القيام بذلك . وينبغي استخدام جميع وسائل الاكتشاف - البرية والبحرية ، وكذلك رقابة الارض بالسواتل . وذكر ممثل آخر وجوب ادراج وسائل المكافحة في بناء السفن . وقال ممثل ثالث بوجوب تخصيص موارد كافية للمنوع ، وهو منهج أكثر فاعلية واثقل تكلفة في المدى الطويل.

١١٥ - ايد أحد الممثلين التوصية بزيادة مستوى موظفي المركز ألا انه سلم بوجود القليل وحلول اخرى مثل الاعارة من الدول التي ينبغي النظر فيها . وقال اخر ان بسبب قلة موارد الموظفين ينفق مدير المركز ومساعدة الوقت في المسائل الادارية التي ينبغي انفاقها على مهمات اكثر أهمية ، ولهذا ينبغي النظر في حلول للتوظيف بديلة وقال ممثل اخر ان بسبب الموارد البشرية والمالية المحدودة للمركز ينبغي تخصيص اموال من المتبرعين الى المركز .

١١٦ - لاحظت ممثلة تركيا انه بالرغم من المشاكل المتعلقة على نحو متبادل والتي لم تحل بعد بين بلدها واليونان فيما يتعلق ببحر ايجه ، فان تركيا مستعدة للتعاون مع اليونان في حماية البيئة البحرية . وهناك حاجة ملحة لمكافحة التلوث الناجم عن الحوادث في بحر ايجا بين تركيا واليونان ؛ فشاوئى بحر ايجه التركية معرضة للتأثر نظراً لزيادة حجم حركة المرور البحرية بين البحر

المتوسط والبحر الاسود . وجددت طلبها لوضع خطة طوارئ دون اقليمية في بحر ايجيه لمكافحة التلوث الناجم عن الحوادث في البحر وطلبت مساعدة وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط والمركز الاقليمي لاتخاذ مبادرة في هذا الشأن .

١١٧ - اعرب كل من ممثل كرواتيا وسلوفينيا عن تصميميهما لوضع خطة طوارئ دون اقليمية لشمال بحر الادرياتيكى . وقال المراقب الممثل للرابطة التركية لحماية البيئة البحرية ان منظمته قد بدأت العمل بشأن خطة طوارئ مع نظيرتها اليونانية HELMEPA ، وانها تعمل مع بلدان تشارك في ساحل البحر الاسود لمكافحة التلوث من السفن وخطة تتناول التلوث الناجم عن الحوادث البحرية . وقال ان الرابطة اليونانية تدعم بالكامل طلب تركيا من أجل خطة طوارئ دون اقليمية في بحر ايجيه.

١١٨ - أكد ممثلان على وجوب اعطاء المواني معدات أفضل ووسائل فعالة لمكافحة التلوث من السفن ولاسيما في الساحل الجنوبي من البحر المتوسط . وأعرب ممثل عن الرغبة في ان يشترك المركز الاقليمي ويتعاون في المشروعات دون الاقليمية التي ينفذها البنك الدولي بناء على مرفق البيئة العالمية لمكافحة التلوث بالنفط في جنوب البحر المتوسط .

١١٩ - قال مدير المركز الاقليمي ان المركز شجع دائماً التعاون التشغيلي بين البلدان المجاورة وسيواصل بذل الجهود لتطوير هذا التعاون . وشرح ان المركز يرتبط مؤخراً بانشطة مرفق البيئة العالمية واعرب عن الامل عن مواصلة ذلك التعاون . ان رصد عمليات التصريف مسألة مهمة وينبغي بذل الجهود لضمان توافق وسائل القيام بذلك على الصعيدين الوطنى والاقليمى . ويجرى توفير مرافق الاستقبال في المواني بتمويل من الاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية ويقوم المركز باعداد خطط طوارئ للمساعدة في تناول الحوادث في المواني .

١٢٠ - وقد وافق الاجتماع على التوصيات والميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ذات الصلة بالمركز الاقليمي، بما في ذلك قرار الاستراتيجية الاقليمية، كما وردت في المرفق الرابع والتذييل الثالث بهذا التقرير .

مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة

١٢١ - عرض السيد M. Saied ، مدير مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة التوصيات المقترحة على الأطراف المتعاقدة والامانة الواردة في الاقسام ذات العلاقة من الوثيقتين UNEP(OCA)/MED IG.11/4 و UNEP(OCA)/MED IG.11/7 . وتحتوى الاخيرة على مجموعة من المعايير لاعداد قوائم جرد للتنوع البيولوجي في البحر المتوسط التى انتهى منها اجتماع الخبراء المعقود في اثينا في الفترة ٨-١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ والتي تم اقتراحها لتعتمدها الاطراف المتعاقدة . وعرض باختصار السيد M. Saied الاسباب التى قامت عليها التوصيات المختلفة . وشدد بصورة خاصة على الحاجة لدعم ادارة المناطق المتمتعة بحماية خاصة البحرية والساحلية وانشاء مناطق جديدة تغطى معظم الموائل البحرية الحرجة والانظمة الايكولوجية في المنطقة . وشدد ايضاً على العجلة في تقييم حالة انواع محددة واردة في مرفقات بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة . وتم تصور اقامة ترابطات تعاونية مع امانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاق بشأن صيانة الحيوانات الثديية في البحر الاسود والبحر المتوسط والمنطقة المتاخمة للمحيط الاطلسي .

١٢٢ - هنأت وفود عديدة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة على نوعية عمله وطلبت مواصلة بذل الجهود .

١٢٣ - طلب ممثلون عديدون وضع اولويات على اساس ما تم عمله لتوجيه الأنشطة في المستقبل المتعلقة بتنفيذ البروتوكول وقالت انه قد يكون من الضروري السعى للحصول على موارد خارجية للتمويل لتنفيذ الأنشطة المتصورة .

١٢٤ - تكلم ممثلون عديدون عن موضوع معايير لاعداد قوائم جرد لعناصر التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط واعتمد الاجتماع المعايير السوارد في التذييل الرابع من المرفق الرابع . وبشأن مسألة معايير اعداد قوائم جرد وطنية لمواقع طبيعية ذات اهتمام بالصيانة ، اشارت الامانة لى تصبح عملية تتطلب وضع عدد معين من الادوات التقنية . واعلن ممثل فرنسا ان بلده على استعداد لتمويل تنظيم اجتماع خبراء يكرس لتحديد التصنيف المرجعي للموائل البحرية في البحر المتوسط .

١٢٥ - تمت مناقشة مسألة تجميع قوائم جرد اقليمية لمواقع طبيعية . واعرب بعض الممثلين عن القلق المتعلق بخطر الازدواج و أو التداخل مع قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات

الاهتمام بالبحر المتوسط . وفي النهاية ، تم الاتفاق من ناحية المبدأ على مواصلة العملية وان يكون مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة مسؤولاً عن مهمة اعداد معايير لاختيار مواقع تدرج في قائمة الجرد الإقليمية التي ستعقد فيها جهات الاتصال للمركز في اجتماعها القادم قبل تقديمها الى الاجتماع العادي الحادي عشر للاطراف المتعاقدة . وتم اقرار ان التقدم بالعملية لاينبغي ان يؤخر انشاء المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الاهتمام بالبحر المتوسط بمجرد بدء نفاذ البروتوكول الجديد .

١٢٦ - شدد ممثل موناكو على أن من المستصوب الوصول الى فهم أساسي للتنوع البيولوجي وليس وضع قائمة بالانواع المهددة أو المهددة بالانقراض فعلاً .

١٢٧ - وأظهر ممثل الجزائر اهتماماً بتحديد مؤشرات لحالة التنوع البيولوجي البحري وتكاملها في مؤشرات التنمية المستدامة .

١٢٨ - دعا ممثل الجماهيرية العربية الليبية أمانة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة الى مساعدة بلده في استعراض المرحلة الثانية لمسح السواحل الليبية لتكاثر السلحفاة البحرية بين سرت ومصراته وتقديم الدعم في بدء المرحلة الثالثة للمسح بين مصراته ورأس جدير .

١٢٩ - اعربت ممثلة تركيا عن الرغبة في التأكيد على ان فهمها للقضايا البيئية ينبغي عدم استغلاله لاهداف سياسية . وينبغي تصميم المناطق المتمتعة بحماية خاصة التي ستشأ في بحر ايجيه من خلال برامج وطنية او دولية بعناية ومن المستصوب تنسيقها فيما بين الدول الساحلية .

١٣٠ - وقالت ممثلة تركيا ايضاً انها على استعداد لتوقيع اتفاق بشأن صيانة الحيوانات الثديية في البحر الاسود والبحر المتوسط والمنطقة المتاخمة للمحيط الاطلسي وتقديم المساعدة للامانة المؤقتة لبدء التنسيق مع وحدة تنسيق مشروع البحر الاسود لمرفق البيئة العالمية في استطنبول من أجل التعاون دون الاقليمي في منطقة البحر الاسود .

١٣١ - عرض ممثل الامانة المؤقتة للاتفاق بشأن صيانة الحيوانات الثديية الاتفاق مشيراً الى أن بمجرد بدء نفاذه سيدعم الاسس القانونية لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في خطة صيانة الثدييات المعتمدة في اطار خطة عمل البحر المتوسط .

١٣٢- عرض ممثل اليونان توفير الاموال الخارجية المطلوبة لتنظيم إجتماع تقييم ثلاث خطط عمل بشأن الاتواع البحرية المهددة في البحر المتوسط" المزمع عقده في عام ١٩٩٨ . وفيما يتعلق بإنشاء مناطق متمتعة بحماية خاصة وقائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الاهتمام بالبحر المتوسط ، ذكر أن الاجراءات ذات العلاقة محددة بوضوح في بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة .

١٣٣ - قال مراقبان من منطمتين غير حكوميتين انه بعد سنتين ونصف من الموافقة على اتفاقية برشلونة لم يتخذ اي اجراء عملي بالرغم من أعمال مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة . وينبغي التصديق على الاتفاقية وبروتوكولاتها على نحو يتسم بالعجلة او ستصبح في عداد الموتي . فليس هناك اي معنى لإنشاء مناطق متمتعة بحماية خاصة اذا لم يتم مكافحة التلوث .

١٣٤- لاحظ ممثل رابطة البحر المتوسط لانقاذ السلحفاة البحرية أن الرابطة ومركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة يتعاونان منذ عام ١٩٩٠ . فقد تم الاضطلاع بمشروعات بحوث مشتركة في مصر في عام ١٩٩٣ وفي ليبيا في عام ١٩٩٥ . وفي ميزانية عام ١٩٩٨ ، خصصت الرابطة مبلغا لدعم ومساعدة أنشطة مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة تتضمن الوعي الجماهيري والتنقيف بقيمة التنوع البيولوجي البحري (مع التركيز على صيانة السلحفاة البحرية). وسيحقق ذلك من خلال وضع مواد محددة وبرامج تنقيف لزيادة الوعي العام وتشجيع الافراد على المشاركة في صيانة العشائر البحرية المهددة وموائلها في جميع أنحاء البحر المتوسط .

١٣٥ - وفي رد على سؤال عن الآثار المترتبة على ميزانية مشاركة مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في اتفاق بشأن صيانة الحيوانات الثديية في البحر الاسود والبحر المتوسط والمنطقة المتاخمة للمحيط الاطلسي ، قال مدير المركز انه من غير المتصور استخدام اموال خطة عمل البحر المتوسط لتوفير وظيفة تنسيق دون اقليمية للاتفاق .

١٣٦ - وافق الاجتماع على التوصيات والميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ذات العلاقة بمركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة كما ترد في المرفق الرابع والتذييل الرابع بهذا التقرير .

تكامل البيئة والتنمية : الادارة المستدامة للمناطق الساحلية والموارد الطبيعية

١٣٧ - استرعى المنسق الانتباه الى الوثيقة UNEP(OCA)/MED IG.11/4/Corr.1 التي تمت صياغتها على ضوء مقررات الاجتماع الثالث للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة واستبدال صفحة ٤ من الوثيقة الاصلية . وعرض التوصيات المنقحة المقدمة الى الاطراف المتعاقدة و اشار الى ان مسألة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة برمتها يمكن تناولها في الفقرة ١ . واسترعى الانتباه ايضا الى الوثيقة UNEP(OCA)/MED IG.11/4/Add.1 التي تحتوى على توصيات للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن موضوعي قصيرى الاجل لادارة الطلب على المياه والادارة المتكاملة والمستدامة للمناطق الساحلية التي عرضها .

١٣٨ - وفي المداولة التالية ، اثنى المتحدثون على النوعية الممتازة للعمل الذي قام به كل من الفريق الموضوعي الذي يمثل خطوة اولى لعملية ابداعية تؤدي في النهاية الى نتائج عملية . ويشار بناء على ذلك مسألة وضع التوصيات موضع التنفيذ وما هي ادوار الاطراف المتعاقدة وامانة خطة عمل البحر المتوسط . واعرب احد الممثلين عن الاعتقاد بان دور لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة هو استشارى بحت وان ليس لها دور اخر لتقوم به . ان توصياتها القصد منها تركيز الانتباه على قضايا محددة يمكن ادراجها فيما بعد في خطط وطنية . واعرب ممثلون اخرون عن الرأى بان بالاضافة الى الانشطة التي تضطلع بها السلطات الوطنية لتنفيذ التوصيات ، يظل دور المتابعة من قبل خطة عمل البحر المتوسط ، الذى ينبغي رصد التقدم المحرز والمساهمة في تنفيذ التوصيات . وقال ممثل تونس ، باعتباره واحداً من مدراء المهمات لموضوع ادارة الطلب على المياه ، ان العمل الذى نفذه فريقه قد ركز اكثر على استراتيجية عامة للبحر المتوسط اكثر من الازواضع المحلية في بلدان معينة . فبعض المشاكل كانت على مستوى البحر المتوسط بأكمله ، ومن ثم تتضمن خطة عمل البحر المتوسط ، بينما بعض المشاكل الاخرى كانت ذات اهتمام محدد للسلطات الوطنية . وكان هناك تأييد واسع لفكرة انه قبل تحديد مخصصات الفيزائية ، من الضروري تحديد الاولويات .

١٣٩ - وبناء على اقتراح من ممثل فرنسا ، ايده في ذلك ممثل المغرب ، تم الاتفاق على انشاء فريق عامل للنظر في متابعة توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة . واتفقت مصر وفرنسا واليونان والمغرب واسبانيا وتونس وتركيا والخطة للزرقاء ومركز الانشطة الاقليمية لبرنامج الاعمال ذات الاولوية على المشاركة في اعمال الفريق .

١٤٠ - اجتمع الفريق ودرس مجموعة من مشاريع توصيات اعدتها الامانة اعادت صياغتها واستكملتها وعرض السيد A. Hoballah ، نائب مدير الخطة الزرقاء على الجلسة العامة نتائج عمل الفريق التي تتألف من ثلاث توصيات جديدة الى الاطراف المتعاقدة UNEP(OCA)/MED IG.11/4/Corr.1 وست توصيات جديدة مقدمة الى الامانة تحت عنوان "وحدة البحر المتوسط" UNEP(OCA)/MED IG.11/4 .

١٤١ - وافق الاجتماع على التوصيات والميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ذات العلاقة بتكامل البيئية والتنمية : التنمية المستدامة في المناطق الساحلية والموارد الطبيعية كما ترد في المرفق الرابع والتذييل الخامس بهذا التقرير .

النظام الداخلي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

١٤٢ - استرعى السيد ابراهيم الضراط ، كبير موظفي البرنامج ، الانتباه الى الوثيقة UNEP(OCA)/MED IG.11/4/Add.2 التي تحوى على ثلاث توصيات بشأن لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة . تدعو التوصية الاول لاعتماد النظام الداخلي للجنة الذى اقترحه الاجتماع الثالث للجنة واجتماع مكتب الاطراف المتعاقدة المعقود في صوفيا انتيبوليس في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧ . وكان النص الوارد في الوثيقة UNEP(OCA)/MED IG.11/5 نتيجة لعملية مطولة من التفاوض مثلت حلا وسطا بين الاراء المختلفة التي تم الاعراب عنها .

١٤٣ - وخلال المناقشة اقترح عدداً من الممثلين استبدال كلمة "مكتب" بكلمة اخرى لتجنب اى تشويش او مناقسة مع مكتب الاطراف المتعاقدة . واعتقد بعض المتكلمين ان القضية هي لغوية بحته وان مصطلح "مكتب" ليس له اى معنى تنفيذى ، بينما رأى آخرون أنها مسألة جوهر . واشير الى ان اى تغيير في المصطلحات تشمل تعديلاً على الاختصاصات ، الا ان ذلك يقع في اطار سلطة الاطراف المتعاقدة . واتفق الاجتماع في النهاية على احلال كلمة "مكتب" عندما ترد في النظام الداخلى بكلمة "لجنة التوجيه" .

١٤٤ - وفيما يتعلق بالمادة ١٧ من النظام الداخلى ، اقترح وجوب انتخاب رئيس لجنة التوجيه من بين ثلاثة اعضاء يمثلون الاطراف المتعاقدة . واشير الى ان هذا الاقتراح يتعارض مع

الاختصاصات نظراً لأن جميع أعضاء اللجنة متساويين . وشدد متكلمون كثيرون على أهمية وضع صلة قوية بين مكتب الاطراف المتعاقدة واللجنة واقترحوا ان يكون رئيس المكتب عضواً في لجنة التوجيه بحكم وظيفته. وبعد مناقشة حول هذه القضية تم الاقتراح بزيادة عضوية لجنة التوجيه الى سبعة اعضاء ، بما في ذلك رئيس مكتب الاطراف المتعاقدة كعضو بحكم وظيفته الذي قد ينتخب او لا ينتخب لرأسها .

١٤٥ - وبناء على مقترح من ممثلي مصر واسبانيا ، اتفق الاجتماع على تعديل صيغة المادة ٢٤ لتحدد اللغات الرسمية للجنة لتكون العربية والانجليزية والفرنسية والاسبانية الا ان لغات العمل تكون الانجليزية والفرنسية اذا لم تكن هناك موارد مالية متاحة لاستخدام جميع اللغات الرسمية الاربعة .

١٤٦ - اعتبرت احد المتكلمين ان المادة ٢٥ ينبغي الا تشير الى المواد ٣٠-٤١ من النظام الداخلي لاجتماعات ومؤتمرات الاطراف المتعاقدة ، نظراً لأن بعض منها لا تنطبق على عمل اللجنة . واشير الى ان مصطلح "مع اجراء ما يلزم من تغييرات" ورد بصورة محددة لتناول ذلك الاعتراض.

١٤٧ - اعتمد النظام الداخلي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة كما ورد في التذييل الرابع من المرفق الرابع بهذا التقرير .

١٤٨ - ثم عرض السيد ابراهيم الضراط كبير موظفي البرنامج التوصيتين الثانية والثالثة من الوثيقة UNEP(OCA)/MED IG.11/4/Add.2 بشأن لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة . واقترحت الوثيقة الثانية تجديد الولاية الممنوحة للمكتب للانتهاء من عضوية اللجنة . وتتألف التدابير الواجب اتباعها في الامانة دعوة جهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط الى تقديم مرشحين لاربع وظائف شاغرة . ثم تقدم اسماء المرشحين الى الاجتماع التالي لمكتب الاطراف المتعاقدة لاختيار الاعضاء التي لم ترد اسمائهم . وكانت التوصية الثالثة هي لاعادة تأكد العضوية الحالية للجنة وذلك لكي يواصل أعضائها العمل الذي قد بدأ فيه .

١٤٩ - اخطرت ممثلة تركيا المشاركين من أن بلدها قد رشح جميعة حماية البيئة لعضوية اللجنة في فئة المنظمات غير الحكومية وبلدية سلفكي (مرسين) في فئة السلطات المحلية .

١٥٠ - تمت الموافقة على التوصيتين ٢ و ٣ الواردتان في المرفق الرابع بهذا التقرير.

مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء

١٥١ - عرض السيد M. Batisse ، رئيس مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء التوصيات ذات العلاقة بالامانة ولاحظ ان أنشطة المركز تمر بعملية اعادة تجميعها حول التحليل المنظوري وتقييم التفاعلات بين البيئة والتنمية على المستوى الشامل للبحر المتوسط مع التركيز على المناطق الساحلية ، طبقاً لاعادة التوجيه التي جسدها المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط وموضوعات الاولوية التي حددتها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة . وأكد على أن أنشطة الخطة الزرقاء اعتمدت دائماً نهج التنمية المستدامة ونظراً للحاجة لوضع حالة البحر المتوسط في سياق شامل واقليمي ، ترتبط أنشطة الخطة الزرقاء بأنشطة مؤسسات كثيرة أخرى ، في حالات كثيرة يتمويل من برنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط والاتحاد الاوروبي . ويتضمن هذا العمل اتصالات وعلاقات مع الدول الساحلية في البحر المتوسط والمرصد الوطنية مع التركيز على التدريب وتبادل الخبرة وتنمية شبكة حقيقية . وخلال عمل الخطة الزرقاء انتجت عدداً من المنشورات وتسعى بنشاط لاصدارها بالانجليزية وهي مستعدة لمساعدة البلدان في اصدارها بلغات البحر المتوسط الاخرى .

١٥٢ - هنا عدد من الممثلين الخطة الزرقاء على نوعية عملها والدعم المقدم لأنشطة المرصد الوطنية وجهودها في المشاركة في عمل لجنة المتوسط للتنمية المستدامة . ومع ذلك اثار كل من ممثل سلوفينيا وكرواتيا مسألة الاشارة المستمرة في منشورات الخطة الزرقاء الى يوغوسلافيا السابقة ، بالرغم من التعليقات السابقة عن هذا الموضوع . وفي رده ، شرح السيد Batisse الصعوبات في الحصول على بيانات بأثر رجعي تشمل العقود الماضية للبلدان المعنية . فقد اعدت بعض الجداول والخرائط قيد النظر قبل البيانات الوطنية الفردية التي قدمت الى الخطة الزرقاء . ومع ذلك سيجري بذل كل جهد ممكن للتعاون مع البلدان المعنية لضمان ان التحليلات المنظورية التي تطلع بها الخطة الزرقاء تشير الى الكيانات السياسية الحالية . وفي هذا الصدد ، شكر كرواتيا وسلوفينيا على البيانات المقدمة حديثاً الى الخطة الزرقاء والتزم منسق خطة عمل البحر المتوسط ضمان ان جميع منشورات هياكل خطة عمل البحر المتوسط في المستقبل ستأخذ في الاعتبار هذه القضية .

١٥٣- أخطر ممثل تركيا الاجتماع أن مشروع مرصد البيئة والتنمية التركي قد بدأ في تشرين الاول/أكتوبر وشكر مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء وبرنامج LIFE للاتحاد الأوروبي على دعمهما.

١٥٤ - ورداً على تعليق من ممثل قبرص بان معظم منشورات الخطة الزرقاء تتاح فقط بالفرنسية ، اشار السيد Batisse الى الجهود المبذولة لاصدار نسخ بالانجليزية . و اضاف ان مزايا النشر التجاري هو وصول الاعمال الى اوسع جمهور بما في ذلك الجامعات .

١٥٥ - ورداً على سؤال من ممثل الجزائر ، اشار السيد Batisse الى الجهود التي ستبذل بالتشاور مع اللجنة الأوروبية للمساعدة في تطوير مرصد وطني .

١٥٦ - واخيراً ، اعلن السيد Batisse ان السيد Bernard Glass ، مدير الخطة الزرقاء الذي سيتترك وظيفته في نهاية العام سيحل محله السيد Guillaume Benoit ، الذي سيعار من حكومة فرنسا . واعرب الاجتماع عن تقديره للسيد Glass للعمل الذي اداه .

١٥٧ - وافق الاجتماع على التوصيات والميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ذات العلاقة بالخطة الزرقاء كما ترد في المرفق الرابع بهذا التقرير .

مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية

١٥٨ - عرض السيد I. Trumbic نائب مدير مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية ، التوصيات ذات العلاقة بالامانة واكد على ان طوال السنة الماضية حاول المركز ان يأخذ في الاعتبار التوصيات التي نصت عليها الاجتماعات السابقة للاطراف المتعاقدة لتركيز جهوده عليها والتي كانت ذات اهمية قصوى لضمان مواصلة عمله . وفي هذا الصدد ، كانت احد الأنشطة المهمة هي تقييم أنشطة الإدارة الساحلية في المنطقة المنفذة بدعم من برنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط . وستعرض التوصيات بناء على هذا التقييم على الاطراف المتعاقدة في حلقة عمل ستعقد في عام ١٩٩٨ . وبالإضافة الى ذلك تكيف المركز للواقع الجديد ولاسيما عمل لجنة البحر المتوسط لتنمية المستدامة . وتشمل التوصيات المقترحة مجالات النشاط الرئيسية للمركز ولاسيما الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية والتطوير المستمر لتقنيات ووسائل الإدارة الساحلية وبناء القدرات التي كان عليها طلب كبير في المنطقة . وسيقوم المركز بدور مهم في تنفيذ

مشروعات تجريبية لمتابعة توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ، وكذلك مواصلة برامج ادارة المناطق الساحلية . وطوال سنوات ، نما وضع المركز ليس في داخل المنطقة فحسب، بل ايضا على مستوى اوسع وبذل جهوداً لتحسين نوعية منشوراته ونشر المعلومات .

١٥٩ - أكد متحدثون كثيرون على أهمية وقيمة مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية ، ولاسيما في مجال التنمية المستدامة للمناطق الساحلية ذات الأهمية الكبيرة للتنمية المستدامة في جميع أنحاء البحر المتوسط . ومع ذلك ، لاحظوا أن ميزانية المركز كانت منخفضة وانه يعتمد الى حد كبير على تمويل من خارج الميزانية للقيام باعماله . واكدوا ايضا على أهمية مواصلة مشروعات برنامج ادارة المناطق الساحلية التي نفذت ونقل الخبرة من هذه المشروعات الى مناطق اخرى .

١٦٠ - وفي الختام ، وبعد شكر جميع المتحدثين لتأييد السيد Trumbic اعيد التأكيد على أن نهج وتقنيات ادارة المناطق الساحلية سيتواصل تحسينها على اساس توصيات التقييم الذي نفذ وان أنشطة بناء القدرات ستحظى بالأولوية الضرورية .

١٦١ - وافق الاجتماع على التوصيات والميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ذات العلاقة مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية كما ترد في المرفق الرابع بهذا التقرير .

مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد

١٦٢ - أشار السيد M. Raimondi ، مدير مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد ، في معرض تقديمه للتوصيات ذات الصلة إلى الأمانة ، الى أن المركز قد انتهى من مشروعات ادارة المناطق الساحلية في مصر وتونس واليابان ، وانه شرع في عام ١٩٩٧ في انشطته في مشروع تابع لبرنامج ادارة المناطق الساحلية في اسرائيل ويجرى ايضا العمل في مشروع لبناء القدرات في مصر وأن التوصية ذات الصلة تدعو إلى تعزيز أنشطة المركز في مجال بناء القدرات بطرق مختلف ، منها الترويج لانشاء شبكة للبحر المتوسط لاستخدام اساليب الاستشعار عن بعد . وعندما تصبح هذه الأساليب في المتناول بصورة متزايدة فانها يمكن أن تلعب دوراً هاماً في رصد العديد من القضايا البيئية ذات الأولوية ، بما في ذلك التصحر ، والتغيرات الساحلية والتحضر ، وكذلك التلوث بالنفط في البحر المتوسط . وتستهدف كافة أنشطة المركز استخدام المعلومات الخاصة بالاستشعار

عن بعد وترويجها لدعم عملية التخطيط واتخاذ القرارات في الاقليم ، متبعاً في ذلك نهجاً أوجز في مذكرة المعلومات المعنونة " استراتيجية استئجار البيئة عن بعد لدعم عمليات التخطيط واتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة في البحر المتوسط" التي تم توزيعها على المشاركين . بيد أنه أشار إلى أن كافة هذه الأنشطة يجري الاضطلاع بها بأدنى قدر من التمويل من ميزانية خطة عمل البحر المتوسط . وهذا يعنى أن هناك بعض الأنشطة الأساسية ، مثل عقد الاجتماعات العادية لجهات الاتصال التابعة للاستئجار عن بعد لم تعقد منذ عام ١٩٩٤ . ومع ذلك استطاع المركز ، بهذه الميزانية الضئيلة ، أن يجتذب في ١٩٩٧ مشروعات تلقت دعماً مالياً من اللجنة الأوروبية ، وكبرت لتحليل حالة السواحل في اسرائيل ولرصد إزالة الغابات . وقام المركز بإدارة وتنسيق هذه المشروعات في سياق الشراكة مع الشركات الأوروبية . وقال أنه ينبغي التماس فرص مماثلة لتمويل أنشطة في بلدان البحر المتوسط الأخرى . بيد أن هناك دوماً خطر ألا تقبل الجهات المتبرعة المشروعات الجديدة التي قدمها المركز مؤخراً ، مما يجعل وضعه محفوفاً بالمخاطر بدرجة اكبر . وأعرب عن أسفه لعدم وجود اتصالات اكثر تواتراً بين المركز وبلدان البحر المتوسط ، وأعرب عن رغبته الأكيدة في التعاون معها على نحو وثيق قدر الامكان اذا ما اتحت فرص جديدة وتوفرت الموارد المالية اللازمة لذلك . وفي الختام ، دعا الى توسيع نطاق مشروعات برنامج ادارة المناطق الساحلية التي تم الانتهاء منها في جميع انحاء المنطقة .

١٦٣ - وقد وجه عدد من المتحدثين التهنئة إلى المركز لما اضطلع به من أعمال وطالبوه بمواصلة أعماله وتوسيع نطاقها رغم تدني مستوى تمويل المركز من خلال ميزانية خطة عمل البحر المتوسط . بيد أن ممثل إيطاليا هنا مدير المركز على نهج المشروعات المستخدم في جميع الأنشطة وشدد على الحاجة الى اتباعه بشكل مكثف كلما كان ممكناً . وأكد على أهمية عقد اجتماعات لجهات الاتصال ذات الصلة التي تقتصر الى موارد مالية . وقد عرض ممثل اسرائيل باعتباره مستفيداً من أحد المشروعات الهامة التي تساهم في برنامج ادارة المناطق الساحلية، اقتسام خبرة بلاده القيمة مع سائر البلدان . وعرض المراقب الممثل للمركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والاراضي الجافة المشاركة في أنشطة المركز ، ولاسيما في المناطق الجافة التي تتركز في نطاقها خبراته الرئيسية .

١٦٤ - وفي الختام ، وجه السيد Raimondi الشكر الى المتحدثين على ما حظى به من دعم وتقدير من جانبهم .

١٦٥ - وافق الاجتماع على التوصيات والميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ذات الصلة بمركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد كما وردت في المرفق الرابع بهذا التقرير .

مركز الأنشطة الإقليمية للانتاج الانظف

١٦٦ - عرض السيد V. Macia ، مدير مركز الأنشطة الإقليمية للانتاج الأنظف ، التوصيات ذات الصلة الواردة UNEP(OCA)/MED IG.11/4 . وذكر أن ثماني توصيات قد اعتمدت في الاجتماع الأول لجهات الاتصال التابعة لمركز الأنشطة الإقليمية للانتاج الانظف ، الذي عقد في برشلونة في حزيران/يونية ١٩٩٧ . وقال ان التوصيات ١ و ٢ و ٥ تشير الى تبادل المعلومات بشأن عدد من القطاعات المحددة بدأ العمل فيها بالفعل . وتطلب التوصية الأولى من الامانة عقد اجتماع ثان للخبراء بشأن قطاع المعالجة السطحية والطلاء ؛ يعقد الاجتماع الأول في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ . وتدعو التوصية الثانية الامانة إلى طلب عقد اجتماع ثان لجهات الاتصال التابعة لمركز الأنشطة الإقليمية للانتاج الانظف في عام ١٩٩٨ ، واجتماع بشأن قطاع دبغ الجلود وتجهيزها في عام ١٩٩٩ . وتطلب التوصية الخامسة من الامانة اعداد استبيان والبدء في تجميع البيانات بطريقة منتظمة بشأن اطار قانوني وخاص بالنظام الأساسي للانتاج الانظف - نظرا لما للمصطلح من ايماءات مختلفة في البلدان المختلفة - وقائمة جرد بالجهات التي تتعامل مع الانتاج الانظف والادوات والوسائل المستخدمة في البلدان المختلفة للترويج للانتاج الانظف ووضع التنفيذ. وتشير التوصيتان ٣ و ٤ إلى اصدار نشرة اخبارية داخلية وسلسلة بعنوان MedClean تتضمن نماذج لعمليات منع التلوث والانتاج الانظف التي اضطلعت بها الشركات المختلف في بلدان خطة عمل البحر المتوسط . وتطلب التوصية السادسة من الامانة نشر المعلومات التي حصلت عليها من جهات الاتصال التابعة لمركز الأنشطة الإقليمية للانتاج الانظف ووحدة التنسيق لخطة عمل البحر المتوسط . وتطلب التوصيتان الاخيرتان من الامانة التعاون في وضع تفسير لأفضل تكنولوجيا متاحة وأفضل ممارسة بيئية ، وأن تقوم ، حيثما أمكن ، باعداد خطوط توجيهية للقطاعات ذات الأولوية والتماس التمويل والعمل باعتبارها هيئة وسيطة في تنسيق ورصد برامج التدريب لتيسير الاتصالات الإقليمية والتوصل الى المعرفة التقنية . وذكر أن أنشطة المركز ينبغي أن توافق عليها الحكومة الاسبانية .

١٦٧ - وقد تم الاعراب عن التقدير للإنجازات التي استطاع المركز أن يحققها خلال فترة وجوده القصيرة . واقترح ممثل إيطاليا تقديم توصية جديدة تطلب من المركز تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الوسائل العملية لنشر أساليب الانتاج الأنظف الجديدة .

وقال ان اجتماعات جهات الاتصال على درجة كبيرة من الاهمية ، واعرب عن أسفه لعدم وجود اعتمادات مخصصة لها . وقالت ممثلة اسبانيا ان حكومتها قامت بتمويل اجتماعات جهات الاتصال والخبراء التابعة للمركز . وان التوصية المتعلقة بالتماس تمويل خارجي تعتبر توصية مهمة للغاية، وان اسبانيا ستواصل تقديم الدعم ، إلا انه سيلتزم توفير تمويل ضخم من مصادر خارجية .

١٦٨ - ورأى العديد من الممثلين أن المركز في وضع ممتاز يمكنه من التركيز على تقديم المساعدة إلى البلدان والمشروعات المماثلة في منطقة البحر المتوسط .

١٦٩ - وقال مراقب يمثل Ecomediterranea إن المركز يقوم بدور وقائي هام علاوة على تدخله في الوقت المناسب وانه في وضع ممتاز يمكنه من بناء الوعي فيما بين واضعي السياسات والترويج لمزيد من المشروعات الائتمانية المستدامة وتعزيز الشراكة داخل القطاع الخاص . وقال مراقب آخر من منظمة غير حكومية ان المركز يعتبر قوة دافعة اساسية اذا أريد تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية ومع ذلك فانه يلزم توفير تمويل كاف وهذا يتضمن تمويلا خارجياً . وقال انه ينبغي كلما أمكن تعزيز أساسليب الانتاج البديلة "عند المصدر" .

١٧٠ - وقد وجه السيد Macia الشكر الى الممثلين لما اعربوا عنه من تقدير وللمقترحات التي قدمت ، وقال ان التوصل الى التعاون الوثق مع المراكز التابعة لخطة عمل البحر المتوسط والمراكز الأخرى التي تتعامل على النتائج الانظف ، مثل CITET في تونس ، لاشك يمثل أحد العهود الأساسية التي قطعها المركز على نفسه .

١٧١ - وافق الاجتماع على التوصيات والميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ذات الصلة بالمركز كما وردت في المرفق الرابع بهذا التقرير .

التعاون بين خطة عمل البحر المتوسط والمنظمات غير الحكومية

١٧٢ - قام السيد ابراهيم الضراط ، كبير موظفي البرنامج ، بعرض ثلاث توصيات بشأن المنظمات غير الحكومية اقترحها مكتب الأطراف المتعاقدة في اجتماعه المعقود في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ . تنص التوصية الأولى على انشاء فريق عامل لتوضيح مشاركة المنظمات غير الحكومية في خطة عمل البحر المتوسط ؛ وتقترح التوصية الثانية اضافة بعض المنظمات غير

الحكومية الجديدة إلى القائمة ؛ في حين تقترح الثالثة الغاء منظمين حكوميتين فقدت جميع الاتصالات معهما .

١٧٣ - واسترعى ممثل تركيا الانتباه إلى الطلب المقدم من المؤسسات التركية للبحوث البحرية لادراجها في القائمة وتساءلت عن الاجراءات التي ينبغي اتباعها في هذا الصدد . وبعد أن أوضح السيد الضراط هذه الاجراءات ، ونظرا لأن الطلب تم تقديمه في الفترة ما بين الاجتماع الأخير للمكتب والاجتماع الحالي ، فيمكن تفويض المكتب بصورة استثنائية بفحص الطلب واتخاذ قرار بشأنه في الاجتماع التالي .

١٧٤ - وجرت بعض المناقشات حول الاقتراح بالغاء ICED و UNIMED من القائمة . ورأى اثنان من المتحدثين أن تبذل جهود أخرى للاتصال بمنظمة UNIMED وخاصة التأكد من عنوانها . وقد تقرر أن تقوم الأمانة بمحاولة أخيرة للاتصال وأن يفوض المكتب لاتخاذ الاجراء الضروري .

١٧٥ - وقد تمت الموافقة على التوصيات ، بصورتها المعدلة ، كما وردت في المرفق الرابع بهذا التقرير .

الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩

١٧٦ - لاحظ السيد G.P Gabrielides ، كبير موظفي البرنامج ، في معرض تقديمه للميزانية البرنامجية المقترحة ، أن عرض الميزانية اختلف عن الاعوام السابقة ، وانه ينبغي بذل المزيد من الجهد لتبيان الاستخدامات الموضوعية والانشطة المحددة التي سوف تستخدم فيها الاعتمادات . وقال أن الميزانية البرنامجية تستهدف تعزيز الاولويات المتفق عليها من قبل الاطراف المتعاقدة . وأن حجم الميزانية يعكس الوضع الحقيقي طالما كان الأمر يتعلق بدفع الاشتراكات . وقد ازدادت الميزانية حسبما تم الاتفاق عليه بواسطة اجتماع جهات الاتصال التابعة لخطة عمل البحر المتوسط المعقودة في اثينا في تموز/يوليه ١٩٩٧ وذلك يرجع إلى أن مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد وافق على التوقف عن فرض نسبة الـ ١٣ بالمائة الخاصة بتكاليف دعم البرنامج على الاشتراك الطوعي للاتحاد الاوروي، مما أسفر عن زيادة قدرت بحوالي ٦٣ ٠٠٠ دولار سنوياً في الاعتمادات المتاحة . ومن هذا المبلغ ، تم تخصيص مبلغ ٤٥٠٠٠ دولار لمديول في السنة ١٩٩٨ ونفس المبلغ لمشروعات برنامج ادارة المناطق الساحلية في ١٩٩٩ . وتم تخصيص مبالغ أقل لدعم الأنشطة

الإعلامية للمنظمات غير الحكومية ولجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة . ولاحظ أيضاً أن الامانة قامت بإجراء تعديلات لمراعاة التوصيات التي أقرتها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة . وأضاف أن قيام الجماهيرية العربية الليبية بتسديد ما يزيد على نصف متأخراتها يعنى أيضاً أن ٢٩٥٠٠٠ دولاراً أخرى أصبحت متاحة لتنفيذ الأنشطة في عام ١٩٩٨ .

١٧٧ - وفيما يتعلق بمستوى الاشتراكات ، قال ان اجتماع جهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط في تموز/يوليه ١٩٩٧ ، كان قد وافق ، مع تحفظ إيطاليا، على زيادة نسبة ٢ بالمائة في ميزانية ١٩٩٨ فيما يتعلق بالاشتراكات العادية لعام ١٩٩٧ ، وزيادة أخرى بنسبة ٢ بالمائة في عام ١٩٩٩ فيما يتعلق بميزانية ١٩٩٨ . وقد توقفت الاشتراكات الاستثنائية التي كان قد تم اقرارها في فترة الميزانية السابقة . وأضاف منسق خطة عمل البحر المتوسط أن الميزانية قد تميزت بالمزيد من الشفافية نتيجة لعدم تخصيص اشتراكات تدفعها يوغوسلافيا السابقة ، وقد كانت هذه هي الممارسة في السنوات السابقة. ورغم عدم فقدان الأمل في الحصول على مساهمات كافية في وقت ما في المستقبل ، فإنه من الأمور غير الواقعية أن نحاول تخصيص المبلغ المعلق لأنشطة محددة .

١٧٨ - وقد وجه العديد من المتحدثين التهنئة إلى الامانة لهذا العرض الذي يتميز بالمزيد من الوضوح والشفافية في عرض الميزانية . لقد طرأ تحسن كبير عما كان عليه الحال في السنوات السابقة وذلك تمشياً مع ما طلبته الأطراف المتعاقدة . بيد أنهم أعربوا عن اعتقادهم بضرورة اجراء تحسينات أخرى في المستقبل . كذلك رحب جميع المتحدثين بتوقف مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن فرض نسبة الـ ١٣ بالمائة التي كان يفرضها على الاشتراكات الطوعية للاتحاد الأوروبي والخاصة بتكاليف دعم البرنامج ، وقيام الجماهيرية العربية الليبية بتسديد جزء كبير من متأخراتها. وشكر ممثل المجتمع الاوروبي الامانة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة على قبولهما طلب المجتمع الاوروبي للتوقف عن فرض نسبة ١٣ في المائة على مساهمته الطوعية.

١٧٩ - وعلى الرغم من ذلك ، طالب عدد لا بأس به من المتحدثين باجراء تحسينات أخرى . وقالوا أنه يجب في المستقبل أن تكون الامانة مسؤولة أمام الأطراف المتعاقدة عن الفوائد التي حققها من المساهمات التي تلقتها فيما يتعلق بالميزانية المعتمدة . وبإمكان الامانة أيضاً زيادة شفافية الميزانية بأن تتضمن ارقاماً ونسباً مئوية قابلة للمقارنة خاصة بالمصروفات على نفس البنود التي تضمنها الميزانية في الفترة السابقة حتى تتمكن الأطراف المتعاقدة من تحديد الاتجاهات في مخصصات الميزانية على نحو أسهل . وطلب بعض المتحدثين أيضاً تقديم معلومات أوفى بشأن الأنشطة الفعلية الممولة من مخصصات الميزانية المختلفة .

١٨٠ - وقد وافق الاجتماع على المعادلة الخاصة بزيادة الميزانية العادية بنسبة ٢ في المائة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. بيد أن عدداً من المتحدثين اكدوا أنهم سيبدلون جهوداً خاصة كي يتمكنوا من قبول هذه الزيادات في ضوء فترة الميزانية هذه التي تعاني من القيود . وأوضح ممثل إيطاليا ، بصورة خاصة ، أنه وإن كان لا يعارض هذه الزيادات من حيث المبدأ ، إلا أن القانون المالي في بلاده لايسمح بزيادة الاشتراكات لمنظمات دولية مثل خطة عمل البحر المتوسط . وبناء على ذلك ، يظل تحفظ بلاده في اجتماع جهات الاتصال التابعة للخطة بشأن هذه الزيادات قائماً . وذكر انه من ناحية التطبيق العملي ، قدمت بلاده مساهمات اضافية ضخمة لعمل الخطة في أشكال عديدة مختلفة . ورأى ان الحل الوحيد هو أن تقبل الأطراف المتعاقدة ترتيباً مختلفاً ، بالنسبة لبلاده بنوع خاص ، للتغلب على هذه العقبة ولاحظ بعض المتحدثين أن هذا الوضع قد ينشأ مرة أخرى في المستقبل وأنه من الأفضل وضع آلية خاصة للبت في هذه المسألة . وقد وافق الاجتماع على تطبيق الزيادة وقدرها ٢ في المائة بالنسبة للسنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ مع وضع ترتيب خاص ، كاجراء استثنائي ، لتغطية المشكلة التي تعانيها إيطاليا . ولذلك ، ستدرج حاشية في الجزء ذي الصلة بالميزانية تبين أن مساهمة إيطاليا ستظل نفس مساهمتها العادية في عام ١٩٩٧ ، مع تغطية الفرق بمساهمات عينية .

١٨١ - وبالإشارة إلى المساهمة الطوعية للمجتمع الأوروبي ، أكد ممثل المجتمع أن المساهمة سوف تستخدم للأنشطة العملية وليس للوظائف الادارية مثل تنسيق البرنامج. وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تتركز على عدد من الأنشطة الهامة التي حققت مستوى معيناً من الجدوى والنتائج ، بدلا من توزيعها على نحو متناثر على العديد من الأعمال الأصغر حجماً . وتتمثل الاستخدامات ذات الأولوية الخاصة لهذه المساهمة في أنشطة بناء القدرة ورصد الآثار البيولوجية ، وينبغي إستخدامها على مستوى المساعدة المباشرة لبعض البلدان .

١٨٢ - وقد أعرب عدد من المتحدثين عن قلقهم ازاء تدنى مستوى التمويل الذي تقدمه بعض هياكل خطة عمل البحر المتوسط ، ولاسيما مدبول ومركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة ، وإن كان أحد المتحدثين قد أعرب عن اعتقاده بأن مدبول يستأثر بجزء كبير للغاية من الميزانية . وذكر العديد من المتحدثين أن برنامج خطة عمل البحر المتوسط يعتمد بصورة متزايدة على أموال من خارج الميزانية لتمويل جزء كبير جدا من أنشطته . وذكروا بنوع خاص أن عدداً من مراكز الأنشطة الاقليمية كان موقفاً بصورة ملحوظة في الحصول على ذلك التمويل من مصادر متعددة . ولاحظ منسق خطة عمل البحر المتوسط في هذا الصدد أن الميزانية العادية

تستخدم بصورة متزايدة كإسما لبدء المشاريع للحصول على مزيد من التمويل من مصادر أخرى. ومع ذلك فقد احتفظ برنامج خطة عمل البحر المتوسط بوظيفته باعتباره مرفقاً دولياً عاماً ومن الضروري إيجاد توازن بين التمويل العادي وأنشطة المشروعات. وقد رحب المنسق بأن برنامج مدبول بدأ في اجتذاب التمويل من خارج الميزانية وإن كان هناك انخفاض في ميزانيته العادية على مدى السنوات السابقة. بيد أن الوضع يختلف بالنسبة لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة. ذلك أن الجهات المتبرعة لا يبدو أنها قد اجتذبتها الأنشطة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. ولهذا السبب، فإن المخصصات التي يحصل عليها المركز من الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط كانت تتزايد بصفة مطردة وسوف يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهد في المستقبل لتوفير مزيد من التمويل من الميزانية العادية. وفي سياق التمويل من خارج الميزانية، وافق المنسق أنه حيثما يكون مثل هذا التمويل مضموناً، فسوف يوضح ذلك في جداول الميزانية. ويتضمن ذلك الأنشطة التي وافق الاتحاد الأوروبي على تمويلها من خلال برامجه المتعددة.

١٨٣ - ورداً على تعليق أحد المتحدثين بأن لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة تستحوذ على قدر كبير جداً من الموارد، قال المنسق أنه كان من الضروري إيجاد مكان للجنة على خريطة خطة عمل البحر المتوسط وقال أنه وإن كانت الأنشطة التي تعطيها للجنة ليست بالجديدة، فإن أثرها يتمثل في توفير هيكل أكثر قوة لهذه الأنشطة، لاسيما في حالة إدارة مصادر المياه والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية وذكر، علاوة على ذلك، أن العديد من أنشطة اللجنة ممول من مصادر من خارج الميزانية وأن الاجتماعين الأخيرين للجنة، بنوع خاص، سوف يعقدان بتمويل خارجي، الأول في موناكو في عام ١٩٩٨ والثاني ربما في روما في ١٩٩٩. وأيد عدد من المتحدثين فكرة أنه يجب في المستقبل عقد اجتماع للجنة قبل انعقاد اجتماع جهات الاتصال التابعة لخطة عمل البحر المتوسط حتى يمكنها استعراض الآثار المالية التي قد تنشأ قبل عرض الميزانية على الأطراف المتعاقدة لاعتمادها.

١٨٤ - واستجابة لعدد من طلبات الإيضاح لاسيما من جانب ممثل إيطاليا، فيما يتعلق بالجدول الذي يبين المساهمات النظيرة من البلدان التي تستضيف اجتماعات مراكز الأنشطة الإقليمية، ذكر السيد Gabrielides أن الأرقام المدرجة في الجدول مقدمة من البلدان ذاتها وأنها تشكل مساهمات تقديرية لها طابع متعدد، تتردد بين مساهمات الامداد والتمويل لتشغيل هذه المراكز من خلال مرتبات الموظفين، وبين مساهمات مالية. وقد طلب من الأمانة أن توفر في المستقبل مزيداً من التفاصيل بشأن العناصر المختلفة التي تتكون منها هذه الأرقام حتى يمكن تحديد المساهمات الفعلية التي تقدمها البلدان المضيفة إلى المراكز المعنية بمزيد من الدقة. وسوف تتضمن هذه المعلومات

وضع الموظفين الذين يتم تشغيلهم بواسطة هذه المراكز ومصدر تمويل مرتباتهم . وفي هذا الصدد ، أشاد المنسق باليونان لما تقدمه من مساهمات عديدة سواء مالية أو في شكل مساعدات أخرى ، إلى وحدة التنسيق باعتبارها البلد المضيف لها .

١٨٥ - اعتمد الاجتماع مخصصات الميزانية كما وردت في المرفق الرابع بهذا التقرير .

البند ١٠ من جدول الأعمال : تاريخ ومكان الاجتماع العادي الحادي عشر للأطراف

المتعاقدة في عام ١٩٩٩

١٨٦ - أحاط السيد ابراهيم الضراط ، كبير موظفي البرنامج ، الاجتماع علماً بأن الأمانة تلقت رسالة من مالطة تؤكد من جديد عرضها استضافة الاجتماع العادي الحادي عشر في مالطة . واقترح ممثل مالطة ان الاجتماع ربما يعقد مبدئياً في الفترة من ٢٧-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ . وقد وجه الرئيس ، نيابة عن جميع الأطراف المتعاقدة ، الشكر إلى مالطة لعرضها السخي .

١٨٧ - ووافق الاجتماع على العرض المقدم من مالطة لاستضافة الاجتماع العادي الحادي عشر للأطراف المتعاقدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ .

البند ١١ من جدول الأعمال : مسائل أخرى

١٨٨ - استرعت الأمانة الانتباه إلى البيان الذي تم توزيعه اثناء الاجتماع والمقدم من اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعه لليونسكو، التي لم تتمكن من ايفاد ممثل لها لحضور الدورة الحالية للمؤتمر العام لليونسكو . وذكرت اللجنة أنها ستنتظر بصورة مواتية للغاية في طرق تعزيز التعاون بينها وبين خطة عمل البحر المتوسط ، وزيادة مشاركتها في تنفيذ أنشطة الخطة . وأن من المجالات ذات الاهتمام المشترك ، ولاسيما في سياق لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، التعاون في وضع وتنفيذ برامج للادارة المتكاملة للمناطق الساحلية في منطقة البحر المتوسط .

١٨٩- وفي آخر جلسة للاجتماع ، قرأ طفلان إعلان كان قد إعتده مؤتمر بشأن الاطفال عقد مؤخرا في تونس . ووافق الاجتماع على أن يرفق الاعلان بهذا التقرير (المرفق الخامس) .

١٩٠- طبقا لمقرر الاجتماع العادي التاسع للطرف المتعاقدة (برشلونة ، ٥-٨ حزيران/يونية ١٩٩٥
(عقد إحتفال قصير خلال الاجتماع قدم خلاله المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ورئيس
الاجتماع مدالية الى السيد Serge Antoine ، ممثل فرنسا في لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة
لتفانيه في خدمة خطة عمل البحر المتوسط خلال العشرين سنة الماضية .

١٩١- وفي نفس الوقت ، قدم صاحب السعادة السيد محمد مهدي مليكة ، وزير البيئة في تونس ، نيابة
عن حكومته ، في حفل آخر ، مدالية "أفضل مشروع بيئي" الى :

- السيدة Elizabeth Dowdeswell المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة
- السيد Michel Battisse رئيس مركز الانشطة الاقليمية للخطة الزرقاء
- السيد Serge Antoine ممثل فرنسا في لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة
- السيد Lucien Chabason منسق خطة عمل البحر المتوسط .
- السيد ابراهيم الضراط كبير موظفي البرنامج في خطة عمل البحر المتوسط
على تفانيهم وإمتيازهم في العمل في مجال حماية بيئة البحر المتوسط .

البند ١٢ من جدول الأعمال : اعتماد تقرير الاجتماع

١٩٢- وقدمت السيدة Elizabeth Dowdeswell المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة
البيان الاختتامى الذى يرد فى المرفق الثانى بهذا التقرير .

١٩٣- اعتمد الاجتماع تقريره يوم الجمعة ، ٢١ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٩٧ .

البند ١٣ من جدول الأعمال : اختتام الاجتماع.

١٩٤- إثر تبادل عبارات المجاملة المعتادة ، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع الساعة ١٨،٤٥
يوم الجمعة ٢١ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٩٧ .

UNEP(OCA)/MED IG.11/10
Annex I

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ANNEX I

**LIST OF PARTICIPANTS
LISTE DES PARTICIPANTS**

ANNEX I

LIST OF PARTICIPANTS
LISTE DES PARTICIPANTSALBANIA
ALBANIE

Ms Drita Dade
International Relations Officer
Committee of Environmental Protection
c/o Ministry of Health & Environmental
Protection
Blvd. "B. Curri", No.5
Tirana
Albania

Tel: (355)(42) 65229, 30682
Fax: (355)(42) 65229,64632
E-mail: cep@cep.tirana.al

Head of delegation

Ms Festime Trebicka
Environmental Expert
Committee of Environmental Protection
c/o Ministry of Health & Environmental
Protection
Blvd. "B. Curri", No.5
Tirana
Albania

Tel: (355)(42) 65229, 30682
Fax: (355)(42) 65229,64632
E-mail: cep@cep.tirana.al

ALGERIA
ALGERIE

S.E. M. Smail Allaoua
Ambassadeur d'Algérie à Tunis
Ambassade d'Algérie
18, Rue du Niger
1002 Tunis, Belvédère
Tunisie

Tel: (216)(1) 783166
Fax: (216)(1) 788804

Chef de la délégation

M. Si-Youcef Mohamed
Directeur Général de l'Environnement
Secrétariat d'Etat à l'Environnement
Ministère de l'Intérieur, des Collectivités
locales, de l'Environnement et de la
Réforme administrative
Palais Mostapha Pacha
Boulevard de l'Indépendance
16000 Alger
Algérie

Tel: (213)(2) 656688

Fax: (213)(2) 693889

M. Boumédiène Guennad
Ministre-Conseiller à l'Ambassade
d'Algérie à Tunis
Ambassade d'Algérie à Tunis
18 Rue du Niger
1002 Belvédère
Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 783166

Fax: (216)(1) 783166

Mme Latifa Benazza
Sous Directeur des Affaires Scientifiques et
Techniques au Ministère des Affaires
Etrangères
Ministère des Affaires Etrangères
Place Mohamed Seddik Benyahia
16000 Alger
Algérie

Tel: (213)(1) 783166

Fax: (213)(1)

BOSNIA AND HERZEGOVINA
BOSNIE-HERZEGOVINE

Mr Tarik Kupusović
Special Adviser to the Minister of Phys. Plan.
and Environment
Hydro-Engineering Institute
Faculty of Civil Engineering
Tomica 1 Str.
71000 Sarajevo
Bosnia and Herzegovina

Tel: (387)(71) 533438

Fax: (387)(71) 207949

Email: lhgf@utic.net.ba

Head of delegation

**CROATIA
CROATIE**

Ms Gordana Valčić
Deputy Director
State Directorate for Environment
Ulica grada Vukovara 78/III
10000 Zagreb
Croatia

Tel: (385)(1) 6111992, 6118388
Fax: (385)(1) 6118388, 537203
E-mail: gordana@duzo.tel.hr

Head of delegation

Ms Margita Mastrović
Senior Adviser
State Directorate for Environment
Office for the Adriatic
Užarska 2
51000 Rijeka
Croatia

Tel: (385)(1) 213499
Fax: (385)(1) 214324

Ms Ljerka Alajbeg
Plenipotentiary Minister
Head of International Law Department
Ministry of Foreign Affairs
TRG N.Š. Zrinjskog 7-8
10000 Zagreb
Croatia

Tel: (385)(1) 4569934
Fax: (385)(1) 4569936

Mr Željko Ostojić
Senior Adviser
Head of International Cooperation
State Water Directorate
Ulica grada Vukovara 220
10000 Zagreb
Croatia

Tel: (385)(1) 6110522, 6151820
Fax: (385)(1) 6151821

CYPRUS
CHYPRE

Mr Andreas Demetropoulos
Director
Department of Fisheries
Ministry of Agriculture, Natural Resources
and Environment
13 Aeciou Street
1416 Nicosia
Cyprus

Tel: (357)(2) 303279
Fax: (357)(2) 365955
E-mail: andrecws@logos.cy.net

Head of delegation

EGYPT
EGYPTE

Mr Ibrahim Abdel Geïl
Chief Executive Officer
Egyptian Environmental Affairs Agency
(EEAA)
Cabinet of Ministers
30 Misr-Helwan El-Zerae Road
Maadi
11728 Cairo
Egypt

Tel: (20)(2) 3753441, 3510970
Fax: (20)(2) 3784285
E-mail: iageïl@idsc.gov.eg

Head of delegation

Mr Mohamed Abdel Rahman Fawzi
Director of Environmental Management Sector
Egyptian Environmental Affairs Agency
(EEAA)
Cabinet of Ministers
30 Misr-Helwan El-Zerae Road
Maadi
Cairo
Egypt

Tel: (20)(2) 3510970
Fax: (20)(2) 3784285, 3750298

Mr Assem Mohamed Hanafi
First Secretary
Egyptian Embassy
Montplaisir
Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 792233

EUROPEAN COMMUNITY
COMMUNAUTE EUROPEENNE

Mr Fernand Thurmes
Director
Directorate-General XI
Environment, Nuclear Safety and Civil
Protection
Directorate A - General and International
Affairs
European Community
200 rue de la Loi
1049 Bruxelles
Belgium

Tel: (32) (2) 2969147, 2969509

Fax: (32) (2) 2994123

Head of delegation

Mr Tanino Dicorrado
Administrateur Principal
Direction générale de l'environnement,
sécurité nucléaire et protection civile
Communauté Européenne
200 rue de la Loi
1049 Bruxelles
Belgium

Tel: (32) (2) 2969147, 2969509

Fax: (32) (2) 2994123

E-mail: dicorta@dg11.cec.be

Suppléant du Chef de la délégation

M. Exposito Miguel
Délégation de la Commission Européenne
Chargé de Programme Dév. Rural et
Environnement
21 av. Jugurtha
1082 Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1)

Fax: (216)(1)

FRANCE
FRANCE

M. Jean-Pierre Thebault
Conseiller diplomatique du Ministre de
l'Aménagement du Territoire et de
l'Environnement

Chef de la délégation

M. Alain Megret
Directeur-adjoint de la Nature et des paysages
Ministère de l'Aménagement du Territoire et
de l'Environnement
20 Avenue de Ségur
75732 Paris 07 SP
France

Tel: (33)(1) 42191935
Fax: (33)(1) 42191977

M. Serge Antoine
Représentant de la France auprès de la
Commission Méditerranéenne du
développement durable
Ministère de l'environnement
20 Avenue de Ségur
75732 Paris 07 SP
France

Tel: (33)(1) 42191935
Fax: (33)(1) 42191977

Mme Geneviève Besse
Sous-direction de l'Environnement et des
coopérations sectorielles
Ministère des Affaires Etrangères
Quai d'Orsay
Paris
France

Tel: (33)(1) 43174413
Fax: (33)(1)

Mr Philippe Maire
Direction de l'eau
Ministère de l'Environnement
100 Avenue de Suffren
F-75015 Paris Cedex 07 SP
France

Tel: (33) (1) 42191217
Fax: (33) (1) 42191269
E-mail: jean.marie.massin@environne
ment.gouv.fr

M. Guillaume Benoit
Directeur du Parc des Cévennes
Ministère de l'Aménagement du Territoire et
de l'Environnement
48400 Florac
France

Tel: (33) 466425321

GREECE
GRECE

H.E. Mr Theodoros Koliopoulos
Deputy Minister of the Environment
Ministry of Environment, Physical Planning
and Public Works
17 Amaliados Street
11523 Athens, Greece

Tel: (30) 6447493, 6447495
Fax: (30) 6432589

Head of delegation

Mr Alexandros Lascaratos
MAP Liaison Officer
Department of Applied Physics
Laboratory of Meteorology and
Oceanography
University of Athens (Buildings-PHYS-V)
Panepistimioupolis
15784 Athens
Greece

Tel: (30)(1) 7284839
Fax: (30)(1) 7295281
E-mail: alasc@pelagos.ocean.uoa.ariadne-t.gr

Alternative Head of delegation

Ms Emilia Liaska
Advisor to the Deputy Minister of the
Environment
Ministry of Environment, Physical Planning
and Public Works
17 Amaliados Street
11523 Athens
Greece

Tel: (30)(1) 6447493
Fax: (30)(1) 6432589

Ms Anastasia Lazarou
Ministry of Environment, Physical Planning
and Public Works
Head of Water Section
National Coordinator for MED POL
Patisson 147
11251 Athens
Greece

Tel: (30)(1) 8650106
Fax: (30)(1) 8647420

Ms Stavroula Spyropoulou
Biologist-oceanographer
Ministry of Environment, Physical Planning
and Public Works
36, Trikaion Street
11 526 Athens
Greece

Tel: (30)(1) 6918202
Fax: (30)(1) 6918487

Ms Annetta Mantziafou
Physical Oceanographer
University of Athens
Division of Applied Physics
Laboratory of Meteorology
University Campus Buildings-PHYS-V
15773 Athens
Greece

Tel: (30) (1) 7284839
Fax: (30) (1) 7295281
Email: amand@pelagos.ocean.uoa.a
riadne-Lgr

ISRAEL
ISRAEL

Ms Nehama Ronen
Director General
Ministry of the Environment
P.O. Box 34033
95464 Jerusalem
Israel

Tel: (972) (2) 6553720
Fax: (972) (2) 6535939

Head of delegation

Ms Ruth Rotenberg
Legal Adviser
Ministry of the Environment
P.O. Box 34033
95464 Jerusalem
Israel

Tel: (972) (2) 6553745/6
Fax: (972) (2) 6553752

Alternative Head of delegation

Mr Iftah Kramer
Spokesperson
Ministry of the Environment
5 Kanfei Nesharim Street
95464 Jerusalem
Israel

Tel: (972) (2) 6553715
Fax: (972) (2) 6535953

Mr Shalom Cohen
Head of the Interests Office in Tunis
Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1)
Fax: (216)(1)

ITALY
ITALIE

Mr Giovanni Guerrieri
Ministry of Environment
Department of Water, Waste, Soil
33 Via Ferratella in Laterano
00184 Rome
Italy

Tel: (39) (6) 70362219/26
Fax: (39) (6) 77257012
Email: guerrieri@flashnet.it

Head of delegation

LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA
JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE

H.E. Mr Ashur Mohamed Emgeg
Deputy Secretary of Housing and Utilities
Mayor of Tripoli
c/o Technical Centre for Environment
Protection
Turkey Street
Tripoli
Libyan Arab Jamahiriya

Tel: (218)(21) 3332033
Fax: (218)(21) 3332035

Head of delegation

Mr Bashir Fares
General Director
Technical Centre for Environment Protection
Turkey Street
Tripoli
Libyan Arab Jamahiriya

Tel: (218)(21) 4448452, 4446868
Fax: (218)(21) 3338097/8

Alternative Head of delegation

Mr Ezzedin Franka
General Director of Environment Protection
Secretariat of Housing and Utilities
P.O. Box 81316
Tripoli
Libyan Arab Jamahiriya

Tel: (218)(21) 44045, 32035
Fax: (218)(21) 32035

Mr Abdulfattah Boargob
Head
Department of Environmental Studies
Technical Centre for Environment
Protection
P.O. Box 83618
Tripoli
Libyan Arab Jamahiriya

Tel: (218)(21) 4445795
Fax: (218)(21) 3338098
Tlx: 901-20138 TCSP LY

Ms Nadia Refat
Town Planning Department
Municipality of Tripoli
Tripoli
Libyan Arab Jamahiriya

Tel: (218)(21) 3607032
Fax: (218)(21) 4448012

MALTA
MALTE

Mr Louis J. Saliba
Special Envoy
Ministry of Foreign Affairs and the Environment
Palazzo Parisio
Merchants Street
Valletta
Malta

Tel: (356) 242191 ext.205, 239223
Fax: (356) 237822, 251520
E-mail: loujsal@dream.vol.net.mt

Head of delegation

Mr Carmel Inguanez
Chargé d'Affaires
Ambassade de Malte
113, Avenue Habib Bourguiba
2016 Carthage
Tunis

Tel: (216)(1)
Fax: (216)(1)

Mr Pierre Hili
Second Secretary
Multilateral Affairs Department
Ministry of Foreign Affairs and the environment
Palazzo Parisio
Merchants Street
Valletta
Malta

Tel: (356) 242191, 242853
Fax: (356) 237822, 251520

Mr Joseph Callus
Principal Environment Officer
Pollution Control Coordinating Unit
Environment Protection Department
Ministry of Foreign Affairs
and the Environment
Starkey Annexe
Vittoriosa
Malta

Tel: (356) 678034
Fax: (356) 672912
E-mail: PCCU@Waidonet.net.mt

MONACO
MONACO

S.E. M. Bernard Fautrier
Ministre Plénipotentiaire
Chargé du suivi questions d'environnement
Direction des relations extérieures
"Villa Girasole"
16 Boulevard de Suisse
MC-98000 Monaco
Principauté de Monaco

Tel: (377) 93158333
Fax: (377) 93158888

Chef de la délégation

Mme Marie-Christine Van Klaveren
Chef de Division
Service de l'environnement
Département des travaux publics et des
affaires sociales
3 avenue de Fontvieille
MC-98000 Monaco
Principauté de Monaco

Tel: (377) 93158963
Fax: (377) 92052891
E-mail: PVK@mcm.mc

Suppléant du Chef de la délégation

MOROCCO
MAROC

S.E. M. Lahoucine Tijani
Secrétaire d'Etat auprès du
Ministre de l'Agriculture et l'Equipement
et de l'Environnement, chargé de
l'Environnement
36, Chari Al Abtal
Agdal - Rabat
Maroc

Tel: (212)(7) 770885, 777681
Fax: (212)(7) 777697, 772640

Chef de la délégation

S.E. M. Abdelkader Benslimane
Ambassadeur du Royaume du Maroc
Ambassade du Maroc
39, rue du 1er juin
Mutuelleville
Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 782775, 783801

Mme Bani Layachi

Directeur de l'Observation, des études et
de la coordination auprès du Secrétariat
d'Etat

Ministère de l'environnement

36, Chariï Al Abtal

Agdal - Rabat

Maroc

Tel: (212)(7) 772671, 680741

Fax: (212)(7) 777256, 777697

(212)(7) 680746

E-mail: Layachi@minenv.gov.ma

M. Abdelfatah Sahibi

Chargé du Suivi de la Programmation

Administrateur

36 avenue Abtal

Rabat

Maroc

Tel: (212)(7) 680744

Fax: (212)(7) 680746

E-mail: benyahia@minenv.gov.ma

M. Abderrazak Dinar

Premier Secrétaire à l'Ambassade du Maroc

Ambassade du Maroc

39, rue du 1er juin

Mutuelleville

Tunis

Tunisie

Tel: (216)(1) 782775, 783801

**SLOVENIA
SLOVENIE**

Mr Franc Steinman

State Secretary for Water Management

Ministry of the environment and Physical

Planning

Zupančičeva 6

1000 Ljubljana

Slovenia

Tel: (386)(61) 1785380

Fax: (386)(61) 224548

Head of delegation

Mr Mitja Ericelj
Counsellor to the Government
Director
Water Department
Ministry for Environmental and Physical
Planning
Nature Protection Authority
Zupanciceva 6
1000 Ljubljana
Slovenia

Tel: (386)(61) 1785743
Fax: (386)(61) 1784052
E-mail: mitjabricej@mop.sigov.mail.si

**SPAIN
ESPAGNE**

M. Juan Luis Murial Gomez
Secrétaire Général du Ministère
de l'Environnement
Ministère de l'Environnement
Plaza San Juan de la Cruz
28071 Madrid
Espagne

Tel: (34)(1) 5976026
Fax: (34)(1) 5976349

Chef de la délégation

M. Luis Peñalver
Sous-directeur Général de la Normative et
Coopération Institutionnelle du Ministère de
l'Environnement
Ministerio de Medio Ambiente
28015 Madrid
Spain

Tel: (34)(1) 5976364
Fax: (34)(1) 5976485

Suppléant du Chef de la délégation

Mme Amparo Rambla
Sous-directeur Général Adjoint de la
Normative et Coopération Institutionnelle du
Ministère de l'Environnement
Plaza San Juan de la Cruz
28071 Madrid
Espagne

Tel: (34)(1) 5976374
Fax: (34)(1) 5975980
E-mail: amparo.rambla@senci.mma.es

TUNISIA
TUNISIE

S.E. M. Mehdi Mlika
Ministre de l'Environnement et de
l'Aménagement du Territoire
Ministère de l'Environnement et de
l'Aménagement du Territoire
Centre Urbain Nord - Bâtiment I.C.F.
B.P. 52
2080 Ariana - Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 708230
Fax: (216)(1) 707122

Chef de la délégation

Mr Mohamed Ennabli
Directeur Général de l'Institut National de la
Recherche Scientifique et Technique
B.P. 95
route de Soliman
2050 Hammam-Lif
Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 430215
Fax: (216)(1) 430934

Suppléant du Chef de la délégation

M. Touhami Hamrouni
Président Directeur Général
Agence Nationale de Protection de
l'Environnement (ANPE)
Rue Cameroun
1002 Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 840221
Fax: (216)(1) 848069

Mme Amel Benzarti
Chargée de Mission auprès du Ministre
Directrice de la Coopération Internationale au
Ministère de l'Environnement et de
l'Aménagement du Territoire
Centre Urbain Nord
1004 Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 702779
Fax: (216)(1) 702431

M. Bechir Ben Mansour
Directeur Général
Ministère de l'Environnement et de
l'Aménagement du Territoire
Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 861103
Fax: (216)(1)

Mr Abdelrahman Gannoun
Président Directeur Général
Ministère de l'Environnement
Ministère de l'Environnement et de
l'Aménagement du Territoire
Centre Urbain Nord - Bâtiment I.C.F.
2080 Ariana - Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 704000
Fax: (216)(1) 704340

M. Hédi Amamou
Chargé de Mission
Directeur Général des Affaires Juridiques au
Ministère de l'Environnement et de
l'Aménagement du Territoire
Centre Urbain Nord - Bâtiment I.C.F.
B.P. 52
2080 Ariana - Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 704000
Fax: (216)(1) 707122

M. Mohamed Adel Hentati
Directeur
Ministère de l'Environnement et de
l'Aménagement du Territoire
Centre Urbain Nord - Bâtiment I.C.F.
B.P. 52
2080 Ariana - Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 704000
Fax: (216)(1) 708230

M. Tarak Ben Hamida
Directeur Adjoint au Ministère des
Affaires Étrangères
La Kasbah
Tunis, Tunisie

Tel: (216)(1) 830687

M. Mohamed Ghourabi
Chef du Département Technique à l'Agence
Nationale de Protection de l'Environnement
Ministère de l'Environnement et de
l'Aménagement du Territoire
Rue Cameroun
1002 Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 840221
Fax: (216)(1) 848069

**TURKEY
TURQUIE**

H.E. Ms Imren Aykut
Minister of the Environment
Ministry of the Environment
Eskisehir Yolu 8.km.
06100 Ankara
Turkey

Tel: (90) (312) 2856636
Fax: (90) (312) 2852742

Head of delegation

Ms Beyza Üntuna
Head of Department
Directorate General of Economic Affairs
Ministry of Foreign Affairs
(Dışişleri Bakanlığı)
Balgat
06100 Ankara
Turkey

Tel: (90)(312) 2854615
Fax: (90)(312) 2871648

Alternative Head of delegation

Mr Engin Yürür
Chargé d'affaires a.i.

Ms Cana Merve Sonbudak
3ème secrétaire

Ambassade de Turquie
30 Avenue d'Afrique
Menzah V - Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 750668
Fax: (216)(1) 767045

Ms Nesrin Algan
Head of Foreign Relations Department
Ministry of the Environment
Eskisehir Yolu 8 Km
06100 Ankara, Turkey

Tel: (90)(312) 2853197
Fax: (90)(312) 2853739
E-mail: cbdi-d@tr-net.net.tr

Ms Bilgi Yücel
Section Chief
Ministry of the Environment
Eskisehir Yolu 8 Km
06100 Ankara, Turkey

Tel: (90)(312) 2879963
Fax: (90)(312) 2855875

**UNITED NATIONS BODIES AND SECRETARIAT UNITS
SECRETARIAT DES NATIONS UNIES**

**UNITED NATIONS ENVIRONMENT
PROGRAMME (UNEP)
PROGRAMME DES NATIONS UNIES
POUR L'ENVIRONNEMENT (PNUE)**

**Ms Elizabeth Dowdeswell
Executive Director
United Nations Environment Programme
P.O. Box 30552
Nairobi, Kenya**

**Tel: (254)(2) 623633
Fax: (254)(2) 622788/622798
Tlx: 25164 UNEPRS**

**COORDINATING UNIT FOR THE
MEDITERRANEAN ACTION PLAN
PROGRAMME DES NATIONS UNIES
POUR L'ENVIRONNEMENT
UNITE DE COORDINATION DU PLAN
D'ACTION POUR LA MEDITERRANEE**

**Mr Lucien Chabason
Coordinator**

**Mr Gabriel P. Gabrielides
Senior Programme Officer**

**Mr Ibrahim Dharat
Senior Programme Officer**

**Mr Francesco-Saverio Civili
First Officer**

**Mr François Tissot
Fund & Administrative Officer**

**Coordinating Unit for the Mediterranean
Action Plan
P.O. Box 18019
48, Vassileos Konstantinou Avenue
116 10 Athens
Greece**

**Tel: (30)(1) 7253190-5
Fax: (30)(1) 7253196-7
E-mail: unepmedu@compulink.gr
meduunep@compulink.gr**

**REGIONAL ACTIVITY CENTRES OF THE MEDITERRANEAN ACTION PLAN
CENTRES D'ACTIVITES REGIONALES DU PLAN D'ACTION POUR LA
MEDITERRANEE**

**UNEP/IMO REGIONAL MARINE
POLLUTION EMERGENCY
RESPONSE CENTRE FOR THE
MEDITERRANEAN SEA (REMPEC)
CENTRE REGIONAL MEDITERRANEEEN
POUR L'INTERVENTION
D'URGENCE CONTRE LA
POLLUTION MARINE
ACCIDENTELLE**

Mr Jean-Claude Sainios
Director
Regional Marine Pollution Emergency
Response Centre for the Mediterranean
(REMPEC)
Manoel Island GZR 03
Malta

Tel: (35) (6) 337296-8
Fax: (35) (6) 339951
Cbl: UNROCC MALTA

**REGIONAL ACTIVITY CENTRE FOR
THE BLUE PLAN (BP/RAC)
CENTRE D'ACTIVITES REGIONALES
DU PLAN BLEU (CAR/PB)**

Mr Michel Batisse
President

Mr Bernard Glass
Director

Mr Arab Hoballah
Deputy Director

Regional Activity Centre for the Blue Plan
15 Rue L. Van Beethoven
Sophia Antipolis
06560 Valbonne
France

Tel: (33) 93653959 - 93654402
Fax: (33) 93653528
E-mail: planbleu@planbleu.org

**REGIONAL ACTIVITY CENTRE FOR
THE PRIORITY ACTIONS
PROGRAMME (PAP/RAC)
CENTRE D'ACTIVITES REGIONALES
DU PROGRAMME D' ACTIONS
PRIORITAIRES (CAR/PAP)**

Mr Ivica Trumbic
Acting Director
Regional Activity Centre for the Priority
Actions Programme
11 Kraj Sv. Ivana
P.O. Box 74
21000 Split
Croatia

Tel: (385) (21) 591171
Fax: (385) (21) 361677
E-mail: ivica.trumbic@ppa.tel.hr

**REGIONAL ACTIVITY CENTRE FOR
SPECIALLY PROTECTED AREAS
(SPA/RAC)
CENTRE D'ACTIVITES REGIONALES
POUR LES AIRES SPECIALEMENT
PROTEGEES (CAR/ASP)**

Mr Mohamed Saied
Director

Mr Chedly Rais
Expert-Marine Biologist

Mr Marco Barbieri
Expert-Marine Biologist

Centre des Activités Régionales pour les
Aires Spécialement Protégées (CAR/ASP)
Boulevard de l'environnement
B.P. 337
1080 Tunis Cedex
Tunisie

Tel: (216) (1) 795760
Fax: (216) (1) 797349
E-mail: car.asp@rac.spa.org.tu

**REGIONAL ACTIVITY CENTRE FOR
ENVIRONMENT REMOTE SENSING
(ERS/RAC)
CENTRE D'ACTIVITES REGIONALES
POUR LA TELEDETECTION EN
MATIERE D'ENVIRONNEMENT
(CAR/TDE)**

Mr Michele Raimondi
Managing Director
Regional Activity Centre for Environment
Remote Sensing
Via G. Giusti, 2
90144 Palermo
Italy

Tel: (39) (91) 342368
Fax: (39) (91) 308512
E-mail: ctmrac@mbx1.tin.it

**REGIONAL ACTIVITY CENTRE
FOR CLEANER PRODUCTION (CP/RAC)
CENTRE D'ACTIVITES REGIONALES
POUR UNE PRODUCTION
PROPRE (CAR/PP)**

Mr Victor Macià
Director
Regional Activity Centre for Cleaner
Production
Generalitat de Catalunya
Departament de Medi Ambiente
56,1° Travessera de Gràcia
08006 Barcelona
Spain

Tel: (34) (3) 4147090
Fax: (34) (3) 4144582
E-mail: prodnet@cipn.es

**MAP SECRETARIAT FOR 100
MEDITERRANEAN HISTORIC SITES
SECRETARIAT DU PAM DE 100 SITES
HISTORIQUES MEDITERRANEENS**

M. Daniel Drocourt
Coordonnateur
"100 Sites historiques méditerranéens"
du Plan d'Action pour la Méditerranée
Atelier du Patrimoine de la Ville de Marseille
10 Ter Square Belsunce
13001 Marseille
France

Tel: (33)(4) 91907874
Fax: (33)(4) 91561461

**REPRESENTATIVES OF UNITED NATIONS SPECIALIZED AGENCIES AND OTHER
INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS
REPRESENTANTS DES INSTITUTIONS SPECIALISEES DES NATIONS UNIES
ET AUTRES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES**

**WORLD HEALTH ORGANIZATION
(WHO)
ORGANISATION MONDIALE DE LA
SANTÉ (OMS)**

Mr Bent Fenger
Head
Environment and Health Management Support
World Health Organization
Regional Office for Europe
8 Scherfigsvej
DK-2100 Copenhagen
Denmark

Tel: (45) 39171717
Fax: (45) 39171818
E-mail: postmaster@who.dk

Mr George Kamizoulis
Senior Scientist
WHO/EURO Project Office
Coordinating Unit for the Mediterranean
Action Plan
P.O. Box 18019
48 Vassileos Konstantinou Avenue
116 10 Athens
Greece

Tel: (30)(1) 7253190-5
Fax: (30)(1) 7253196-7
E-mail: whomed@compulink.gr

**WORLD METEOROLOGICAL
ORGANIZATION (WMO)
ORGANISATION METEOROLOGIQUE
MONDIALE (OMM)**

Mr Alexander Soudine
Senior Scientific Officer
Environment Division
World Meteorological Organization
Research and Development Programme
41, avenue Giuseppe-Motta
P.O. Box 2300
CH-1211 Geneva
Switzerland

Tel: (41) (22) 7308420
Fax: (41) (22) 7400984
E-mail: soudine_a@gateway.wmo.ch

**INTERNATIONAL MARITIME
ORGANIZATION (IMO)
ORGANISATION MARITIME
INTERNATIONALE (OMI)**

Mr Jean-Claude Sainios
International Maritime Organization (IMO)
4 Albert Embankment
London SE1 7SR
United Kingdom

Tel: (44)(171) 5873156
Fax: (44)(171) 5873261
E-mail: info@imo.org

**INTERNATIONAL ATOMIC ENERGY
AGENCY (IAEA)
AGENCE INTERNATIONALE DE
L'ENERGIE ATOMIQUE**

Mr Fernando Carvalho
Head
Marine Environmental Studies Laboratory
Marine Environment Laboratory
International Atomic Energy Agency (IAEA)
19 avenue des Castellans - B.P. 800
MC 98012 Monaco Cedex
Principality of Monaco

Tel: (377) 92052222
Fax: (377) 92053963
Tlx: 42-479378 ILMR
E-mail: CARVALHO@unice.fr

**AGREEMENT ON THE CONSERVATION
OF CETACEANS OF THE BLACK SEA,
MEDITERRANEAN SEA AND
CONTIGUOUS ATLANTIC AREA
(ACCOBAMS)**

Mme Marie-Christine Van Klaveren
Secrétariat intérimaire de l'Accord
ACCOBAMS
3 avenue de Fontvieille
MC-98000 Monaco
Principauté de Monaco

Tel: (377) 93158963
Fax: (377) 92052891
E-mail: PVK@mca.mc

**ACCORD SUR LES OISEAUX D'EAUX
MIGRATEURS D'AFRIQUE ET D'EURASIE**

Mme Marie-Christine Van Klaveren
délégation de l'AEWA
3 avenue de Fontvieille
MC-98000 Monaco
Principauté de Monaco

Tel: (377) 93158963
Fax: (377) 92052891
E-mail: PVK@mca.mc

**THE ARAB CENTER FOR THE STUDIES
OF ARID ZONES AND DRY LANDS
(ACSAD)**

Mr Gilani Abdelgawad
Director of Soil Division
The Arab Center for the Studies of Arid
Zones and Dry Lands
P.O. Box 2440
Damascus
Syrian Arab Republic

Tel: (963)(11) 5323039, 5323087
Fax: (963)(11) 5323063
Tlx: 412696 SY - ACSAD

**CONVENTION ON THE CONSERVATION
OF MIGRATORY SPECIES OF
WILD ANIMALS (CMS)**

Mme Marie-Christine Van Klaveren
délégation de CMS
3 avenue de Fontvieille
MC-98000 Monaco
Principauté de Monaco

Tel: (377) 93158963
Fax: (377) 92052891
E-mail: PVK@mcn.mc

**ACCORD ENTRE LA FRANCE, L'ITALIE
ET LA PRINCIPAUTE DE MONACO
RELATIF A LA PROTECTION DES EAUX
DU LITTORAL MEDITERRANEEN
(RAMOGE)**

M. Bernard Fautrier
Président
RAMOGE
Secrétariat de la Commission
Centre Scientifique de Monaco
16, Boulevard de Suisse
Villa Girasole
Monte-Carlo
MC-98030 Monaco

Tel: (377) 93258954
Fax: (377) 93257090
E-mail: EcoMed@pangea.org

**NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS
ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES**

**ARAB OFFICE FOR YOUTH AND
ENVIRONMENT (AOYE)**

Mr Emad Adly
President
P.O. Box 2
Magles El Shaab
Cairo
Egypt

Tel: (20)(2) 3041634
Fax: (20)(2) 3041635
E-mail: aoye@ritsec1.com.eg

**ASSOCIATION DE PROTECTION DE
LA NATURE ET DE L'ENVIRONNEMENT
DE KAIROUAN (APNEK)**

Mr Youssef Nouri
Président Fondateur et chargé des relations

Ms Rafika Blihi
Association pour la Protection de
la Nature et de l'environnement de Kairouan
Lycée Abou Sofiene
Ksan Said II
2009 Tunis, Tunisia

Tel: (216)(1) 515307
Fax: (216)(1) 508361

ECOMEDITERRANIA

Mr Rafael Madueño
President

Mr Zohir Sekkal
President MED-Forum

Mr Joseph Germain
Technical Adviser

EcoMediterrània
Gran Via de les Corts Catalanes, 643
08010 Barcelona
Spain

Tel: (34)(1) 4125599
Fax: (34)(1) 4124622
E-mail: Ecomed@pangea.org

**EUROPEAN CHEMICAL INDUSTRY
COUNCIL (CEFIC)**

Mr Arseen Seys
Director
CEFIC/Euro Chlor
Av E. Van Nieuwenhuysse 4
box 2
B-1160 Brussels
Belgium

Tel: (32)(2) 6767251
Fax: (32)(2) 6767241
E-mail: ase@cefic.be

Mr Carlo Trobia
CEFIC/Euro Chlor
Via Accademia 33
I-20131 Milano
Italy

Tel: (39)(2) 26810224
Fax: (39)(2) 26810311
E-mail: carlo_trobia@hq.enichem.geis.
com

Mr Jacques Verdier
CEFIC/Euro Chlor
c/o Elf Atochem
4 Cours Michelet
Cedex 42
F-92091 Paris La Défense 10
France

Tel: (33) (1) 49008665
Fax: (33) (1) 49008867

EUROPE CONSERVATION

Mr Paolo Guglielmi
Europe Conservation Italia
via del Maccao, 9
00185 Rome
Italy

Tel: (39)(6) 4741241/2
Fax: (39)(6) 4744671

FRIENDS OF THE EARTH INTERNATIONAL

M. Mohamed Ali Abrougui
Président

Ms Rachida Ennatfer
Friends of the Earth
ATPNE/FOE
12 rue Tantaoui El Jawhari
El Omrane
1005 Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 288141
Fax: (216)(1) 797295
E-mail: MohamedAli.Abrougui@
atpne.mrt.tn

GREENPEACE INTERNATIONAL

Mr Kevin Stairs
Advisor
Greenpeace International
Political Unit
Keizersgracht 176
1016 DW Amsterdam
The Netherlands

Tel: (31)(20) 5236222
Fax: (31)(20) 5236200
E-mail: kstairs@ams.greenpeace.org

Ms Oliva Nuñez-Fernandez
Toxic Campaigner
Greenpeace International
San Bernardo, 107
28015 Madrid
Spain

Tel: (34)(1) 4441400
Fax: (34)(1) 4471598

M. Karim Ben Mustapha
Directeur
Greenpeace Tunisie
51 Avenue Abdelaziz Thâalbi
Menzah 9
1013 Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 881637
Fax: (216)(1) 882550
E-mail: karim.Mustapha@diaia.
greenpeace.org

M. Kouraïch Jaouahdou
Responsable Communication et
Développement
Greenpeace Tunisie
51 Avenue Abdelaziz Thâalbi
Menzah 9
1013 Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 881637
Fax: (216)(1) 882650
E-mail: greenpeace.Tunisia@green2.
greenpeace.org

**INTERNATIONAL CENTRE FOR COASTAL
AND OCEAN POLICY STUDIES
(ICCOPS)**

Mr Stefano Belfiore
Secretary-General
ICCOPS
c/o The University of Genoa
Department Polis
Stradone di Sant'Agostino 37
16123 Genoa, Italy

Tel: (39)(10) 2095840
Fax: (39)(10) 2095840
E-mail: iccops@polis.unige.it

**INTERNATIONAL OCEAN INSTITUTE
(I.O.I.)**

H.E. Mr Layashi Yaker
Ambassador
International Ocean Institute
12, Avenue de Joli Mont
Genève 1209
Suisse

Tel: (41)(22) 78880400
Fax: (41)(22) 7880400
Email: ioimia@kemmynet.net.mt

**INSTITUT MEDITERRANEEN DE L'EAU
(I.M.E.)**

Mr Abderrahmane Salem
Institut Méditerranéen de l'Eau
Atrium 103 - 6ème étage
10 place de la Juliette
13002 Marseille, France

Tel: (33)(4) 91598777
Fax: (33)(4) 91598778
E-mail: 101732.155@compuserve.com

**MAREVIVO ASSOCIAZIONE
AMBIENTALISTA**

M. Abdelmajid Zribi
MAREVIVO
délégué Région Tunisie
11, rue Jaâfar El Barmaki
Mutuelleville
1082 Tunis Belvédère
Tunis
Tunisie

Tel: (216)(1) 792703
Fax: (216)(1) 786726

**MEDITERRANEAN ASSOCIATION
TO SAVE THE SEA TURTLES
(MEDASSET)**

Ms Lily Venizelos
President
Mediterranean Association to save
the sea turtle - MEDASSET
1c Lykavitou Street
Athens 10672
Greece

Tel: (30)(1) 3613572
Fax: (30)(1) 7243007
E-mail: medasset@hol.gr

**MEDCITIES NETWORK
RESEAU MEDCITES**

M. Mohamed Boussraoui
Responsable Département
Bassin Méditerranéen
60, rue de la Boétie
75008 Paris
France

Tel: (33)(1) 53960580
Fax: (33)(1) 53960581, 53753175
E-mail: Cites.Unies@wanadoo.fr

Mr Khefii Belhouane
Maire de Sousse
membre de Medcités

Mr Hammati Khessibi
Ingénieur Chef du Service
MEDCITIES
Municipalité de Sousse
Avenue Med V
4000 Sousse
Tunisie

Tel: (216)(3) 231333
Fax: (216)(3) 228924

MEDCOAST

Mr Erdal Özhan
Chairman
MEDCOAST
Middle East Technical University
06531 Ankara
Turkey

Tel: (90)(312) 2105429/35/30
Fax: (90)(312) 2101412
E-mail: medcoast@rorquai.cc.metu.edu.tr

**MEDITERRANEAN PROTECTED AREAS
NETWORK (MEDPAN)
RESEAU DES ESPACES PROTEGES
MEDITERRANEENS (MEDPAN)**

M. Michel Leenhardt
MEDPAN
Conseiller Technique
Fédération du Parc
10 Bis Avenue Général Leclerc
Ajaccio 20000
France

Tel: (33)(4) 95501260
Fax: (33)(4) 94128231

**MEDITERRANEAN MARINE BIRD
ASSOCIATION (MEDMARAVIS)**

M. Ali El Hilli
MEDMARAVIS
Faculté des Sciences
Campus 1060
1060 Tunis - Belvédère
Tunisie

Tel: (216)(1) 872600
Fax: (216)(1) 885073

**MEDITERRANEAN INFORMATION
OFFICE FOR ENVIRONMENT,
CULTURE AND SUSTAINABLE
DEVELOPMENT (MIO-ECSDE)**

Mr Emad Adly
Co-Chairman
MIO-ECSDE
P.O. Box 2
Magles El Shaab
Cairo
Egypt

Tel: (20)(2) 3041634
Fax: (20)(2) 3041635
E-mail: aoye@ritsec1.com.eg

**THE SOCIETY FOR THE PROTECTION
OF NATURE (DHKD)**

Mr Paolo Guglielmi
The society for the Protection of
Nature, Turkey
P.K. 18,
Bebek 80919
Istanbul, Turkey

Tel: (90)(212) 2790139
Fax: (90)(212) 2795544

**THE TURKISH FOUNDATION FOR
COMBATTING SOIL EROSION, FOR
REFORESTATION AND THE
PROTECTION OF THE NATURAL
HABITATS (TEMA)**

Ms İdil Eser
TEMA Foundation
International Affairs Long Term Projects
Cayir Cimen Sk. Emlak Kredi Blokari
A-2 Blok D.9
80620 Istanbul
Turkey

Tel: (90)(212) 2837816
Fax: (90)(212) 2837816/516
E-mail: iptal@ibm.net/tema@vol.com.tr

**TURKISH MARINE ENVIRONMENT
PROTECTION ASSOCIATION
(TURMEPA)**

Mr Ömer Borovali
Secretary General
TURMEPA (Turkish Marine Environment
Protection)
Association
Nakkastepe Azizbey Sok. No.1
81207 Kuzguncuk
Istanbul, Turkey

Tel: (90)(216) 3109301
Fax: (90)(216) 3432177
E-mail: turmepa@ku.edu.tr

**WORLD WIDE FUND FOR NATURE
(WWF)**

Mr Paolo Guglielmi
Marine Officer
WWF International
WWF Mediterranean Programme
Via Garigliano 57
00198 Rome, Italy

Tel: (39)(6) 84497360

Fax: (39)(6) 8413866

E-mail: mc2248@mclink.it

Mr Aldo Iacomelli
Head
Resource, Energy Consumption and
Pollution
WWF
Via Garigliano 57
00198 Rome, Italy

Tel: (39)(6) 84497370

Fax: (39)(6) 84497396

E-mail: aldo.iacomelli@wwf.it

المرفق الثاني

البيانات الافتتاحية والختامية

المرفق الثاني

البيانات الافتتاحية والختامية

بيان صاحب السعادة وكيل وزارة البيئة،

وزارة الزراعة والمعدات والبيئة

بالمملكة المغربية

السيد الحسين التيجاني

السادة الوزراء، الوفود المحترمين، سيداتي وسادتي

إنه ليسعدني أن أفتتح الاجتماع العادي للعاشر لأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط.

بادئ ذي بدء ، اسمحوا لي أن أعرب نيابة عن المشاركين وعن شخصي ، عن عميق شكري للحكومة التونسية خاصة للسيد المهدي مليكة وزير البيئة والتخطيط للطريقة المثلى التي نُظِمَ بها الاجتماع ولترحيب الحار الذي حظينا به.

السادة الوزراء، سيداتي وسادتي،

إن اجتماع اليوم يحدد نهاية الولاية الحالية للمكتب التنفيذي لخطة عمل البحر المتوسط. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر الأعضاء الذين سيتركون المكتب على العمل الذي قاموا به وعلى النتائج التي حققوها خلال السنتين من العمل المثمر الذي اتسم بروح للتضامن والمسؤولية والحشد الفعال من أجل تنفيذ المهام الصعبة التي عهد بها إلينا .

إنكم تعلمون جميعا أن هذا المكتب بدأ عمله في سياق مهم بصورة خاصة. لقد حدد الاجتماع العادي للتاسع لأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة أهداف المرحلة الجديدة في تنفيذ خطة عمل البحر المتوسط وذلك بفتح الطريق لأنشطة الأولوية التي ينبغي الاضطلاع بها بشأن التنمية المستدامة في البحر المتوسط.

وبناء على خبرة التعاون والمشاركة طوال عشرين عاما، أدركت بلدان حوض البحر المتوسط المخاطر التي تواجه المنطقة وضرورة أن تكون هذه المنطقة مثالا حيا لتجسيد وتطبيق أحكام جدول أعمال القرن ٢١.

لقد توج عمل الاجتماع العادي التاسع للمفود في برشلونة في عام 1995 بالمواقفة على برنامج عمل جديد للبحر المتوسط (المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط) الذي يهدف إلى تكامل الأنشطة المختلفة وتوقيع اتفاقية برشلونة والبروتوكولات المتصلة بها وبدء برنامج لمواصلة رصد البحر المتوسط المرحلة الثالثة لمد بول.

لقد تم دعم مؤسسات تنفيذ الاتفاقية أخيراً بإنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة باعتبارها هيئة استشارية ومحفلاً للحوار والتنسيق بشأن المسائل المختلفة للبيئة والتنمية المستدامة.

إن الانفتاح على المنظمات غير الحكومية والسلطات الإقليمية والعاملين الاجتماعيين الاقتصاديين، تمثل للجنة شيئاً يداعياً في النهج المشترك المطلوب للقضايا البيئية.

ومنذ إنشاء اللجنة في الرباط، ركزت عملها على مشاكل الأولوية في المنطقة وتناولت الجوانب العملية والملموسة للتنمية المستدامة.

فأولاً، ركزت على مشكلتين ملحتين هما:

- إدارة الطلب على المياه
- والإدارة المستدامة للمناطق الساحلية.

وسوف يقدم عمل هذين الفريقين للمواقفة عليه في اجتماعنا.

السادة الوزراء، سيداتي وسادتي،

طبقاً لتوصيات الأطراف المتعاقدة، عهد إلى المكتب التنفيذي ووحدة للتنسيق الاضطلاع بدراسة عميقة لوظائف خطة عمل البحر المتوسط علي ضوء التعديلات على الاتفاقية وبروتوكولاتها. لقد قدمت توصيات مهمة بشأن الترابطات والعلاقات التي ينبغي إقامتها بين مختلف الهياكل الحالية للنظر فيها والمواقفة عليها.

ومن ناحية أخرى، ومن أجل تنوع وتدعيم الموارد المالية لخطة عمل البحر المتوسط، تم ليلاء عناية خاصة لدعم التعاون مع الهيئات الدولية والبرامج التي تتناول منطقة البحر المتوسط ولا سيما برامج MEDA و LIFE وبرنامج المساعدة التقنية لمنطقة البحر المتوسط ومرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

إن تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لمكافحة التلوث من أنشطة برية الممول من قبل مرفق البيئة العالمية يأتي في إطار تنفيذ بروتوكول المصادر البرية وفي هذا الصدد يعتبر نموذجا جيدا لنوع التعاون الذي من المطلوب تطويره وتكراره مع هيئات تمويل أخرى.

لقد حاول المكتب أيضا استقرار العجز في الميزانية البرنامجية من خلال تدخل البلدان المعنية وجعلها على وعي بالآثار المترتبة على التأخر في الدفع لتنفيذ الأنشطة ، وبالتالي تنفيذ استراتيجية خطة عمل البحر المتوسط.

إنني أعتقد أن ولاية المكتب خلال السنتين قد فعلت الكثير لجعل الإنجازات الرئيسية لخبرة المنطقة وبرنامج البحر المتوسط أكثر معرفة وانتشارا وكذلك من أجل التوقعات في المستقبل. وقد مكن هذا هياكل خطة عمل البحر المتوسط من أن تصبح معروفة باعتبارها شركاء متميزين في منظومة الأمم المتحدة.

السادة الوزراء، سيداتي وسادتي،

إنني أحاول أن أقدم لكم نظرة شاملة مختصرة للأنشطة التي اضطلع بها المكتب الذي انتهت ولايته بالتنسيق الوثيق مع وحدة التنسيق وبالمساهمة الفعالة لمختلف بلدان البحر المتوسط.

إنني على يقين من أن المكتب الذي سيجري تعيينه سيساهم في طريق طويل قد بدأناه معاً لمواجهة تحديات للتنمية المستدامة في البحر المتوسط.

وقبل أن أختتم كلمتي، أسمحوا لي أن أعرض بعض الأفكار والملاحظات وهي نتيجة خبرة بلدي الطويلة والفعالة والعمل المتفاني وبعيد النظر في إطار هياكل خطة عمل البحر المتوسط.

ففي السنوات الأخيرة اتخذ مجتمع البحر المتوسط خطوة مهمة في دعم علاقات التضامن والتعاون من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة تهدف إلى تحسين وصيانة بيئة حوض البحر المتوسط.

ومع ذلك، وبالرغم من الجهود التي بذلت والتي تستحق الثناء ونظرا لحجم وخطورة المشاكل البيئية التي تواجه المنطقة، هناك حاجة إلى إيلاء العناية، بطريقة موضوعية، إلى بعض العقبات التي تهدد بتوقف العملية المستمرة. وقد تأكد هذا لكوكبنا ككل في الدورة الاستثنائية للمسماة الأمم المتحدة ريو + 5 المعقودة في نيويورك في حزيران/يونيه.

وفي هذا الصدد ينبغي علينا ملاحظة غياب فريق لقياس التقدم المحرز أو الضرر الذي تسببت فيه تدابير وخيارات مختلفة اعتمدت خلال عملية تنفيذ برنامج عمل للبحر المتوسط.

إن هذا الفريق هو أداة ملائمة لقياس الأثر العالمي على البحر المتوسط وأفضل وسيلة لتقييم أنشطة المعالجة والمنع ذات العلاقة ، بينما في نفس الوقت يسمح بتعديلات يمكن إجراؤها عندما تطلب.

وفضلاً عن ذلك، من المهم التأكيد على غياب شبكات بين الدول على مستوى حوض البحر المتوسط للاتصالات وتبادل البيانات والمعلومات والخبرات التي في اعتقادنا تشكل أفضل الفرص للاتصال بين البلدان وأكثر الأدوات مرونة للاستخدام الأفضل لهذه الفوائد.

وحتى إذا كان مرصد البحر المتوسط قادر على تلبية هذه للتوقعات، فمن الضروري تدعيمه من خلال إنشاء كيانات قوية من نفس النوع على المستوى الوطني .

وأخيراً ينبغي أن تشير إلى الافتقار إلى الموارد المالية المتاحة حالياً لخطة عمل البحر المتوسط على أساس ميزانيتها التشغيلية وميزانية مشروعات محددة ذات نطاق كبير.

يبدو أن الوقت قد حان لوحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط أن تواصل دورها كحاشد للأموال الحالية على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل فائدة الأطراف المتعاقدة المختلفة.

وكما تعلمون، لقد تم الانتهاء من الجدول الزمني لتعديل منظومة برشلونة ، ولهذا ينبغي على البلدان المختلفة للبحر المتوسط أن تصدق على الاتفاقية وبروتوكولاتها لكي يتحقق للتقدم الآن في تنفيذ المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط مع التأكيد على أنشطة محددة في الميدان .

ولهذا فمن الضروري دعوة للوكالات المتبرعة وهيئات التمويل المختلفة لإدراج الأولويات المتفق عليها لخطة عمل البحر المتوسط في استراتيجياتها للدعم لضمان فاعلية أكثر وتنسيق للأنشطة التي سيجري الاضطلاع بها معاً.

ومن المهم أيضاً تشجيع بلدان البحر المتوسط أن تفعل أكثر لإدراج أهداف خطة عمل البحر المتوسط في اتفاقاتها الثنائية.

سيُعقد المؤتمر الأوروبي المتوسطي في الأسبوع القادم في هلسنكي وينبغي أن يكون فرصة لبلدان البحر المتوسط للتحدث عن مشاكلها وتوقعاتها وأولوياتها وأن تحقق الفوائد على أساس الزخم الجديد للتعاون البيئي الأوروبي المتوسطي.

وبالنسبة لتشغيل خطة عمل البحر المتوسط، إننا نعتقد أن تنسيقاً أفضل بين مختلف مراكز الأنشطة الإقليمية من جانب وبين المراكز ولجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة من جانب آخر سيعمل على توفير الأموال على أساس الموارد المالية وتجنب ازدواج الجهود.

وأخيراً، لا داعي للقول بأن نجاح البرنامج يعتمد على زيادة الوعي الذي ينبغي علينا القيام به على مستوى حوض البحر المتوسط ومع الوكالات الدولية.

وفي هذا الصدد، يمكن للمجتمع المدني أن يقوم بدور في غاية الأهمية وأود أن يولي إليه اهتماماً خاصاً.

للسادة الوزراء، سيداتي وسادتي،

هناك بعض الملاحظات والاقتراحات.

أود أن أذكر دعم المغرب غير المحدود لجهود مجتمع البحر المتوسط التي تهدف إلى دعم خطة عمل البحر المتوسط والتي في رأينا هي الإطار المناسب لتعاون أفضل بين الدول الساحلية. إنني على يقين من أن هذا الاجتماع سيكون فرصة لنا لوضع أسس مرحلة جديدة من التعاون المثمر بين بلادنا لإنعاش بيئة نظيفة وصحية للبحر المتوسط جديرة بثقافة وحضارة البحر المتوسط.

إنني أمل بإمكانية تحقيق السلم والأمن ودعمهما في منطقتنا. فهما شرطان أساسيان لتنمية شعوبنا ورخائها.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود مرة ثانية أن أشكر السلطات التونسية على ما قامت به لضمان نجاح هذا الاجتماع وأتمنى لكم جميعاً حظاً سعيداً.

وأشكركم.

بيان
صاحب السعادة وزير البيئة والتخطيط
في جمهورية تونس
السيد محمد المهدي مليكة

السادة الوزراء، أصحاب السعادة، منسق خطة عمل البحر المتوسط، سيداتي وسادتي،

اسمحوا لي أن أتدخل الآن بصفتي رئيسا للوفد التونسي لكي أعرض عليكم نظرة عامة للتقدم المحرز في تنفيذ أنشطة التنمية المستدامة في تونس نظرا لأننا نجتمع هنا لمدة أربعة أيام لتقييم أعمالنا على المستوى الإقليمي منذ الاجتماع العادي التاسع في برشلونة. إننا نأمل أن يتمكن الاجتماع العادي العاشر هنا في تونس من الانتهاء من الإلتزامات التي قبلناها والتي علينا قبولها.

سيداتي وسادتي،

إن تونس لا تتوانى في بذل الجهود لتكامل التنمية المستدامة وصيانة البيئة في جميع خطتها: الوطنية والإقليمية والعالمية؛ وتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ وكذلك اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. لهذا، وقمنا على البروتوكولات في عام ١٩٩٥ في برشلونة بعد أن وافق عليها مجلس الوزراء وهي حاليا في الجمعية الوطنية للتصديق عليها.

إن الإلتزام بالتنمية المستدامة يعني التفاعل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، أي عملية للتغيير شاملة.

فمن ناحية ، هناك تنمية اقتصادية لبلاد، تساهم في مستوى معيشة أفضل (مكافحة الفقر وتنظيم زيادة السكان وتعزيز الصحة والتعليم والتدريب) ومن ناحية أخرى، هناك البيئة الطبيعية التي تعتبر حيوية للبشر (الهواء والمياه وما إلى ذلك) وهي مصدر للموارد الطبيعية ومستودع لتفاريات الأنشطة البشرية.

إن التنسيق والتوازن بين جميع هذه المكونات هي ما نسعى إلى تحقيقه. ولهذا أنشأتنا للجنة الوطنية للتنمية المستدامة (١٩٩٣). إنها هيئة تنسيق فيما بين العاملين الوطنيين المختلفين للتوصل إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية الموارد الطبيعية.

ويرأس هذه اللجنة رئيس الوزراء وأعضائها هم الوزراء وأعضاء البرلمان وممثلين عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وقد عهد بوظائف الأمانة الدائمة إلى وزارة البيئة والتخطيط يساعدها في ذلك لجنة تقنية. وأول مهمة للجنة الوطنية للتنمية المستدامة هي تنفيذ جدول الأعمال الوطني للقرن ٢١ المعتمد في عام

إن جدول أعمالنا للقرن ٢١ المنبثق عن جدول أعمال القرن ٢١ للأمم المتحدة وعن جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط يسمح ببعض الخصائص الوطنية. إنه يرسم طريق التنمية لبلدنا بطريقة مستدامة ويتناول القضايا فيما بين القطاعات: أولاً، ضد الفقر وتعزيز الصحة والتدريب والوعي الجماهيري والتعاون الدولي وما إلى ذلك. ويتناول أيضاً القضايا القطاعية على ضوء التنمية المستدامة مثل الزراعة والسياحة والتحضر والصناعة والطاقة. ويتناول القسم الثالث التنمية المستدامة للموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والتنوع البيولوجي والبحر والسواحل وغير ذلك.

إن جدول أعمالنا للقرن ٢١ هو أساس جميع عمليات التخطيط والتنمية في تونس وكذلك لإعداد الخطة التاسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠١. وتشرف اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة على تنفيذ جدول الأعمال الوارد أعلاه.

لقد اجتمعت اللجنة منذ أن أنشئت أربع مرات واعتمدت:

- تنظيمها ووظائفها

- جدول الأعمال الوطني للقرن ٢١

- برنامج الأعمال ذات الأولوية للتنمية المستدامة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١.

استعرض آخر اجتماع، المعقود منذ شهرين، إنشاء شبكة التنمية المستدامة كما أوصت بذلك الأمم المتحدة وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مؤشرات للتنمية المستدامة ومنظومة "بيئة القرن ٢١" لإدارة ونشر المعلومات عن البيئة والتنمية، وهي معلومات لا يمكن الاستغناء عنها لفهم وتحليل التفاعلات بين التنمية والبيئة وكذلك لتنفيذ الاستراتيجيات وبرامج التنمية وحماية البيئة وكذلك لاتخاذ القرارات.

وللحصول على معلومات بيئية يعتمد عليها، أنشأنا المرصد التونسي للبيئة والتنمية بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويعتبر مرصدنا الذي أنشئ في عام ١٩٩٥ هيئة دائمة لجمع وإصدار وتحليل وإدارة ونشر المعلومات عن حالة البيئة. وأصبح أداة لمتخذي القرارات والمخططين. وهو يحدد ويستخدم ويتابع مؤشرات التنمية وينشر تقرير عن حالة البيئة مرة واحدة في السنة.

وفي إطار بناء القدرات المؤسسية وبناء على روح اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، أنشئت في عام ١٩٩٦ للجنة الوطنية لمنع ومكافحة حوادث التلوث البحري وتمت الموافقة على خطة طوارئ وطنية للحوادث البحرية.

وقمنا بتبنيح مدونة للتنمية الحضرية والتنمية المادية. ويتبع القانون الجديد للتنمية الطبيعية والحضرية النهج الحذر ويقوم على أساس مبدأ أن التنمية المادية السليمة تمنع الإضرار بالبيئة. وقد ملأ القانون بشأن إدارة النفايات الفجوة في هذا المجال الذي لم يحظ بالتنظيم حتى الآن.

سيداتي وسادتي،

تعتقد تونس أن البشر، أي مواردها البشرية، هي محرك جميع عمليات التنمية. ولهذا السبب بدأ بلدنا ورئيسنا بن علي معركة رئيسية ضد الفقر. فقد بدأ برنامج كبير للتضامن الوطني في السنوات القليلة الماضية بإقامة صندوق للتضامن ٢٦-٢٦ ومصرف التضامن. وهو برنامج يستهدف أكثر السكان فقرا وقد ساعد علي خفض عددهم من ٣٣ في المائة في الستينات إلى ٦ في المائة اليوم.

تقد شملت سياسات تنظيم النسل والحد من زيادة السكان برنامج بدأ بمجرد حصول بلدنا على الاستقلال مما أدى إلى استقرار في زيادة عدد السكان. وهذا بدوره سمح لنا بدعم قطاعات مثل الصحة والتعليم وتبلغ مستويات التعليم حاليا ٩٩ في المائة.

وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي هي محدودة وحساسة جدا، تجاهد تونس للتوفيق بين الاقتصاد وحماية البيئة، وهي مهمة صعبة لبلدان في مرحلة تنمية كاملة نظرا لعولمة الاقتصاد.

إن أولويتنا العليا هي الإدارة الرشيدة للمياه. ونحن ننظر إلى الأجل المتوسط ونلتزم بإدارة الطلب على المياه من خلال تدابير في الإنذار أولاً ثم من خلال تنمية موارد إضافية وغير تقليدية.

إن المورد الثماني الذي ينبغي علينا حمايته هو التربة. فتخسر تونس حوالي ٢٠.٠٠٠ هكتار من التربة الصالحة للزراعة سنويا بسبب التصحر: توسع الصحراء والرياح والتآكل بفعل المياه والتلصيح والإقراط في الرعي.

وموردنا الثمين الثالث هو الساحل. وفي هذا الصدد أنشأنا في عام ١٩٩٥ وكالة لحماية وتنمية السواحل عهد إليها بتنفيذ سياسة للدولة لحماية السواحل بصورة عامة والمجال البحري للعلم بصورة خاصة.

وتهدف هذه الوكالة إلى ضمان إدارة أفضل للمناطق الساحلية ومتابعة أنشطة التنمية وتعتني بالحالات غير المشروعة. إن رسالتها هي حماية الساحل وضمان المناطق الطبيعية. ويمكنها أيضا الحصول على مبانٍ توجد في مناطق حساسة.

وفضلا عن ذلك، يتوفر للوكالة وظائف استشارية محددة فيما يتعلق بخطط التنمية وإدارة المناطق الحساسة والأماكن الطبيعية وذلك لمنع الإضرار في المستقبل للسواحل، الذي توجد أمثلة كثيرة له على طول سواحل البحر المتوسط بعضها أكثر خطورة من البعض الآخر.

وأقمنا أيضا أدوات اقتصادية جديدة، ولا سيما FODEP لمساعدة SMIs/SMEs للحصول على مرافق لإزالة التلوث ومرافق لإعادة دوران النفايات والإدخار في الطاقة والمياه وتحقيق صناعة أنظف. ومن ثم أنشأنا في عام ١٩٩٦ للمركز الدولي لتكنولوجيات البيئة في تونس وكانت أحد أهدافه هي مساعدة SMIs/SMEs للبحث عن عمليات إنتاج نظيفة وتدريب الموظفين.

سيداتي وسادتي،

تولى تونس العناية بالتنمية المستدامة في جميع جوانبها باعتبارها طريق التقدم إلى الأمام. ونحاول أن ندعم ذلك قليلاً بقليل. ولتحقيق هذا، من الضروري إعادة هيكلة اقتصادنا وهو ما نسميه اليوم "التقدم إلى الأمام". وهذا هو الخيار الذي اخترناه، ونحاول أن نجعل بلدنا منافسة في بيئة معلومة. وهو جهد طويل الأجل يحتاج إلى تعاون ومشاركة قائمتان على التضامن. علينا أن نعمل معا لنجاح هذه المشاركة لنوضح للعالم ما بنته الاجيال طوال قرون في منطقتنا.

وأشكركم على حسن استماعكم.

بيان

منسق خطة عمل البحر المتوسط

السيد Lucien Chabason

السيد وزير بيئة المغرب، السيد رئيس المكتب، السيد وزير للتخطيط والبيئة في تونس، السادة الوزراء، السادة السفراء، السادة الوفود، السادة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، السادة المراقبون، السادة أعضاء الصحافة،

نيابة عن السيدة إليزابيث دودزويل، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي ستكون بيننا يوم الجمعة والتي أمتلئنا اليوم، يسعدني أن أرحب بكم جميعا في الاجتماع العادي العاشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة. واسمحوا لي أن أشكر السلطات التونسية وخاصة صاحب السعادة السيد مليكة ومعاونيه على الترحيب الحار الذي استقبلتمونا به هنا في تونس لضمان سير عملنا على أفضل وجه بحيث يتحقق النجاح لهذا الاجتماع المهم.

إن الاجتماع العادي العاشر للأطراف المتعاقدة يأتي في مرحلة حرجة لخطة عمل البحر المتوسط وينعقد بعد اجتماع ريو + 5 في نيويورك (الذي يُعقد بعد خمس سنوات من قمة ريو) بعد إنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة. ويشمل جدول أعمالنا قضايا مهمة كثيرة وبالطبع وحدة التنسيق التي يشرفني القيام بدارتها وكذلك مراكز الأنشطة الإقليمية لخطة عمل البحر المتوسط الممثلة هنا وهم جميعا تحت تصرفكم لإنجاح هذا الاجتماع.

وعند هذه النقطة عندما يقوم المكتب تحت رئاسة المغرب بتسليم وظائفه أود أن أؤكد على المساهمة المفيدة والناجحة تحت إدارة السيد بن عمر العلمي ثم السيد الحسين التيجاني. لقد ساعد المكتب في وضع هيكل خطة عمل البحر المتوسط الجديدة معا ووجه وأدار وحدة التنسيق والمركز واتخذ جميع التدابير الضرورية طوال هذه الفترة المهمة.

وأود أن أشير إلى العمل المنجز في السنوات الأخيرة الذي قام به المكتب وكذلك جميع هيكل خطة عمل البحر المتوسط. أولا، كان إنشاء المؤسسة الجديدة في برشلونة وخاصة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، وهو هيكل ذو طابع إقليمي عالٍ، بدأت عملها واجتمعت ثلاث مرات وأعدت توصيات ستقومون بالنظر فيها. وخلال نفس الفترة، واصلنا العمل لتجديد صكوك قانونية وكذلك لوضع صكوك قانونية إبداعية، وتم استكمال بعض البروتوكولات مثل بروتوكول مكافحة التلوث من مصادر برية وتم اعتماد بروتوكولات أخرى. ولليوم لدينا مجموعة من الصكوك القانونية للكثيرة التي تتكامل مع بيانات جدول أعمال القرن 21 لإعلان ريو وهي قائمة على المبادئ العامة للقانون البيئي الحديث على المستوى الدولي. وخلال نفس الفترة، نفذنا الانتعاش الاقتصادي لخطة عمل البحر المتوسط. وتسدّد الدول الاشتراكات بطريقة منتظمة ومن ثم يمكن تنظيمنا وهيكلنا العمل بصورة طبيعية. وهذه علامة مهمة على ثقة الأطراف المتعاقدة. فضلا عن ذلك،

وخلال نفس الفترة المهمة ، أعدنا التركيز على مذبول وأنشأنا أساس برنامج سيتناول مشاكل التلوث التي نواجهها في البحر المتوسط، وبدأنا عملية استكمال سياستنا فيما يتعلق بحماية الطبيعة والتنوع البيولوجي من خلال تنسيقه مع مفاهيم اعتمدت على المستوى الدولي.

وأود أن أضيف أننا دعمنا صلات التعاون مع منظمات دولية أو حكومية دولية أو مالية نشطة في المنطقة، وأقمنا مناخ عمل جيد مع هذه المنظمات وأولها بالطبع الاتحاد الأوروبي والمشاركة الأوروبية المتوسطية وكذلك برنامج المساعدة التقنية لمنطقة البحر المتوسط ومرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية الأخرى.

وأود أخيراً أن أشدد على الزيادة والمساهمة للفعالة للمنظمات غير الحكومية في خطة عمل البحر المتوسط. وأعتقد أن تحت توجيه المكتب ووحدة التنسيق ومراكز الأنشطة الإقليمية تمكنا من إشراك المنظمات غير الحكومية بفاعلية في الأنشطة المتعلقة بالوعي الجماهيري والمشاركة في إدارة البرنامج وأنشطة التثقيف والتدريب في المنطقة. إن الأنشطة التي نفذناها أدت بالتدريج لجعل خطة عمل البحر المتوسط أكثر مصداقية ورؤية في المنطقة. وخلال هذا الاجتماع، سوف أوافيكم بالتفاصيل عندما أعرض تقرير النشاط. وبالطبع لم يكن من الممكن لهذا العمل أن يتحقق دون الالتزام الفعال والنشط لمكتب الأطراف المتعاقدة الذي اجتمع عدة مرات وضمن الترابطات مع الحكومات وأعطى قوة سياسية لخطة عمل البحر المتوسط. ونيابة عنا جميعاً أود أن أتوجه بالشكر للمكتب.

أشركم على حسن استماعكم.

البيان الختامي
للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
السيدة Elizabeth Dowdeswell

يسعدني ويشرفني أن أوجه كلمتي لهذا الاجتماع المهم للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة.

إنه من الملائم أن نجتمع في عاصمة هذا البلد الجميل الذي كان أحد المهندسين الرئيسيين لخطّة عمل البحر المتوسط لمناقشة المسائل الحرجة المتعلقة بتنفيذ الخطّة ومسيرتها في المستقبل.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق لحكومة تونس للعمل الرائع الذي قامت به للإعداد لهذا الاجتماع والترحيب بالحرارة والكرم الذي قبولنا به.

ولكي ننظر إلى المستقبل، علينا أن ننظر أولاً إلى الماضي لفهم المهمة التي تولجها.

إن للبحر المتوسط ، هذا الاتساع الهائل من المياه الذي يمتد من المحيط الأطلسي في غرب آسيا من ناحية الشرق الذي يفصل أوروبا عن أفريقيا كان يطلق عليه دائماً حاضن الحضارة الغربية. ومع ذلك، وفي أواخر الستينات، كانت حالة بيئة البحر المتوسط قد ظهرت على أنها مركز قلق للبينيين.

وتحت مشعل حملته أشخاص مرموقين مثل جاك كوستو، أصبح البحر المتوسط مشهوراً بسوء نوعية مياهه. إن وجود بقع من القار من تسكاب النفط، والجدال بشأن إلقاء ثاني أكسيد التيتانيوم وغلغ الشواطئ بسبب انتشار مرض الإتهاب الكبدي الوبائي فيما بين السياح ، قد ساهم في زيادة للشواغل البيئية.

وفي نفس الوقت، كان هناك فرق واضح في المفهوم بين البلدان المتقدمة والنامية في المنطقة حول مصادر التلوث والإجراءات للتخفيف منها. وبالرغم من مشاركة الجانيين في التلق بالنسبة لانسكابات النفط والخسارة المحتملة للسواح، فقد شغلتهم التكاليف المحتملة التي سيتكبونها لحريرتهم في العمل من أجل السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ونظراً لهذه الاختلافات، أتاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدماته وخبرته لتقييم حالة البيئة وتعزيز الفهم العلمي.

كانت هذه هي الأيام الأولى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الذي أنشئ في عام 1972. ولكن حتى برنامج الأمم المتحدة للبيئة رأى فائدتين مهمتين بالبدء بالعلم.

أولاً، كان التوصل الى توافق علمي في الآراء بشأن أنواع التلوث هي الخطوة الأولى لإقناع البلدان بتناول التلوث عند المصدر.

ثانياً، دعمت الجهود العلمية في حد ذاتها نقل أموال البحوث والتكنولوجيات إلى البلدان النامية في حوض البحر المتوسط التي شجعها مشاركتها المستمرة.

لقد كانت ذروة فترة بناء توافق الآراء للمبدئية هو الاتفاق في عام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على خطة عمل البحر المتوسط ومجموعة أخرى من الصكوك القانونية.

إن لهذا أهمية سياسية لأن البلدان المعنية إعتبرت أن المسألة ذات أهمية لبعض منها ذات الاختلافات السياسية بحيث تمكنت من الجلوس على نفس المائدة . فقد شجعت خطة العمل البلدان على تنفيذ مشروعات ذات أهمية لها. وشملت الاتفاقات القانونية على مهمة عامة لمكافحة التلوث من جميع المصادر وكذلك بروتوكولات محددة بشأن الإلقاء وبشأن التعاون في حالات الطوارئ المتعلقة بالنفط أو بالبينية .

ومن الواضح، أن المفاوضات وإيرام هذه الاتفاقات وضعت سجلا من الاتصالات والمناقشات بشأن هذه القضايا فيما بين بلدان المنطقة. وأهم من ذلك، ساعدت على بناء الثقة المتبادلة ومجموعة من الموظفين من ذوي الخبرة الضرورية للمرحلة التالية.

كانت المرحلة التالية هي الأكثر صعوبة ، للتفاوض بشأن بروتوكول المصادر البرية الذي توصل لمدة ثلاث سنوات من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٠. فقد حول هذا النص الانتباه من التلوث من السفن إلى التلوث من مصادر برية مما أحدث توسعا حادا في الأثر المحتمل للتنظيم البيئي. واضطرت بلدان المنطقة إلى التفاوض بشأن نص عن طريق اكتشاف أن ٨٥ في المائة من التلوث في البحر المتوسط يأتي من مصادر برية.

ويظل هذا البروتوكول هو حجر الزاوية لجهود بلدان البحر المتوسط لتنظيف البحر.

كانت خطة عمل البحر المتوسط أول برنامج للبحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبعد مرور خمسة وعشرون عاما، تتواصل في التكيف مع الظروف المتغيرة ودفع تغليف إدارة الموارد البيئية.

ولم يعد يقتصر على تعبيرات عامة عن الحاجة لتناول مشاكل معينة مثل انسكابات النفط وخطط عمل تتناول مشروعات بيئية محلية صغيرة. فهناك الآن دليل على ظهور برامج ملموسة ومعايير القصد منها خفض عمليات التصريف الملوثة في البيئة البحرية.

ومع ذلك هناك شهادة واضحة على لقوة الإقناعية لتوافق الآراء العلمية يعززها زيادة التعاون البيئي فيما بين أمم البحر المتوسط وذلك لتمكينها من الاتفاق على الكثير.

وهناك دليل واضح على أن التقدم قد دفع إلى تطوير السياسة البيئية المحلية وأثر على وزارات البيئة المحلية.

لقد بدأت البلدان في المنطقة باتخاذ خطوات عملية لتناول مساهمتها في تلوث البحر المتوسط. وهي تفعل ذلك وهي علم بأن ما تقوم به يمكن أن يعتمد على الأعمال المتواصلة لخفض تلوث البحر من قبل دول أخرى في البحر المتوسط.

وكما كان القصد في الأصل، هناك دليل على أن خطة البحر المتوسط لها تأثير على حالة البحر. فقد انخفضت نسبة الشواطئ التي اعتبرت غير آمنة للسباحة فيها من ٣٣ في المائة في منتصف السبعينات إلى ٢٠ في المائة في منتصف الثمانينات.

ومن خلال استخدام برنامج البحار الإقليمية للبحر المتوسط كنموذج، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجية شاملة ومتناسقة لتناول المصادر البرية للتلوث البحري - التي يضمها برنامج العمل العالمي. ويرتبط برنامج العمل هذا مع مبادرات لتعزيز الإدارة المتكاملة لموارد المياه وصيانة البيئة البحرية. وأذكر بصورة خاصة المبادرة الدولية للشعب المرجانية وبرنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة واتفاقية رمسار والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

إن حجر الزاوية لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من أنشطة برية الذي سيفتح مكتبه للتنسيقي في لاهاي يوم الاثنين هو تأكيده على مساعدة للحكومات الوطنية لاتخاذ إجراءات لصيانة وتعزيز البيئة البحرية. ويحدد أعمالا محددة يمكن أن تتخذ على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويوفر توجيهها واضحا بشأن حشد الموارد وتوليد موارد جديدة من خلال للتأثير على قرارات الحكومات الوطنية والمؤسسات المتبرعة للإسراع بتطوير وتنفيذ برامج جديدة فعالة، وتأكيد على النهج العملية والإدارة المتكاملة مثل الإدارة المتكاملة للسواحل وتنسيقها مع إدارة لأحواض الأنهار التي تحتاج إلى عناية خاصة.

لقد تم إيلاء الأهمية للتعاون الدولي للفعال، ولا سيما الدور الحرج في تعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتعاون والدعم المالي. ويتصور أيضا إجراء استعراضات منتظمة لتنفيذه وتطويره في المستقبل وتعديله.

ويسلم برنامج العمل العالمي بالترابطات بين الصحة العامة والحفاظ على صحة الأنظمة الإيكولوجية البحرية. ويركز على خفض والتضاء على التلوث بواسطة الليالوجينات العضوية والملوثات العضوية المداومة الأخرى المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ والتطوير التدريجي للقانون الدولي ليركز على أعمال

الوقاية ووضع نهج للإدارة في المحافل الدولية وتعزيز تطبيقه. وبناء على برنامج العمل تضع كل دولة وكل مجموعة إقليمية مجموعة أولويات خاصة بها. وينبغي أن تدرج هذه في برنامج عمل له أهداف محددة وجدول زمني واضح يشير إلى التواريخ التي يمكن للدولة أو الدول أن تلتزم نفسها بتحقيق هذه الأهداف.

يقوم البرنامج على المبادئ المشتقة من قمة ريو - التنمية المستدامة ومبدأ الحذر والاعتبارات الكلية والتعاون الدولي. ويسلم بأن الأهداف الموازية للتنمية البشرية وحماية البيئة يمكن تليتها من خلال اعتماد استراتيجية إدارة متكاملة وشاملة قائمة على المبادئ المشتركة والأهداف المتفق عليها والوسائل العلمية.

وأنظر إليكم اليوم لضمان نجاح هذا البرنامج.

وعندما أتأمل ما حدث خلال ٢٥ عاما من تاريخ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يعتبر القانون الدولي البيئي دون شك أحد مجالات التقدم والإنجاز الكبير. ويمكن أن تكون هذه الظاهرة استجابة قانونية لعالم يتغير بسرعة كبيرة.

لقد بين على أنه أكثر الأدوات فاعلية في بناء وتعزيز توافق الآراء في المجتمع العالمي لتناول أكثر القضايا العالمية للبيئة والإنمائية الملحة اليوم. إن التحدي في مجال القانون الدولي البيئي هو تطويره في اتجاه للتنمية المستدامة.

إن إعلان ريو، لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، إنشأ عنه اتفاقيتين رئيسيتين هما الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ولاسيما جدول أعمال القرن ٢١ الذي يتطلب استخداما كاملا للقانون كأداة لتحقيق التوازن بين الاعتبارات البيئية والإنمائية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأطراف على للعمل الممتاز الذي تحقق منذ قمة الأرض في ريو.

لقد قمت بتحديث اتفاقية برشلونة وبروتوكولات أخرى بشأن الانبعاثات والتلوث الذي تتسبب فيه أنشطة برية والتنوع البيولوجي والمناطق المحمية وجعلتموها أكثر طموحا وأكثر صرامة. لقد اعتمدتم بروتوكولات جديدة بشأن مكافحة الأنشطة في عرض البحر وبشأن نقل النفايات الخطرة.

ومع ذلك ومن بين جميع الأعمال الناجحة والجيدة، هناك نقطتان بشأن تنفيذ العمليات القانونية هذه التي ينبغي أن أوضحها.

أولاً، من الأهمية بمكان الإسراع بالتصديق على الترتيبات القانونية الجديدة بحيث يمكن بدء نفاذها بأسرع وقت ممكن. إن التوقيع على اتفاقية ليس الخطوة الأولى - إنه إعلان عن النية. ويوجد الإبتات في التصديق الرسمي وما يتبعه من تنفيذ.

وما لم تصدق الدولة فعلا على بروتوكول، لا توجد للترامات ملزمة بمقتضى القانون الدولي. ومن الواضح أنه لا يكفي للأطراف أن تنفذ أحكام مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات بأمانة، ولكن عليها أن تبين للعالم أنها ملتزمة رسميا بتنفيذها.

ثانياً، ينبغي أن نتذكر أن خطة عمل البحر المتوسط تعتبر عملية مستمرة وليست مجرد حل ثابت وتجميد للوضع الراهن. وبالتالي تعتمد على تقييمات علمية واقتصادية وتكنولوجية دورية، فقد كيفت نفسها بطريقة تدريجية للأوضاع المتغيرة بسرعة في المنطقة. ومن ثم من الضروري للأنشطة القانونية التي تؤكد على هذه الاتفاقية أن تتواصل في الانتشار في المستقبل في المجالات الأخذة في الظهور للشواغل البيئية مثل المسؤولية وإصلاح ما يترتب على التلوث وكذلك الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية.

إن ما يبعث على الرضاء الكامل أنه طبقاً للقرارات التي اعتمدت في برشلونة في عام ١٩٩٥ عقب توصيات مؤتمر تونس في عام ١٩٩٤، إنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

وعليّ أن أقول أن هذه اللجنة هي إبداع مؤسسي متفرد. فأول مرة جمعت الأطراف المتعاقدة والعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين والمنظمات غير الحكومية معا يدفعهم جميعاً قلق مشترك على قدم المساواة .

وأهنتكم على هذه المبادرة الرائعة.

إن خطة عمل البحر المتوسط هو إطار للعمل الجماعي قام بخدمة هذا البحر المهم. وقد كانت تمرينا متفردا في التعاون الإقليمي. إنها مثال يمكن أن ينجزه مجتمع متحد حول قضية ذات قلق مشترك.

وإذا تناولنا هذه القضايا من هذا المنظور، يمكن اتخاذ خطوة إلى الوراء من الحافة التكنولوجية والتنفس بسهولة بينما تجدد البحار مواردها.

المرفق الثالث

جدول أعمال الاجتماع

- ١- افتتاح الاجتماع
- ٢- للنظام الداخلي
- ٣- انتخاب أعضاء المكتب
- ٤- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٥- وثائق تفويض الممثلين
- ٦- التقرير المرحلي للمدير التنفيذي عن تنفيذ خطة عمل البحر المتوسط في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٦
- ٧- التقرير المرحلي للمنسق عن أنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٦
- ٨- مناقشات عامة عن البيئة والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط
- ٩- للتوصيات والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ واشتركاات الأطراف المتعاقدة في الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
- ١٠- تاريخ ومكان الاجتماع العادي الحادي عشر للأطراف المتعاقدة في عام ١٩٩٩
- ١١- مسائل أخرى
- ١٢- اعتماد تقرير الاجتماع
- ١٣- اختتام الاجتماع.

المرفق الرابع

توصيات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

ألف- توصيات مقدمة إلى الأطراف المتعاقدة

توافق الاطراف المتعاقدة على التوصيات:

أولاً- التنسيق

الأولويات الاستراتيجية

١- إيلاء الأولوية العليا لتنفيذ الصكوك القانونية لخطّة عمل البحر المتوسط وأن تطلب من الأمانة أن تساعد في تنفيذ هذه الصكوك، ولا سيما بروتوكولي المصادر البرية والمناطق المتمتعة بحماية خاصة باعتبارهما من المهام ذات الأولوية.

٢- بذل كل جهد للتنفيذ الكامل لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من أنشطة برية، من خلال اعتماد برنامج عمل استراتيجي للتصدي للتلوث من أنشطة برية ووضع برامج عمل وطنية كما تم تصور ذلك في بروتوكول المصادر البرية المعدّل.

٣- تقديم طلبات لمشروعات من مرفق البيئة العالمية، ولا سيما مشروعات في مجال التنوع البيولوجي والمياه الدولية عندما تكون مؤهلة لذلك.

العنصر القانوني

١- إخطار المودع لديه، كتابةً، بقبولها للتعديلات على اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث وبروتوكول منع تلوث البحر المتوسط بواسطة إلقاء النفايات من السفن والطائرات (بروتوكول الإلقاء) وبروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية (بروتوكول المصادر البرية).

٢- التي لم تفعل ذلك، أن تصدق أو تقبل أو توافق أو تنضم إلى البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط ومرفقاته الثلاثة وبرتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربيته للتحتية (برتوكول عرض البحر) وبرتوكول منع تلوث البحر المتوسط بواسطة نقل نفايات خطرة والتخلص منها عبر الحدود (برتوكول النفايات الخطرة).

٣- إستعراض مواقف بلدانها فيما يتعلق بالاتفاقيات والبرتوكولات والاتفاقات الدولية ذات العلاقة الأخرى وضمان التوقيع المبكر على هذه الصكوك التي قد يكون لها أثر إيجابي على حوض البحر المتوسط.

٤- اعتماد توصيات الفريق المخصص بشأن هياكل وحدة البحر المتوسط ومدبول ومراكز الأنشطة الإقليمية كما وردت في التذييل الأول بهذا المرقق وتطلب من الامانة أن تتخذ الترتيبات الضرورية لتنفيذها.

الإعلام والمشاركة

تعاون خطة عمل البحر المتوسط مع المنظمات غير الحكومية :

١- إنشاء فريق عمل يتألف من ممثلين عن الاطراف المتعاقدة بهدف الاضطلاع بتفكير منهجي فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في خطة عمل البحر المتوسط .

٢- إدراج المنظمات غير الحكومية للتالية في قائمة المنظمات غير الحكومية الشركاء في خطة عمل البحر المتوسط :

- Association Marocaine pour la Protection de l'Environnement (ASMAPE)
- Association Monégasque pour la Protection de la Nature (AMPN)
- Association de Réflexion d'Échange et d'Action pou l'Environnement et le Développement (AREA-ED)

- Association Tunisie Méditerranée pour le Développement Durable (ATUMED)
- Chambers Group for the Development of Greek Isles (EOAEN) - Epemeleteriakos Omilos Anaptyxis Hellenikon Nision
- EcoPeace
- Forum of the Mediterranean for the Environment and Sustainable Development (MED Forum)
- International Energy Foundation (IEF)
- Mouvement Ecologique Algérien (MEA) - Algerian Ecological Movement (AEM)

٣- حذف المنظمة غير الحكومية التالية من قائمة الشركاء :

ICED - International Centre for Environment and Development (Switzerland) ;

ودعوة الامانة الى بذل محاولة أخيرة للاتصال مع University of the Mediterranean و UNIMED - (Italy) والترخيص للمكتب باتخاذ المقررات الضرورية في إجتماعه القادم .

ثانيا- منع التلوث ومكافحته

(أ) مكافحة التلوث

١- القيام بصياغة وتنفيذ أنشطة موجبة نحو الأعمال تركز على مكافحة التلوث بما في ذلك صكوك بيئية مثل مراجعة الحسابات الإيكولوجية.

٢- تقرر أن أنشطة ضمان نوعية البيانات ضرورية للثقة في بيانات التلوث المشتقة من أنشطة الرصد.

٣- تقديم كل دعم لتنفيذ برنامج الرصد الأحيائي الذي يوفر بيانات مفيدة لتقييم المخاطر ولنظام الإنذار المبكر للتمكن من صياغة استراتيجيات حكومية في الوقت المناسب لمنع التغيير الضار بالأنظمة الإيكولوجية الساحلية للبحر المتوسط.

٤- تركز، خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، على تحديد السياسات وتنفيذ استراتيجيات خفض TPB من أجل القضاء عليها وإدارة مياه الفضلات الحضرية وتصريفها ومنع عمليات إطلاق المغذيات والقضاء عليها.

٥- تعين للأمانة أنشطة التنسيق والمتابعة المتعلقة بتنفيذ بروتوكول النفايات الخطرة في المستقبل طبقاً للتوصيات التي قدمها الفريق العامل المخصص المسؤول عن تحليل هياكل وحدة البحر المتوسط ومراكز الأنشطة الإقليمية ومد بول.

٦- مواصلة و/أو دعم التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومراكز الأنشطة الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والاتفاقات والبرامج دون الإقليمية، حسب الاقتضاء، والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ أنشطة الأولوية التي وافقت عليها الأطراف المتعاقدة وبصورة خاصة، الرد المواتي على عرض اتفاق RAMOGE للتعاون في تنفيذ مد بول.

٧- توفير أموال كافية بما في ذلك أموال من مصادر خارجية للتنفيذ الفعال للمرحلة الثالثة لمد بول مع الأخذ في الاعتبار الأنشطة الضرورية لتنفيذها في إطار بروتوكولات المصادر البرية والإلقاء والنفايات الخطرة من أجل التنمية المستدامة للبحر المتوسط.

٨- اعتماد برنامج العمل الاستراتيجي للتصدي للتلوث من أنشطة برية كما ورد في التذييل الثاني بهذا المرفق وبذل كل جهد لتنفيذه في إطار أهداف ومبادئ بروتوكول المصادر البرية .

(ب) منع تلوث البيئة البحرية من السفن

١- إلى اعتماد استراتيجية إقليمية لمنع تلوث البيئة البحرية من السفن التي اقترحتها اجتماع جهات اتصال المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري المحقود في مالطة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الذي يرد في التذييل الثالث بهذا المرفق.

٢- تقرر أنه، نتيجة لذلك:

(أ) يعدل بروتوكول حالات الطوارئ لوضع أحكام ضرورية لتنفيذ هذه الاستراتيجية؛

(ب) يعدّل المرفق بالقرار ٧ المتعلق بأهداف ووظائف المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري،

(ج) الرغبة في اعتماد تعديلات تتمشى مع مناسبة عقد اجتماعها في عام ١٩٩٩.

ثالثاً- حماية التنوع البيولوجي

١- تكثيف جهودها نحو حماية التراث المشترك للبحر المتوسط، ولا سيما من خلال الإدارة الفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية التي أنشئت. ونظرا للعدد المحدود من المناطق البحرية المحمية في البحر المتوسط، حث الأطراف أيضا على إنشاء مناطق متمتعة بحماية خاصة تشمل معظم الموائل البحرية والأنظمة الإيكولوجية الحرجة للمنطقة.

٢- تقييم، وعند الضرورة، تحسين المعلومات بشأن حالة الأنواع الواردة في مرفقات البروتوكول المعني بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط في المناطق التي تقع تحت سيادتها وولايتها القضائية.

٣- اعتماد مبادئ عامة وتعريف للتغطية الجغرافية لإعداد قوائم جرد لعناصر التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط ومعايير لإعداد قوائم جرد وطنية لمواقع طبيعية ذات اهتمام بالصيانة كما اقترحها اجتماع الخبراء بشأن معايير لقوائم جرد لعناصر التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط المعقود في أثينا في الفترة ٨-١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، التي ترد في التذييل الرابع بهذا المرفق .

٤- تقرر الانتهاء من الأدوات التقنية الواردة في التوصية باء-رابعاً-٧ والفقرة ٣ والمبادئ العامة وفي الفقرتين ٣ و ٧ من معايير إعداد قوائم جرد وطنية لمواقع طبيعية ذات

اهتمام بالصيانة (انظر التذييل الرابع بهذا المرفق) والانتهاه منها على مستوى اجتماع جهات الاتصال الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وإعتمادها على مستوى اجتماع الاطراف المتعاقدة.

رابعاً- تكامل البيئة والتنمية: الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية والموارد الطبيعية ومتابعة مقترحات والخطوط الرئيسية لأعمال لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

أولاً، يتعين على الأطراف المتعاقدة:

١- تحاط علماً مع التقدير بالعمل الذي قامت به لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وتوافق على التوصيات المعنية بإدارة الطلب على المياه والإدارة المستدامة للمناطق الساحلية كما وردت في التذييل الخامس بهذا المرفق .

٢- تتخذ الاجراءات المناسبة لتنفيذ هذه التوصيات .

ويلى ذلك ، يتعين على كل طرف متعاقد :

٣- ترجمة خطوط العمل الاستراتيجية للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة الى مقترحات بأعمال ملموسة موضوعة في إطار زمني وموجهة نحو سمات محددة لأوضاع وطنية ومحلية بالتعاون مع خطة عمل البحر المتوسط حسب الاقتضاء .

٤- إتخاذ التدابير الضرورية مع موارد ملائمة لوضع الأنشطة موضع التنفيذ على الصعيدين الوطني والمحلي .

٥- إشراك الشركاء الرئيسيين لمجتمعاتهم المدنية (السلطات المحلية والعاملون الاجتماعيون الاقصاديون والمنظمات غير الحكومية) في تنفيذ ومتابعة مشروعات وأنشطة الاولوية لضمان جميع شروط الاستدامة الضرورية .

ومن أجل هذه الغاية ، يتعين على الاطراف المتعاقدة ، من بين جملة أمور :

٦- إعتقاد النظام الداخلى للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة الوارد فى التذييل السادس بهذا المرفق .

٧- تجديد الولاية التى منحها الاجتماع الاستثنائى للاطراف المتعاقدة (مونبلييه ، ١-٤ تموز/يوليه ١٩٩٦) للمكتب من أجل الانتهاء من إختيار أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة عقب مشاوره مع الاطراف المتعاقدة .

٨- إعادة تأكيد العضوية الحالية للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة لفترة أخرى حتى الاجتماع القادم للاطراف المتعاقدة .

٩- تخصيص جهود أكثر وكذلك موارد بشرية ومالية لتحديد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للتخطيط والإدارة المتكاملتين للمناطق الساحلية والنظر فى إمكانية إعداد واعتماد بروتوكول إقليمى بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

وفضلا عن ذلك ، يتعين على الاطراف المتعاقدة :

١٠- ضمان تطبيق مبادئ توجيهية إقليمية للتخطيط والإدارة المتكاملتين والأنشطة الأخرى ذات العلاقة فى المناطق الأصغر بهدف حل معظم المشكلات البيئية العاجلة وتحقيق التنمية المستدامة للمناطق الساحلية.

١١- إلى دعم أنشطتها لبناء القدرات فى مجالات الإدارة الساحلية والتنمية المستدامة، من خلال تكامل نهج البيئة والتنمية القائم على مؤشرات وتطليل منظوري باعتبارها أدوات لاتخاذ القرارات.

١٢- إلى تعزيز تكامل الاستشعار عن بعد فى التخطيط وعمليات اتخاذ القرارات للإدارة المستدامة للموارد.

١٣- إلى تطوير أنظمتها المتعلقة بالمعلومات البيئية والوطنية والإقليمية والتنمية المستدامة من خلال إنشاء مرصد وطنية أو وظائف مماثلة للرقابة والتحليل والمتابعة وتقييم الحالات والسياسات والأعمال.

١٤- إلى تخصيص جهود ملائمة تأخذ في اعتبارها استراتيجيات التنمية الوطنية والتفاعلات بين السكان والأنشطة الاقتصادية والبيئة مع اتجاهاتها في المستقبل من خلال نهج منظوري.

١٥- بالنسبة للأطراف المتعاقدة التي تستضيف مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية والبرامج الثنائية ومتعددة الأطراف ، تدعم مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية باعتبارها مناطق بيئية للتنمية المستدامة وحماية بيئة البحر المتوسط .

باء- توصيات مقدمة إلى الأمانة:

أولا- وحدة البحر المتوسط

١- دعوة الأمانة إلى مزيد من دعم تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ولا سيما مع برنامج المساعدة للتقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط ومرفق البيئة العالمية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية لفائدة البيئة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط.

٢- دعوة الأمانة لمزيد من دعم تعاونها وتنسيقها مع المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة من خلال توفير الدعم اللازم لها، ولا سيما في مجال الإعلام العام والمشاركة.

٣- دعوة الأمانة إلى دعم تعاونها وتنسيقها مع أمانات الاتفاقيات البيئية ذات العلاقة من أجل تجنب تضارب وازدواج العمل والاستفادة من برامجها.

- ٤- تدعو الأمانة إلى مزيد من دعم تعاونها مع مجلس أوروبا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وخاصة في إطار عملية البيئة في أوروبا .
- ٥- دعوة الأمانة لدعم علاقاتها مع الوكالة الأوروبية للبيئة ولا سيما بشأن قضية حالة بيئة البحر المتوسط.
- ٦- دعوة الأمانة للبدء في التعاون والتنسيق مع أمانة مجلس وزراء جامعة الدول العربية المسؤولين عن البيئة.
- ٧- دعوة الأمانة للبدء في التعاون والتنسيق مع أمانة البحر الاسود .
- ٨- دعوة الأمانة الى مساعدة الاطراف المتعاقدة لادراج الصكوك القانونية لخطه عمل البحر المتوسط في تشريعاتها الوطنية ، كلما كان ممكنا.
- ٩- دعوة الأمانة، باعتبارها أمانة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، لمزيد من تطوير عملها نحو مساعدة اللجنة في تصريف أعمالها على نحو فعال.
- ١٠- دعوة الأمانة إلى وضع برنامج عمل ملموس وتقديمه لمكتب الأطراف المتعاقدة في مجال المعلومات في إطار منظومة خطة عمل البحر المتوسط.
- ١١- دعوة الأمانة إلى اتخاذ إجراء ضروري لجعل خطة عمل البحر المتوسط وصكوكها القانونية معروفة على نحو أفضل في منطقة البحر المتوسط وكذلك خارج المنطقة.
- ١٢- تطلب من الأمانة الانتهاء من مشروع نظام إبلاغ متنسق، الذي طلبه الاجتماع الأخير للأطراف المتعاقدة (مونيبييه، تموز/يوليه ١٩٩٦) وتخول مكتبها استعراض المشروع المنقح بشأن نظام الإبلاغ الذي تعده الأمانة على أساس التعليقات المختلفة المقدمة خلال المداولة بشأن هذا الموضوع واتخاذ المقررات الضرورية.

١٣- بناء على عمل الاجتماع الاول للخبراء القانونيين والتقنيين المعيّنين من الحكومات لاعداد قواعد وتدابير لتحديد المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن تلوث البيئة البحرية في منطقة البحر المتوسط ، المعقود في بروجوني في الفترة ٢٢-٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ، تطلب الى الامانة مواصلة جمع المعلومات عن الخبرة الدولية في هذا المجال وعقد إجتماع ثان للخبراء القانونيين والتقنيين لتحديد نهج ايداعية ملائمة لوضع مثل هذه القواعد والتدابير التي يمكن تطبيقها في المنطقة .

١٤- دعوة الامانة الى التقدم بمقترحات عملية لمتابعة مشروعات ادارة المناطق الساحلية الحالية والمنتھية .

١٥- إدراج مقترحات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في برنامج أنشطة خطة عمل البحر المتوسط ووضع قائمة بمشروعات وأنشطة الاولوية ، وكلما كان ممكنا ، اطار زمني بالاجراءات على المستويات الاقليمية والوطنية والمحلية فيما يتصل بمقترحات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وبالتنسيق مع الأنشطة التي حددتها الاطراف المتعاقدة .

١٦- إخطار العاملين والبرامج الدولية الأخرى المعنية بمنطقة البحر المتوسط (مثل الاتحاد الأوروبي والمشاركة الأوروبية المتوسطية وبرنامج المساعدة التقنية لمنطقة البحر المتوسط وهيئات الامم المتحدة و CEDARE وما الى ذلك) بمقترحات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ويقائمة مشروعات وأنشطة الاولوية لتشجيعها على أخذها في عين الاعتبار في برامجها وتقديم ، كلما كان ممكنا ، موارد مالية إضافية لتنفيذ الأنشطة الواردة في إطار خطة عمل البحر المتوسط .

١٧- توفير ، من خلال جميع عناصر خطة عمل البحر المتوسط ، الدعم العلمي والتقني الذي تحتاج اليه الاطراف المتعاقدة لتنفيذ الأنشطة التي اختارتها وتعزيز تبادل الخبرات .

١٨- ترويج جميع نتائج أنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة فيما بين الشركاء الاقليميين والدوليين والمجتمع المدني .

١٩- تحديد أدوات متابعة وتقييم مناسبة ، بما في ذلك مؤشرات ، للمشروعات والأنشطة المختارة واطار جميع العاملين المعنيين ، بما في ذلك لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة .

٢٠- ضمان أن اجتماع لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة يعقد مباشرة قبل اجتماع الاطراف المتعاقدة بمدة شهرين على الأقل قبل اجتماع جهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط للاخذ في الاعتبار الكامل مقترحات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وقائمة مشروعات وأنشطة الأولوية .

ثانيا- مد بول

منع التلوث ومكافحته

١- يطلب الى الأمانة إيلاء الأولوية لأنشطة بناء القدرات المتعلقة بتصميم وتنفيذ رصد اتجاهات التلوث ورصد الآثار الأحيائية وامتنال برامج الرصد تمشياً مع مقررات منسقي مدبول.

٢- يطلب إلى الأمانة أن تستكمل وتنتهي من العمل بشأن تحديد مصادر وأعمال التلوث المتعلقة بالمناطق الخطرة للتلوث والعمل على وضع خطط عمل وبرامج وتدابير وتنفيذها تتعلق بمكافحة التلوث من الأنشطة البرية.

٣- يطلب إلى الأمانة أن تعمل بشأن معالجة وتحليل البيانات الناتجة عن أنشطة رصد الاتجاهات واستكشاف وسائل لدعم قدرات التحليل الإحصائي لمد بول على نحو فعال وذلك لمساعدة المؤسسات الوطنية المشاركة في ذلك.

٤- دعوة الأمانة، بمساعدة خبراء البحر المتوسط، إلى الانتهاء من إعداد مبادئ توجيهية لإدارة مخلفات الحفر كجزء من تنفيذ بروتوكول الإلقاء المنقح وإرسالها، بمجرد أن يوافق عليها الخبراء المعنيين من الحكومات، إلى الأطراف المتعاقدة ليدرس المكتب الإجراء الكتابي للاعتماد.

ثالثًا - المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري

١- يطلب إلى الأمانة، في انتظار اعتماد وبدء نفاذ التعديل على بروتوكول حالات الطوارئ، أن تضطلع بتنفيذ استراتيجية منع تلوث البيئة البحرية من السفن فيما يتعلق بالتعاون فيما بين دول البحر المتوسط على أن يستكمل بهذه الطريقة عملها المتعلق بالاستعداد والاستجابة للتلوث البحري العارض.

رابعًا - مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء

١- دعوة الأمانة، بالتعاون مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة والمنظمات غير الحكومية المناسبة، إلى مواصلة وضع تحليل منظوري وتقييم التفاعلات بين التنمية والبيئة على مستوى البحر المتوسط وعلى مستوى المناطق الساحلية، لضمان التدريب المناسب في نفس الوقت للمتخصصين ونشر المعلومات والنتائج.

٢- دعوة الأمانة إلى مواصلة دعم أنشطة مرصد البحر المتوسط للبيئة والتنمية، بالتعاون الوثيق مع وحدة البحر المتوسط ومراكز الأنشطة الإقليمية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية ومن خلال تعزيز إنشاء مرصد وطنية وشبكات إقليمية ملائمة، مع مساعدة تقنية مناسبة من مصادر خارجية حسب ما يتطلب الأمر.

٣- دعوة الأمانة إلى توفير الدعم اللازم لأنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وأفرقة عملها وحلقات العمل، ولا سيما المتعلقة بإدارة الطلب على المياه والإدارة المستدامة للمناطق الساحلية وكذلك الأنشطة التمييزية المتعلقة بالمؤشرات والسياحة المستدامة وإدارة المناطق الحضرية والريفية.

٤- دعوة الأمانة إلى تكامل نتائج أنشطتها في التوصيات الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات لاتخاذ القرارات بشأن التنمية المستدامة من أجل التوصل إلى نتائج منظورية للبحر المتوسط بحلول عام ٢٠٠٠ مع التركيز الخاص على المناطق الساحلية، مع تقرير عن حالة بيئة البحر المتوسط والتنمية المستدامة، بالتعاون الوثيق مع عناصر خطة عمل البحر المتوسط.

٥- دعوة الأمانة إلى دعم تعاونها مع المؤسسات الشركاء (المجتمع الأوروبي/الوكالة الأوروبية للبيئة/ EUROSTAT وبرنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط والمؤسسات الوطنية وما إلى ذلك) من أجل أنشطة التحليل المشترك والمنظوري المتعلق بالتنمية المستدامة في المناطق الساحلية للبحر المتوسط تمثيلاً مع أولويات خطة عمل البحر المتوسط.

٦- دعوة الأمانة إلى تحسين بناء قدراتها وأنشطة الاتصالات مع سلسلة من حلقات العمل ذات التركيز المناسب والنشر الأوسع لنتائجها وإنتاجها كلما كان ممكناً بالفرنسية والإنكليزية (كتيبات وملفات قطرية وأوراق مواقف وبيانات وصحائف مؤشرات وما إلى ذلك).

خامساً- مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية

١- دعوة الأمانة إلى إيلاء عناية خاصة لزيادة فاعلية تنفيذ البرنامج وبناء القدرات والدعم المؤسسي، بما في ذلك التعاون مع المنظمات غير الحكومية، في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر المتوسط.

٢- دعوة الأمانة لعرض دعمها التقني والمهني الكامل للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وإلى أفرقتها العاملة، مع إيلاء الأولوية للأفرقة التي تتناول الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية وموارد المياه (مثل مبادئ توجيهية إقليمية لبرامج إدارة المناطق الساحلية واستراتيجيات الطلب الحضري على المياه) .

٣- دعوة الأمانة إلى مواصلة تنفيذ برنامج إدارة المناطق الساحلية، مع أخذ جهود تحسين نوعية الأنشطة في عين الاعتبار.

٤- دعوة الأمانة إلى مواصلة بحثها عن أكثر الطرق والتقنيات ملائمة وكذلك أنشطة بناء القدرات والدعم المؤسسي في مجالات التخطيط والإدارة المتكاملتين للمناطق الساحلية وإدارة موارد المياه وإدارة النفايات الصلبة والسياحة المستدامة وتربية الأحياء المائية وإدارة تآكل التربة.

سادسا- مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة

١- دعوة الأمانة لاتخاذ خطوات لإقامة ترابطات تعاونية مع أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي على أن تضع في الاعتبار الدراسة المقارنة فيما بين البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والصكوك القانونية الأخرى أو العمليات التعاونية التي تشمل كليا أو جزئيا منطقة البحر المتوسط.

٢- دعوة الأمانة إلى أن تحدد، بالتشاور مع الأمانة المؤقتة للاتفاق بشأن صيانة الحيوانات البحرية الثديية للبحر الأسود والبحر المتوسط ومنطقة الأطلسي المجاورة، الطرائق العملية التي تسمح لها بتوفير وظيفة وحدة تنسيق دون إقليمية للبحر المتوسط كما نص على ذلك في المادة الخامسة من الاتفاق.

٣- أن تحاط علما بمقترح شبكة البحر المتوسط للمناطق المحمية لمشاركة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في الهيكل المنقح للشبكة ودعوة الأمانة لمواصلة المشاورات مع شبكة البحر المتوسط للمناطق المحمية بشأن هذه القضية مع الأخذ في الاعتبار قواعد وإجراءات خطة عمل البحر المتوسط في عين الاعتبار.

٤- دعوة الأمانة إلى مساعدة الأطراف المتعاقدة في تقييم حالة الأنواع الواردة في مرفقات بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتقييم حالة هذه الأنواع على المستوى الإقليمي.

٥- دعوة الأمانة إلى مواصلة مساعدتها للأطراف في إعداد استراتيجيات وطنية للصيانة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي مع الأخذ في الاعتبار التنوع البيولوجي البحري في هذه الاستراتيجيات.

٦- دعوة الأمانة لإعداد مبادئ توجيهية تتناول قضايا إدخال أو إعادة إدخال أنواع بحرية في البحر المتوسط.

٧- دعوة الأمانة، تمشياً مع الفقرتين ٣ و ٧ من المعايير لإعداد قوائم جرد وطنية لمواقع طبيعية ذات اهتمام بالصيانة (انظر التذييل الرابع بهذا المرفق) وذلك للعمل على وضع:

- تصنيف نموذجي لأنواع موائل بحرية وساحلية لمنطقة البحر المتوسط؛
- قوائم مرجعية بأنواع الموائل والأنواع تُرفق بالمعايير؛
- شكل معياري للبيانات لتجميع المعلومات المتعلقة بالمواقع الواردة في قوائم الجرد الوطنية.

٨- دعوة الأمانة إلى مواصلة عملية وضع معايير لوضع قوائم جرد لعناصر التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط مع الأخذ في الاعتبار اجتماع الخبراء قوائم جرد لعناصر المعهود في أثينا في الفترة ٨-١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٩- دعوة الأمانة إلى مساعدة الجماهيرية العربية الليبية في استعراض المرحلة الثانية لمسح السواحل الليبية لتكاثُر السلاحف بين سرت ومصراته وتقديم الدعم التقني لبدء المرحلة الثالثة للمسح بين مصراته ورأس جدير .

سابعاً- مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد

١- دعوة الأمانة إلى مواصلة تنفيذ برامج إدارة المناطق الساحلية الحالية والمخططة باستخدام الاستشعار عن بعد وتكامله مع مصادر المعلومات الأخرى، بالتعاون وبمساعدة الخبراء والمؤسسات الوطنية.

٢- دعوة الأمانة إلى دعم بناء القدرات لإقامة أنظمة معلومات يدعمها الاستشعار عن بعد وكذلك لتعزيز شبكة البحر المتوسط للاستخدام الفعال لهذه التقنيات.

٣- دعوة الأمانة إلى مساعدة بلدان البحر المتوسط في وضع أنشطة لرصد الحالة والتغيرات في مجالات القضايا البيئية ذات الأولوية (أي التصحر والتغيرات الساحلية والتحضر) والسعي للحصول على مصادر خارجية للتمويل.

٤- دعوة الأمانة إلى تخطيط وتعزيز وتمية استخدام الاستشعار عن بعد لملاحظة ورقابة التلوث النفطي في البحر المتوسط وكذلك لدعم أنشطة مد بول وذلك لتقييم مدى تأثير الساحل بالتلوث البحري.

٥- دعوة الأمانة إلى التعاون أيضا مع عناصر خطة عمل البحر المتوسط الأخرى للدعم الكامل للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في إعداد برامج لأنشطة ذات أولوية تنفذ في إطار خطة عمل البحر المتوسط.

ثامنا- مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف

١- دعوة الأمانة إلى عقد اجتماع الخبراء الثاني بشأن قطاع المعالجة السطحية والطلاء في عام ١٩٩٨.

٢- دعوة الأمانة إلى عقد اجتماع جهات الاتصال الوطنية الثاني في عام ١٩٩٩ وإلى عقد اجتماع بشأن صباغة الجلود وقطاع صيد الأسماك في عام ١٩٩٩ بالتعاون مع حكومة إسبانيا. وينبغي عقد اجتماع استثنائي ثاني لجهات الاتصال الوطنية في عام ١٩٩٨، إذا طلب ذلك.

٣- يطلب من الأمانة أن تواصل إصدار ونشر قصص نجاح الإنتاج الأنظف في المجموعة الجديدة المسماة MedClean لبيان أمثلة حقيقية لمنع التلوث وتحقيق الإنتاج الأنظف من قبل شركات مختلفة من بلدان خطة عمل البحر المتوسط وأساسا في قطاعات الأولوية (الألواح المعدنية والجلود).

٤- يطلب إلى الأمانة أن تبدأ نظام معلومات دوري بأخبار عن البرامج والإنجازات وما إلى ذلك من مختلف جهات الاتصال الوطنية.

٥- دعوة الأمانة إلى إعداد استبيان والبدء في جمع بيانات وتنظيمها عن:

- الإطار القانوني والتشريعي للإنتاج الأنظف في بلدان مختلفة عن إمكانيات
وصعوبات تنفيذ الإنتاج الأنظف في المنطقة لتقدم إلى الأطراف المتعاقدة؛

- جرد للعوامل التي تتناول الإنتاج الأنظف في كل بلد؛

- الأدوات والطرق المستخدمة في بلدان خطة عمل البحر المتوسط لتناول الإنتاج
الأنظف في القطاعات الصناعية.

-6 يطلب من الأمانة البحث عن معلومات محددة ومكاملة من جهات الاتصال الوطنية
أو من وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط.

-7 دعوة الأمانة إلى التعاون في وضع تعاريف أفضل تكنولوجيا متاحة وأفضل
ممارسة بيئية، وكلما كان ممكناً، البدء في وضع مبادئ توجيهية لأفضل تكنولوجيا متاحة وأفضل
ممارسة بيئية لقطاعات الأولوية.

-8 دعوة الأمانة إلى الحصول على تمويل والعمل كهيئة وسيطة في تنسيق ورصد
برنامج تدريب لتيسير الاتصال متعدد الأطراف الإقليمي والوصول إلى المعرفة العلمية، ومن ثم
الإسراع باستخدام تقنيات وممارسات الإنتاج الأنظف.

-9 دعوة الأمانة إلى دعم الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم لتشجيعها على نشر
أدوات عملية تكون معروفة على نطاق واسع لتحسين نظم إنتاجها، ودعوة الأمانة أيضاً إلى
التعاون مع هيكل خطة عمل البحر المتوسط ذات العلاقة في تنفيذ بروتوكول المصادر البرية
بالتشغيل الفعال لمذبول وتوفير الدعم الضروري للفريق العامل الموضوعي للجنة البحر المتوسط
للتنمية المستدامة بشأن الصناعة والتنمية المستدامة .

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

مقارنة بميزانية عام ١٩٩٧، تم تعديل عرض الميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ لتعكس على نحو أفضل الواقع فيما يتعلق بدفع الاشتراكات. ولا تضيف الميزانية البرنامجية مقترحات ولكن بالأحرى تهدف إلى تعزيز الأولويات الحالية التي اتفقت عليها الأطراف المتعاقدة. وتنتج هذه الأولويات عن ما يلي:

(أ) الصكوك القانونية الجديدة أو المنقحة التي وافقت عليها الأطراف. وسيكون التركيز على بروتوكول المصادر البرية المعدل والبروتوكول الجديد المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي.

(ب) إنشاء وتشغيل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة. فقد حدد الاجتماع الأول للجنة في الرباط (كاتون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) موضوعات الأولوية.

(ج) يمكن اعتبار مجالات الأولوية (١٩٩٦-٢٠٠٥) التي وافقت عليها الأطراف في عام ١٩٩٥ مبدأ توجيهي لتحديد أولويات خطة عمل البحر المتوسط.

وتم تجميع مقترحات الميزانية طبقاً لمصدر التمويل في ثلاثة أعمدة:

(أ) أنشطة تمويل من الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط. ترد تكاليف جميع الموظفين والتشغيل، إذا لم يغطيها مباشرة البلد المضيف، تحت هذا العمود الذي يعتمد على مساهمات من الأطراف المتعاقدة.

(ب) أنشطة تمويل من المساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي.

(ج) أنشطة تمويل أو يتوقع أن تمويل من مصادر خارجية مثل مرفق البيئة العالمية وبرنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط وما إلى ذلك. وفي معظم الحالات لم يحدد المتبرعون الماليون بعد ولهذا تعتبر المبالغ في هذا العمود إشارية. وسيجري لختيار المتبرعين مع الأخذ في الاعتبار الأولويات والمعايير التي وضعوها. أما بالنسبة للأنشطة التي يتعين إيجاد تمويل لها، فستعرض مقترحات المشروعات في وثيقة منفصلة . UNEP(OCA)/MED IG.11/Inf.3

وتقع جميع مقترحات الميزانية في واحد من أبواب الميزانية التالية. تترد البنود العامة، مثل الإعلام، تحت أبواب مختلفة:

(أ) التنسيق

تتناول وحدة البحر المتوسط جميع الأموال تحت هذا الباب. وتشمل أساساً تنظيم اجتماعات التنسيق مثل اجتماعات الأطراف المتعاقدة وجهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط ومكتب الأطراف المتعاقدة ولجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ومكتب لجنة البحر المتوسط للتنمية

المستدامة (إذا تمت الموافقة عليه) ومدراء مراكز الأنشطة الإقليمية. ويرد هنا أيضا الإعلام العام عن خطة عمل البحر المتوسط والأنشطة بشأن الإطار القانوني ودعم المنظمات غير الحكومية والتدريب في وحدة البحر المتوسط. ولا ترد هنا اجتماعات جهات الاتصال لمراكز الأنشطة الإقليمية أو البرامج.

(ب) منع التلوث ومكافحته

يشمل هذا الفصل معظم الأنشطة المتعلقة بتنفيذ بروتوكولات المصادر البرية والإلقاء وحالات الطوارئ وعرض البحر والنفايات الخطرة. وترد هنا أنشطة مد بول والمركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري ومركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء. وترد أيضا الأنشطة ذات العلاقة بمركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد.

(ج) حماية التنوع البيولوجي

يشمل هذا الباب في الأساس أنشطة تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي المسؤول عنها مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

(د) تكامل البيئة والتنمية: الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية.

هذا النشاط هو إحدى أولويات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة. وترد هنا الأنشطة ذات العلاقة لمراكز الأنشطة الإقليمية وكذلك برامج إدارة المناطق الساحلية.

(هـ) تكامل البيئة والتنمية: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

إن إدارة الطلب على الماء هي إحدى الأولويات التي وضعتها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، بينما أنشطة حماية التربة فهي متواصلة من الماضي.

(و) تكامل البيئة والتنمية: أنشطة محددة.

ترد هنا الأنشطة المفاهيمية وكذلك أنشطة دعم الأفرقة العاملة للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة. فقد حددت اللجنة عددا من موضوعات الأولوية مثل السياحة والصناعة والتنمية المستدامة.

استعراض كل من الاجتماع الأخير لمكتب الأطراف المتعاقدة (٩ أيار/مايو ١٩٩٧، بالما دي مايوركا) وجهات الاتصال الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط (أثينا، ٧-٩ تموز/يوليه ١٩٩٧) وقبل العرض الجديد للميزانية البرنامجية (النهج الموضوعي).

وفيما يتعلق باشتراكات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، أخطرت بعض الأطراف المتعاقدة عن قيود في ميزانياتها الوطنية بما لا يسمح لها بزيادة اشتراكاتها في فترة السنتين القادمة. وأعربت أطراف أخرى عن الحاجة إلى زيادة متواضعة في اشتراكاتها والاحتفاظ بمعدل زيادة متوسط في ميزانية

خطة عمل البحر المتوسط، بحيث تتمكن من تحمل المسؤوليات الجديدة الناجمة عن الصكوك القانونية الجديدة أو المنقحة. وأخيراً، تم قبول زيادة سنوية بنسبة ٢ في المائة. ومع ذلك حافظت إيطاليا على تحفظاتها نتيجة لصعوبات موضوعية حيث أقرت أن من غير الممكن زيادة اشتراكها العادي عن عام ١٩٩٧، وكاستثناء، ستكون الزيادة عينية في الأنشطة الواردة في الميزانية (انظر الحاشية في صفحة ٢٤).

وفيما يتعلق بميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ المقترحة، من الجدير بالذكر الإشارة إلى النقاط التالية:

(أ) إن الأنشطة المدرجة في الميزانية تساوي مستوى الاشتراكات الفعلية. وأخذت التعهدات التي لم تدفع في عين الاعتبار لعام ١٩٩٨ ولكن لم تؤخذ تعهدات يوغوسلافيا السابقة في الاعتبار، لأن من الصعب توقع دفع هذه التعهدات قريباً. ولم يكن من الممكن اعتبار تعهدات لم تدفع لتمويل أنشطة عام ١٩٩٩.

(ب) تم إعادة تسوية الصندوق المتجدد ليتمشى مع مستوى الأنشطة المدرجة في الميزانية، التي تقتض دفع الاشتراكات لفترة ١٩٩٨/١٩٩٩ في بداية العام.

(ج) لن تكون هناك زيادة استثنائية لفترة ١٩٩٨/١٩٩٩؛ وتزداد اشتراكات عام ١٩٩٨ بنسبة ٢ في المائة بالمقارنة بالاشتراكات العادية لعام ١٩٩٧ وتمثل اشتراكات عام ١٩٩٩ زيادة بنسبة ٢ في المائة عن اشتراكات عام ١٩٩٨.

(د) قرر برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدم قبول تكاليف دعم البرنامج البالغة ١٣ في المائة للمساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي ونتيجة لذلك يحول هذا المبلغ الآن إلى الأنشطة.

(هـ) ستتابع الأمانة الموقف فيما يتعلق بتوافر الأموال وستخطر مكتب الأطراف المتعاقدة في حالة إجراء أي تسويات على الميزانية خلال فترة السنتين.

موجز مخصصات الميزانية

الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
١٩٩٩	١٩٩٨	
		أولا- التكاليف الإدارية والتشغيلية
		١- وحدة التنسيق، أثينا، اليونان
851,902	832,149	- تكاليف موظفي الأمانة والتشغيل
510,000	498,000	- موظفو مد بول
400,000	400,000	- تكاليف التشغيل التي تغطيها المساهمة النظرية اليونانية
271,000	265,000	٢- الوكالات المتعاونة مع مد بول
557,500	554,500	٣- المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط
472,000	457,000	٤- مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء
352,000	340,000	٥- مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية
277,000	277,000	٦- مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
0	0	٧- مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد
0	0	٨- أمانة مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف
3,691,402	3,623,649	المجموع الفرعي
+27,882	419,074	تكاليف دعم البرنامج
4,119,284	4,042,723	مجموع التكاليف الإدارية والتشغيلية

* لا تفرض تكاليف دعم البرنامج بنسبة ١٣ في المائة على المساهمة اليونانية النظرية

الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
١٩٩٩	١٩٩٨	
ثانياً- الأنشطة		
الف- الأنشطة التي ستمول من خلال الصندوق الاستثماري للبحر المتوسط (باستثناء المساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي)		
510,000	350,000	١- تنسيق البرنامج
597,751	802,660	٢- منع التلوث ومكافحته
70,000	120,000	٣- حماية التنوع البيولوجي
160,000	207,000	٤- تكامل البيئة والتنمية: الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية
35,000	46,000	٥- تكامل البيئة والتنمية: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
110,000	120,000	٦- تكامل البيئة والتنمية: أنشطة محددة
1,482,751	1,645,660	المجموع الفرعي
192,758	213,936	تكاليف دعم البرنامج
1,675,509	1,859,596	مجموع الأنشطة الممولة من خلال الصندوق الاستثماري للبحر المتوسط

الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
١٩٩٩	١٩٩٨	
باء- الأنشطة التي ستمول من خلال المساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي		
18,400	18,700	١- تنسيق البرنامج
90,000	55,000	٢- منع التلوث ومكافحته
155,000	120,000	٣- حماية التنوع البيولوجي
113,026	250,053	٤- تكامل البيئة والتنمية: الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية
80,000	20,000	٥- تكامل البيئة والتنمية: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
95,000	90,000	٦- تكامل البيئة والتنمية: أنشطة محددة
551,426	553,753	المجموع الفرعي
551,426	553,753	مجموع الأنشطة الممولة من خلال المساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي

مجموع الميزانية الذي يشمل تكاليف أنشطة وإدارة وتشغيل وحدة التنسيق والمراكز

الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية) ١٩٩٩ ١٩٩٨		
553,400	453,700	وحدة التنسيق، ليبيا، اليونان مجموع الأنشطة
1,251,902	1,232,149	مجموع التكاليف الإدارية
1,805,302	1,685,849	المجموع
576,751	705,660	مد بول مجموع الأنشطة
781,000	763,000	مجموع التكاليف الإدارية
1,357,751	1,468,660	المجموع
121,000	192,000	المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط مجموع الأنشطة
557,500	554,500	مجموع التكاليف الإدارية
678,500	746,500	المجموع
200,000	240,000	مركز الأنشطة الإقليمية للخطه الزرقاء مجموع الأنشطة
472,000	457,000	مجموع التكاليف الإدارية
672,000	697,000	المجموع
323,026	328,053	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية مجموع الأنشطة
352,000	340,000	مجموع التكاليف الإدارية
675,026	668,053	المجموع
225,000	240,000	مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتع بها بحماية خاصة مجموع الأنشطة
277,000	277,000	مجموع التكاليف الإدارية
502,000	517,000	المجموع
35,000	40,000	مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد مجموع الأنشطة
0	0	مجموع التكاليف الإدارية
35,000	40,000	المجموع
0	0	امانه مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف مجموع الأنشطة
0	0	مجموع التكاليف الإدارية
0	0	المجموع
620,640	633,010	تكاليف دعم البرنامج
6,346,219	6,456,072	المجموع الكلي

مصادر التمويل

يقترح مخطط مصادر تمويل الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ التالي على الأطراف المتعاقدة. أما بالنسبة للتعهدات التي لم تدفع لعدد من السنوات، فسيجري استعراض الحالة للتوصل إلى تقييم واقعي للحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط.

فترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٨	ألف- الدخل
9,396,550	4,744,793	4,651,757	المساهمات في الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط
800,000	400,000	400,000	المساهمة النظرية اليونانية
100,000	50,000	50,000	المساهمة النظرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
10,296,550	5,194,793	5,101,757	مجموع المساهمات
650,562	0	650,562	التعهدات غير المدفوعة عن ١٩٩٦ والسنوات السابقة*
750,000	600,000	150,000	تسوية للصندوق المتجدد**
11,697,112	5,794,793	5,902,319	مجموع الدخل المتوقع
			باء- الالتزامات
10,443,462	5,174,153	5,269,309	الالتزامات
11,697,112	5,794,793	5,902,319	مجموع الالتزامات

* لا يشمل مبلغ التعهدات غير المدفوعة عن عام ١٩٩٦ والإعوم السابقة مبلغ ٩٧٦ ٤٦٩ دولاراً، ولا يتوقع دفع التعهدات غير المدفوعة المتواترة منذ عام ١٩٩١ ليوغوسلافيا السابقة قريباً.
** كان من الضروري تسوية للصندوق المتجدد لتلبية الاحتياجات الفعلية لخطة عمل البحر المتوسط.

فترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٨	ألف- الدخل
1,105,179	551,426	553,753	المساهمة الطوعية من الاتحاد الأوروبي
			باء- الالتزامات
978,035	487,988	490,047	أنشطة ممولة من المساهمة الطوعية للاتحاد الأوروبي
1,105,179	551,426	553,753	مجموع الالتزامات

ملاحظة: خلال الانتهاء من هذه الوثيقة، تم دفع جزء من التعهدات غير المدفوعة عن عام ١٩٩٦ والسنوات السابقة (وبشكل محدد، دفعت الجماهيرية العربية الليبية مبلغ ٤٠٥ ٢٩٥ دولاراً). وسوف تستخدم هذه الأموال لأنشطة عام ١٩٩٨.

الاشتراكات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (بدولارات الولايات المتحدة)

الاشتراكات العادية في الصندوق الاستئماني لعام ١٩٩٩ (بالدولارات الأمريكية)**	الاشتراكات العادية في الصندوق الاستئماني لعام ١٩٩٨ (بالدولارات الأمريكية)*	النسبة المئوية	الأطراف المتعاقدة
3,321	3,256	0.07	الليانيا
49,821	48,844	1.05	الجزائر
14,235	13,956	0.3	البوسنة والهرسك
46,024	45,122	0.97	كرواتيا
6,643	6,513	0.14	قبرص
118,621	116,294	2.5	الاتحاد الأوروبي
23,250	22,794	0.49	مصر
1,801,597	1,766,272	37.97	فرنسا
133,328	130,714	2.81	اليونان
69,748	68,381	1.47	إسرائيل
1,488,441	1,459,256	31.37	إيطاليا***
3,321	3,256	0.07	لبنان
93,473	91,640	1.97	ليبيا
3,321	3,256	0.07	مالطة
3,321	3,256	0.07	موناكو
13,286	13,025	0.28	المغرب
31,790	31,167	0.67	سلوفينيا
711,244	697,299	14.99	إسبانيا
13,286	13,025	0.28	سوريا
9,964	9,769	0.21	تونس
106,758	104,664	2.25	تركيا
4,744,793	4,651,757	100	المجموع الفرعي
400,000	400,000		البلد المضيف (اليونان)
50,000	50,000		صندوق البيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
5,194,793	5,101,757		المجموع

- * تمثل اشتراكات عام ١٩٩٨ زيادة بنسبة ٢ في المائة عن الاشتراكات العادية لعام ١٩٩٧ في الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط.
- ** تمثل اشتراكات عام ١٩٩٩ زيادة بنسبة ٢ في المائة عن الاشتراكات العادية لعام ١٩٩٨ في الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط.
- *** إن مستوى اشتراك إيطاليا في الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط لعامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ يظل على مستوى الاشتراك العادي لعام ١٩٩٧ (١٤٣٠٦٤٣ دولارا). وإستثناء، سيجرى تغطية الزيادة في المساهمة صينيا في الأنشطة الواردة في الميزانية.

المساهمات النظرية المقدره النقدية/العينية للأطراف المتعاقدة المستضيفه لمراكز الأنشطة الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة المشاركة في مديول. وقدمت المراكز والوكالات المبالغ الى برنامج الامم المتحدة للبيئة.

١٩٩٩ (بآلاف للدورات)	١٩٩٨ (بآلاف للدورات)	البلدان
150	150	كرواتيا مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية
400	400	فرنسا مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء
300	300	إيطاليا مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد
75	75	مالطة المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري
119	119	إسبانيا مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف
70	70	تونس مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
		وكالات الأمم المتحدة
100	100	منظمة الصحة العالمية مد بول
50	50	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مد بول
300	300	الوكالة الدولية للطاقة الذرية مد بول
80	80	اليونسكو/اللجنة الأحياتوغرافية الحكومية الدولية مد بول

أولاً- التنسيق
١- تنسيق البرنامج
الأهداف

إعداد برنامج العمل والميزانية لخطّة عمل البحر المتوسط لتستعرضهما اجتماعات المكتب وجهات الاتصال الوطنية ولتستعرضهما وتوافق عليهما الاجتماعات العادية للأطراف المتعاقدة. تقدم خدمات الأمانة إلى اجتماعات المكتب وجهات الاتصال الوطنية والأطراف المتعاقدة وتعمل كذلك كأمانة للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة. تنسق أنشطة خطة عمل البحر المتوسط مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ومراكز الأنشطة الإقليمية التابعة لخطة عمل البحر المتوسط والأمانات ذات العلاقة للاتفاقيات البيئية. وتقوم بإدارة الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط.

الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	التشغيل
١٩٩٩			١٩٩٨				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
80,000		115,000				MEDU	الاجتماع العادي الحادي عشر للأطراف المتعاقدة لاستعراض الميزانية البرنامجية لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ والموافقة عليها
		100,000				MEDU	اجتماع جهات الاتصال الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط للنظر في التقدم المحرز في خطة العمل وإعداد الميزانية البرنامجية لفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢
			100,000			MEDU	الاجتماع الرابع للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة
100,000						MEDU	الاجتماع الخامس للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة
		5,000			15,000	MEDU	متابعة توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة
		20,000			20,000	MEDU	اجتماعات المكتب بشأن لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (اجتماع واحد سنويا)
		40,000			40,000	MEDU	اجتماعات المكتب (اجتماعات كل سنة) لاستعراض التقدم المحرز في خطة العمل وتقديم المشورة إلى الأمانة بشأن المسائل المثارة منذ اجتماع الأطراف المتعاقدة وتقرير تعديلات على الميزانية البرنامجية
		10,000			10,000	MEDU	اجتماع منزله مراكز الأنشطة الإقليمية ووحدة التنسيق لبرمجة وتنسيق أنشطة خطة عمل البحر المتوسط (اجتماع واحد سنويا)
		10,000			10,000	MEDU	تدريب الموظفين الوطنيين في وحدة البحر المتوسط على برامج وإجراءات خطة عمل البحر المتوسط
			60,000		20,000	MEDU	الاجتماع الثاني للخبراء المعيّنين من حكومات البحر المتوسط بشأن المسؤولية والتعبير عن
		30,000			30,000	MEDU	مؤتمرات عرض مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية
					10,000	MEDU	دعم البلدان لتطبيق نهج المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي
	8,400	25,000		8,700	20,000	MEDU	دعم المنظمات غير الحكومية والأطراف المتأثرة الرئيسية الأخرى
180,000	8,400	355,000	160,000	8,700	175,000		مجموع الأنشطة

- * تستضيفه حكومة مالطة.
- ** تستضيفه إمارة موناكو.

MEDU= وحدة البحر المتوسط؛ MTF= الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط؛ EXT= تمويل خارجي؛ EU= الاتحاد

الأوروبي.

٢- الإعلام والمشاركة

الأهداف

تصطلع وحدة التنسيق بإصدار نشرة أمواج المتوسط والتقارير التقنية لخطه عمل البحر المتوسط وتدير أيضا وحدة وثائق.(مكتبة). وتخصص وحدة التنسيق أموالا لأنشطة الإعلام العام المتعلقة بالبيئة.

وفي عام ١٩٩٨، تنوي الوحدة البدء في إصدار تقرير كل سنتين عن أنشطة خطة عمل البحر المتوسط يستهدف الجمهور الأوسع.

الميزانية الموافق عليها(بالدولارات الأمريكية)						المكتب	التشاطر
١٩٩٩			١٩٩٨				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
		15,000			15,000	MEDU	إصدار ونشر التقارير التقنية لخطة عمل البحر المتوسط
		20,000			20,000	MEDU	خدمات المكتبة
		40,000			40,000	MEDU	إعداد وترجمة وطباعة ونشر النشرة الإعلامية "أمواج المتوسط" (بالعربية والإنكليزية والفرنسية)
		20,000			20,000	MEDU	دعم حملات للوعي العام
20,000	10,000		20,000	10,000		MEDU	دعم لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن الإعلام والمشاركة
20,000		10,000	50,000		30,000	MEDU	إعداد كتيبات وتقارير عن خطة عمل البحر المتوسط وتحريرها وترجمتها
		20,000			20,000	MEDU	طباعة وتوزيع كتيبات وتقارير بما في ذلك استخدام Internet.
40,000	10,000	125,000	70,000	10,000	145,000		مجموع الأنشطة

MEDU = وحدة البحر المتوسط؛ MTF = للصندوق الاستئماني للبحر المتوسط؛ EXT = تمويل خارجي؛

EU = الاتحاد الأوروبي.

٣- دعم الإطار القانوني

الأهداف

السعي لبدء النفاذ المبكر للصكوك القانونية الجديدة لخطه عمل البحر المتوسط وتعزيز تنفيذ الأطراف المتعاقدة لها مبكرا.

صياغة قواعد وإجراءات ملائمة واعتمادها لتحديد المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة البحرية.

تعزيز اعتماد تشريعات وطنية ذات علاقة لضمان امتثال الأطراف المتعاقدة لأحكام اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.

الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
١٩٩٩			١٩٩٨				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
		15,000			15,000	MEDU	المساعدة القانونية للأمانة
		15,000			15,000	MEDU	مساعدة البلدان لوضع تشريعاتها الوطنية والفرص الوطني لآليات الرقابة تتماشى مع تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها وتدابير الحماية المعتمدة خطة عمل البحر المتوسط الثانية.
0	0	30,000	0	0	30,000		مجموع الأنشطة

MEDU - وحدة البحر المتوسط؛ MTF - الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط؛ EXT - تمويل خارجي؛ EU - الاتحاد

الأوروبي.

تأثراً - منع التلوث ومكافحته

الأهداف

مساعدة الأطراف المتعاقدة في صياغة وتنفيذ خطط عمل وبرامج وتدابير لمنع التلوث من أنشطة برية وخفضه كجزء من تنفيذ بروتوكول المصادر البرية.

مساعدة الأطراف المتعاقدة في تنظيم وتنفيذ برنامج مد بول ولا سيما مؤشرات رصد الاتجاهات وبرنامج رصد الآثار الأحيائية والامتثال لبرنامج الرصد لتقييم الأحمال ومستويات التلوث وقائية للتدابير المتخذة والامتثال للتشريعات الحالية. الاستفادة من تقنيات الاستشعار عن بعد لتقييم التلوث البحري ومكافحته.

مساعدة الأطراف المتعاقدة في وضع وتنفيذ برامج إقليمية ودون إقليمية ووطنية تتعلق بمنع التلوث العرضي البحري والاستجابة له والتعاون في حالات وقوعه وكذلك التلوث من عمليات الموانئ (بروتوكول حالات الطوارئ).

مساعدة الأطراف المتعاقدة في تنفيذ بروتوكول الإلقاء والبدء في إعداد التنفيذ المقبل لبروتوكول النفايات الخطرة وعرض البحر.

تميزت به للموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)						نوع	النشاط
1999			1998				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
20,000		40,000			40,000	MEDPOL	خطط العمل* صياغة خطط عمل لخفض التلوث
15,000 *		30,000	10,000 *		40,000	MEDPOL	تحديد المناطق الخطرة وتقييمها
	40,000				80,000	MEDPOL	تحديد السياسات وتنفيذ استراتيجيات للقضاء على TPBs لإدارة نفايات الماء ولتتبع عمليات إطلاق المغذيات ومكافحتها
50,000		30,000			40,000	MEDPOL	البحوث للمرجحة نحو الأهداف
25,000 *	40,000		50,000		50,000	MEDPOL	العرض* الامتثال للتشريعات وفرضها بما في ذلك بناء القدرات لنظم التفتيش
40,000		46,751	30,000		50,660	MEDPOL	تصميم وتنفيذ رصد وطني للامتثال بما في ذلك ضمان نوعية الليبكات
60,000		60,000	120,000		30,000	MEDPOL	تعزيز المساعدة المباشرة لبلدان مختارة (برنامج بناء القدرات)
100,000		40,000				MEDPOL	التنفيذ والرقابة
		50,000			60,000	MEDPOL	المساعدة في تنفيذ خطط العمل المتعددة
		50,000			60,000	MEDPOL	تصميم وتنفيذ رصد الاتجاهات والآثار الأحيائية
60,000		80,000	50,000	45,000	100,000	MEDPOL	تعزيز المساعدة المباشرة لبلدان مختارة (برنامج بناء القدرات)
40,000		60,000			60,000	MEDPOL	بناء القدرات (التدريب والمنع) وضمان نوعية الليبكات
40,000					40,000	MEDPOL	البحوث للمرجحة نحو الأهداف
40,000		20,000				MEDPOL	التنسيق
			60,000			MEDPOL	اجتماعات المدراء الوطنيين لمد بول
						MEDPOL	اجتماع الخبراء للمعنيين من الحكومات بشأن تنفيذ بروتوكول المصادر البرية
		10,000			10,000	MEDPOL	بروتوكول الإلقاء
		10,000			10,000	MEDPOL	المساعدة في تنفيذ بروتوكول الإلقاء
		10,000			10,000	MEDPOL	بروتوكول النفايات الخطرة وعرض البحر
		10,000			10,000	MEDPOL	المساعدة في تنفيذ بروتوكول النفايات الخطرة وعرض البحر

* ضمان الاموال من منظمة الصحة العالمية.

MEDPOL - مد بول؛ MEDU - وحدة البحر المتوسط؛ MTF - الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط؛ EXT - تمويل خارجي؛ EU - الاتحاد الأوروبي.

الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)						التمويل	التشغيل
١٩٩٩			١٩٩٨				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
		10,000			10,000	ERS/RAC	الاستمرار عن بعد وضع أنشطة ورصد يدعمه الاستمرار عن بعد أرقابة ومكافحة التلوث النقطي
20,000			20,000			ERS/RAC	تنفيذ أنشطة للرصد التي يدعمها الاستمرار عن بعد أرقابة ومكافحة التلوث النقطي
35,000			35,000			ERS/RAC	تنفيذ أنشطة الرصد القائمة على الاستمرار عن بعد لرصد الاتجاهات
		10,000			10,000	REMPEC	منع حالات التلوث البحري العرضي والاستجابة لها والتعاون بشأنها (بروتوكول حالات الطوارئ) مساعدة الدول في وضع أنظمتها الوطنية للاستعداد والاستجابة
		6,000			10,000	REMPEC	مساعدة الدول في وضع نظم الاستجابة في حالات طوارئ الموانئ
		4,000			6,000	REMPEC	وضع نظم معلومات إقليمي
					65,000	REMPEC	اجتماع جهات الاتصال للمركز الإقليمي للاستجابة لحالات التلوث بالتزامن مع اجتماع الخبراء للتقنيين
		75,000			75,000	REMPEC	دورات تدريبية إقليمية
	10,000			10,000		REMPEC	وضع قاعدة بيانات موجهة نحو النقل البحري للمركز الإقليمي TROCS
		8,000			8,000	REMPEC	لمساعدة التقنية للدول في تنظيم دورات تدريبية وطنية
		8,000			8,000	REMPEC	مساعدة الدول في حالات الطوارئ (وحدة المساعدة في البحر المتوسط)
214,000			357,000			REMPEC	مشروع لمدة ثلاث سنوات لوضع قدرات الاستجابة لعمليات الانسكاب لقرصن ومصر وإسرائيل
398,000			290,000			REMPEC	مرافق استقبال في الموانئ لجمع النفايات المتولدة من السفن ومياه قاع السفينة والنفايات الزيتية
403,000			425,000			REMPEC	الاستعداد والاستجابة للتلوث البحري بواسطة السفن وضع خرائط للحساسية
			182,000			REMPEC	فترة الإقلا
113,000			113,000			CP/RAC	الإنتاج النظيف اجتماع جهات الاتصال واجتماع خبراء بالتعاون مع لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ومشورت
1,673,000	90,000	597,751	1,742,000	55,000	802,660		مجموع الأنشطة

- ضمان الاموال من برنامج EU/DGXI/LIFE
- ضمان الاموال من برنامج المشاركة الأوروبية المتوسطة
- متقدم للحكومة الاسبانية الاموال

ERS/RAC = مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد؛ REMPEC = المركز الإقليمي للاستجابة لحالات
طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط؛ CP/RAC = مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف.

ثالثاً- حماية التنوع البيولوجي

الأهداف

إن الهدف العام للأنشطة المقترحة هو تحسين حماية وإدارة التراث الطبيعي للبحر المتوسط من خلال تنفيذ خطة عمل البحر المتوسط والصوك الأخرى ذات العلاقة المعتمدة في إطارها، ولا سيما بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة وخطط العمل لصيانة الأنواع المهددة بالانقراض (الفقمة والسلحفاة البحرية والثدييات البحرية).

إن الأهداف المحددة للأنشطة هي:

- تقييم حالة للتنوع البيولوجي في البحر المتوسط من أجل تحديد التدابير الملائمة لصيانتها.
- وضع تشريعات كافية للحماية الفعالة وإدارة التراث الطبيعي لمنطقة البحر المتوسط.
- وضع أنماط فعالة لإدارة التراث الطبيعي من أجل ضمان صيانتها وتعزيز جواربه الاجتماعية واقتصادية.
- تحسين قدرات بلدان البحر المتوسط في مجال الصيانة وإدارة التراث الطبيعي.
- تحسين الوعي العام والمعلومات بشأن قيمة التنوع البيولوجي والقضايا المتعلقة بصيانتها واستخدامه المستدام.

لميزانيته للموافق عنيتها (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
١٩٩٩			١٩٩٨				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
		10,000			10,000	SPA/RAC	تدابير قانونية مساعدة البلدان في وضع وفرض تشريعاتها الوطنية في مجال صيانة المواقع والأنواع
			10,000		40,000	SPA/RAC	التخطيط والإدارة لاجتماع خبراء لتقييم خطط العمل الثلاثة لصيانة الأنواع المعتمدة في إطار خطة عمل البحر المتوسط • وضع خطة عمل لصيانة النظم البيئية البحرية
	25,000			20,000		SPA/RAC	تنفيذ خطط عمل لصيانة المنطقة البحرية والثدييات البحرية في البحر المتوسط وإدارة الفقمة
	30,000					SPA/RAC	المساعدة في تنفيذ برامج إدارة المنطق الساحلية
	20,000			20,000		SPA/RAC	مساعدة البلدان في إنشاء مناطق متمتعة بحماية خاصة وإدارتها
	20,000			20,000		SPA/RAC	مساعدة البلدان في إنشاء وتنفيذ استراتيجيات وطنية في مجال صيانة التنوع البيولوجي
	30,000		10,000		40,000	SPA/RAC	تبادل الخبرة ودعم القدرات الوطنية دورات تدريبية بشأن الجوانب العلمية والتقنية للصيانة التراث المشترك الطبيعي
					10,000	SPA/RAC	اجتماع بشأن الأنواع المهددة بالانقراض في البحر المتوسط •
		40,000				SPA/RAC	اجتماع جهات الاتصال الوطنية للمنطق المتمتعة بحماية خاصة
	30,000			40,000		SPA/RAC	جمع البيانات والتقييم الدوري جمع بيانات ومساعدة البلدان لإعداد سجلات جرد التنوع والمواقع
10,000		20,000		20,000		SPA/RAC	الإعلام العام إنتاج مواد محددة للوعي العام والإصلاح (معارض متنقلة) بشأن قيمة وصيانة التنوع البيولوجي
10,000	155,000	70,000	20,000	120,000	120,000		مجموع الأنشطة

- تستضيفه حكومة اليونان -
- نظم الاجتماع بمشاركة مونكو وثقافية برن.

SPA/RAC - مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

رابعاً- تكامل البيئة والتنمية: الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية الأهداف

إن الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية هي إحدى موضوعات الأولوية للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، وستركز الأنشطة على وضع سياسات للإدارة المستدامة للمناطق الساحلية وكذلك بناء القدرات.

وتتعلق معظم مكونات خطة عمل البحر المتوسط (وحدة البحر المتوسط ومديول ومراكز الأنشطة الإقليمية) بالإدارة المستدامة للمناطق الساحلية وتتخذ أنشطة تكميلية في هذا الصدد. ولهذا يتخذ مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء مثلاً نهجاً منتظماً على مستوى كامل حوض البحر المتوسط مع التركيز على المناطق الساحلية، بينما مركز الأعمال ذات الأولوية يتعلق أساساً بمناطق جغرافية أصغر حيث تفرح أعمال الأولوية، ونتيجة لذلك فتتأخرها الرئيسية ذات طابع مختلف تماماً (كراسات مقابل مبادئ توجيهية مثلاً).

وتهدف الأنشطة بصورة محددة أكثر:

- لوضع أدوات وتقنيات لتنفيذ سياسات واستراتيجيات لتخطيط المناطق الساحلية وإدارتها؛
- لتعزيز بناء القدرات للتخطيط الساحلي في المنطقة؛
- لضمان حماية الساحل من خلال وسائل قانونية؛
- لتبادل الخبرات المتعلقة بسياسات واستراتيجيات حماية الساحل؛
- لتنفيذ، وكما كان ممكناً، الانتهاء من مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية الستة الحالية في الجزائر والمغرب وإسرائيل ومالطة ولبنان وسلوفينيا.

الميزانية لتوافق عليها (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	التنفيذ
١٩٩٩			١٩٩٨				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
100,000	5,000	20,000	100,000		85,000	MEDU	تنفيذ برنامج إدارة المناطق الساحلية في المغرب وإسرائيل ومالطة والجزائر ولبنان وسلوفينيا
					20,000	MEDPOL	تقييم الثروات ومكانتها في مناطق برنامج إدارة المناطق الساحلية
	10,000			50,000		BP/RAC	المساهمة في أنشطة برنامج إدارة المنطقة الساحلية من خلال تحليل منظم محلي ومنطوي واستراتيجية الأطراف المتأثرة ولتوت الإدارة وما إلى ذلك ولكن لا تشمل تكاليف دراسات الجدوى وأنشطة التنسيق عندما يكون مدير برنامج إدارة المناطق الساحلية هو مدير الخطة الزرقاء
100,000	56,026	65,000	100,000	180,053		PAP/RAC	تنفيذ برنامج إدارة المناطق الساحلية (خبراء استشاريون، مشاورات، اجتماعات، تدريب، عقود من الباطن)
25,000			20,000			ERS/RAC	تخطيط أنشطة تنفيذ برنامج إدارة المناطق الساحلية (دراسات أولية، استشارات، اجتماعات)
30,000				20,000		ERS/RAC	تنفيذ برنامج إدارة المناطق الساحلية (مساعدة تقنية للنفذاء المحليين، استشارات، اجتماعات)
173,000	62,000	10,000	66,000	20,000	42,000	PAP/RAC	الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ووضع سياسات واستراتيجيات للتخطيط الساحلي والإدارة المستدامة للمناطق الساحلية بما في ذلك تولد تدريجية
20,000		30,000	20,000		30,000	BP/RAC	الأنشطة المنتظمة والمنظوية منظور شامل للبحر المتوسط ووضع أدوات منظوية وإعداد كراسات
		30,000			30,000	PAP/RAC	دعم أنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية
		15,000			10,000	ERS/RAC	بناء القدرات إعداد اجتماعات مع مخططي ومتخذي القرارات في بلدان البحر المتوسط وكذلك مع ممثلين من مراكز الاستعمار عن بعد بهدف إلى بيان المساهمة الفعلية التي توفرها قظمة المعلومات القائمة على بيانات رصد الأرض لعمليات اتخاذ القرارات للبلدان
448,000	133,026	170,000	306,000	270,053	217,000		مجموع الأنشطة

BP/RAC - مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء، PAP/RAC - مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية.

خامساً - تكامل البيئة والتنمية: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

الأهداف

ستتم أنشطة المتابعة بشأن إدارة الموارد الطبيعية في إطار لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ، حيث تشترك فيها جميع مراكز الأنشطة الإقليمية. وسيجرى اختبار المنهجية الموضوعية في الميدان-وستركز الأنشطة على التطبيق العملي للنتائج وعلى بناء القدرات.

سيجري تناول إدارة موارد المياه بطريقة خاصة: سيجري تناول جميع الأنشطة الأخرى التي ترتبط مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بإدارة موارد المياه وإدارة الموارد الطبيعية بصورة عامة (بما في ذلك الزراعة والغابات) وسيجرى تكاملها (التخطيط الساحلي ونظام المعلومات الجغرافية والتقييم والتخطيط البيئي وما إلى ذلك).

وسيقوم مركز الأنشطة الإقليمية للخطوة الزرقاء بدراسة القضايا الحالية وفي المستقبل المتعلقة بموارد المياه وإدارة الطلب على المياه على مستويات مستجمعات المياه لكامل حوض البحر المتوسط ، بينما يركز أساساً مركز الأنشطة الإقليمية ليرتسامح الاعمال ذات الأولوية على الجزر ومناطق نقص المياه وحوض نهر واحد متصل بمناطق ساحلية متاخمة .

وبالنسبة لحماية التربة فإن أهداف هذا النشاط هو تقييم ورصد مدى تأثير موارد التربة وحماية وصيانة التربة بواسطة تنفيذ تدابير وقائية وتعزيز إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة واستعادة الغطاء النباتي إلى وضعه الأول. وسيجرى تعزيز تدابير ضد التآكل والتصحر.

لميزانية توافق عليها (بملايين الدولارات الأمريكية)						تمتدب	النشاط
١٩٩٩			١٩٩٨				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
166,000	50,000		167,000		16,000	PAP/RAC	إدارة موارد المياه وضع نظام دعم قرارات إدارة موارد المياه بما في ذلك تنظيم لجان خبيرة
	20,000			20,000		BP/RAC	تخصية لمياه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة - إدارة لطلب على المياه/دراسات حالة بشأن التوصيات الاستراتيجية والمنطقة بالسويسة) تخصية للتربة/الأحراج (استخدام الأرض وإدارتها).
		10,000			10,000	PAP/RAC	دعم أنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة المتعلقة بإدارة لطلب على المياه
	10,000		15,000			ERS/RAC	تنفيذ نهج متعدد التخصصات لتقييم موارد الأرض في الأراضي القاحلة (للمياه والتربة والغطاء النباتي) وقدرتها على الاستغلال الصحيح
20,000			20,000			ERS/RAC	المشاركة في تنفيذ نظم معلومات لإدارة المياه من خلال إنشاء شبكة فيما بين مراكز الاستثمار من بعد لمشاركة البيانات والنتائج المنفذة و/أو الأنشطة الجارية المتعلقة بالموضوعات التي تم تناولها
120,000		25,000	120,000		20,000	PAP/RAC	حماية للتربة إحضار خبره ومساعدة البلدان
120,000			100,000			PAP/RAC	تربية الأحياء المائية إدارة متكاملة سليمة بيولوجيا لتربية الأحياء المائية
+26,000	80,000	35,000	422,000	20,000	46,000		مجموع الأنشطة

سادسا - تكامل البيئة والتنمية: أنشطة محددة

يتناول هذا الباب ما يلي:

- أنشطة مهاديمية لدعم عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (مرصد ومؤشرات، الخ.)؛
- أنشطة لدعم أفرقة العمل الموضوعية للجنة التنمية المستدامة التي تتناول التفاعل بين القطاع الاقتصادي والبيئة.

ويهدف نشاط المؤشرات الى:

- إدراج البحر المتوسط وخطة عمل البحر المتوسط في شبكة المؤشرات العالمية ؛
- تكييف نتائج البحوث العالمية بشأن المؤشرات على سياق البحر المتوسط وإخطار شركاء البحر المتوسط والخبراء المعنيين ؛
- تقديم المساعدة للبلدان ، اساسا من خلال تنفيذ المراسد الوطنية وتمارين نص لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة بشأن المؤشرات.

وبينما تكون أموال خطة عمل البحر المتوسط (الصندوق الاستثماري والمساهمات الطوعية للاتحاد الأوروبي) مخصصة للنشطة الرئيسية (إحصائيات وقواعد بيانات وتحليل موضوعي وملفات قطرية ومراسد وطنية) توفر أموال EU/DGX/LIFE الدعم لمشروع رئيسي لمؤشرات التنمية المستدامة لمنطقة البحر المتوسط وتذهب مساعدة برنامج المساعدة التقنية لمنطقة البحر المتوسط الى مؤشرات الاداء البيئي .

وفيما يتعلق بنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، تخصص أموال خطة عمل البحر المتوسط ، من أجل المؤشرات كما هو الحال للقضايا الأخرى ، لإعداد وثائق رئيسية وتنظيم دورات أفرقة عاملة ، وعندما تدعو الحاجة الى أموال من أجل حلقات عمل إقليمية حيث تناقش توصيات ملزمة ، كما كان الحال بالنسبة لقضايا الأولوية قصيرة الاجل .

الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)						المكتب	النشاط
١٩٩٩			١٩٩٨				
EXT	EU	MTF	EXT	EU	MTF		
300,000	60,000		300,000	60,000		BP/RAC	مرصد البحر المتوسط للبيئة والتنمية (قاعدة بيانات وإحصائيات ومؤشرات تحليل مؤسسي/ملفات قطرية، دراسات موضوعية اجتماعية اقتصادية وبيئية، مساعدة المراسد الوطنية، أموال تأسيس للحفاظ على الأنشطة والحصول على أموال من الخارج
100,000			250,000			BP/RAC	مؤشرات الاداء البيئي - رصد اداء البرنامج الثالث لبرنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط
50,000			50,000			BP/RAC	حالة البيئة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط
150,000			150,000			BP/RAC	دعم افرقة عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة/حلقات عمل ومنشورات ذات علاقة (دراسات وتوصيات)
		30,000			30,000	BP/RAC	دعم أنشطة مشروعات الأولوية للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة تقارير تحليلية وتوصيات استراتيجية ومتعلقة بالسياسات وتنظيم أفرقة عمل وحلقات عمل (أموال تأسيس) بالاشتراك مع مدراء المهتمات المعنيين مؤشرات التنمية المستدامة
39,000	15,000	20,000	24,000	10,000	20,000	BP/RAC PAP/RAC	أنشطة دعم مشروعات الأولوية للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة السياحة المستدامة
		30,000			30,000	BP/RAC	أنشطة دعم مشروعات الأولوية للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة إدارة التنمية الحضرية /الريفية وأموال تأسيس للتجارة والبيئة
		20,000			30,000	MEDPOL	أنشطة دعم مشروعات الأولوية للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة الصناعة والتنمية المستدامة

35,000			15,000			PAP/RAC	إدارة النفايات الصلبة حلقات عمل بشأن اختيار وبشأن وسائل تمويل بناء وتشغيل وصيانة جمع النفايات الصلبة ومعالجتها
674,000	75,000	100,000	789,000	70,000	110,000		مجموع الأنشطة

تكاليف التشغيل والإدارة

١- وحدة التنسيق، أثينا، اليونان

تميزتية تمويلها (بالدولارات الأمريكية)			تميزتية تمويلها (بالدولارات الأمريكية)			تميزتية تمويلها (بالدولارات الأمريكية)		
١٩٩٩			١٩٩٨			١٩٩٧		
GREEK CP	MTF	m	GREEK CP	MTF	m	K CP	MTF	m
	128,000	12		125,000	12		122,000	12
	122,000	12		119,000	12		116,000	12
	121,000	12		118,000	12		115,000	12
	*	12		*	12		*	12
	116,000	12		112,000	12		55,000	6
	121,000	12		118,000	12		115,000	12
	94,000	12		91,000	12		89,000	12
	92,000	12		90,000	12		88,000	12
	794,000			773,000			700,000	
	36,000	12		35,000	12		34,000	12
	*	12		*	12		*	12
	30,000	12		30,000	12		29,000	12
	*	12		*	12		*	12
	*	12		*	12		*	12
	30,000	12		30,000	12		29,000	12
	*	12		*	12		*	12
	29,000	12		29,000	12		28,000	12
	29,000	12		29,000	12		28,000	12
	29,000	12		29,000	12		28,000	12
	29,000	12		29,000	12		28,000	12
	29,000	12		29,000	12		28,000	12
	27,000	12		27,000	12		26,000	12
	26,000	12		26,000	12		25,000	12
	25,000	12		25,000	12		24,000	12
	20,000	12		19,000	12		19,000	12
	10,000			10,000			15,000	
	15,000			15,000			19,000	
	12,000			10,000				
	376,000			372,000			360,000	
	111,000			109,000			106,000	
	37,000			130,000			122,000	
	263,000	80,902		270,000	76,149		278,000	54,000
	400,000	80,902		400,000	76,149		400,000	54,000
	400,000	136,190		400,000	1,330,149		400,000	1,220,000

* تنفع تحت بند تكاليف دعم البرنامج

** اجتماع الأطراف المتعاقدة

*** في حالة تغير موقع المقر، يوافق المكتب على تعديل الميزانية نظرا لتغير التكاليف

**** أجهزة كمبيوتر/مكتبة المكتب/الاتصالات

GREEK CP - للمساهمة النظرة اليونانية.

٢- الوكالات المتعاونة مع مد بول

تُعكس الميزانية الهيكل الذي وافق عليه اجتماع الأطراف المتعاقدة في مونتيفيديو في عام ١٩٩٦، وقد أُلغيت وظيفة مهندس صيانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩٧.

الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧		
MTF	MTF	MTF	رجل/شهر	
115,000	113,000	110,000	12	الموظفون الفنيون أخصائي كبير بمنظمة الصحة العالمية - وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط (أثينا، ف-٥)
-	-	95,000	6	مهندس صيانة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية (المختبر الدولي للإشعاع البحري) (موناكو) ف-٣
115,000	113,000	205,000		مجموع الموظفين الفنيين
30,000	30,000	29,000	12	الدعم الإداري سكرتير بمنظمة الصحة العالمية، وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط (أثينا، خ ع-٥)
58,000	56,000	55,000	12	مساعد مختبر بالوكالة الدولية للطاقة الذرية - المختبر الدولي شعاع البحري (موناكو) خ ع-٦
-	-	15,000	6	(مساعدة مؤقتة بمنظمة الصحة العالمية - (أثينا)
14,000	13,000	13,000		مساعدة مؤقتة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية - المقر (جنيف)
14,000	13,000	13,000		مساعدة مؤقتة من اللجنة الأفيانوغرافية الحكومية الدولية، المقر، (باريس)
116,000	112,000	125,000		مجموع الدعم الإداري
15,000	15,000	16,000		السفر في مهام رسمية (منظمة الصحة العالمية (أثينا)
5,000	5,000	10,000		المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (جنيف)
15,000 *	15,000 *	20,000 *		الوكالة الدولية للطاقة الذرية (موناكو)
5,000	5,000	9,000		اللجنة الأفيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو (باريس)
40,000	40,000	55,000		إجمالي السفر
**	**	**		تكاليف المكتب
271,000	265,000	385,000		مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل

* تشمل البيانات الميدانية لبرنامج ضمان نوعية البيانات.
** تغطي تكاليف مكتب وحدة البحر المتوسط تكاليف المكتب لموظفي منظمة الصحة العالمية الموجودة في وحدة التنسيق في أثينا. وتغطي تكاليف المكتب التي تتكبدها جميع الوكالات في مقارها أو مكاتبها الإقليمية للوكالات المعنية باعتبار ذلك جزءاً من المساهمة النظرية.

٣- المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط
فالتا، مائطة

الوكالة المتعاونة، المنظمة البحرية الدولية

الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧		
MTF	MTF	MTF	رجل/شهر	
الموظفون الفنيون				
134,000	131,000	128,000	12	مدير مد-١
115,000	115,000	112,000	12	نخبير تقني ف-٤
105,000	105,000	102,000	12	كيميائي ف-٤
354,000	351,000	342,000	مجموع الموظفين الفنيين	
الدعم الإداري				
21,000	21,000	20,000	12	مساعد إعلامي خ ع-٦
21,000	21,000	20,000	12	سكرتير أول/مساعد إداري خ ع-٦
17,000	17,000	17,000	12	سكرتير كاتب خ ع-٤
17,000	17,000	17,000	12	سكرتير كاتب خ ع-٤
16,000	16,000	16,000	12	حارس/مستنسخ وثائق خ ع-٣
92,000	92,000	90,000	مجموع الدعم الإداري	
35,000	35,000	35,000	السفر في مهام رسمية	
76,500	76,500	85,000	تكاليف المكتب	
557,500	554,500	552,000	مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل	

* اقترح المركز الإقليمي وظيفة موظف إداري ومالي بدرجة مد-٢ في مالطة. وستكون تكاليف هذه الوظيفة ٧٨ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٨ و ٨٥ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٩. ولا تستطيع الأمانة ضمان الأموال اللازمة لهذه الوظيفة.

٤ - مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء، صوفيا أنتيبوليس، فرنسا

تبلغ الزيادة السنوية لتكاليف الموظفين والتشغيل حوالي ٣ في المائة. وتلبية أنشطة المركز للمزايدة داخل خطة عمل البحر المتوسط ومع الشركاء الدوليين الآخرين (المجتمع الأوروبي وبرنامج المساعدة للتقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط إلخ) يتوقع تعيين مدير علمي، يعار من الحكومة الفرنسية، في أوائل عام ١٩٩٨.

الميزانية الموقوت عليها (بالتدولارات الأمريكية)		الميزانية الموقوت عليها (بالتدولارات الأمريكية)		رجل/شهر	
١٩٩٨ MIF	١٩٩٨ MIF	١٩٩٧ MIF	١٩٩٧ MIF		
					الموظفون الفنيون
*	*	*	*	12	رئيس
				12	مدير
108,000 **	104,000 **	100,000 **	100,000 **	12	نائب مدير/مراقب المرصد
-	-	-	-	12	مدير علمي
77,000	75,000	72,000	72,000	12	موظف للتحليل المنتظم والمنظوري
46,000 **	44,000 **	42,000 **	42,000 **	12	موظف كمبيوتر وقاعدة بيانات
***	***	***	***	12	موظف بيئي
***	***	***	***	12	موظف متخصص في الوثائق والمؤسسات
*	*	*	*	12	موظف نظم المعلومات الجغرافية
*	*	-	-	12	موظف دراسات
52,000 **	49,000 **	47,000 **	47,000 **	12	موظف إداري ومالي
283,000	272,000	261,000	261,000		مجموع الموظفين الفنيين
					الدعم الإداري
47,000	45,000	43,000	43,000	12	مساعد جمع بيانات/سكرتير أول
47,000	45,000	43,000	43,000	12	سكرتير بلعنين
****	****	****	****	12	سكرتير
****	****	-	-	12	مساعد توثيق
20,000	20,000	20,000	20,000		مساعدة مؤقتة
114,000	110,000	106,000	106,000		مجموع الدعم الإداري
30,000	30,000	30,000	30,000		المسافر في مهام رسمية
45,000	45,000	50,000	50,000		تكاليف للمكتب
472,000	457,000	447,000	447,000		مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل

* معار من الحكومة الفرنسية

** تستكمل من الحكومة الفرنسية والسلطات المحلية/الإقليمية

*** تضطلعها EC/DGX/Life لعامي ١٩٩٨ و١٩٩٩.

**** تضطلعها الحكومة الفرنسية من خلال ميزانية التشغيل.

٥- مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية
سبليت، كرواتيا

إن زيادة تكاليف الموظفين ضرورية نظرا لمواصلة اتجاه زيادة المرتبات في القطاع العام لكرواتيا (ترد البيانات الرسمية عن زيادة نسبتها ٧,٣ في المائة في عام ١٩٩٦) مما يهدد جعل مرتبات المركز غير جذابة. وبالرغم من الارتفاع الأخير في سعر صرف دولار الولايات المتحدة، فما زال أقل من القيم المسجلة في كرواتيا في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ ويمكن اعتباره غير مؤات.

وزيادة تكاليف المكتب ضرورية نظرا للزيادة الكبيرة في الأسعار في كرواتيا وللحاجة إلى تجديد معدات الكمبيوتر.

الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧		
MTF	MTF	MTF	رجل/شهر	
الموظفون الفنيون				
47,000	46,000	44,000	12	مدير
35,000	34,000	32,000	12	نائب مدير
82,000	80,000	76,000	مجموع الموظفين الفنيين	
الدعم الإداري				
25,000	24,000	23,000	12	كبير مساعدين للمشروعات/مترجم
24,000	23,000	22,000	12	مساعد مشروعات/مترجم
24,000	23,000	22,000	12	مساعد مشروعات/مترجم
24,000	23,000	22,000	12	مساعد مشروعات/مترجم
24,000	23,000	22,000	12	مساعد إداري
24,000	23,000	22,000	12	مساعد مالي
14,000	12,000	9,000		مساعدة مؤقتة
159,000	151,000	142,000	مجموع الدعم الإداري	
30,000	28,000	27,000	السفر في مهمات رسمية	
81,000	81,000	83,000	تكاليف المكتب	
352,000	340,000	328,000	مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل	

٦- مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، تونس العاصمة، تونس

الميزانية المتوافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		الميزانية المتوافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧		
MTF	MTF	MTF	رجل/شهر	
				الموظفون الفنيون
33,000 *	33,000 *	33,000 *	12	مدير
16,500 *	16,500 *	16,500 *	12	خبير
62,500	62,500	62,500	12	خبير
44,000	44,000	44,000	12	باحث في مجال البيانات
156,000	156,000	156,000		مجموع الموظفين الفنيين
				الدعم الإداري
14,000	14,000	14,000	12	مساعد إداري
12,000	12,000	12,000	12	سكرتير بلغتين
6,500	6,500	6,500	12	سائق
**	**	**	12	موظف مالية
**	**	-	12	منظف
**	**	-	12	حارس
9,500	9,500	-		المساعدة المؤقتة
42,000	42,000	32,500		مجموع الدعم الإداري
25,000	25,000	25,000		المسافر في مهام رسمية
54,000	54,000	60,500		تكاليف المكتب
277,000	277,000	274,000		مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل

* تمثل الأموال المخصصة لاستكمال المرتب الذي يدفعه البلد المضيف.

** يدفعها البلد المضيف.

٧- مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد

باليرمو، إيطاليا

الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
١٩٩٩	١٩٩٨	
*	*	مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل

* تمول تكاليف الموظفين والتشغيل بالكامل من الحكومة الإيطالية.

٨- مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف

يرشونة، إسبانيا

الميزانية الموافق عليها (بالدولارات الأمريكية)		
١٩٩٩	١٩٩٨	
*	*	مجموع تكاليف الموظفين والتشغيل

* تمول تكاليف الموظفين والتشغيل بالكامل من الحكومة الإسبانية.

التنبييل الأول

توصيات بشأن هياكل وحدة البحر المتوسط ومد بول ومراكز الأنشطة الإقليمية

توافق الاطراف المتعاقدة على التوصيات التالية :

ألف- توصيات عامة

١- بما أن القضايا التي تواجه خطة عمل البحر المتوسط محددة بعناية وموضوعة على أساس الأولويات من خلال الاتفاقية والبروتوكولات الموافق عليها حديثا والمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط وجدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط ولجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، فهناك حاجة إلى نهج كلي أكثر ومنسق جيدا في عمل وحدة البحر المتوسط ومد بول ومراكز الأنشطة الإقليمية. إن جعل عمل الأمانة أكثر فعالية وتحسين عملياتها الإدارية والتأزر والشفافية في عملها ينبغي تعزيزها لتتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها الجديدة.

٢- إن وحدة التنسيق هي الهيئة الادارية الرئيسية في منظومة خطة عمل البحر المتوسط.

٣- تقع المسؤولية الأخيرة لتنفيذ البروتوكولات على عاتق وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط. وتنفذ المراكز ذات العلاقة الجوانب التقنية للبروتوكولات.

٤- ومع ذلك، ينبغي أن يعهد تنفيذ أنشطة معينة لمكتب وحدة البحر المتوسط في أثينا إلى مراكز الأنشطة الإقليمية الأخرى، مثل تنسيق مشروعات قليلة لبرنامج إدارة المناطق الساحلية وتنسيق قضايا التنوع البيولوجي وتمثيل خطة عمل البحر المتوسط في المحافل الخارجية مع الاحتفاظ بالمسؤولية الكاملة لمنسق خطة عمل البحر المتوسط.

٥- إن مبدأ التوزيع الجغرافي العادل داخل منطقة البحر المتوسط ينبغي احترامه عندما يجري ملء وظائف شاغرة أو وظائف توظيف دولي جديدة.

٦- بما أن أموال الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط تعتبر أموالاً للتأسيس، يوصى بدعم علاقة خطة عمل البحر المتوسط مع المؤسسات والبرامج المالية والإئتمانية وذلك للحصول على موارد مالية وبشرية وخبرة إضافية. وينبغي أن تقدم وحدة التنسيق مشروعات عملية ومعدة جيداً إلى هذه المنظمات.

٧- ينبغي أن يزيد مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (والمنظمة البحرية الدولية للمركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط) دعمه لخطة عمل البحر المتوسط، ولا سيما من خلال استخدام أفضل لتكاليف دعم البرنامج لتمويل وإدارة هذه الجياكل.

٨- ينبغي دعم قدرة وحدة البحر المتوسط لإدارة العنصر القانوني لخطة عمل البحر المتوسط.

باء- اجتماعات الأطراف المتعاقدة وجهات الاتصال الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط

١- تعقد اجتماعات الأطراف المتعاقدة على المستوى الوزاري من أجل مناقشة السياسة العامة والقضايا الاستراتيجية والسياسية العامة المتعلقة بخطة عمل البحر المتوسط ككل.

٢- تفوض اجتماعات جهات الاتصال الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط بالاستعراض الدقيق والانتهاء من مشروع الميزانية البرنامجية لخطة عمل البحر المتوسط وإعداد إطار استراتيجي للموافقة فيما بعد عليها من خلال اجتماعات الأطراف المتعاقدة.

جيم- مراكز الأنشطة الإقليمية

١- السعي لتحقيق نيج موحد يتعلق بوضع مراكز الأنشطة الإقليمية غير المركز الإقليمي للاستجابة لحالات التلوث البحري في البحر المتوسط ، الذي له وضع الأمم المتحدة، بقدر الإمكان.

٢- إعداد اتفاقات أو تبادل خطابات رسمية لجميع مراكز الأنشطة الإقليمية مع الأخذ في الاعتبار تنوع الأنظمة الإدارية والظروف السارية في البلد المضيف.

٣- يطلب من الأطراف المتعاقدة التي تستضيف مراكز أنشطة إقليمية أن تبسط إجراءات إصدار تأشيرات الدخول وتصاريح الإقامة وتصاريح عمل الموظفين المعيّنين دولياً وكذلك منح تأشيرات دخول لممثلي الأطراف المتعاقدة الذين يحضرون الأعمال الرسمية لخطة عمل البحر المتوسط.

٤- يوقع على وثائق المشروعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومراكز الأنشطة الإقليمية التي تشمل أنشطة تنفذ من قبلهم على أساس الأولويات التي حددتها الأطراف المتعاقدة. وينبغي على البلدان المضيفة لمراكز وطنية أن تقدم مساهمات نظيرة لتغطية تكاليف التشغيل.

٥- ينبغي أن تبذل مراكز الأنشطة الإقليمية أقصى ما يمكن للحصول على أموال إضافية لأنشطة خطة عمل البحر المتوسط من مصادر خارجية بالتعاون الكامل والتساور المسبق مع وحدة البحر المتوسط.

٦- ينبغي أن تقيم وحدة البحر المتوسط مراكز الأنشطة الإقليمية وبرامج خطة عمل البحر المتوسط الأخرى على أساس منتظم مع الأخذ في الاعتبار نسبة مردودية الكفاءة.

٧- ينبغي أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/وحدة البحر المتوسط بمراجعة الحسابات المالية لمراكز الأنشطة الإقليمية الممولة من الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط على أساس منتظم.

٨- ينبغي أن تتركس جهات الاتصال الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط جلسة في بداية كل اجتماع لها كجهات اتصال وطنية لكل من مراكز الخطة للزرقاء وبرنامج الاعمال ذات الاولوية .

الموظفون

٩- ينبغي ان يكون توظيف الموظفين الذين تدفع مرتباتهم من الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط على أساس إعلان عن وظائف شاغرة تعمله وحدة البحر المتوسط على جميع الأطراف المتعاقدة. وينبغي أن يكون تعيين مدير مركز بالتشاور بين السلطة المسؤولة ووحدة البحر المتوسط. وفي حالة مدير مركز يدفع له الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط مرتبه، ينبغي أن يعد البلد المضيف ووحدة البحر المتوسط إعلان الوظيفة الشاغرة.

١٠- يتعين إختيار الخبراء الاستشاريين والخبراء الذين تقوم مراكز الأنشطة الإقليمية بتوظيفهم في إطار خطة عمل البحر المتوسط بالتشاور الكامل مع وحدة البحر المتوسط. وينبغي التمسك بمبدأ تنوع جنسيات الخبراء الاستشاريين الذين يتم توظيفهم.

التذييل الثاني

برنامج العمل الاستراتيجي للتصدي

للتلوث من أنشطة برية

قائمة المحتويات

الصفحة

٢	١- مقدمة
٦	٢- الأهداف
٧	٣- المبادئ والالتزامات
٩	٤- وضع أولويات العمل
١٠	٥- تحليل الأهداف والأنشطة
٤٣	٦- الرصد
٤٥	٧- بناء القدرات
٤٨	٨- المشاركة الجماهيرية
٤٩	٩- الإبلاغ
٥٠	١٠- مبادئ توجيهية لإعداد خطط عمل وطنية
٦٣	١١- حافظة الاستثمار وحشد الموارد المالية
٩٨	١٢- الثغرات والمشاكل والمتابعة

١ - مقدمة

إن الدول الساحلية للبحر المتوسط، إذ تدرك القيمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية للبيئة البحرية لمنطقة البحر المتوسط، وإذ تعي تماما مسؤولياتها في الصيانة والتنمية المستدامة لهذا التراث المشترك من أجل فائدة وتمتع الأجيال للحالية وفي المستقبل، وإذ تسلم بالتهديد الذي يشكله التلوث على البيئة البحرية وتوازنها الإيكولوجي ومواردها واستخدماتها المشروعة، وإذ تضع في اعتبارها الخواص الهيدروغرافية والإيكولوجية لمنطقة البحر المتوسط وتعرضها للتلوث بشكل خاص، اتفقت في عام ١٩٧٥ على بدء خطة عمل لحماية وتنمية حوض البحر المتوسط (خطة عمل البحر المتوسط) وفي عام ١٩٧٦ على توقيع اتفاقية لحماية البحر المتوسط من التلوث (اتفاقية برشلونة).

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، إذ تسلم بالخطر على البيئة البحرية والموارد الحية والصحة البشرية من التلوث من مصادر وأنشطة برية والمشاكل الخطيرة الناتجة عنه في المياه الساحلية ومصبات الأنهار في البحر المتوسط، وأساسا نتيجة لعمليات تصريف محلية أو صناعية غير معالجة أو معالجة على نحو غير كامل أو كاف، ورغبة منها في تكييف خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها على تطوير القانون البيئي الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للمعنى بالبيئة والتنمية (ريودي جانيرو، ١٩٩٢)، اعتمدت في برشلونة في عام ١٩٩٥ المرحلة الثانية لخطة عمل حماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة في المناطق الساحلية في البحر المتوسط وكذلك تعديلات مهمة على الاتفاقية وبروتوكولاتها. فضلا عن ذلك، وقع في سيراكوزا في عام ١٩٩٦ البروتوكول المنفرد لحماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية الذي يأخذ في عين الاعتبار برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من التلوث من أنشطة برية المعتمد في واشنطن في عام ١٩٩٥.

١-١ أساس إعداد برنامج العمل الاستراتيجي

طبقا لبروتوكول المصادر البرية لعام ١٩٩٦، اتفقت الأطراف المتعاقدة (المادة ١) على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية منطقة البحر المتوسط من التلوث الناجم عن تصريف الأنهار أو المنشآت الساحلية أو مخارج التصريف أو الناجم عن أي مصادر أو أنشطة برية تقع في أراضيها وخفض هذا التلوث ومكافحته والقضاء عليه إلى أقصى حد ممكن مع إيلاء الأولوية بصورة خاصة للقضاء التدريجي على المدخلات من المواد السامة والمداومة والمتركمة أحيانا.

ومن أجل هذا الغرض، اتفقت (المادة ٥) على وضع وتنفيذ برامج وخطط عمل وطنية وإقليمية تحتوي على تدابير وجدول زمنية لتنفيذها. ونتيجة لذلك، تضع الأمانة للخطط وبرامج العمل الإقليمية وتنتظر

فيها وتوافق عليها الهيئة التقنية ذات العلاقة للأطراف المتعاقدة خلال عام واحد على الأقل من بدء نفاذ التعديلات على بروتوكول المصادر البرية.

لقد أعدت الأمانة برنامج العمل الاستراتيجي الإقليمي الوارد في هذه الوثيقة كجزء من منحة مرفق البيئة العالمية PDF-B بمساهمة مالية من خطة عمل البحر المتوسط. وقدم أول مشروع نص إلى اجتماع الخبراء المعينين من الحكومات الذي عقد في إيشيا، إيطاليا، في الفترة ١٥-١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (UNEP(OCA)/MED WG.130/8). ودرس الاجتماع المشروع الأول للوثيقة ووافق على عدد من التعديلات والتصحيحات/إضافات. ثم قدم برنامج العمل الاستراتيجي إلى الاجتماع الثاني للخبراء المعينين من الحكومات المعقود في أثينا في الفترة ١٣-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (UNEP(OCA)/MED WG.136/4) وأدرجت تعليقاتهم ومقترحاتهم أيضا وقدمت الوثيقة ليعتمدها اجتماع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (تونس، ١٨-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧). لقد اعتمد البرنامج الحالي الاجتماع العادي للأطراف المتعاقدة طبقاً لأحكام المواد ٥ و٦ و٧ لبروتوكول المصادر البرية لعام ١٩٨٠. واتفقت الأطراف المتعاقدة ان بمجرد بدء نفاذ بروتوكول المصادر البرية لعام ١٩٩٦، يعاد تقديم برنامج العمل الاستراتيجي لاعتماده طبقاً لأحكام المادة ١٥ من بروتوكول عام ١٩٩٦. وفي تلك المرحلة، سيجرى استعراض البرنامج الاستراتيجي لمواصلة تنقيح ممكن للتواريخ والانشطة المستهدفة، اذا لزم الامر.

إن برنامج العمل الاستراتيجي قائم على النتائج الأولية للتحليل التشخيصي عبر الحدود الذي أعد إقليمياً ويمثل تجميعاً إقليمياً للأعمال المتعلقة بحماية البيئة البحرية من أنشطة برية. ويمثل الجدول التالي المشاكل الرئيسية التي تمت ملاحظتها في إقليم البحر المتوسط والعناصر المرتبطة بها عبر الحدود. وتم تحديد سبع مشاكل رئيسية من خلال استعراض نتائج عمل خطة عمل البحر المتوسط طوال العشرين سنة الماضية وعمل البرامج ذات العلاقة والاستعراضات المضطلع بها في سياق النشاط الحالي. وتم تحديد خمسة أسباب جذرية رئيسية بناء على المشاكل المحددة، بالرغم من أن الأهمية النسبية لكل سبب تختلف في علاقتها بمشاكل منفردة. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح نوعان رئيسيان للعمل للتصدي لكل المشاكل المحددة ومرة ثانية تختلف الأهمية النسبية لكل مجال طبقاً لطابع المشكلة.

أعد الجدول على نطاق إقليمي. ولا يتوقع بناء على ذلك أن جميع المشاكل موجودة في كل بلد أو أن الأهمية النسبية للأسباب الجذرية أو مجالات العمل هي نفسها في جميع البلدان. وبالأحرى يمثل هذا الجدول نظرة شاملة إقليمية ومنظور للمشاكل الرئيسية وأسبابها الجذرية ومجالات العمل المقترحة على المستوى الإقليمي.

جدول المشاكل الرئيسية التي تمت ملاحظتها وأسبابها الجذرية*

أنواع العمل**	الأسباب الجذرية الرئيسية**	عناصر غير اخلود للأنواع الرئيسية للمشاكل	الأنواع الرئيسية للمشاكل
التخطيط الموارد	إدارية مالية قانونية بشرية الأطراف المتأثرة	<ul style="list-style-type: none"> الأضرار بالأنظمة الإيكولوجية عبر الحدود بما في ذلك خسارة الإنتاجية والتوسع البيولوجي والاستقرار انخفاض القيم الإقليمية تدهور نوعية الحياة التدهور نتيجة للتوث والتخثث خسارة العائدات على المستوى الإقليمي 	تدهور الأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية
الموارد التخطيط	إدارية مالية الأطراف المتأثرة بشرية قانونية	<ul style="list-style-type: none"> الأثار على الموائل والتنوع البيولوجي الآثار والتغيرات المادية على ديناميكيات السواحل والشواطئ خسارة الخمول الحالية والمحتملة من صيد الأسماك والسياحة الصراعات بين مجموعات المستعملين 	الاستغلال المستدام للموارد الساحلية والبحرية
الموارد التخطيط	إدارية مالية الأطراف المتأثرة بشرية قانونية	<ul style="list-style-type: none"> الأضرار بالأنواع المهاجرة وموائلها الموارد الأحيائية المهددة بالانقراض خسارة القيم من أجل التنمية تغيرات في شبكة الموائل والأغنية 	خسارة الموائل الدائمة للموارد الحية
التخطيط الموارد	إدارية مالية قانونية بشرية الأطراف المتأثرة	<ul style="list-style-type: none"> خسارة القيم الإقليمية الإضرار بالأنواع المهددة والمستوطنة ذات الأهمية الإقليمية والعالمية خسارة التنوع البيولوجي الجيني 	تدهور للتنوع البيولوجي وخسارة الأنواع المهددة وإدخال أنواع غير أصلية
التخطيط الموارد	إدارية مالية قانونية بشرية الأطراف المتأثرة	<ul style="list-style-type: none"> انخفاض القيم الإقليمية خسارة العائدات تكاليف باهظة للتدخلات العلاجية تدهور نوعية الحياة 	عدم كفاية حماية المناطق الساحلية والبيئة البحرية وزيادة المخاطر
التخطيط الموارد	إدارية مالية قانونية بشرية الأطراف المتأثرة	<ul style="list-style-type: none"> الآثار على الصحة البشرية التكاليف المتعلقة بالهجرة البشرية انخفاض القدرة البشرية والمؤسسية انخفاض احتمالات التنمية زيادة الفقر مع الآثار عبر الحدود 	تدهور الأوضاع البشرية
التخطيط الموارد	قانونية إدارية مالية بشرية الأطراف المتأثرة	<ul style="list-style-type: none"> الحماية غير الفعالة للبيئة البحرية والساحلية عدم كفاية رصد التلوث وبالتالي عدم كفاية تفسير البيانات من أجل الأغراض الإدارية سوء التقييم العام والوعي المتعلقان بالقيم العلمية والاقتصادية والخيارات التقنية 	عدم كفاية تنفيذ التشريعات الحالية الإقليمية والوطنية

* لا ينطبق بالضرورة التحليل في هذا الجدول على جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة.

** ترد الأسباب الجذرية الرئيسية وأنواع العمل على أساس تنازلي في الأهمية.

الأسباب الجذرية الرئيسية	
<ul style="list-style-type: none"> • عدم كفاية التعاون على المستوى الإقليمي • عدم كفاية التشريع على المستوى الوطني المتعلق بالمشاكل الإقليمية • عدم كفاية الإطار المؤسسي، والقدرة الضرورية لتنفيذ تشريع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتقييم الأثر البيئي • عدم كفاية رصد الامتثال واتجاهات التلوث • عدم كفاية التعاون بين القطاعات الحكومية المختلفة والمستويين المحلي والوطني 	<p style="text-align: center;">قانونية</p> <p>عدم كفاية الإطار القانوني والمؤسسي</p>
<ul style="list-style-type: none"> • سوء تنسيق التخطيط والإدارة فيما بين القطاعات • الافتقار في تكامل خطط إدارة مستودعات المياه/المناطق الساحلية • الافتقار في تطبيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأدواتها • عدم صلاحية ممارسات الصيد في مصايد الأسماك • عدم كفاية استراتيجيات مكافحة التلوث مع الرصد 	<p style="text-align: center;">إدارية</p> <p>عدم كفاية التخطيط والإدارة على جميع المستويات</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدم كفاية القدرة البشرية والمؤسسية (على الصعيدين الوطني والمحلي) لتنفيذ التشريعات والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مع أدواتها • عدم كفاية القدرة البشرية والمؤسسية (على الصعيدين الوطني والمحلي) للامتثال ورصد اتجاهات التلوث 	<p style="text-align: center;">بشرية</p> <p>عدم كفاية القدرة البشرية والمؤسسية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الافتقار إلى الوعي البيئي العام • التحديد السيئ للأطراف المتأثرة • الافتقار إلى المشاركة الكافية للأطراف المتأثرة في تخطيط وإدارة المشاكل البيئية 	<p style="text-align: center;">الأطراف المتأثرة</p> <p>عدم كفاية اشتراك الأطراف المتأثرة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الافتقار إلى الأدوات الاقتصادية الفعالة • الافتقار إلى تدخل العوامل الخارجية في التكاليف البيئية • الافتقار إلى القيمة النقدية المعينة للبيئة في إطار السياسات الاقتصادية الوطنية ودعمها 	<p style="text-align: center;">مالية</p> <p>عدم كفاية الآليات المادية ودعمها</p>
أنواع الأعمال	
<ul style="list-style-type: none"> • تحسين الإطار القانوني والمؤسسي على الصعيدين الإقليمي والوطني لإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والأدوات المرتبطة بها • تطوير إدارة متكاملة لأحواض الأنهار/المناطق الساحلية وللتكتلات الحضرية • تحسين اشتراك الأطراف المتأثرة في اتخاذ القرارات البيئية • تحديد مناطق التلوث الخطرة والقضاء عليها • كفاية الامتثال ورصد الاتجاهات • التنفيذ الكامل للتشريعات الإقليمية والوطنية ذات العلاقة 	<p style="text-align: center;">التخطيط</p> <p>تكامل التخطيط والإدارة وخفض التلوث</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التنفيذ الكامل للتشريعات الإقليمية والوطنية ذات العلاقة • الإدارة المستدامة للموارد • حماية التنوع البيولوجي والأنواع المهددة والمستوطنة والمهاجرة والموائل والمناطق الحساسة • تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة المستدامة 	<p style="text-align: center;">الموارد</p> <p>إدارة الموارد</p>

٢ - الأهداف

يهدف برنامج العمل الاستراتيجي إلى تحسين نوعية البيئة البحرية من خلال المشاركة في إدارة أفضل للتلوث البري. ويهدف البرنامج أيضا إلى تيسير تنفيذ الأطراف المتعاقدة لبروتوكول المصادر البرية. ومن ثم قد صمم لمساعدة الأطراف لاتخاذ إجراءات منفردة أو مشتركة في إطار سياساتها وأولوياتها ومواردها تؤدي إلى منع وخفض ومكافحة و/أو القضاء على تدهور البيئة البحرية وكذلك لإصلاحها من آثار الأنشطة البرية. وسيساهم تحقيق أهداف برنامج العمل الاستراتيجي في صيانتها، وكلما كان ملائما، استعادة القدرة الإنتاجية والتنوع البيولوجي للبيئة البحرية وضمان حماية الصحة البشرية وكذلك تعزيز الصيانة والاستخدام المستدام للموارد الحية البحرية.

إن الأهداف المحددة لبرنامج العمل الاستراتيجي هي:

- وضع مبادئ ونهج وتدابير وجدول زمنية وأولويات للعمل؛
- إعداد قائمة بأولويات للتدخل والاستثمارات ("حافطة الاستثمار")؛
- تحليل الخط القاعدي المتوقع والأعمال الإضافية التي في حاجة لحل كل مشكلة أولوية عبر الحدود؛
- تحديد العناصر وإعداد مبادئ توجيهية لوضع خطط عمل وطنية لحماية البيئة البحرية من أنشطة برية؛
- تحديد الأدوار المحتملة للمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي.

منذ اعتماد خطة عمل البحر المتوسط في عام ١٩٧٥، حققت بلدان البحر المتوسط تقدما مهما لحماية البيئة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعلى الصعيد الإقليمي كان التقدم واضحا من خلال اعتماد تعديلات مهمة على النصوص القانونية الحالية وكذلك اعتماد صكوك قانونية جديدة.

ونظرا لعدم تساوي نقطة البداية والمستوى المختلف للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، لم يكن التقدم المحرز على المستوى الوطني متجانسا، ومع ذلك، نشأت بلدان البحر المتوسط جميعا مؤسسات متخصصة مسؤولة عن حماية البيئة، في أغلب الأحيان على مستوى سياسي عالي، واعتمدت تدابير ولوائح تشريعية

لحماية البيئة. ومنذ عام ١٩٧٣، اعتمدت بلدان الاتحاد الأوروبي خمسة برامج لحماية البيئة كان آخرها في عام ١٩٩٣ وكانت الأساس لعدد كبير من الأحكام المتعلقة بحماية البيئة.

يتناول برنامج العمل الاستراتيجي جميع الأطراف المتعاقدة ويقترح أهدافا مشتركة. ومع ذلك من الواضح أن تنفيذ الأنشطة المقترحة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار حالة البيئة في كل بلد. إن توقيت الأهداف والأنشطة قد يكون مختلفا باختلاف البلدان، مع الأخذ في الاعتبار مثلا القدرة على تكييف وإعادة تحويل المؤسسات الحالية والقدرة الاقتصادية والحاجة إلى التنمية.

إن قرار برشلونة لعام ١٩٩٥ هو اتفاق تم على المستوى الوزاري يهدف إلى القضاء بحلول عام ٢٠٠٥ على أكبر عدد من المواد السامة والمداومة والمتراكمة أحيائيا والتي أخذت في الاعتبار عند إعداد برنامج العمل الاستراتيجي.

ولتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي على الصعيد الإقليمي، ستستفيد وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط من القدرات والتخصصات التقنية لمراكز الأنشطة الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية المتخصصة الأخرى.

٣- المبادئ والالتزامات

تتخذ الأطراف المتعاقدة منفردة وعلى نحو مشترك تدابير طبقا لأحكام الاتفاقية لمنع وتخفيف ومكافحة والقضاء إلى أقصى حد ممكن على تلوث منطقة البحر المتوسط وحماية وتعزيز البيئة البحرية في تلك المنطقة للمساهمة نحو ترميمها المستدامة.

وطبقا لأحكام بروتوكول المصادر البرية، تضطلع الأطراف بالقضاء على التلوث الناجم عن مصادر وأنشطة برية ولا سيما القضاء التدريجي على مخدلات المواد السامة والمداومة والمتراكمة أحيائيا الواردة في المرفق الأول بالبروتوكول.

ولحماية البيئة والمساهمة في التنمية المستدامة لمنطقة البحر المتوسط، يتعين على الأطراف:

(أ) تطبيق مبدأ الحذر عندما توجد تهديدات خطيرة أو أضرار لا يمكن عكسها ينبغي عدم وجود اليقين العلمي الكامل سببا في تأجيل اتخاذ تدابير ذات مردودية للتكلفة لمنع تدهور البيئة؛

(ب) تطبيق مبدأ الغرم على الملوّث وبناء عليه يتحمل الملوّث تكاليف تدابير منع التلوث ومكافحته وخفضه مع أيلاء العناية إلى المصلحة العامة؛

(ج) الاضطلاع بتقييم الأثر البيئي للأنشطة المقترحة التي من المحتمل أن تسبب آثاراً ضارة مهمة على البيئة البحرية والتي تخضع لترخيص من قبل السلطات الوطنية المختصة؛

(د) إيلاء الأولوية للمكافحة المتكاملة للتلوث باعتبارها جزءاً مهماً من التقدم نحو التوازن المستدام بين الأنشطة البشرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية من ناحية والموارد والقدرة المجددة للطبيعة من ناحية أخرى؛

(هـ) الالتزام بتعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مع الأخذ في الاعتبار حماية المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية والمناظر الطبيعية والاستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية؛

(و) عند تنفيذ الاتفاقية وبروتوكول المصادر البرية، يتعين على الأطراف:

١٠ وضع وتنفيذ، على نحو منفرد أو مشترك، وكلما كان ملائماً، خطط عمل وبرامج وطنية وإقليمية تحتوي على تدابير وجدول زمنية؛

١١ اعتماد أولويات وجدول زمنية تأخذ في الاعتبار العناصر الواردة في المرفق الأول بالبروتوكول وتتفحصها دورياً؛

١٢ الأخذ في الاعتبار أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية بما في ذلك، كلما كان ملائماً، تكنولوجيات الإنتاج النظيف مع الأخذ في الاعتبار المعايير الواردة في المرفق الرابع بالبروتوكول؛

١٣ اتخاذ تدابير وقائية لخفض مخاطر التلوث التي تسببه الحوادث إلى أدنى حد؛

(ز) امتثالاً لحق المجتمع المحلي في المعرفة، ضمان أن سلطاتها المختصة تقوم بتوصيل المعلومات المناسبة إلى الجمهور بشأن حالة البيئة في مجال تطبيق الاتفاقية والبروتوكولات والأنشطة أو التدابير الضارة التي تؤثر أو من المحتمل أن تؤثر عليها وبشأن الأنشطة المنفذة أو التدابير المتخذة طبقاً للاتفاقية والبروتوكولات. (المادة ١٥ من الاتفاقية)؛

(ح) ضمان الإبلاغ الروتيني والمعياري للانبعاثات السامة في الهواء والماء والأرض (بما في ذلك التخلص خارج المواقع) التي تلوث المرافق - الخاصة أو الحكومية أو البلدية. ضمان النشر العام الفعال من قبل السلطات المختصة للبيانات التي تم الإبلاغ عنها مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المشروعة لسرية الأعمال التجارية.

يتمشى برنامج العمل الاستراتيجي مع برنامج العمل العالمي (واشنطن، 1995) والأحكام ذات العلاقة لاتفاقية قانون البحار واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ والصكوك القانونية وخطط العمل والتدابير التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة.

وتعاون الدول بروح المشاركة العالمية لصيانة وحماية واستعادة الصحة وتكامل النظام الإيكولوجي للأرض. ونظرا للمساهمات المختلفة في تدهور البيئة العالمية، تضطلع الدول بمسؤوليات مشتركة ولكنها مختلفة. وتسلم الدول المتقدمة بمسؤوليتها الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة نظرا لضغوط مجتمعاتها على البيئة العالمية والتكنولوجيات والموارد المالية التي تسيطر عليها.

إن بروتوكول المصادر البرية الجديد يعني تغيرا في الاستراتيجية المختارة لحماية بيئة البحر المتوسط، وتقوم الاستراتيجية الجديدة هذه على أساس الاستدامة وأن غرضها هو تحقيق المنع والمكافحة المتكاملتين للتلوث الناجم من مصادر وأنشطة برية، ولا سيما من خلال تطبيق تكنولوجيات نظيفة وأفضل تقنيات متاحة وأفضل ممارسات بيئية.

٤- وضع أولويات العمل

تقوم أولويات العمل المقترحة على أساس نتائج مدبول وتقارير عن تلوث "المناطق الخطرة" و"الموائل الحرجة" و"المناطق الحساسة" (مناطق الشواغل) وتأخذ في الاعتبار أيضا بروتوكول المصادر البرية، الذي يرد في المرفق الأول منه "وستولي الأطراف عند إعدادها لخطط عمل وبرامج وتدابير، تمشيا مع برنامج العمل العالمي، أولوية للمواد السامة والمداومة والمتركمة أحيائيا، ولا سيما الملوثات العضوية المداومة وكذلك لمعالجة مياه النفايات وإدارتها".

وبصورة عامة، توضع أعمال الأولوية لمنع وخفض والقضاء على التلوث مع الأخذ في الاعتبار العوامل الأربعة المتعلقة بالتلوث:

١٠ تدهور البيئة البحرية؛

٢٠ اضطراب التنوع البيولوجي؛

٣٣ العتاش البري؛

٣٤ للطابع عبر الحدود (الأسباب أو الآثار).

٥- تحليل الأهداف والأنشطة

هناك حاجة لتحليل الأهداف والأنشطة لحل كل مشكلة أولوية عبر الحدود. وتكون هذه الأهداف والأنشطة إما وطنية أو إقليمية أو قانونية أو مؤسسية أو ذات طابع تقني.

ومع الأخذ في الاعتبار برنامج العمل العالمي (واشنطن، ١٩٩٥) وبروتوكول المصادر البرية واختيرت فئات المواد التالية باعتبارها أولويات. وتشمل فئات المواد المختارة للبيئة الحضرية والتنمية الصناعية.

٥-١ البيئة الحضرية

إن المدن الكبيرة وحتى متوسطة الحجم لها نفس المشاكل وينبغي دراستها بطريقة متكاملة. تلوث الهواء وتوليد وجمع وإدارة النفايات الصلبة للمنتجات وجمع والتخلص من مياه الفضلات المنزلية وتوفير الإمدادات بمياه الشرب: في معظم المدن يضاعف من هذه المشاكل عادة وجود صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم في داخل المدن وفي التكتلات الصناعية في الضواحي.

٥-١-١ المجاري الحضرية

تسليماً بالتغيرات في الأوضاع المحلية، تشكل المجاري الحضرية التي يجري تصريفها على وجه غير صحيح في المياه العذبة والبيئات الساحلية مشاغل متنوعة. وترتبط هذه: (أ) بمسببات الأمراض التي قد ينتج عنها مشاكل على الصحة البشرية من خلال التعرض لمياه الاستحمام أو الأسماك الصدفية الملوثة؛ (ب) المواد الصلبة العالقة؛ (ج) مخدلات مغذية مهمة؛ (د) للطلب الأحيائي للكيماوي على الأكسجين؛ (هـ) لللدائن والركام البحري الآخر؛ (و) الأثر السكاني على للنظام الإيكولوجي؛ (ز) المعادن الثقيلة والمواد السامة الأخرى، مثل البييدروكربونات، حيث يجري تصريف المصادر الصناعية في شبكات التجميع الحضرية؛ (ز) تتدفق مياه الأمطار التي تحتوي على مواد ملوثة.

إن الآثار البيئية المرتبطة بعمليات تصريف مياه النفايات المنزلية هي محلية بشكل عام مع آثار عبر الحدود في بعض المناطق الجغرافية. إن جميع المشاكل المتعلقة بالمجاري في المناطق الساحلية من العالم ذات أهمية. وبناء على ذلك، تعتبر عمليات تصريف مياه النفايات المنزلية أحد التهديدات المهمة للبيئات الساحلية في العالم. وفي منطقة البحر المتوسط، أصبحت المشكلة أسوأ من خلال السياحة وطابعها الموسمي، الذي يحتم وجود محطات معالجة تستخدم لمدة أشهر قليلة في السنة فقط.

إن معظم محطات المعالجة الثانوية لا تعمل أو يجري صيانتها على نحو كاف نتيجة لعدم كفاية الموارد المالية والافتقار إلى الخبرة التقنية. وتؤكد بلدان كثيرة على تصميم مرافق لمعالجة مياه النفايات لإعادة استخدامها.

إن أكثر الآثار البيئية شيوعاً وقلقاً لعمليات تصريف مياه النفايات الحضرية هو التدهور التدريجي للموائل، ولا سيما المروج الزهرية مما ينجم عنه انخفاض التنوع البيولوجي.

الأهداف المقترحة

- بحلول عام ٢٠٢٥، التخلص من جميع مياه النفايات الحضرية (المجاري) تمثياً مع أحكام بروتوكول المصادر البرية.

- بحلول عام ٢٠٠٥، التخلص من المجاري من المدن والتكتلات الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ٠٠٠ ومناطق الشواغل تمثياً مع أحكام البروتوكول.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- بحلول عام ٢٠٠٠، استكمال واعتماد المبادئ التوجيهية لعام ١٩٨٦ لمعالجة المجاري والتخلص منها، وكلما كان ملائماً، معايير ومقاييس النوعية البيئية.

- وضع برامج للمشاركة وتبادل المعلومات والمشورة التقنية فيما يتعلق بالمعالجة ومرافق المجاري السليمة بنينا بما في ذلك استخدام مياه النفايات المعالجة وحمأة المجاري.

- تعزيز برامج بحوث لتحديد والتأكد من تكنولوجيات معالجة المجاري.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- استكمال واعتماد طوال فترة سنتين للقوانين الوطنية المعنية بعمليات تصريف المجاري في البحر والأنهار التي تأخذ في الاعتبار بروتوكول المصادر البرية ولا سيما مرفقه الثاني وعندما يكون ملانما لتدابير مشتركة اعتمدها الأطراف.

- بحلول عام ٢٠٠٥، وضع خطط وبرامج وطنية للإدارة السليمة بينيا للمجاري، ومن أجل هذا الغرض ضمان:

١١٠ بحلول عام ٢٠٠٥، توصيل المدن الساحلية والتكتلات الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ٠٠٠ بشبكة مجاري والتخلص من جميع مياه النفايات تمثيا مع القوانين الوطنية؛

١٢٠ تحديد مخارج للتصريف للساحلية وذلك للحصول على أو المحافظة على معايير لنوعية البيئة متفق عليها وتجنب تعرض مصائد الأسماك ومداخل المياه ومناطق الاستحمام لمسببات الأمراض وتجنب تعرض البيئات الحساسة (مثل البحيرات الشاطئية وقيعان البحار العشبية وما إلى ذلك) إلى زيادة للتغذية والأحمال الصلبة العالقة؛

١٣٠ تعزيز معالجة أولى وثانية، وكلما كان ملانما ومجديا، معالجة تالفة للمجاري الحضرية التي تصرف في الأنهار ومصبات الأنهار والبحر؛

١٤٠ تعزيز ورقابة للتشغيل الجيد والصيانة الصحيحة للمرافق الجالية؛

١٥٠ تعزيز إعادة استخدام الملوثات المعالجة لصيانة موارد المياه. ومن أجل هذا الغرض، يجري تشجيع تدابير البنية الأساسية والمعالجة عند المصدر وفصل الملوثات للصناعية وكذلك:

أ. إعادة الاستخدام المفيد لمياه المجاري والحماة من خلال التصميم الصحيح لمحطات المعالجة والعمليات ورقابة نوعية مياه الفضلات الملوثة طبقا للقوانين الوطنية؛

ب. المعالجة السليمة بينيا عند معالجة الملوثات المنزلية والصناعية المتوائمة معا؛

١٦٠ تعزيز الجمع المنفصل لمياه الأمطار ومياه النفايات الحضرية وضمان معالجة مياه الأمطار أولا التي تعتبر ملوثة بصورة خاصة؛

٧٠ تحديد توافر واستدامة الاستخدامات المنتجة لحماية المجاري مثل امتداد الأرض والكومبوست وما إلى ذلك.

٨٠ حظر تصريف الحمأة في مياه منطقة البروتوكول.

٥-١-٢ الفضلات الصلبة الحضرية

يمكن أن تؤثر النفايات الصلبة الحضرية على تلوث البحر من خلال عدد من الطرق: من خلال إطلاق نفايات أولية في البحر، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، ولا سيما اللدائن ومن خلال انبعاثات في الجو للملوثات التي قد تتولد بواسطة حرق منتجات النفايات هذه.

الأهداف المقترحة

- بحلول عام ٢٠٢٥ على الأقل، تقوم إدارة النفايات الصلبة الحضرية على أساس الخفض عند المصدر وجمع منفصل وإعادة الدوران والكومبوست والتخلص السليم بينيا.

- بحلول عام ٢٠٠٥ على الأقل، تقوم إدارة النفايات الصلبة الحضرية على أساس الخفض عند المصدر والجمع المنفصل وإعادة الدوران والكومبوست والتخلص السليم بينيا في جميع المدن والتكتلات الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ٠٠٠ ومناطق الشواغل.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- بحلول عام ٢٠٠٠، صياغة واعتماد مبادئ توجيهية لأنظمة مناسبة بينيا ومجدية اقتصاديا للجمع، بما في ذلك الجمع المنفصل، والتخلص من النفايات الصلبة الحضرية.

- بحلول عام ٢٠٠٥، وضع برامج لخفض وإعادة دوران النفايات الصلبة الحضرية.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- بحلول عام ٢٠٠٠، وضع خطط وبرامج وطنية للخفض عند المصدر والإدارة السليمة بينيا للنفايات الصلبة الحضرية.

- بحلول عام ٢٠٠٥، إنشاء شبكات مناسبة بينية ومجدية اقتصاديا للجمع والتخلص من النفايات الصلبة الحضرية في المدن والتكتلات الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ٠٠٠ نسمة.

- تعزيز خفض وإعادة دوران النفايات للصلبة الحضرية.

٣-١-٥ تلوث الهواء

يوجد تلوث الهواء في معظم المدن في المنطقة التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة، وتزيد تركيزات الجزيئات والرماس في الهواء عن المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية وزيادة تبلغ ما بين ٢ إلى ٥ ومتوسط سنوي لمستويات ثاني أكسيد الكبريت أكثر من مائة مايكروجرام للمتر المكعب في مدن كثيرة قريبة من معامل التكرير وارتفاع الكبريت قرب محطات القوى الكهربائية والصناعات التي تستخدم زيت الوقود. والسيارات هي مصدر رئيسي لتلوث الهواء الحضري. إن تلوث الهواء في المدن له تأثير كبير على الصحة.

الأهداف المقترحة

- بحلول عام ٢٠٢٥، تكون مستويات ملوثات الهواء في المدن تتماشى مع أحكام البروتوكول والأحكام الدولية الأخرى المتفق عليها.

- بحلول عام ٢٠٠٥، تكون مستويات ملوثات الهواء في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ٠٠٠ نسمة وفي مناطق الشواغل تتماشى مع أحكام البروتوكول والأحكام الدولية الأخرى المتفق عليها.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- بحلول عام ٢٠٠٥، صياغة واعتماد أهداف نوعية الهواء للملوثات الجوية.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني للمصادر المتنقلة

- تعزيز إدارة حركة المرور وإيلاء الأولوية لاستخدام النقل العام.

- تعزيز استخدام البنزين الخالي من الرصاص وبنزين عطري ذو مستوى منخفض.

- تحسين عمليات التفتيش على السيارات وصيانتها وتجديد السيارات القديمة (من خلال حوافز اقتصادية).

- مواصلة زيادة تنمية الغاز الطبيعي الإقليمي والمحلي لاستبدال زيت الوقود ذي الكبريت المرتفع بغاز طبيعي والتحول إلى الغاز الطبيعي في الأماكن القريبة الحضرية.

- تعزيز استخدام الحافلات التي تستخدم وقود غازي أو أشكال بديلة أخرى للطاقة بدلا من زيت الديزل.

- دعم وتشجيع مشاركة خدمات النقل العام في الأنشطة الواردة أعلاه.

٢-٥ التنمية الصناعية

تتفاوت التنمية الصناعية في بلدان البحر المتوسط تفاوتاً كبيراً وهناك تسليم جماعي بقدرتها على توليد التلوث والتسبب في أضرار على البيئة. ومن بين ثلاثين قطاعاً للأنشطة الأولية التي نظرت في المرفق الأول بروتوكول المصادر البرية يوجد واحد وعشرون قطاعاً صناعياً.

وعلى المستوى الدولي، حظيت الملوثات السامة^١ المداومة والمتراكمة أحياناً بالأولوية نظراً لآثارها على الصحة البشرية والتنوع البيولوجي وصيانة الأنظمة الإيكولوجية وآثارها طويلة الأجل وبعيدة المدى، ولم تحظ الملوثات الأخرى بالعناية الكافية مثل المواد السامة وغير المداومة أو غير المتراكمة أحياناً والمواد الصلبة العالقة والمواد والمغذيات العضوية التي تتحلل أحياناً بسبب أن آثارها محددة في أماكن معينة وأقل مداومة. وتولد الصناعات هذه الملوثات بكميات كبيرة ويمكن أن يسبب تصريفها في البيئة ضرراً على الصحة البشرية والأنظمة الإيكولوجية والموائل والتنوع البيولوجي.

إن معظم البلدان في المنطقة لديها قطاع صناعي حكومي مهم يتألف من صناعات كبيرة. وبالرغم من تنوع الحالات والمشاكل، يشمل القطاع الصناعي العام: إنتاج الطاقة، معامل تكرير النفط، البتروكيماويات، المعادن الأساسية للحديد والصلب، المعادن الأساسية للألمنيوم، إنتاج الأسمدة، الورق ولب الورق، إنتاج الأسمنت.

^١ تشمل السمية الآثار لخرمونية المنعطة.

وينبغي تطبيق برنامج يتعلّق بخفض التلوّث الصناعي والقضاء عليه إلى أقصى حد ممكن في جميع المنشآت الصناعية ولكن يمكن البدء بشركات القطاع العام التي يمكن أن تعطي مثالا وتشجع الشركات للخاصة.

الأداف المقترحة

- بحلول عام ٢٠٢٥، تكون المصادر الثابتة لعمليات التصريف وانبعاثات الهواء في منطقة البروتوكول من منشآت صناعية تمشي مع أحكام البروتوكول والأحكام الدولية والوطنية الأخرى المتفق عليها.
 - وطوال عشر سنوات، خفض بنسبة ٥٠ في المائة عمليات التصريف والانبعاثات وخسارة المواد السامة والمداومة والمتراكمة أحيائيا من المنشآت الصناعية.
 - طوال مدة عشر سنوات، خفض بنسبة ٥٠ في المائة عمليات التصريف والانبعاثات وخسارة المواد الملوثة من المنشآت الصناعية في المناطق الخطرة ومناطق الشواغل.
- ويشارك القطاع الصناعي العام في هذه الأهداف.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- بحلول عام ٢٠٠٥، صياغة واعتماد مبادئ توجيهية لمعالجة مياه النفايات الصناعية وللتخلص منها.
- بحلول عام ٢٠١٠، صياغة واعتماد، حسب الاقتضاء، معايير وأهداف نوعية البيئة وقيم حدود الانبعاث للمصادر الثابتة للتصريف في للمياه أو الهواء.
- وضع برامج للمشاركة وتبادل المعلومات والمشورة للتقنية المتعلقة بمراقب ومعالجة مياه النفايات السليمة بينيا بما في ذلك استخدام مياه النفايات المعالجة والحماة والنفايات.
- تعزيز برامج البحوث لتحديد وبيان مدى صلاحية تكنولوجيات معالجة مياه النفايات.

- إعداد مبادئ توجيهية لتطبيقها على أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية والتكنولوجيا النظيفة من أجل الصناعات.

- دعم وضع وتطبيق الإدارة البيئية ومخطط مراجعة الحسابات البيئية (EMAS and ISO 14000).

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- وضع أو استكمال في فترة قصيرة ممكنة قائمة جرد للمصادر الثابتة للتصريف وانبعاثات الملوثات في المناطق الخطرة ومناطق الشواغل.

- وضع أو استكمال في أقصر فترة ممكنة قائمة جرد للمصادر الثابتة لعمليات التصريف وانبعاثات الملوثات من القطاع الصناعي العام.

- إعداد أو استكمال واعتماد، في أقرب وقت ممكن، قوانين وطنية تتعلق بالمصادر الثابتة لعمليات تصريف مياه النفايات الصناعية في منطقة البروتوكول التي تأخذ في عين الاعتبار المبادئ التوجيهية والمعايير والمقاييس المشتركة التي اعتمدها الأطراف.

- إيلاء الأولوية للمشاكل البيئية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ودعم إقامة روابط للحد من توليد النفايات وتحقيق تناول مشترك لمياه نفاياتها.

- خفض عمليات تصريف وانبعاثات الملوثات بقدر الإمكان، وللقيام بذلك، تعزيز تنفيذ المراجعة الحسابية البيئية وتطبيق أفضل الممارسات البيئية، وإذا كان ممكناً، أفضل التقنيات المتاحة في المنشآت الصناعية التي هي مصدر الملوثات.

١-٢-٥ المواد السامة والمداومة والمترابطة أحياناً

تشمل المواد السامة والمداومة والمترابطة أحياناً المواد العضوية وغير العضوية. وتسمى الأولى "الملوثات العضوية المداومة" وتشمل الأخيرة بعض المعادن الثقيلة (HG, Cd and Pb) وبعض المركبات العضوية المعدنية.

(أ) الملوثات العضوية المداومة

إن الملوثات العضوية المداومة هي مجموعة من المركبات العضوية التي: ١١ تم تلك خواص سامة، بما في ذلك آثار على وظيفة الهرمونات؛ ١٢ مداومة؛ ١٣ متراكمة أحيائيا؛ ١٤ معرضة للنقل بعيد المدى والترسب؛ ١٥ يمكن أن ينتج عنها آثار ضارة على البيئة والصحة البشرية في الأماكن القريبة والبعيدة عن مصادرها. وتوصف الملوثات العضوية المداومة بانخفاض ذوبانها في الماء وارتفاع ذوبان الدهون. إن معظم الملوثات العضوية المداومة سببها الإنسان. إن الانبعاثات التي ترجع للإنسان ترتبط بالعمليات الصناعية واستخدام المنتجات وتطبيقاتها والتخلص من النفايات والتسرب والانسكاب وحرق الوقود ومواد النفايات. وبمجرد تشتتها تصبح عملية تنظيفها غير ممكنة تقريبا. ونظرا لأن كثيرا من الملوثات العضوية المداومة متطايرة نسبيا، غالبا ما تكون عملية إعادة تعبئتها وإعادة انتشارها لمدى بعيد من خلال مسارات جوية معقدة لتحديد مصادر محددة.

إن الملوثات العضوية المداومة لها نصف حياة بيئية. وبناء على ذلك، فإن الانبعاثات المتتالية عبر الزمن تؤدي إلى تراكم متواصل ووجود دائم لهذه الملوثات في البيئة العالمية.

إن طرق النقل الأوثية في البيئة البحرية والساحلية تشمل الترسيب الجوي والجريان السطحي. ويتم النقل الإقليمي والعالمي من خلال الدورة الجوية، ولكن يحدث أيضا من خلال نقل الرواسب والدورة المحيطية. وتحدث عمليات الانتقال أيضا من خلال الهجرات المتتالية لعمليات الانتقال قصيرة المدى الناتجة عن عمليات متتالية للتطير والترسب وإعادة التطير. ونتيجة لأنماط النقل والخصائص الكيميائية هذه، هناك دليل متزايد على الهجرة المنتظمة لهذه المواد إلى ارتفاعات أبرد.

وتمشيا مع المقرر ٣٢/١٨ الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو ١٩٩٥ وبرنامج العمل العالمي (واشنطن، ١٩٩٥) ينص بروتوكول المصادر البرية في المرفق الأول على:

١٠ "ستولي الأطراف عند إعدادها لخطط عمل وبرامج وتدابير تشميا مع برنامج العمل العالمي أولوية للمواد السامة والمداومة والمتراكمة أحيائيا، ولا سيما الملوثات العضوية المداومة وكذلك لمعالجة مياه النفايات وإدارتها؛"

١١ "تستخدم فئات المواد ومصادر التلوث التالية كدليل لإعداد خطط عمل وبرامج وتدابير: مركبات الهالوجين العضوية والمواد التي قد تشكل هذه المركبات في البيئة. وستحظى بالأولوية: DDT, Aldrin, Dieldrin, Endrin, Chlordane, Heptachlor, Mirex, Toxaphene, Hexachlorobenzene, PCBs; "Dioxins and Furans"

١- (أ) اثنا عشر ملوثاً عضوياً مداوما ذات أولوية. أن السواد الثانية عشرة التي حددها بروتوكول المصادر البرية هي مركبات عضوية كلورية ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

١١* مبيدات الآفات: *DDT; Aldrin, Dieldrin, Endrin; Chlordane; Heptachlor; Mirex; Toxaphene; and Hexachlorobenzene*

١٢* المواد الكيميائية الصناعية: *PCBs (polychlorobiphenyles)*

١٣* الملوثات غير المطلوبة: *Hexachlorobenzene; Dioxins and Furans*

مبيدات الآفات. إن استخدام التسعة مبيدات آفات الواردة أعلاه محظور تماما في منطقة البحر المتوسط. إن *Hexachlorobenzene (HCB)* هو مبيد للفطر كان يستخدم لمعالجة البذور وحفظ الأخشاب. وهو أيضا ملوث غير مطلوب لإنتاج منتجات كيميائية صناعية مثل *carbon tetrachloride, trichloroethylene* and *pentachloribenzene* وهي شوائب موجودة في مبيدات آفات عديدة مثل *pentachlorobhenol (PCP)* وآخرين.

المواد الكيميائية الصناعية. إن *PCBs* أو *Polychlorobiphenyles* هي مخلوطات من الهيدروكربونات الكلورية التي استخدمت بكثافة منذ عام ١٩٣٠ باعتبارها عوازل كهربائية في المحولات والمكثفات وإلى مدى أقل كسوائل هيدروكلورية ومواد غير موصلة. وبعض بدائل *PCB* تعتبر خطيرة وبنبغي تقييمها.

الملوثات غير المطلوبة: *Hexachloribenzene; Dioxins and Furans*. إن *Hexachlorobenzene* هو أيضا ملوث ناتج عن صناعة بعض المنتجات الكيميائية الصناعية كما أشير إلى ذلك أعلاه.

Dioxins and Furans إن مصطلحي *dioxins* و *furans* يستخدمات لوصف مجموعتين من الملوثات البيئية: *polychlorinated dibenzo-p-dioxins (PCDD)* و *polychlorinated dibenzofurans (PCDF)*. ومن بين ٢١٠ مادة مختلفة تكون التوكسينات الحقيقية هي ١٧ أيسوميرات مع كلور بديل في ٢ و ٣ و ٧ و ٨ موضعاً، وأكثرها سمية هي *tetrachlorodibenzo-p-dioxin (2, 3, 7, 8 TCDD)* أما سمية ١٦ مكونا الأخرى فهي تتعلق بسمية هذه المادة.

ليس هناك استخدام لـ *Dioxins and furans* في حد ذاتها، ولكنها يمكن أن توجد كملوثات في بعض المنتجات ويمكن إنتاجها من عمليات الاحتراق. إن مصادر *dioxins and furans* يمكن أن تكون طبيعية أو ذات منشأ بشري. وتشمل المصادر الطبيعية حرائق الغابات أو الانفجارات البركانية أو تفاعلات الأنزيمات أو

تحلل الضوء. لقد بينت دراسات مصادر الترسب في البحيرات القريبة من للمراكز الصناعية أن dioxins and furans كانت منخفضة حتى عام ١٩٢٠. وتبين هذه الدراسات زيادات في تركيز dioxins and furans من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٧٠. وقد تم قياس انخفاض التركيزات منذ ذلك الوقت. وتتمشى هذه الاتجاهات مع اتجاهات إنتاج chlorophenol. وليس هناك من شك اليوم أن وجود مكونات dioxins and furans في البيئة يحدث أساساً نتيجة للممارسات البشرية.

إن معظم المصادر البشرية المهمة لـ dioxins and furans هي:

- ١١* منشآت الاحتراق: ترميد النفايات الحضرية والصناعية ونفايات المستشفيات وحرق بقايا الحماة والمواد الحفرية لمحطات توليد القوى؛
- ١٢* مصادر الاحتراق الصغيرة: محركات السيارات والتسخين المنزلي؛
- ١٣* صناعة واستخدام بعض مبيدات الآفات، ولا سيما chlorophenoxyacids (2,4-D and chlorinated phenols and PCBs, 2,4,5-T) التي توجد فيها باعتبارها شوائب؛
- ١٤* عمليات أخرى مثل تبييض لب الورق وصناعة المعادن واستعادة المعادن، ولا سيما أسلاك النحاس والمحركات الكهربائية وخرائط النحاس والألمنيوم؛
- ١٥* الحوادث: الحرائق التي تشمل مواد مكلورة، وأساساً chlorophenols and PCB.

الأهداف المقترحة

- للتضاء التدريجي على ٩ مبيدات آفات و PCBs وخفض إلى أقصى حد ممكن مخلات الملوثات غير المطلوبة: hexachlorobenzene, dioxins and furans.
- بحلول عام ٢٠٠٥، خفض بنسبة ٥٠ في المائة من مخلات ١٢ ملوثاً عضوياً مداوماً ذات أولوية.
- بحلول عام ٢٠٠٥، جمع والتخلص من جميع نفايات PCB بطريقة آمنة وسليمة بيئياً.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- توفير المعلومات والمشورة التقنية للأطراف المتعاقدة بشأن تسع مبيدات آفات وبدائل PCB وتقديم توصيات ملائمة.
- وضع برامج لمشاركة وتبادل المعلومات والمشورة التقنية فيما يتعلق بالتخلص السليم بيننا من الكميات الحالية من تسع مبيدات آفات وPCB. وينبغي أن تأخذ هذه البرامج في الاعتبار القضاء التدريجي، بما في ذلك إزالة التلوث من المعدات والحاويات.
- إعداد مبادئ توجيهية لتطبيق أفضل الممارسات البيئية، وكلما كان ممكناً، أفضل التقنيات المتاحة عند المصادر الثابتة لـ dioxins and furans الواردة في الصفحة السابقة.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- وضع طوال فترة سنتين قائمة جرد بكميات واستخدامات مبيدات الآفات التسع وPCBs وكذلك الصناعات التي تنتجها أو تكيّفها.
- بحلول عام ٢٠٠٠، القضاء التدريجي على استخدام مبيدات الآفات التسع فيما عدا الاستخدامات التي تتضمن صيانة الحياة البشرية عندما تكون مهددة أو عندما يكون تحليل المخاطر والفوائد نهائياً طبقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية.
- بحلول عام ٢٠٠٠، حظر الإنتاج والاتجار والاستخدام الجديد لـPCBs وبحلول عام ٢٠١٠ جميع الاستخدامات الحالية لـPCBs.
- إعداد برامج تجريبية تهدف إلى التخلص الآمن من PCBs؛ وينبغي ان تنظر هذه البرامج في القضاء التدريجي عليها، بما في ذلك إزالة التلوث من المعدات والحاويات.
- بحلول عام ٢٠٠٠، تنظيم جمع والتخلص السليم بيننا من الكميات الحالية من مبيدات الآفات التسعة.
- خفض انبعاثات HCB, dioxins and furans كلما كان ممكناً القيام، وذلك لتعزيز تنفيذ المراجعة الحسائية البيئية وتطبيق أفضل الممارسات البيئية، وكلما كان ممكناً، أفضل التقنيات المتاحة للعمليات التي تولد هذه المركبات مثل ترميد النفايات أو استعادة المعادن، أساساً أسلاك النحاس والمحركات الكربانية.

(أ) ٢- الملوثات العضوية المداومة الأخرى. يعد الفريق العامل بشأن استراتيجيات لاتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود مشروع بروتوكول بشأن الملوثات العضوية المداومة ولاحظ مع تحفظ واحد، أن هناك اتفاق عام على إدراج ١٢ مادة في بروتوكول، المسماة هنا "١٢ أولوية" زائداً *PAHs*, *chlorinated paraffins*, *lindane* and *hexabromobiphenyl and chloridecone* بينما تتطلب السلسلة القصيرة *pentachlorophenol* مزيداً من الدراسة.

Polycyclic Aromatic Hydrocarbone (PAHs). تحتوي مجموعة *PAHs* على مئات من مواد تحدث طبيعياً في النفط على مستويات أجزاء في المليون. وتتشكل *PAHs* أيضاً من الترميد غير الكامل للمواد العضوية وهذه العملية هي المصدر الرئيسي لـ *PAHs* في الهواء. إن *PAHs* ذات وزن جزيئي يتجاوز ٢٢٨ وهو يتحول تماماً إلى جسيمات في الهواء. و يتحول *PAHs* أيضاً في البيئة البحرية أساساً إلى جسيمات نتيجة انخفاض ذوبانها في الماء.

عند إعداد مشروع بروتوكول بشأن الملوثات العضوية المداومة، تم اقتراح للتعريف التالي لـ *PAHs*:
 إن *Polycyclic Aromatic Hydrocarbons* هي مركبات عضوية تتألف من حلقتين أو أكثر من البنزين المكثف، وتم اقتراح المركبات الستة التالية باعتبارها مواد مرجعية: *fluoranthene*, *benzo(a)pyrene*, *benzo(b)fluoranthene*, *benzo(k)fluoranthene*, *indeno(1,2,3.cd)pyrene* and *benzo(g,h,i)perylene*.
 وهناك اقتراح آخر بالتوسع في القائمة لتشمل مركبات *PAHs* 10, 12, 15, 16 or 22. *Borneff PAHs*. وبصورة عامة *benzo(a)pyrene* وهو أكثر المواد المرجعية استخداماً بشكل شائع لـ *PAHs*.

إن أكثر المصادر أهمية لـ *PAHs* هي:

(أ) المصدر الثابت: صناعة الألمنيوم الأولية؛ توليد الكهرباء؛ صناعة الحديد والصلب؛ صناعة سبائك الحديد؛ أحواض السفن؛ معامل تكرير النفط؛ إنتاج الكريوسوت؛ إنتاج الأخشاب المعالجة بالكريوسوت؛ معامل الأسفلت؛ قران الكوك؛ حرق الكابلات.

(ب) مصادر الانتشار: إنشاء الطرق؛ حركة مرور للطرق؛ استخدام الأخشاب المعالجة بالكريوسوت؛ احتراق الفحم المنزلي والأخشاب.

الأهداف المقترحة

- بحلول عام ٢٠٢٥، القضاء التدريجي إلى أقصى حد ممكن على المدخلات من PAHs.

- بحلول عام ٢٠١٠، خفض بنسبة ٢٥ في المائة المدخلات من PAHs.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- إعداد مبادئ توجيهية لتطبيق أفضل الممارسات البيئية وأفضل التقنيات المتاحة عند المصادر الثابتة ومصادر الانتشار لـ PAHs الواردة في الفقرة السابقة أعلاه.

- بحلول عام ٢٠١٠، صياغة واعتماد، وكلما كان ملائماً، قيم انبعاث للمصدر الثابت لعمليات تصريف وانبعاثات PAHs.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- تعزيز تنفيذ مراجعة الحسابات البيئية في المنشآت الصناعية التي هي مصدر PAHs الواردة في الفقرة السابقة والموجودة في مناطق خطرة مختارة.

- خفض انبعاث PAHs كلما كان ممكناً وللقيام بذلك تطبيق أفضل الممارسات البيئية، وكلما كان ممكناً، أفضل التقنيات المتاحة للعمليات التي تولد هذه المركبات.

(ب) المعادن الثقيلة (Hg, Cd, Pb) والمركبات العضوية المعدنية

(ب)-١ المعادن الثقيلة (Hg, Cd and Pb)

يعد الفريق العامل بشأن استراتيجيات لاتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود مشروع بروتوكول بشأن المعادن الثقيلة ولاحظ أن هناك اتفاق عام بشأن إدراج الزئبق والكادميوم والرصاص ومركباتهم في البروتوكول.

الزئبق. إن أهم المصادر الصناعية للزئبق هي: احتراق الفحم في محطات توليد الكهرباء؛ وإنتاج الكلور القلوي؛ صناعة البطاريات والتخلص منها؛ ترميد النفايات والتحميص والصهر في مسابك المعادن غير الحديدية.

الكاديوم. إن أكثر المصادر للصناعية أهمية للكاديوم هي: المعالجة المعدنية لزنك والرصاص؛ الطلاء بالكهرباء؛ إنتاج مركبات الكاديوم؛ إنتاج الأصباغ؛ صناعة البطاريات والتخلص منها؛ إنتاج مركبات للدائن والأسمدة الفوسفاتية.

الرصاص. إن أكثر المصادر للصناعية أهمية للرصاص هي: صناعة للرصاص؛ صناعة لبطاريات والتخلص منها؛ المضائق للنقط؛ المينا والطلاء الزجاجي للفخار وصناعة الزجاج.

يصل الزئبق والكاديوم والرصاص إلى البيئة من خلال عمليات تصريف للسوائل والانبعاثات الجوية.

الأهداف المقترحة

- بحلول عام ٢٠٢٥، لتفضاء التدريجي إلى أقصى حد ممكن على عمليات التصريف والانبعاثات وخسارة المعادن الثقيلة (الزئبق والكاديوم والرصاص).

- بحلول عام ٢٠٠٥، خفض بنسبة ٥٠ في المائة عمليات التصريف والانبعاثات وخسارة المعادن الثقيلة (الزئبق والكاديوم والرصاص).

- بحلول عام ٢٠٠٠، خفض بنسبة ٢٥ في المائة عمليات التصريف والانبعاثات وخسارة المعادن الثقيلة (الزئبق والكاديوم والرصاص).

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- إعداد مبادئ توجيهية لتطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في المنشآت الصناعية التي هي مصادر للمعادن الثقيلة (الزئبق والكاديوم والرصاص).

- بحلول عام ٢٠١٠، صياغة واعتماد، حسب الاقتضاء، معايير ومقاييس للتوعية البيئية لعمليات تصريف وانبعاثات المعادن الثقيلة (الزئبق والكاديوم والرصاص) عند المصادر الثابتة.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- خفض عمليات التصريف وانبعاثات المعادن الثقيلة بقدر الإمكان، وللقيام بذلك، تعزيز تنفيذ المراجعة الحسابية البيئية وتطبيق أفضل الممارسات البيئية، وكلما كان ممكناً، أفضل التقنيات المتاحة في المنشآت الصناعية التي هي مصادر المعادن الثقيلة مع إيلاء الأولوية للمنشآت الموجودة في مناطق خطرة مختارة.

- إعداد برامج وطنية لخفض ورقابة التلوث بواسطة المعادن الثقيلة.

- الاعتماد على المستوى الوطني وتطبيق تدابير مشتركة لمنع التلوث بالزئبق التي اعتمدها الأطراف في عام ١٩٨٧ (عمليات التصريف في البحر، الحد الأقصى للتركيز ٠,٠٥٠ ملج/لتر).

- اعتماد وتطبيق في صناعات قطاع التحليل الكهربائي القلوي والكلور وكذلك المعايير السابقة، قيمة قصوى ٠,٥ جرام من الزئبق في الماء لكل طن من قدرة إنتاج الكلور المركبة. (إعادة دوران المحلول الملحي)، ٥ جرامات من الزئبق في الماء لكل طن (تكنولوجيا المحلول الملحي المفقودة) وكلما كان ممكناً، جرامان من الزئبق من مجموع عمليات الإطلاق في المياه والهواء والمنتجات).

- اعتماد على المستوى الوطني وتطبيق تدابير مشتركة ضد التلوث بالكاديوم ومركبات الكاديوم التي اعتمدها الأطراف في عام ١٩٨٩ (عمليات التصريف في البحر، بحد أقصى للتركيز ٠,٢ ملج/لتر).

- إعداد اتفاقات بينية طوعية تلتزم بها السلطات والمنتجين والمستعملين على أساس خطة لخفضها.

(ب)-٢ المركبات العضوية المعدنية

إن المركبات العضوية المعدنية هي مركبات تكون ذرة المعدن الواحدة مكافئة لذرة كربون واحدة على الأقل. وهذه الأنواع من المواد غالباً ما تستخدم كمركبات وسيطة في الصناعات الكيميائية. وتتحلل مركبات عضوية معدنية عديدة بسرعة في الماء والهواء ومن ثم فهي أقل أهمية كمكونات بيئية. ومع ذلك هناك بعض المواد العضوية المعدنية ثابتة بما فيه الكفاية وتستخدم كمبيدات للأفات أو مواد تركيز في المنتجات الكيميائية.

المركبات العضوية للرصاص. مركبان، *tetraethyllead* (TEL) و *tetramethyllead* (TML) وهما ذا اهتمامان رئيسيان لاستخدامهما بكميات كبيرة كمضافات إلى النفط. إن TML الذي يتبخر من النفط ثابت في الهواء ولا يذوب تقريباً في المياه وثلاثي الرصاص القلوي الناتج عن التحلل يذوب في الماء وهو سام.

المركبات العضوية التصديرية. تتألف هذه المركبات بواسطة ذرة قصدير مكافئة مع مجموعة قلوية أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة، ومن بين هذه، للقلوي الثلاثي فقط وهو ذو أهمية تجارية اليوم. ومركبات الثلاثي القلوي (مثل *tributyltin oxide, tributyltin fluoride, triphenyltin hydroxide*) نظراً لخواصها المبيدة للحويبات وتستخدم كطلاء ضد النمو الفطري في طلاء المركب والمنشآت الخشبية في الماء. وتستخدم أيضاً كمبيد آفات في الزراعة ومطهر في الطب وفي شبكات التبريد في المنشآت الصناعية (محطات القوى الكهربائية ومعامل تكرير النفط) ونتيجة لخواصها الكيميائية الفيزيائية، باعتبارها عاملاً مركزاً لنيوليفينيل الكلوريد. إن مركبات *Trialkyltin* هي طاردة للماء وسامة جداً ومستقرة واستخداماتها كطلاء ضد النمو الفطري وفي شبكات التبريد محظور.

الأهداف المقترحة

- بحلول عام ٢٠١٠، التخلص التدريجي إلى أقصى حد ممكن من عمليات تصريف وانبعاثات وخسارة المركبات العضوية الزئبقية والخفض إلى أقصى حد ممكن للمركبات العضوية للرصاص والمركبات العضوية التصديرية.

- بحلول عام ٢٠١٠، خفض بنسبة ٥٠ في المائة عمليات التصريف والانبعاثات وخسارة المركبات العضوية المعدنية.

- التخلص التدريجي بحلول عام ٢٠٠٥ من استخدام المركبات العضوية الزئبقية.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- إعداد مبادئ توجيهية لأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في المنشآت الصناعية التي هي مصدر المركبات العضوية المعدنية.

- بحلول عام ٢٠١٠، صياغة واعتماد، حسب الاقتضاء، معايير ومقاييس للنوعية البيئية للمصادر الثابتة لعمليات تصريف وانبعاثات المركبات العضوية المعدنية.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- خفض عمليات التصريف وانبعاثات المركبات العضوية المعدنية بقدر الإمكان، وللتقييم بذلك، تعزيز تنفيذ مراجعة الحسابات البيئية وتطبيق أفضل الممارسات البيئية، وكلما كان ممكناً، أفضل التقنيات المتاحة في المنشآت الصناعية التي هي مصدر المركبات العضوية المعدنية.
- تعزيز استخدام البنزين الخالي من الرصاص.
- وضع قائمة جرد للاستخدامات وكميات الزئبق العضوي المستخدم.
- اعتماد على المستوى الوطني وتطبيق تدابير مشتركة لمكافحة التلوث من المركبات العضوية القصديرية التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة في عام ١٩٨٩.
- التخلص التدريجي من استخدام المركبات العضوية القصديرية باعتبارها عوامل مقاومة للنمو الفطري في شبكات التبريد.

٢-٢-٥ المعادن الثقيلة الأخرى

- وبجانب الزئبق والكاديوم والرصاص، هناك معادن ثقيلة أخرى لها خواص يمكن أن تمثل خطراً على البيئة البحرية، وهي الزنك والنحاس والكروم ومركباتها.
- الزنك.* إن أهم المصادر الصناعية للزنك هي: صناعة الزنك والنحاس؛ تغطية الأسطح المعدنية؛ جلفنة الصلب؛ صناعة مركبات السليلوز والحبر الصناعي وصناعة البطاريات والتخلص منها.
- النحاس.* إن أهم المصادر الصناعية للنحاس هي: صناعة النحاس؛ تغطية الأسطح المعدنية؛ الكبلات الكهربائية؛ مبيدات الآفات.
- الكروم.* إن أهم المصادر الصناعية للكروم هي: صناعة الكروم؛ تغطية المعادن؛ المدايع؛ صباغة المنسوجات والصوف؛ موانع التآكل في الدوائر المغلقة لشبكات التبريد.

الأهداف المقترحة

- القضاء إلى أقصى حد ممكن على تلوث البحر المتوسط المتسببة فيه عمليات التصريف والانبعاثات وخسارة الزنك والنحاس والكروم.
- بحلول عام ٢٠١٠، خفض عمليات التصريف والانبعاثات وخسارة الزنك والنحاس والكروم.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- إعداد مبادئ توجيهية لتطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في المنشآت الصناعية التي هي مصادر الزنك والنحاس والكروم.
- بحلول عام ٢٠١٠، صياغة واعتماد، حسب الاقتضاء، معايير ومقاييس النوعية البيئية للمصادر الثابتة لعمليات تصريف وانبعاثات الزنك والنحاس والكروم.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- خفض عمليات تصريف وانبعاثات الزنك والنحاس والكروم بقدر الإمكان، وللقيام بذلك، تعزيز تنفيذ مراجعة الحسابات البيئية وتطبيق أفضل الممارسات البيئية، وكلما كان ممكناً، أفضل التقنيات المتاحة في المنشآت الصناعية التي هي مصادر الزنك والنحاس والكروم مع إيلاء الأولوية للمنشآت الموجودة في المناطق الخطرة المختارة.
- اعتماد، على المستوى الوطني، وتطبيق تدابير مشتركة لمكافحة التلوث الذي يسببه الزنك والنحاس ومركباتهما التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة في عام ١٩٩٦ (عمليات التصريف في البحر، الحد الأقصى للتركيز ١ ملليجرام في اللتر للزيت و٠,٥ ملج/لتر للنحاس).

٥-٢-٣ المركبات العضوية الهالوجينية

تتألف المركبات العضوية الهالوجينية من مجموعة واسعة من المواد العضوية ذات مستويات مختلفة من المعالجة بالكلور واستخدامات متنوعة كثيرة من اللدائن إلى مبيدات الآفات. ويمكن إنتاج بعض المركبات العضوية الهالوجينية بواسطة كائنات حية وأساساً للكائنات الحية الدقيقة. ومع ذلك يحدث وجودها في البيئة

أساسا نتيجة لأنشطة بشرية. وقد يكون لإنتاج واستخدام هذه المركبات آثار بيئية سلبية. وقد تم تناول أكثرها خطورة في الفصل الخاص بالملوثات العضوية المدائمة. ويتناول هذا الفصل المركبات العضوية الهالوجينية التي لها آثار بيئية سلبية التي تتطلب خفضها ومكافحتها ورصدها.

ويمكن تقسيم المركبات العضوية الهالوجينية إلى:

(أ) الكربوهيدرات الدهنية المهلجنة

المذيبات الكلورية. تنتج المذيبات الكلورية تجاريا بكميات كبيرة، وأكثر المذيبات المستخدمة شيوعا هي: *dichloromethane (methylene chloride); 1,1,1-trichloroethane; trichloroethylene; and tetrachloroethylene (perchloroethylene)*. وكان الإنتاج الأوروبي للمذيبات الأربعة حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ طن سنويا في عام ١٩٩٤ ووصل الإنتاج العالمي إلى حوالي مليون طن في عام ١٩٩٢.

كان *1,1,1-Trichloroethane* المنظف المفضل لمكونات "التنظيف البارد" في صناعات مختلفة. ونتيجة لقدراته لاستنفاد الأوزون، قام بروتوكول مونتريال بحظره منذ عام ١٩٩٦.

إن *Trichloroethylene* هو منظف يستخدم بشكل واسع لإعداد سطوح المعادن في الصناعات الهندسية و *Perchloroethylene* المنظف الرئيسي المستخدم للتنظيف الجاف وإزالة الشحم من المعادن.

يستخدم *1,2-dichloroethane* في صناعة الكيمياء كمركب وسيط في إنتاج فينيل الكلوريد. وتستخدم هذه المادة أيضا في الصناعات الصيدلانية والمطاط. ويستخدم فينيل الكلور في إنتاج فينيل الكلور المتعدد (PVC). إن إجمالي السوق العالمي لـ PVC هو حوالي ٢٠ مليون طن. وتجري انبعاثات *1,2 dichloroethane and vinylchloride* في الجو فقط.

إن البقايا التي يتم الحصول عليها بعد بلمره فينيل الكلور تسمى *EDC-tar (ethylene dichloride tar)*. يبلغ حجم المنتج سنويا في شمال غربي أوروبا فقط حوالي ٧٠ ٠٠٠ طن من *EDC-tar*. وكان *EDC-tar* حتى منتصف السبعينات يلقي به في بحر الشمال وفي البحار الأخرى. ويستخدم حاليا لاستعادة المنظفات والعناصر الكيميائية الأخرى قبل ترميدها. وينتج عن الحرق غير التام لـ *EDC-tar* على تشكيل مواد كلورية ثابتة جديدة أكثر تنبعث كغاز.

Trichloromethane (Chloroform). يستخدم معظم الكلوروفورم لإنتاج مركبات للكربون الكلورية للفلورية (CFCs). ويستخدم أيضا كمنظف في الصناعات الصيدلانية والضمادات كمادة وسيطة في إنتاج الطلاء ومبيدات الآفات. إن كلورة حمامات السباحة ومياه الشرب تؤدي أيضا إلى تشكيل *trichloromethane*، الذي يتشكل بواسطة تحلل *1,2 dichloromethane* في عوادم السيارات وتحلل *trichloroethane* في الجو. وتعتبر الانبعاثات الجوية أكبر جزء للانبعاثات الشاملة وصناعة الكيمياء مسؤولة عن انبعاثات *trichloromethane*.

Chlorinated Paraffins (CP). إن مركبات البارافين المكسور هي منتجات تجارية لـ *polychlorinated alkanes* مع أطوال سلسلة كربون تبلغ ما بين C10 to C30. إن مركبات البارافين المكسور هي مواد طاردة للماء ذات ذوبان قليل جدا في الماء.

إن أهم استخدامات صناعية للبارافين المكسور هي: ملدنات للطلاء؛ وملدنات منتجات منع التسرب؛ والسوائل لتشغيل المعادن؛ ومؤخرات للهب للمواد المطاطية واللدائن والمنسوجات. ويقدر الإنتاج العالمي للبارافين المكسور بحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ طن.

إن فئة المركبات الدهنية الكلورية منخفضة التطاير وتوزيع البارافين المكسور هو أساسا نتيجة للنقل المائي حيث يستوعب معظم البارافين المكسور من قبل الجسيمات وطبقة السطح. إن البارافين المكسور الخطير على البيئة هو البارافين المكسور ذو السلسلة القصيرة، ولا سيما البارافين الذي له طول سلسلة ما بين ١٠ و١٣، الذي يبلغ محتوى الكلور فيه أكثر من ٥٠ في المائة من وزنه. وقد يلوث البارافين المكسور البيئة في حد ذاته ولكنه يمكن أن يشكل ملوثات خطيرة أخرى، عندما يعالج في درجات حرارة عالية.

(ب) الهيدروكربونات العطرية المهلجنة

كلور البنزين. يستخدم كلور البنزين في الصناعات الكيميائية. واستخدم *mono-di- and trichlorobenzenes* كمذيبات ومركبات وسيطة كيميائية في مبيدات الآفات والمواد الصيدلانية. وتنتج كميات كبيرة من البنزين المكسور كل عام. ويستخدم *1,4 dichlorobenzene* باعتباره مبيدا للآفات ومنعش للهواء، واستخدم *tri and tetrachlorobenzenes* باعتباره PCB كعوامل بديلة في المحولات والمكثفات وفي وسائط نقل الحرارة.

وينتج كلور البنزين أيضا دون قصد في عدد من العمليات الصناعية مثلاً في تصنيع المنجنيز وفي تصنيع المذيبات الكلورية ومبيدات الآفات. وينتقل كلور البنزين أساسا في الجو نتيجة لتطايره ويعتبر خطره

على الأنظمة الإيكولوجية المائية ضعيفا. لقد تم تناول Hexachlorobenzene كملوث عضوي مداوم يحظى بالأولوية.

(PCNs) . ما زال يجري إنتاج PCNs بالرغم من أن إنتاجه على نطاق كبير قد توقف. إن المنتجات التجارية لـ PCN هي مخلوطات من بدائل النفتالين ذات ذرات كلور 1-8. ويستخدم أيضا كمادة عازلة في المكثفات ومؤخرات النار ومواد حفظ الصوف ومبيدات الآفات. وتشكل Polychlorinated naphthalenes من خلال حرق المواد التي تحتوي على مادة عضوية مهلجنة وخلال إنتاج المغنيسيوم.

Polybrominated diphenyl ethers and polybrominated biphenyls. تستخدم
Pentabrominated diphenyl ether (PBDEs) and Polybrominated biphenyls (PBBs) على وجه الحصر
كمؤخرات للهب في الالكترونيات والمنسوجات واللدائن الهندسية. قدر الإنتاج العالمي من PBDEs في عام
1990 بحوالي 4000 طن وإنتاج decabromobiphenyl بحوالي 1000 طن.

قدم البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية التوصيات التالية:

"إن المداومة في البيئة والتراكم في الكائنات الحية توجب عدم استخدام PDBEs تجاريا؛"

"ينبغي عدم تعريض البشر والبيئة إلى PBBs نظرا لمداومتها الكبيرة وتراكمها الأحيائي وآثارها
الضارة المحتملة حتى على المستويات المنخفضة بعد تعرض طويل الأجل. ومن ثم ينبغي عدم استخدام PBBs
تجاريا."

(ج) Chlorinated Phenolic Compounds

إن مركبات Chlorophenolic هي مواد عطرية مكلورة لها مجموعة أو عدة مجموعات من الأكسيد
المائي مكافئة لنويات عطرية. وتؤثر خاصيتها الحمضية على سلوك هذه المركبات في البيئة المائية بشكل
كبير ويعتمد على قيمة تركيز أيون الهيدروجين للمساحات المائية المتبقية لها. إن Chlorophenols هي
مركبات سامة تؤثر في المقام الأول على التفاعل الحيوي للطاقة.

لقد استخدم Chlorophenols وأساسا Pentachlorophenol بكثافة وما زال يستخدم في بلدان كثيرة
كمبيد لآفات (وأساسا كمبيد للفطر ومبيد للبكتريات) وحماية الأخشاب. إن عمليات التصريف الرئيسية
للفينولات المكلورة في البيئة المائية هي مشتقة من استخدام Pentachlorophenol ومن عمليات تصريف
ملوثات التبييض من مصانع الورق. إن العاملين المؤثرين على تشكيل chlorophenols هي كمية الكلور

العنصري المستخدم والمحتوى الخشبي لللب الخشب غير المبيض. وهذه العملية هي لتشكل chlorinated phenols, guaiacols and catechols. وقد يكون Chlorophenols مصدرا لـ dioxins.

(د) مبيدات الآفات العضوية المهلجنة

يستخدم عدد من المركبات العضوية المهلجنة المختلفة كمبيدات للآفات. وجميع هذه المركبات لها خواص سامة وبعضها يضر بالغدد في الإنسان والحياة البرية وينبغي استخدامه بحذر، وينبغي كذلك أن يكون خفض استخدامها هدفاً أولياً. إن الملوثات العضوية المداومة وفينولات الكلور المستخدمة كمبيدات آفات قد ورد ذكرها أعلاه. أما مبيدات الآفات التي لم تذكر والتي حددت على أنها خطيرة في البيئة البحرية فهي حوامض Lindane و Chlorophenoxy.

إن المبيد الحشري Lindane هو أيسومر جاما لـ hexachlorocyclohexane (HCH). وتوجد أيسومرات ألفا وبيتا في المنتج الأولي ويساهم في تلوث البيئة. إن أيسومر بيتا هو أكثر مكون مداومة.

تستخدم Chlorophenoxy acids, (2,4 D and 2,4,5 T) بشكل واسع وقد تسببت في تلوث للمياه الجوفية. وحتى اليوم لم يتم اكتشافه في عينات من البيئة البحرية. إن العلاقة بين مبيدات الآفات هذه و dioxins هي مسألة تدعو إلى للقلق.

الأهداف المقترحة

- للقضاء إلى أقصى حد ممكن على تلوث البحر المتوسط التي تسبب فيه عمليات التصريف والانبعاثات وخسارة المركبات العضوية الهالوجينية.
- بحلول عام ٢٠١٠، خفض عمليات التصريف والانبعاثات والخسارة في البحر المتوسط للمركبات العضوية الهالوجينية.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- إعداد مبادئ توجيهية لتطبيق أفضل للتقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في المنشآت الصناعية التي هي مصدر للمركبات العضوية الهالوجينية.

- بحلول عام ٢٠١٠، صياغة واعتماد، حسب الاقتضاء، معايير ومستويات للنوعية البيئية للمصادر الثابتة لعمليات التصريف وانبعاثات المركبات العضوية الهالوجينية.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- خفض عمليات التصريف وانبعاثات للمركبات العضوية الهالوجينية إلى أقصى حد ممكن، وللقيام بذلك، تشجيع تنفيذ المراجعة الحسابية البيئية وتطبيق أفضل ممارسة بيئية، وكلما كان ممكناً، أفضل التقنيات المتاحة في المنشآت الصناعية التي هي مصادر المركبات العضوية الهالوجينية مع إيلاء الأولوية للمنشآت الموجودة في المناطق الخطرة المختارة.

- إعداد برامج وطنية بشأن خفض ومكافحة التلوث بواسطة المركبات العضوية الهالوجينية.

- اعتماد، على المستوى الوطني، وتطبيق تدابير مشتركة لمكافحة التلوث التي اعتمدها الأطراف.

- تنظيم عمليات تصريف الكلور العضوي من قبل صناعات الورق ولب الورق وبالحد من عمليات التصريف التي تقاس باعتبارها AOX (الهالوجين العضوي الممتاز) في الكيلوجرام واحد للطن من اللب المنتج وخفضه أكثر من خلال تعزيز تبييض بديل لكلور جزئي واستخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية.

- وضع قائمة جرد للاستخدامات وكميات البارافين المكلور وخفض استخدام البارافين المكلور للسلسلة القصيرة.

- وضع قائمة جرد باستخدامات وكميات مبيدات الآفات.

- خفض ومكافحة صناعة واستخدام PBBs و PDBEs.

- خفض ومكافحة إنتاج واستخدام بعض مبيدات الآفات مثل مبيدات الأعشاب 2,4-Lindane، و 2,5-T و D و tri-, tetra و penta chlorophenols المستخدمة في معالجة الأخشاب.

- المشاركة في برامج وأنشطة المنظمات الدولية ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة بشأن الاستخدام المستدام لمبيدات الآفات وتعزيز الإدارة المتكاملة للآفات.

- المشاركة في مشروع خفض مخاطر مبيدات الآفات لمنظمة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة.

- إعداد اتفاقات بينية طوعية تلزم السلطات والمنتجين والمستعملين بخطة لخفضها.

٤-٢-٥ المواد المشعة

لقد دخلت المواد المشعة و/أو تدخل البيئة البحرية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة نتيجة للأنشطة والممارسات البشرية المختلفة. وتشمل هذه الأنشطة إنتاج الطاقة وإعادة معالجة الوقود المستعمل والعمليات العسكرية والاختبارات النووية والتطبيقات الطبية والعمليات الأخرى المرتبطة بإدارة والتخلص من النفايات المشعة ومعالجة المواد الطبيعية بواسطة عمليات صناعية. والأنشطة الأخرى، مثل نقل المواد المشعة والمخاطر التي تشكلها مثل عمليات التصريف. ويمكن أن تشكل المواد المشعة مخاطر على صحة البشرية والبيئة.

الهدف المقترح

- القضاء إلى أقصى حد ممكن على المدخلات من المواد المشعة.

الأنشطة المقترحة على المستوى أقليمي

- إرسال تقارير والمعلومات الأخرى التي ترد طبقاً للاتفاقية والبروتوكول إلى الأطراف.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- تعزيز سياسات وتدابير عملية تشمل وضع أهداف وجدول زمنية لتقليل توليد النفايات المشعة إلى أدنى حد وتوفير معالجة آمنة وتكييفها ونقلها والتخلص منها.

- اعتماد تدابير، تشمل أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لخفض و/أو القضاء على عمليات تصريف والتبعثات وخسارة المواد المشعة في البحر للمتوسط.

- تقديم تقارير عن: الترخيصات الممنوحة والبيانات الناتجة عن الرصد وكميات الملوثات التي يجري تصريفها من أراضيها وخطط العمل والبرامج والتدابير المنفذة.

٥-٢-٥ المغذيات والمواد الصلبة العالقة

إن آثار أخصاب المياه بواسطة المغذيات يعزز الإنتاجية إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى تغيرات في تنوع الأنواع والنمو الزائد للطحالب وانخفاض الأكسجين المذاب المرتبط بإبادة الأسماك وزيادة وجود أو تواتر تكاثر الطحالب من الأنواع السامة. وترتبط هذه العملية بظاهرة "التخثث".

يمكن أن ينتج التخثث من زيادة مخلات المغذيات في المناطق الساحلية والبحرية نتيجة للأنشطة البشرية. والتخثث البحري هو في الأساس مشكلة شاطئية تؤثر على البحيرات الشاطئية والمرافئ ومصبات الأنهار والمناطق الساحلية المتاخمة لمصبات الأنهار لأحواض الأنهار الأهلة بالسكان و/أو التي تتلقى المجاري من المدن الساحلية.

إن المصادر البشرية الرئيسية للمغذيات هي: (أ) المجاري الحضرية؛ (ب) مياه النفايات الصناعية؛ (ج) الزراعة؛ (د) الانبعاثات الجوية.

(أ) المجاري الحضرية (تنظر ٥-١-١)

(ب) مياه النفايات الصناعية

تنتج صناعات كثيرة نفايات سائلة ذات خواص مماثلة لمياه النفايات المنزلية. وملوثاتها الرئيسية هي: المواد العضوية المتحللة أحياناً والمغذيات (النترات والفوسفور) والمواد الصلبة العالقة، التي يمكن معالجتها بتقنيات مماثلة. وقد يكافئ حمل تلوثها لعدد السكان وتقاس باعتبارها حمل الطلب الأحيائي على الأكسجين.

إن أهم مصادر هذه المواد هي:

١٠ صناعة الأغذية والمشروبات: المجازر وإعداد وحفظ اللحوم؛ صناعة منتجات الألبان؛ تعليب وحفظ الفاكهة والخضروات؛ تعليب وحفظ وتجهيز الأسماك والقشريات والأغذية المماثلة؛ صناعة الزيوت النباتية والدهون؛ مصانع السكر ومعامل التكرير؛ التقطير؛ إنتاج النبيذ وصناعة البيرة؛

٢٠ صناعة المنسوجات: تجهيز الصوف والقطن؛

- ٢٣ المدايع وصناعة تجهيز الجلود؛
- ٢٤ صناعة للورق ولب الورق؛
- ٢٥ صناعة الأسمدة للفوسفاتية؛
- ٢٦ صناعة للمواد الصيدلانية: المواد الأساسية (عمليات للتخمير والاستخراج).

الأهداف المقترحة

- بحلول عام ٢٠٢٥، التخلص من جميع مياه الفضلات من المنشآت الصناعية التي هي مصدر الطلب الأحيائي للكيماوي على الأكسجين والمغذيات والمواد الصلبة العالقة تمثيا مع أحكام بروتوكول المصادر البرية.
- طوال عشر سنوات، خفض بنسبة ٥٠ في المائة المنخلات من الطلب الأحيائي الكيماوي على الأكسجين والمغذيات والمواد الصلبة العالقة من مصادر المنشآت الصناعية لهذه المواد.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- إعداد مبادئ توجيهية لتطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في المنشآت الصناعية التي هي مصادر الطلب الأحيائي الكيماوي على الأكسجين والمغذيات والمواد الصلبة العالقة.
- بحلول عام ٢٠١٠، صياغة واعتماد، حسب الاقتضاء، معايير ومقاييس للنوعية البيئية للمصادر الثابتة لعمليات تصريف الطلب الأحيائي الكيماوي على الأكسجين والمغذيات والمواد الصلبة العالقة.
- بحلول عام ٢٠١٠، صياغة واعتماد مبادئ توجيهية لمعالجة مياه النفايات والتخلص من النفايات من الصناعات التي هي مصادر الطلب الأحيائي الكيماوي على الأكسجين والمغذيات والمواد الصلبة العالقة.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- خفض عمليات تصريف الملوثات بأقصى حد ممكن، وللقيام بذلك، تعزيز تنفيذ مراجعة الصناعات البيئية وتطبيق أفضل الممارسات البيئية، وكلما كان ممكناً، أفضل التقنيات المتاحة في المنشآت الصناعية التي هي مصادر الطلب الأحيائي الكيميائي على الأكسجين مع إيلاء الأولوية للمنشآت الموجودة في المناطق الخطرة.

- وضع برامج وطنية للإدارة السليمة بينيا لمياه النفايات والنفايات الصلبة من المنشآت الصناعية التي هي مصادر الطلب الأحيائي الكيميائي على الأكسجين ومن أجل هذا الغرض ضمان:

١١٠ بحلول عام ٢٠٠٥، التخلص من جميع مياه النفايات على الأقل في المنشآت الصناعية التي هي مصادر الطلب الأحيائي الكيميائي على الأكسجين والمغذيات والمواد الصلبة العالقة الموجودة في مناطق الشواغل تمثياً مع القانون الوطني؛

١٢٠ تحديد المخارج الساحلية للحصول على أو المحافظة على معايير للنوعية البيئية متفق عليها وتجنب تعرض البيئات الحساسة (مثل البحيرات الشاطئية وقيعان البحار العشبية وما إلى ذلك) لزيادة أحمال المغذيات أو المواد الصلبة العالقة؛

١٣٠ تعزيز المعالجة الأولى والثانية، وكلما كان ملائماً ومجدياً، الثالثة للطلب الأحيائي الكيميائي على الأكسجين في مياه النفايات التي يجري تصريفها في الأنهار ومصبات الأنهار والبحر؛

١٤٠ تعزيز التشغيل السليم والصيانة الصحيحة للمرافق؛

١٥٠ خفض ومياه النفايات واستخدامها أو حلول أخرى مناسبة لمواقع محددة مثل حلول عدم وجود مياه أو خفض المياه؛

١٦٠ تحديد توافر واستخدام الاستخدمات الإنتاجية لمياه الحمأة والنفايات الأخرى مثل انتشار الأرض والكومبوست واستخدامات الطاقة وأعلاف الحيوانات وما إلى ذلك؛

١٧٠ إعداد اتفاقات بيئية طوعية تلزم بناء عليها السلطات والمنتجين والمستعملين لوضع خطة لخفضها.

(ج) الزراعة

يمثل الحمل الغذائي من الزراعة، أساسا من الزراعة المكثفة، نسبة كبيرة من إجمالي الحمل البشري من المغذيات في المناطق الساحلية.

إن الزراعة المكثفة، التي تشمل إنتاج محاصيل مرتفع أو تربية مكثفة للحيوانات، يمكن أن تكون مساهما رئيسيا في المغذيات نتيجة لاستخدام كميات كبيرة من روث الحيوانات الزراعية للصلبة والسائلة.

يمكن أن تكون تربية الأحياء المائية المكثفة مصدرا أيضا للمغذيات من خلال تشتت الأغذية والإفرازات من الكائنات الحية.

إن تآكل التربة والتصحر هي من المشاكل الخطيرة التي تؤثر على المنطقة وعلى مساهمتها في الميزانية الغذائية وقد يكون حمل للرواسب مهما.

الهدف المقترح

- خفض منخلات المغذيات من الزراعة وممارسات تربية الأحياء المائية في المناطق التي من المحتمل أن تسبب هذه المنخلات تلوثا.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- المشاركة في برامج وأنشطة المنظمات الدولية ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة بشأن التنمية الزراعية والريفية المستدامة في البحر المتوسط.
- المشاركة في برنامج منظمة الأغذية والزراعة بشأن الاستخدام المستدام للأسمدة وتشجيع إعداد استراتيجيات وطنية وإقليمية قائمة على استخدام البذور والأسمدة ومبيدات الآفات المناسبة والرشيده.
- إعداد مبادئ توجيهية لتطبيق أفضل الممارسات البيئية (بما في ذلك الممارسات الزراعية الجيدة) للاستخدام الرشيد للأسمدة وخفض خسارة المغذيات من الزراعة.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- تقييم كميات وأنواع الأسمدة المستخدمة.
- تقييم كمية الروث الصلب والسائل الذي تنتجه الحيوانات الزراعية.
- تعزيز الاستخدام الرشيد للأسمدة وخفض خسارة الأغذية عن طريق إساءة استخدام الأسمدة غير العضوية والروث.
- تعزيز الزراعة الإيكولوجية وتربية الأحياء الإيكولوجية.
- تعزيز قواعد الممارسات الزراعية الجيدة.
- المشاركة في برامج وأنشطة المنظمات الدولية ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة بشأن التنمية الزراعية والريفية المستدامة في منطقة البحر المتوسط.
- تعزيز تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

(د) الانبعاثات الجوية

تقدر انبعاثات النيتروجين (NH_3 and NX_x) في الجو من أراضي بلدان البحر المتوسط بحوالي ٤ مليون طن من NH_3 50% Nox 50% N/yr . إن انبعاثات Nox تعتمد اعتمادا كبيرا على حرق الوقود الحفري (٩٣ في المائة من الإجمالي) بما في ذلك ٥٤ في المائة من النقل البري. وتنتج حوالي ٨٠ في المائة من انبعاثات الأمونيا الجوية عن طريق التحلل الميكروبي للنفايات من المواشي و١٠ في المائة من مدخلات NH_3 تتعلق باستخدام أسمدة نيتريّة. ويقدر ترسب النيتروجين المحمول جوا في البحر المتوسط بحوالي مليون طن سنويا وهو مماثل للمدخلات في الأنهار.

يقدر الترسيب الجوي للفوسفور في شمال غربي البحر المتوسط بحوالي ١٦ ألف طن سنويا وقد تبلغ المدخلات في الأنهار بمقدار ٤٠,٥ ألف طن سنويا.

وتنتشر هذه الكميات المهمة من المغذيات على سطح البحر المتوسط ويقدر الترسيب النيتروجيني والفوسفاتي في منطقة البحر المتوسط في جرام/متر مربع/سنويا هو $0.05 P \pm 0.15$ and $0.5 N \pm 1.5$. ومن هذه الأرقام يمكننا التوصل إلى أن مياه البحر المتوسط لا يهددها الترسيب الجوي للمغذيات.

إن تعريف للنفايات الخطرة مسألة معقدة. إن منتجات النفايات التي تعتبر عادة خطيرة هي الواردة في مرفق أو مرفقات الصكوك القانونية قيد النظر، مثل البروتوكول المتعلق بنقل منتجات النفايات الخطرة عبر الحدود الموقع في عام ١٩٩٦ أو لتفافية بازل بشأن نفس الموضوع.

ويمكن أن تؤثر النفايات الخطرة على البيئة البحرية من خلال التصريف المباشر أو غير المباشر لمنتجات النفايات الأولية في البحر أو من خلال عمليات تصريف في الجو أو في مياه الملوثات التي تولد في عملية التخلص أو معالجة منتجات النفايات. وينبغي إيلاء عناية خاصة إلى الإدارة والتخلص الصحيين من مخزونات المواد الكيميائية القديمة.

الأهداف المقترحة

- بحلول عام ٢٠٢٥، للتخلص من جميع النفايات الخطرة بطريقة آمنة وسليمة بينيا وتمشى مع أحكام بروتوكول المصادر البرية والأحكام الدولية الأخرى المتفق عليها.
- وطوال عشر سنوات، الخفض إلى أقصى حد ممكن بنسبة ٢٠ في المائة من توليد النفايات للخطرة من المنشآت الصناعية.
- بحلول عام ٢٠١٠، للتخلص بنسبة ٥٠ في المائة من النفايات الخطرة المولدة بطريقة آمنة وسليمة بينيا وتمشى مع أحكام بروتوكول المصادر البرية والأحكام الدولية الأخرى المتفق عليها.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- إعداد استراتيجية للبحر المتوسط لإدارة النفايات الخطرة. وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس مبادئ منع وخفض وإعادة الاستخدام وتطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية للتخلص منها مع الأخذ في الاعتبار تنظيم النقل والإجراءات العلاجية.
- صياغة واعتماد تدابير لمكافحة التلوث من النفايات للخطرة.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- إعداد استراتيجية وطنية لإدارة النفايات الخطرة. وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس منع وخفض وإعادة الاستعمال وتطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية للتخلص منها مع الأخذ في الاعتبار تنظيم النقل والإجراءات العلاجية.

- إعداد خطط وطنية لإدارة النفايات الخطرة. وتشمل الخطط الوطنية هذه تقييم كميات النفايات الخطرة المنتجة والموارد المائية الضرورية للجمع والتخلص السليم بيئيا منها.

- قد تشمل الخطط الوطنية برامج وطنية أو إقليمية لنفايات محددة وبرامج وطنية للمنشآت العسكرية وبرامج وطنية للقطاع الصناعي العام.

- إنشاء مرافق للتخلص السليم بيئيا من النفايات الخطرة.

- إعداد اتفاقات بينية طوعية تلتزم بناء عليها السلطات والمنتجين والمستعملين لوضع خطة لخفضها.

- التصديق على بروتوكول النفايات الخطرة وتطبيقه.

(أ) المواد الكيميائية القديمة

تشمل المواد الكيميائية القديمة المخزونات من المركبات العضوية الكلورية المحظورة مثل Dieldrin و DDT والمخزونات من المواد الكيميائية القديمة أو التي لم تعد تستعمل لأي سبب من الأسباب.

الهدف المقترح

- بحلول عام ٢٠٠٥، جمع والتخلص من جميع المواد الكيميائية القديمة بطريقة آمنة وسليمة بيئيا.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- وضع برامج للمشاركة وتبادل المعلومات والمشورة التقنية فيما يتعلق بالتخلص السليم بيئياً من المواد الكيميائية القديمة. وينبغي ان تنظر هذه البرامج في القضاء التدريجي بما في ذلك إزالة التلوث من المعدات والحاويات.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- تكثيف برامج التدريب لتحديد وتناول والتخلص من المواد الكيميائية القديمة.
- تعزيز قواتم الجرد الوطنية للمخزونات من المواد الكيميائية القديمة.
- إعداد برامج تجريبية تهدف إلى التخلص الآمن من المواد الكيميائية القديمة، وينبغي ان تنظر هذه البرامج في القضاء التدريجي، بما في ذلك إزالة تلوث المعدات والحاويات.

(ب) زيوت التشحيم المستعملة

إن التعريف المستخدم لزيوت التشحيم على أساس بروتوكول المصادر البرية هو "زيوت تشحيم ذات أساس معدني والتي من خلال استخدامها أو تخزينها أو تناولها تصبح غير صالحة للأغراض التي كان القصد الأصلي منها ولا سيما للزيوت المستعملة في الاحتراق الداخلي للألات ونقل الحركة وكذلك للزيوت المعدنية للألات والتوربينات والأنظمة الهيدروليكية".

إن أهم مصادر زيوت التشحيم المستعملة هي: صناعات المعادن الرئيسية؛ المنتجات المعدنية المجهزة؛ الآلات؛ المواد الكهربائية؛ معدات النقل؛ المنتجات الكيميائية؛ المطاط واللدائن؛ والمركبات. ويمكن أن تنقسم زيوت التشحيم المستعملة إلى ثلاث فئات:

١١ زيوت التشحيم المستعملة التي يمكن إعادة استعمالها بعد المعالجة؛

١٢ زيوت التشحيم المستعملة الملوثة بمواد أخرى (مثل PCB)؛

١٣ منتجات النفايات الصناعية الملوثة بزيوت التشحيم.

الهدف المقترح

- بحلول عام ٢٠٠٥، جمع والتخلص بنسبة ٥٠ في المائة من زيوت التشحيم المستعملة بطريقة آمنة وسليمة بيئياً.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- صياغة واعتماد معيار لكمية الحد الأقصى من PCB للزيت الذي يحتوي قبل أن يعتبر ملوثاً (على ٥٠ ملج لكل كيلوجرام).

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- بحلول ٢٠٠٠، وضع قائمة جرد بكميات ثلاث فئات من زيوت التشحيم.
- إعداد واعتماد برامج وطنية تجريبية لجمع وإعادة دوران والتخلص من زيوت التشحيم المستعملة.
- إعداد واعتماد برامج وطنية تجريبية لجمع وإعادة دوران والتخلص من زيوت التشحيم المستعملة من قطاع الخدمات العام (النقل الجوي والبري والسكك الحديدية ونقل الطاقة وتوزيعها) ومن المنشآت العسكرية.
- اعتماد على المستوى الوطني وتطبيق تدابير مشتركة لمكافحة التلوث من زيوت التشحيم التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة في عام ١٩٨٩.

(ج) البطاريات

هناك بطاريات أولية وثانوية أو بطاريات مراكم. والأولى مصممة للتزويد بالتفريغ المتواصل أو المتقطع فقط ولا يمكن إعادة شحنها بفاعلية، والبطاريات الثانية يمكن إعادة شحنها. إن الأنواع الرئيسية للبطاريات الأولى هي بطاريات الزنك والكربون التقليدية (بطاريات Leclanche) والبطاريات القلوية والبطاريات الزنقية وبطاريات أكسيد الفضة وبطاريات الزنك وبطاريات الليثيوم وبطاريات النيكل والكادميوم. وقد تكون البطاريات الثانية أو المراكم من نوع الرصاص والحامض، وهي المستخدمة بصورة شائعة في السيارات أو البطاريات القلوية للنيكل والحديد والنيكل والكادميوم. وبمجرد استخدام البطاريات، إما أن يجري التخلص منها أو تجمع لاستعادة المعادن. وفي كلا الحالتين، قد تسبب ضرراً على البيئة.

الأهداف المقترحة

- بحلول عام ٢٠٢٥، يجري التخلص من جميع البطاريات المستعملة بطريقة آمنة وسليمة بينيا وتتمشى مع أحكام البروتوكول والأحكام الدولية الأخرى المتفق عليها.
- وطوال ١٠ سنوات، خفض بنسبة ٢٠ في المائة توليد البطاريات المستعملة.
- بحلول عام ٢٠١٠، التخلص بنسبة ٥٠ في المائة من البطاريات المستعملة بطريقة آمنة وسليمة بينيا وتتمشى مع أحكام البروتوكول والأحكام الدولية الأخرى المتفق عليها.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- تعزيز وضع قوائم جرد وطنية للبطاريات المستعملة.
- إعداد برامج تجريبية لجمع واستعادة والتخلص الآمن من البطاريات المستعملة.
- تعزيز طرق بديلة وتشجيع خفض استخدام البطاريات.
- إعداد واعتماد برامج وطنية تجريبية لجمع وإعادة دوران والتخلص من البطاريات المستعملة من قطاع الخدمات العام (النقل الجوي والبحري والسكك الحديدية ونقل الطاقة وتوزيعها) ومن المنشآت العسكرية.

٢-٥ التغييرات المادية وتدمير الموائل

تؤدي الزيادة في عدد السكان والأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية إلى توسع الإنشاءات والتغييرات المادية في المناطق والمياه الساحلية. إن بناء المواني والمراسي وعمليات الحفر واستخراج الرمل وبناء دفاعات ساحلية وإنشاء خطوط أنابيب ومخارج ساحلية وترميم للشواطئ وللتآكل تؤدي إلى عدم كفاية استخدام الأرض والأنشطة الأخرى المرتبطة بالتوسع الحضري والزراعي وتربية الأحياء المائية وتؤدي إلى

زيادة للتغيرات في الأراضي الرطبة والشواطئ والواجهات الساحلية وقيعان البحر. وبالتالي تدمر موائل مهمة.

قد يؤدي بناء السدود في شبكات الأنهار إلى خفض المياه العذبة لأحمال الرواسب مع تغيرات ممكنة في أوضاع مصبات الأنهار.

الأهداف المقترحة

- للمحافظة على وظيفة النظام الإيكولوجي وعلى تكامل وأنواع التنوع البيولوجي والموائل التي هي ذات اهتمام رئيسي اجتماعي اقتصادي وإيكولوجي.
- وكلما كان عمليا، إعادة الموائل البحرية والساحلية إلى حالتها الأولى التي تأثرت متأثرا مضرا نتيجة الأنشطة البشرية.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- صياغة مبادئ توجيهية لصيانة الموائل والوظائف العادية للأنظمة الإيكولوجية في المناطق الساحلية ولا سيما في سياق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- وضع برامج للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- دعم برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- الاضطلاع بدراسات عن الآثار المحتملة على البيئة أو تقييم الأثر البيئي طبقا لأهمية التغيرات المادية وتدمير الموائل المتعلقة بمشروعات الإدارة.
- وضع نظام للترخيص المسبق من قبل السلطات المختصة الوطنية للأعمال التي تسبب تغيرات مادية للحالة الطبيعية للخط الساحلي أو تدمير الموائل الساحلية.

أن تقييم المشاكل المتعلقة بالتلوث تجعل من الممكن خفض عدم اليقين عندما تحتاج القرارات الإدارية إلى توضيح الصلات بين المدخلات والتركيزات وآثار الملوثات. لقد بدأ التقييم البيئي للبحر المتوسط في عام 1975 في إطار خطة عمل للبحر المتوسط من خلال برنامج مد بول. ومن خلال اعتماد المرحلة الثالثة لمد بول في عام 1996، يشمل البرنامج الآن جميع جوانب الرصد، بما في ذلك رصد الاتجاهات والامتثال ورصد الآثار البيولوجية.

ولتحسين تقييم مدخلات الملوثات في البحر المتوسط ولضمان الامتثال للشروط الموضوعية للترخيصات والنظم، ينبغي أن تضع السلطات المسؤولة أنظمة للرصد والتفتيش.

وطبقاً للمادة 6 من بروتوكول المصادر البرية، توفر الأطراف نظماً للتفتيش لتقييم الامتثال للترخيصات واللوائح. وبالإضافة إلى ذلك، تضع الأطراف عقوبات ملائمة في حالة عدم الامتثال للترخيصات والقوانين وضمن تطبيقها.

الأهداف المقترحة

- بحلول عام 2000، يضع كل طرف برنامج رصد لمدخلات ملوثات ذات أولوية محددة في هذا البرنامج ونوعية البيئة البحرية.

- بحلول عام 2000، تضع الأطراف سجلاً دائماً لنوعية وكمية مياه الأنهار.

- وبحلول عام 2000، تضع الأطراف نظماً للتفتيش.

- بحلول عام 2000، تضع الأطراف برنامجاً لعمليات التصريف وانبعاثات الملوثات ذات الأولوية المحددة في هذا البرنامج ونوعية البيئة البحرية.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- إعداد مبادئ توجيهية لبرامج رصد تلوث الهواء المحلي في المدن والتكتلات الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة.

- وضع مبادئ توجيهية لبرامج رصد الأنهار.

- تعزيز إنشاء سجلات دائمة لنوعية وكمية الأنهار التي يمكن أن تصل إليها جميع الأطراف لأنهار مختارة (حوالي ٥٠).
- تعزيز إنشاء مصرف بيانات عن المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية المتعلقة بنوعية البحر والأنهار وتدفعات الملوثات المرتبطة بنظام المعلومات الجغرافية.
- تعزيز وضع قائمة جرد بمصادر التلوث الجوي الثابتة للرئيسية بناء على المبادئ التوجيهية لـEMEP/CORINAIR.
- الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني
- إنشاء أنظمة تفتيش لضمان الامتثال للشروط الموضوعه في التراخيص والقوانين.
- وضع برامج رصد لتقييم فاعلية الإجراءات والتدابير المنفذة بمقتضى هذا البرنامج.
- وضع وتحسين برامج رصد تلوث الهواء المحلي باعتبارها ذات أولوية في المدن والتكتلات الحضرية التي يتجاوز عدد سكانها أكثر من مليون نسمة.
- وضع وتحسين برامج رصد وطنية ومحلية لمكافحة الملوثات وتقييم عمليات التصريف ونوعية البيئة البحرية.
- وضع برامج لرصد الأنهار وتحسينها.
- إنشاء سجلات دائمة لنوعية الأنهار وكمياتها التي يمكن أن تصل إليها جميع الأطراف لأنهار مختارة (حوالي ٥٠).
- إنشاء مصرف بيانات للمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية المتعلقة بنوعية البحر والأنهار وتدفعات الملوثات المرتبطة بنظام المعلومات الجغرافية.
- تحسين قائمة جرد المصادر الهوائية الثابتة الرئيسية بناء على المبادئ التوجيهية لـEMEP/CORINAIR.

تهدف الأنشطة المقترحة إلى تحسين، من بين جملة أمور: القاعدة العلمية وصياغة السياسة البيئية والموارد البشرية المهنية والقدرة المؤسسية والقدرة على الصعيدين العام والخاص وتنفيذ التكنولوجيا السليمة بيئياً وتنفيذ سياسات الإنتاج الأنظف والتعاون للتقني بما في ذلك التعاون في مجالات نقل التكنولوجيا وعملية المعرفة التقنية. وتأتي جميع هذه التدابير تحت عنوان بناء القدرات، وكجزء مما ورد أعلاه، سيجري تجميع الأنشطة في فئتين:

- دعم وتعزيز وتيسير البرامج للمساعدة في مجال الموارد العلمية والتقنية والبشرية؛

- دعم وتعزيز وتيسير، حسب الاقتضاء، القدرة على تطبيق وتطوير وإدارة الحصول على تكنولوجيات الإنتاج الأنظف وكذلك أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية.

وينظر في تنفيذ أنشطة كل فئة على المستويين الوطني والإقليمي. وستستخدم جميع مكونات هيكل خطة عمل البحر المتوسط في تنفيذها.

١-٧ دعم وتعزيز وتنفيذ برامج للمساعدة في مجال الموارد العلمية والتقنية والبشرية

إن الهدف الرئيسي لكل بلد، بدعم من المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، هو تحديد حالة معرفته العلمية واحتياجات بحوثه وأولوياته وذلك لتحقيق تحسينات مستدامة بقدر الإمكان في:

١١٠ مؤسسات الإدارة البيئية.

١٢٠ القاعدة العلمية ودعم القدرات العلمية والبحثية والقدرات في المجالات المتعلقة بالبيئة ولا سيما الأولويات الموضوعية في برنامج العمل الاستراتيجي.

١٣٠ صياغة سياسة بيئية على أساس أفضل معرفة علمية وأفضل تقييمات.

١٤٠ التفاعل بين المجموعات العلمية والمؤسسات الحكومية من خلال تطبيق النهج الحذر، وكلما كان مناسباً، لاتخاذ القرارات.

١٥٠ نظم الرصد والتفتيش والإعلام.

طبقاً للمادتين ٩ و١٠ من بروتوكول المصادر البرية، تتعاون الأطراف في الميادين العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالتلوث من مصادر وأنشطة برية. ومن أجل هذا الغرض، تضع الأطراف وتنفذ، على المستوى الإقليمي، برامج تدريب وبرامج للمساعدة والتثقيف في مجال الموارد العلمية والتقنية والبشرية.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- دعم إنشاء شبكات لتحسين تبادل الخبرات فيما بين خبراء البحر المتوسط، ولا سيما في مجال الأولويات التي وضعها برنامج العمل الاستراتيجي لمنع التدهور البحري.

- صياغة ودعم برامج تعاون لبناء القدرات وتنمية المؤسسات، بما في ذلك التكنولوجيا ذات العلاقة وإدارة التدريب والموارد البشرية (للعاملين العلميين والتقنيين) والتثقيف العام. وينبغي أن تقدم البرامج المساعدة لتقييم الأثر البيئي وتخطيط التنمية المستدامة ومراجعة الحسابات البيئية والإدارة والتثقيف البيئيين وما إلى ذلك.

- صياغة وتنفيذ برامج في إطار مد بول لبناء القدرات المتعلقة بالتثقيف ومكافحة التلوث البحري.

- المساعدة في وضع مشروعات مؤهلة للتمويل من المتبرعين الماليين الدوليين.

- المساعدة وتقديم المشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات والممارسات التي يمكن أن تساهم في تنفيذ التدابير والأهداف الواردة في برنامج العمل الاستراتيجي.

- إعداد دليل عام مع مبادئ توجيهية عن السياسات الحضرية الموجهة نحو توفير الطاقة وأشكال النقل غير الملوثة وإدارة النفايات والاستخدام المستدام للمياه وخلق أماكن ترويح في المدن.

- إعداد دليل رصد للأشجار بحلول عام ٢٠٠٠.

- إعداد مبادئ توجيهية عن صلة المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية بمؤشرات نوعية المياه من خلال نظام المعلومات الجغرافية للتأكد من مكافحة التلوث.

٢-٧ دعم وتعزيز وتيسير، حسب الاقتضاء، القدرة على تطبيق وتنمية وإدارة الحصول على تقنيات الإنتاج الأنظف وكذلك أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية

ينبغي على الأطراف أن تعزز وتشجع القطاع العام للارتقاء بطرائق فعالة للحصول على تكنولوجيات الإنتاج الأنظف وتطبيق أفضل للتقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية من أجل منع أو خفض أو القضاء التدريجي على المدخلات من الملوثات من مصادر وأنشطة برية مختارة. ومن أجل هذا الغرض، ينبغي على الأطراف، على المستوى الوطني، تحسين معلوماتها وخبرتها التقنية المستكملة.

وفضلا عن ذلك، هناك حاجة إلى الحصول على للتكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها من خلال تدابير داعمة تشجع على التعاون للتكنولوجي والنقل الضروري للمعرفة التكنولوجية وكذلك بناء قدرات اقتصادية وتقنية وإدارية للاستخدام الفعال ولمزيد من تطوير التكنولوجيا المنقولة. وتتطلب المشاركة طويلة الأجل للناجحة في التعاون التكنولوجي مواصلة التدريب وبناء القدرات المنتظم على جميع المستويات عبر فترة من الزمن طويلة.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- تيسير وتعزيز الوصول، ولا سيما للبلدان التي في حاجة للمساعدة، إلى التكنولوجيات الجديدة والإبداعية المتعلقة بكل مصدر ونشاط بري، بما في ذلك التي تسبب تدهورا ماديا وتدميرا للموائل.

- تعزيز تكنولوجيات المعلومات الجديدة التي تيسر نقل المعرفة في داخل البلدان وبين الدول، بما في ذلك بصورة خاصة من البلدان المتقدمة إلى البلدان التي في حاجة للمساعدة.

- إعداد دليل عام مع مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ للتكنولوجيات الأنظف والإنتاج الأنظف والمواد الأنظف.

- إعداد دليل عام مع مبادئ توجيهية عن استخدام بدائل الملوثات العضوية المتداومة ذات الأولوية.

- إنشاء شبكات لتحسين تبادل ونقل للتكنولوجيات السليمة بيئيا فيما بين خبراء البحر المتوسط، ولا سيما في مجال الأولويات الواردة في برنامج العمل الاستراتيجي لمنع تدهور البيئة البحرية.

- تعزيز وصول التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها مع حماية البراءات ولا سيما إلى البلدان النامية.

- تعزيز الترتيبات التعاونية بين شركات البلدان المتقدمة والنامية لتنمية تكنولوجيات الإنتاج النظيف.

- تعزيز المشروعات المشتركة بين الموردين ومستقبلي التكنولوجيات مع الأخذ في الاعتبار أولويات السياسة وأهداف البلدان النامية.

- المساعدة وتقديم المشورة بشأن الجوانب البيئية للتكنولوجيات الحالية التي قد تساهم في تنفيذ التدابير والأهداف الواردة في برنامج العمل الاستراتيجي.

- المساعدة وتقديم المشورة بشأن إعداد التقارير التي يطلبها بروتوكول المصادر البرية.

٨- المشاركة الجماهيرية

إن المعلومات والمشاركة الجماهيرية هي مكونات أساسية للتنمية المستدامة والسياسة البيئية.
الأهداف المقترحة

- توفير وصول الجمهور العام إلى المعلومات المتاحة عن حالة بيئة البحر المتوسط وتطورها والتدابير المتخذة لتحسينها؛

- تعزيز الوعي البيئي بالتلوث ووضع نهج مشترك للمشاكل البيئية في البحر المتوسط؛

- تعزيز وصول الجمهور لأنشطة الحماية وإدارة البيئة والمعرفة العلمية؛

- حشد وضممان المشاركة واشترك الأطراف المتأثرة الرئيسية المعنية (المجتمعات المحلية والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية والمستهلكين وما إلى ذلك).

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- تحديد الأدوار المحتملة للمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي وضممان أن جميع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية يمكنها الوصول إلى المعلومات المتعلقة ببرنامج العمل الاستراتيجي وتطبيقه؛

- تنفيذ حملات إعلامية منسقة وأنشطة خاصة بشأن حماية البيئة؛

- مواصلة التوسع في نشر وتوزيع كتيبات و منشورات وملصقات وتقارير ونشرات ومواد إعلامية أخرى وكذلك استخدام وسائل الإعلام في جميع أشكالها؛
- تعزيز ودعم تبادل المعلومات والخبرة بشأن المشاكل البيئية للمنطقة ووضع تعاون في هذا المجال.

٩- الإبلاغ

طبقاً للمادة ١٣ من بروتوكول المصادر البرية، تقدم الأطراف تقارير كل سنتين إلى اجتماع الأطراف المتعاقدة من خلال المنظمة عن التدابير المتخذة والنتائج المتحققة والمصاحبة التي تمت ملاحظتها في تطبيق البروتوكول.

الأنشطة المقترحة على المستوى الإقليمي

- (أ) إعداد وتطبيق نظام إبلاغ موحد عن تطبيق أحكام الاتفاقية والبروتوكولات وبرنامج العمل الاستراتيجي.
- (ب) جمع المعلومات عن مستويات واتجاهات أحمال التلوث التي تصل للبحر المتوسط.
- (ج) جمع معلومات عن حالة المعالجة والتخلص من النفايات السائلة والصلبة في منطقة البروتوكول وتقديم هذه المعلومات إلى الأطراف المتعاقدة.
- (د) نشر تقرير عن حالة وتطور بيئة البحر المتوسط على فترات منتظمة.
- (هـ) وضع تتبع عام وأنظمة إبلاغ عن الملوثات المعروفة على أنها سجل عمليات تصريف ونقل النفايات بالتعاون مع منظمة التنمية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٠- مبادئ توجيهية لإعداد خطط عمل وطنية

١-١٠ مقدمة

إن أحد أهداف برنامج العمل الاستراتيجي هو توفير العناصر الأساسية لصياغة مبادئ توجيهية لإعداد خطط عمل وطنية تتصدى للتلوث من أنشطة برية.

ينبغي على الدول، طبقاً لسياساتها وأولوياتها ومواردها، وضع أو استعراض خطط عمل وطنية للمصادر البرية خلال خمس سنوات واتخاذ إجراء لتنفيذ هذه البرامج بمساعدة التعاون الدولي ولا سيما للبلدان النامية. إن وضع خطط عمل وطنية وتنفيذها بفاعلية ينبغي أن تركز على النهوج والعمليات المستدامة والعملية والإدارة المتكاملة للبيئة مثل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والإدارة المنسقة لأحواض الأنهار وخطط استخدام الأرض.

وفي البلدان التي تم فيها اعتماد خطط عمل بينية وطنية، ينبغي أن تتماشى خطط العمل الوطنية للمصادر البرية مع خطط العمل البيئية الوطنية.

سيجري تنفيذ الأهداف والأنشطة المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي من خلال خطط العمل الوطنية التي تضعها الأطراف. إن جهات الاتصال الوطنية مهمة في تحديد المشروعات التي يمكن تمويلها وتنفيذها وبالتالي صياغتها باعتبارها ذات أولوية عليا.

١٠-٢ الأهداف

بصورة عامة، إن أهداف خطط العمل الوطنية هي أهداف برنامج العمل الاستراتيجي، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدان أن تحدد بعض الأهداف المحددة المتعلقة بمشاكل خاصة.

إن أهداف خطة عمل وطنية هي:

(أ) هدف عام لخطة عمل وطنية يكون، طبقاً للمادة ٥ من بروتوكول المصادر البرية، تحديد التلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية ولا سيما للقضاء التدريجي على مدخلات المواد السامة والمداومة والمتركمة أحياناً الواردة في المرفق الأول من البروتوكول.

(ب) الأهداف المحددة للخطط الوطنية هي:

- صياغة مبادئ ونهج وتدابير وجداول زمنية وأولويات للعمل؛

- إعداد قائمة بالأولوية الوطنية للتدخل والاستثمار ("حافطة الاستثمار")؛

- تحليل الخط للقاعدي المتوقع والأعمال الإضافية الضرورية لحل كل مشكلة أولوية عبر الحدود؛

- تحديد الأدوار المحتملة للمنظمات غير الحكومية في تنفيذ خطة العمل الوطنية.

١٠-٣ المبادئ والالتزامات

إن المبادئ والالتزامات المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي هي صالحة للخطة الوطنية. وكجزء منها، يمكن تطبيق مبدأ الغرم على الملوث فوراً على المؤسسات الجديدة وبالتدريج على المؤسسات الحالية. ومع ذلك، وفي معظم المؤسسات الحالية من الضروري تيسير التداخلات الاقتصادية للتمكن من تطبيق المعايير والأهداف النوعية الجديدة.

يحقق بروتوكول المصادر البرية الجديد تغيراً في استراتيجية حماية بيئة البحر المتوسط. وتقوم هذه الاستراتيجية الجديدة على الاستدامة وغرضها هو تحقيق المنع والمكافحة المتكاملة للتلوث للناجم عن مصادر وأنشطة برية، ولا سيما من خلال تطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية.

١٠-٤ التحليل التشخيصي الوطني

إن تحديد وتقييم المشاكل عملية ضرورية ينبغي أن ترتبط بخمسة عناصر:

- (أ) تحديد طابع وشدة المشاكل.
- (ب) الملوثات.
- (ج) التغيرات المادية وتدمير الموائل.
- (د) مصادر التدهور.
- (هـ) مناطق للشواغل.

١٠-٥ وضع أولويات العمل الوطنية

إن وضع أولويات عمل وطنية ستأخذ في الاعتبار نتائج التحليل التشخيصي الوطني والتقرير الوطنية عن "المناطق للخطر" و"المناطق الحساسة" ستأخذ أيضاً في الاعتبار بروتوكول المصادر البرية الذي

ينص في المرفق ١ على ستولي الأطراف عند إعدادها لخطط عمل وبرامج وتدابير، تمشياً مع برنامج العمل العالمي، أولوية للمواد السامة والمداومة والمتركمة أحياناً، ولا سيما الملوثات العضوية المداومة وكذلك معالجة مياه النفايات وإدارتها.

ينبغي وضع أولويات العمل على أساس تقييم العناصر الخمسة الواردة أعلاه وينبغي أن تعكس بصورة محددة:

(أ) الأهمية النسبية للأثار على الأمن الغذائي والصحة العامة والموارد الساحلية والبحرية وصحة النظام الإيكولوجي والفوائد الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك القيم الثقافية؛

(ب) التكاليف والفوائد وجدوى خيارات العمل، بما في ذلك التكاليف طويلة الأجل دون القيام بأي عمل.

١٠-٦ الجوانب المؤسسية

١٠-٦-١ التراخيص أو القواعد

طبقاً للمادة ٦ من بروتوكول المصادر البرية، إن المصادر الثابتة للتصريف في منطقة البروتوكول وعمليات التخلص في المياه أو الهواء التي تصل والتي قد تؤثر على منطقة البحر المتوسط كما عرفت في المادة ٣ من هذا البروتوكول تخضع بصراحة للتراخيص أو القواعد التي تضعها السلطات المختصة للأطراف.

هناك حاجة للقواعد لكل من المصادر الثابتة لعمليات التصريف في المياه أو الهواء التي تصل وقد تؤثر على منطقة البحر المتوسط. وتطلب التراخيص من أجل:

(أ) المصادر الثابتة لتصريف الملوثات السائلة في منطقة البروتوكول، أي البحر المتوسط، والأحواض المائية للأنهار التي قد تؤثر على البحر المتوسط (لن تتضمن عمليات تصريف المجاري الحضرية)؛

(ب) المصادر الثابتة للتصريف (الانبعاثات في الجو) بناء على الشروط التالية:

١١٠ المواد التي يجري تصريفها أو يمكن أن تنقل إلى منطقة البحر المتوسط تحت الأوضاع الجوية السائدة؛

١٢٠ المنخلات من المواد في منطقة البحر المتوسط الخطرة على البيئة في علاقتها بكميات من نفس المواد التي تصل للمنطقة بوسائل أخرى.

ويسمح للبروتوكول بمنح تصريح واحد لعمليات تصريف السوائل وآخر للانبعاثات في الجو. إن نهج هذا البرنامج، تمثيلاً مع روح البروتوكول، موجه نحو ضمان أن المنشآت الصناعية التي تولد ملوثات سائلة وغازية ونفايات يكون لها تصريح واحد يغطي جميع أنواع التلوث أو إذا لم يكن هذا ممكناً، تتسق التصاريح المختلفة لتجنب نقل التلوث من وسيلة بيئية إلى أخرى.

يشير البروتوكول إلى أن الأنشطة الواردة في المرفق الأول هي في المقام الأول لإعداد خطة عمل وبرامج وتدابير ومن المنطقي افتراض أن عمليات تصريفها ينبغي أن تخضع لترخيص وقواعد. ولهذا السبب من الأهمية بمكان وضع معايير لتقرر أي منشآت صناعية وأي مستوطنات حضرية محددة تولد عمليات تصريف محددة وبالتالي تستحق تصريحا أو قاعدة.

وخلال المرحلة الأولية، يمكن تطبيق النظام على جميع المستوطنات السياحية الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠ نسمة وعلى جميع المنشآت الصناعية للمختارة في المرفق الأول من البروتوكول التي بها أكثر من ٥٠ عاملاً.

ينبغي أن تكون المصادر الثابتة لعمليات التصريف من المنشآت الحالية ومن المنشآت الجديدة المختلفة، فبالنسبة للأولى، ينبغي تكييف القواعد الوطنية تدريجياً وللثانية ينبغي استخدام نظام ترخيص مسبق يأخذ في الاعتبار القواعد الوطنية.

الأهداف المقترحة

- بحلول عام ٢٠٠٠، تكون لجميع المصادر الثابتة لعمليات التصريف والانبعاثات من المنشآت الجديدة ترخيص مسبق من قبل السلطات الوطنية.

- بحلول عام ٢٠١٠، تكون نسبة ٥٠ في المائة من عمليات تصريف مياه النفايات والانبعاثات في الهواء من المنشآت الصناعية والحضرية تتماشى مع القواعد الوطنية أو الدولية.

- بحلول عام ٢٠٢٥، تكون جميع عمليات تصريف مياه النفايات والانبعاثات في الهواء من مصادر وأنشطة برية تتمشى مع القواعد الوطنية و الدولية.

المصادر الثابتة الحالية لعمليات التصريف والانبعاثات

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- إعداد/استعراض واعتماد إذا لزم الأمر طوال فترة عام واحد ، القواعد الوطنية المعنية بالمصادر الثابتة لعمليات تصريف مياه النفايات المنزلية والصناعية في البحر والأنهار، التي تأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية المشتركة والمقاييس والقواعد التي اعتمدها الأطراف.

- إعداد واعتماد، طوال فترة عامين، القواعد الوطنية المتعلقة بالمصادر الثابتة للانبعاثات في الهواء من المنشآت الصناعية التي تأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية والمعايير والمقاييس التي اعتمدها الأطراف.

- وضع قائمة جرد، في أقصر فترة ممكنة، للمصادر الثابتة لعمليات التصريف والانبعاثات في المناطق الخطرة ومناطق الشواغل.

- دعم للتنفيذ التدريجي للقواعد الوطنية من قبل المنشآت الصناعية.

المصادر الثابتة الجديدة لعمليات التصريف والانبعاثات

ينبغي ان تحصل عمليات التصريف والانبعاثات من المنشآت الجديدة (المنشآت الصناعية والبشرية) على ترخيصات مسبقة توضح الشروط التي يمكن بناء عليها الترخيص بعمليات التصريف. وينبغي التفاوض بشأن الترخيص خلال مرحلة أولية من المشروع وأخذ أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في عين الاعتبار. فإذا كان المشروع من المحتمل أن يكون له آثار مهمة على البيئة، فمن الضروري تقييم الأثر البيئي.

ينبغي ان تأخذ الشروط المفروضة للقواعد الوطنية أو محتويات المرفق الثاني في عين الاعتبار وكذلك التدابير التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة.

وبالنسبة للشركات الأجنبية تأخذ الأطراف في عين الاعتبار جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ١٩- ٥٢ (د) يُنبغي على الحكومات وعلى مستوى مماثل وبدعم من المنظمات المختصة الدولية والإقليمية: تشجيع

الشركات الصناعية الكبيرة، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية والشركات الأخرى التي اعتمدت سياسات والاضطلاع باعتماد معايير للتطبيق تكافئ أو لا تقل صرامة عن المطبقة في بلدان المنشأ فيما يتعلق بالإدارة الإيكولوجية الرشيدة للمنتجات الكيميائية".

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- بحلول عام ٢٠٠٠، تحصل جميع المصادر الثابتة لعمليات التصريف من منشآت جديدة على ترخيص مسبق من قبل السلطات المختصة.
- الاضطلاع بتقييم الأثر البيئي للأنشطة المقترحة التي من المحتمل أن تسبب أضراراً مهماً على البيئة البحرية والتي تخضع لترخيص من قبل السلطات الوطنية المختصة.

٧-١٠ تحليل الأهداف والأنشطة

- بالرغم من التنوع المتوقع للمشاكل والمصالح والأولويات عبر البحر المتوسط، يجوز أن تعتمد الأطراف الأهداف والأنشطة على المستوى الوطني المحددة في الفصل الخامس باعتبارها جزءاً من خطط أعمالها الوطنية. وعند تنفيذ الأنشطة، ينبغي أن تأخذ الأطراف المتعاقدة في عين الاعتبار أهداف:
- دعم تنمية وتطبيق الإدارة البيئية ومخططات المراجعة الحسابية البيئية في القطاعات الصناعية.
 - تعزيز ادخار الماء والاستخدام الرشيد للمياه في الصناعة.
 - تعزيز كفاءة الطاقة والاستخدام الرشيد للطاقة في الصناعة.
 - دعم تنمية وتطبيق تكنولوجيات وممارسات الاقتصاد في الطاقة.
 - وضع سياسة موجهة نحو الأخذ في الاعتبار دورة حياة المنتجات وتطوير منتجات أنظف.

٨-١٠ الرصد والفرص

طبقاً للمادة ٦ من بروتوكول للمصادر البرية، تضع الأطراف نظماً للتفتيش تقوم بناء عليها السلطات المختصة بتقييم الامتثال للتراخيص والقواعد". وبالإضافة إلى ذلك، تضع الأطراف عقوبات مناسبة في حالة عدم الامتثال للتراخيص والقواعد وتضمن تطبيقها".

الأهداف المقترحة

- بحلول عام ٢٠٠٠، يضع كل طرف برنامج رصد لمداخلات ملوثات الأولوية المحددة في هذا البرنامج ونوعية البيئة البحرية.
- بحلول عام ٢٠٠٠، تضع الأطراف برنامج دائم لنوعية/كمية مياه الأنهار.
- بحلول عام ٢٠٠٠، تضع الأطراف نظم للتفتيش.
- بحلول عام ٢٠٠٠، تضع الأطراف برنامج رصد لعمليات تصريف وانبعثات الملوثات ذات الأولوية المحددة في هذا البرنامج ونوعية البيئة البحرية.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- إنشاء نظم تفتيش لضمان الامتثال للشروط الموضوعية في التراخيص والقواعد.
- وضع برامج رصد لتقييم فاعلية الإجراءات والتدابير المنفذة بناء على هذا البرنامج.
- وضع وتحسين برامج رصد تلوث الهواء المحلي كأولوية في المدن والتكتلات الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة.
- وضع وتحسين برامج رصد وطنية ومحلية لمكافحة وتقييم الملوثات التي تصرف ونوعية البيئة البحرية.
- وضع وتحسين برامج رصد الأنهار.
- وضع سجلات دائمة لنوعية وكمية الأنهار التي يمكن أن تصل إليها جميع الأطراف لأنهار مختارة (حوالي ٥٠).

- إنشاء مصرف بيانات عن المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية المتعلقة بنوعية البحر والأنهار وتدفقات الملوثات المرتبطة بنظام المعلومات الجغرافية.

- تحسين قائمة جرد للمصادر الثابتة للرئيسية الجوية بناء على المبادئ التوجيهية لـ EMEP/CORINAIR.

٩-١٠ بناء القدرات

إن الأنشطة المقترحة تهدف إلى تحسين: القاعدة العلمية وصياغة السياسة البيئية والموارد البشرية للمهنية والقدرة المؤسسية وقدرة كل من القطاع العام والخاص وتنفيذ للتكنولوجيات السليمة بنينا وتنفيذ سياسات الإنتاج الأنظف والتعاون التقني، بما في ذلك التعاون في ميادين نقل التكنولوجيا وعمليات المعرفة العلمية. وتأتي جميع هذه التدابير تحت عنوان بناء القدرات. وكجزء مما ورد أعلاه، سيجري تجميع الأنشطة في فئتين:

- دعم وتعزيز وتيسير برامج المساعدة في مجال الموارد العلمية والتقنية والبشرية؛

- دعم وتعزيز وتيسير، حسب الاقتضاء، القدرة على تطبيق وتطوير وإدارة للحصول على تكنولوجيات الإنتاج الأنظف وكذلك أفضل تقنيات متاحة وأفضل ممارسات بيئية.

١-٩-١٠ دعم وتعزيز وتيسير برامج المساعدة في مجال الموارد العلمية والتقنية والبشرية

إن الهدف الأساسي هو قيام كل بلد، بدعم من المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، بتحديد حالة معرفته العلمية واحتياجات وأولويات البحوث، ولتحقيق ذلك ينبغي القيام بتحسينات كبيرة بقدر الإمكان في:

١٠ مؤسسات الإدارة البيئية.

٢٠ القاعدة العلمية ودعم القدرات العلمية والبحثية والقدرات في المجالات المتعلقة بالبيئة، ولا سيما، الأولويات الواردة في برنامج العمل الاستراتيجي.

٢٣٠ صياغة سياسة بيئية تقوم على أفضل معرفة علمية وتقييم.

٢٤٠ التفاعل بين الأفرقة العلمية والمؤسسات الحكومية باستخدام النهج الحذر وكلما كان ملائماً، لاتخاذ القرارات.

٢٥٠ نظم الرصد والتفتيش والإعلام.

طبقاً للمادتين ٩ و ١٠ من بروتوكول المصادر البرية، تتعاون الأطراف في الميادين العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالتلوث من مصادر وأنشطة برية. ومن أجل هذه الغاية، تصيغ الأطراف وتنفذ، على المستوى الإقليمي، برامج تدريب و برامج للمساعدة والتتقيف في مجال الموارد العلمية والتقنية والبشرية.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- دعم برامج بشأن بناء القدرات المؤسسية في مجال المسائل البيئية.
- تحسين الوصول وإتاحة المعلومات التكنولوجية والعلمية على جميع المستويات.
- وضع برامج تدريب عن تقييم الأثر البيئي.
- وضع برامج تدريب عن إدارة ومراجعة الحسابات البيئية.
- وضع برامج تدريبية عن التتقيف البيئي.
- تنظيم برامج تدريب وتقيف كافية للإدارات المحلية لتشغيل وصيانة مرافق معالجة للمجاري على نحو كاف.
- تيسير تحديد فرص المشروعات للمساهمة في التنمية المستدامة في القطاع الخاص.
- وضع برامج تدريبية عن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- وضع برامج تدريبية عن إدارة الطلب على المياه.

- وضع برامج تدريبية عن السياحة الإيكولوجية (لتعزيز للمبادرات التي تتوافق مع البيئة والخفيايات الاجتماعية والثقافية).
- دعم برامج تدريب باستخدام النهج المتكامل بشأن التنمية الريفية.
- وضع برامج تدريبية عن سياسات خفض النفايات للتعامل مع الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة الحضرية.
- تعزيز برامج تدريب عن المعالجة السليمة بيئيا للمجاري الحضرية المصرفة في الأنهار ومصبات الأنهار والبحر أو وجود حلول مناسبة لمواقع محددة.
- وضع برامج تدريبية عن رصد الأنهار.
- وضع برامج تدريبية عن رصد تلوث الهواء.
- وضع برامج تدريبية عن تصريف النفايات ورصد الانبعاثات والتفتيش.
- تعزيز ووضع برامج تدريب عن الزراعة الإيكولوجية.
- وضع برامج تدريبية عن رصد مؤشرات الرصد والأداء.

٢-٩-١٠ دعم وتعزيز وتيسير، حسب الاقتضاء، القدرة على تطبيق وتطوير وإدارة الوصول إلى تكنولوجيات الإنتاج الأنظف وكذلك أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية

ينبغي على الأطراف أن تعزز وتتسجع القطاع العام للارتقاء بوضع طرائق فعالة للوصول إلى تكنولوجيات الإنتاج الأنظف وتطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية من أجل منع أو خفض

أو القضاء التدريجي على المدخلات من الملوثات من مصادر وأنشطة برية مختارة. ومن أجل هذا الغرض، ينبغي على الأطراف، على المستوى الوطني، تحسين معلوماتها وخبرتها التقنية الحديثة.

وفضلا عن ذلك، هناك حاجة إلى وصول مؤات ونقل للتكنولوجيات السليمة بيئيا من خلال تدابير داعمة تشجع التعاون للتكنولوجي الذي يمكن من النقل الضروري للمعرفة التكنولوجية وكذلك البناء على القدرات الاقتصادية والتقنية والإدارية للاستخدام الفعال ولمزيد من تنمية التكنولوجيا المنقولة. وتتطلب المشاركة طويلة الأجل الناجحة في التعاون التكنولوجي الضروري مواصلة التدريب المنتظم وبناء القدرات على جميع المستويات طوال فترة طويلة من الزمن.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- دعم برامج تدريب للوصول الفعال إلى تكنولوجيات الإنتاج النظيف.
- البحث على البحوث وتنمية ونقل تكنولوجيات الإنتاج النظيف وغالبا من خلال المشاركات بين المجتمع العلمي والتكنولوجي والصناعة والمؤسسات الحكومية.
- تعزيز التفاعل التعاوني مع مجموعات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لاستخدام ممارسات سليمة بيئية وذات مردودية للتكلفة.
- دعم للمؤسسات الوطنية الحالية لتقييم وتطوير وإدارة وتطبيق التكنولوجيات السليمة بيئيا الجديدة.
- تيسير الوصول إلى المصادر (العامة أو الخاصة الوطنية او متعددة الأطراف) للمشورة والمساعدة التقنية المتعلقة بفئات المصادر والقطاعات.
- تعزيز تقنيات وممارسات الإنتاج الأنظف لعمليات الإنتاج وللمنتجات والخدمات من خلال تدريب العاملين في الصناعة.
- دعم مدونات الممارسات البيئية الجيدة التي تشمل جميع جوانب النشاط في حياة المنتج.
- تعزيز مخططات/خطط طوعية لوضع بطاقات إيكولوجية على المنتجات المنخفضة الأثر على البيئة.

- إعداد برامج تولي الأولوية لكفاءة للطاقة والمصادر المتجددة للطاقة.

١٠-١٠ المشاركة الجماهيرية

إن الإعلام الجماهيري والمشاركة الجماهيرية أبعاد ضرورية في سياسة للتنمية المستدامة وحماية البيئة.

الأهداف المقترحة

- حصول الجمهور العام على المعلومات المتاحة عن حالة بيئة البحر المتوسط وتطورها والتدابير المتخذة لتحسينها؛

- تعزيز الوعي البيئي بالتلوث ووضع نهج مشترك للمشاكل البيئية للبحر المتوسط؛

- تيسير وصول الجمهور إلى أنشطة حماية وإدارة البيئة والمعرفة العلمية؛

- حشد وضممان المشاركة واشتراك الأطراف المتأثرة الرئيسية المعنية (المجتمعات المحلية والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية والمستهلكين وما إلى ذلك).

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- زيادة للامركزية ومشاركة للجمهور في الإدارة البيئية من خلال:

١٠- اللامركزية التدريجية للوظائف التشغيلية لإدارة البيئية على المستويين الحضري والمحلي؛

٢٠- نشر المعلومات عن البيئة؛

٣٠- إشراك للبلدان والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المحلية ووسائل الإعلام في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات وقضايا بيئية محددة من خلال آليات مثل المشاورات الجماهيرية والمراجعة الحسابية للبيئة؛

٤٤ تحديد الأدوار المحتملة للمنظمات غير الحكومية في تنفيذ خطة عمل وطنية وتيسير تنفيذ أنشطتها.

١٠-١١ الإبلاغ

طبقاً للمادة ١٣ من بروتوكول المصادر البرية تقدم الأطراف تقارير كل سنتين إلى اجتماعات الأطراف المتعاقدة، من خلال المنظمة، عن التدابير المتخذة والنتائج المتحققة، وإذا دعت الحاجة، المشاكل التي تمت مواجهتها خلال تطبيق هذا البروتوكول.

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- يعد كل سنتين ويقدم إلى اجتماع الأطراف المتعاقدة تقريراً عن تطبيق بروتوكول المصادر البرية. وتشمل هذه التقارير:

- (أ) القواعد الوطنية وخطط العمل والبرامج والتدابير المنفذة تطبيقاً للبروتوكول؛
- (ب) بيانات إحصائية عن التراخيص الممنوحة طبقاً للمادة ٦ من البروتوكول؛
- (ج) بيانات عن نتائج رصد الامتثال؛
- (د) كميات الملوثات التي تم تصريفها من أراضيها؛
- (هـ) وضع نظم للتتبع العام والإبلاغ عن الملوثات المعروف باسم سجل تصريف ونقل الملوثات.

١-١١ المناطق الخطرة والمناطق الحساسة في البحر المتوسط

صورة شاملة من التقارير القطرية

يبين كتالوج المناطق الخطرة والمناطق الحساسة أدناه موجزا للمعلومات الواردة في التقارير القطرية منفردة. ولقد أعدت للتقارير القطرية على أساس الاستبيان المشترك الذي يحتوي على مجموعات من المعايير تعقب على جميع البلدان الواردة في المشروع. إن منهجية تحديد المناطق الخطرة وبعض البيانات على المستوى القطري بشأن مصادر التلوث البرية المرتبطة بالمناطق الخطرة المحددة ترد في التقرير الإقليمي للمناطق الخطرة.

وعلى أساس البيانات المستخرجة من التقارير القطرية، وضع الكتالوج المشروح التالي بحيث يبين المناطق الخطرة والمناطق الحساسة المحددة مع الاستثمارات المقترحة والتكاليف المقدرة. وترد فيما يلي أسماء البلدان.

تشمل الاستثمارات المقترحة: محطة معالجة مياه النفايات وإنشاء شبكة مجاري ومدافن صحية للنفايات الصلبة الزئبقية والسامة ودراسة مصدر التلوث في حوض نهر Drini وخطط إدارة وبناء القدرات لإدارة المناطق الساحلية وبرامج رصد للمناطق الحساسة	ألبانيا
تشمل الاستثمارات المقترحة: إنشاء أو إعادة إنشاء أو إجراء توسعات في محطة معالجة مياه النفايات	Durres - Vlora - Durres Chemical Factory - Vlora PVC factory -
يشمل الاستثمار المقترح: تصميم خطة عمل وطنية وبناء القدرات وإنشاء محطة معالجة مياه النفايات ورصد نوعية المياه وإنشاء مواقع لبقاء صحية وخطط إدارة وبرامج رصد للمناطق الساحلية والمناطق الحساسة وإدارة وحماية الموائل البنية والأنظمة البيولوجية والأنواع المهددة	الجزائر - مدينة وهران - رويبه - غازاويت - الجزائر - مستغانم - بجاية - عنابة - سكيكده
يشمل الاستثمار المقترح: تصميم خطة عمل وطنية وبناء القدرات وإنشاء محطة معالجة مياه النفايات ورصد نوعية المياه وإنشاء مواقع لبقاء صحية وخطط إدارة وبرامج رصد للمناطق الساحلية والمناطق الحساسة وإدارة وحماية الموائل البنية والأنظمة البيولوجية والأنواع المهددة	البوسنة والهرسك - Mostar - Mostar alumina factory - Neum Klek golf - Bosansko/Grahovo -

تشمل الاستثمارات المقترحة: إنشاء أو إعادة إنشاء أو إجراء توسعات في محطة معالجة مياه النفايات والمدائن الصحية وخطط إدارة المناطق الساحلية وبرامج رصد المناطق الحساسة

تشمل الاستثمارات المقترحة: محطة معالجة مياه النفايات التوسع في مخارج البحر، إنشاء مرشحات لمصنع اسمنت ومرفق لفصل المواد الملوثة وترميدها

تشمل الاستثمارات المقترحة: إنشاء محطة معالجة مياه النفايات وإعادة تأهيل (المنزلة) غير متاح

تشمل الاستثمارات المقترحة: محطة معالجة مياه النفايات الثانية ٢٠٠,٠ مليون دولار

تشمل الاستثمارات المقترحة: التوسع في محطة معالجة مياه النفايات والنفايات الصناعية؛ دراسات جدوى صناعية؛ محطة معالجة ومخارج في البحر (Patraikos gulf)؛ محطة معالجة ثانية (Inner Saronic gulf)

(Cetina river) -

Channel Mali Ston -

Canyon Neretva river -

Delta Neretva river -

كرواتيا

Kastella Bay -

Shibenik -

Zadar -

Pula -

Rijeka Oil Refinery -

Kastella Bay -

(Kaltenberg) -

Zadar (tannery) -

Rijeka -

Dubrovnik -

Zadar (Adria) -

قبرص

Limassol (Old Port area) -

Limassol -

Vassiliko (cement factory) -

Larnaca (Oil Refinery) -

مصر

- المنزلة

- خليج أبو قير

- رشيد

- خليج المكس

- الاسكندرية

- دمياط

فرنسا

المناطق الخطرة

Marseille -

Toulon -

Cannes -

Freijus -

اليونان

المناطق الخطرة

Thermaikos Gulf -

Inner Saronic Gulf -

Patraikos Gulf -
 Pagasitikos Gulf -
 Herakleion Gulf -
 Elefsis Bay -
 NW Saronic Gulf -
 Larymna Bay -
 Nea Karvali Bay -

إيطاليا

المناطق الخطرة

Porto Marghera -
 Genova -
 Augusta -
 Brindisi -
 Gela -
 La Spezia -
 Milazzo -
 Gulf of Napoli -
 Ravenna -
 Taranto -
 Livorno-Rosignano -
 Bari Barietta -
 Manfredonia -
 Ancona Falc. -

إسرائيل

Haifa Bay -
 Akko -
 Nahariya -
 Gusg Dan -
 Ashdod -
 Haifa Bay Industries -

لبنان

- بيروت الكبرى
 - جونيه
 - صيدا - غازيه
 - طرابلس
 - البترون - سنعاتا

١٥٠٠ مليون دولار

تشمل الاستثمارات المقترحة:

قطاع المراقق/الصناعي

- خطة منقحة لمرفق في لعيناء لفصل المنتجات (الكيميائية
 وغير الكيميائية والنفط) - شبكة اتصال محمية لتشغيل
 السفن - مرفق لجمع المواد الملوثة - تغيير نظام الطلاء
 ضد النمو للفطري الساحلي - مدفن ساحلي للمواد العضوية
 الصناعية - محطة لمعالجة انبعاثات السفن

القطاع الحضري

- تنقيح وترشيد محطة معالجة مياه النفايات في المدن
 الساحلية وفي المدن التي تصرف فيها للمياه الدولية

١٢٩,٠ مليون دولار

تشمل الاستثمارات المقترحة: إنشاء والارتقاء بمحطة

معالجة مياه النفايات

٤٠٥,١ مليون دولار

تشمل الاستثمارات المقترحة: بناء محطة معالجة مياه

النفايات وخطة رئيسية للنفايات الصناعية وأعمال بناء

القدرات

تشمل الاستثمارات المقترحة: صيانة الملوثات الصناعية السمية والمداومة وصيانة والتوسع في محطة معالجة مياه النفايات (بنغازي وطرابلس)	١٦,٦ مليون دولار	ليبيا
		- جنزور
		- طرابلس
		- بنغازي
		- الزاوية
		- طبرق
تشمل الاستثمارات المقترحة: بناء والتوسع في محطة معالجة مياه النفايات (Weid Ghummieq)	٤٨,٠ مليون دولار	مالطة
		Weid Ghummieq -
		Cumnija -
		Ras il-Hobz -
(انظر الملاحظات العامة أدناه)		موناكو
تشمل الاستثمارات المقترحة: بناء والتوسع في محطة معالجة مياه النفايات المنزلية والصناعية (الناصور)	٥٤,٠ مليون دولار	المغرب
		- طنجة
		- تطوان
		- الناصور
		- الحسيمة
تشمل الاستثمارات المقترحة: التوسع في محطة معالجة مياه النفايات وإنشاء شبكات للمجاري (التوسع في Delamaris and Koper Dragonja, Drinca and Rizana)	١١٣,٥ مليون دولار	سلوفينيا
		Izola -
		Demalaris -
		Piran (submarine outfall) -
		Rizana river -
تشمل الاستثمارات المقترحة: إنشاء والارتقاء بمحطة معالجة مياه النفايات وإدارة النفايات الصلبة الحضرية وإدارة النفايات الخطرة واستصلاح الأراضي	١ ٠٠٠ مليون دولار	إسبانيا
		Barcelona -
		Tarragona -
		Valencia -
		Cartagena -
		Algecoras Bay -
تشمل الاستثمارات المقترحة: إنشاء محطة معالجة مياه النفايات وخطة رئيسية للنفايات الصناعية وأعمال بناء القدرات	١٩٧,٣ مليون دولار	سوريا
		- طرطوس
		- اللاذقية
		- بانياس
		- جبلة
تشمل الاستثمارات المقترحة: بناء والتوسع في محطة معالجة مياه الفضلات وإنشاء محطة لمعالجة الفضلات الصناعية ومرفق لإعادة دوران أو استعادة الفورين وموقع للتخلص من الجبس الفوسفوري (صناعة الأسمدة في قابس) دراسة جدوى لمعالجة غازات العادم (صناعة الأسمدة في	٢٩٨,٠ مليون دولار	تونس
		- قابس
		- بحيرة تونس
		- بحيرة بنزرت
		- جنوب صفاقس

جنوب صفاقس) بناء قناة لإعادة الدوران (صناعات غار المنح)	- غار المنح
تشمل الاستثمارات المقترحة: بناء محطة معالجة مياه ٧٧٤.٥ مليون دولار للفضلات وبناء وإجراء توسعات بشبكات المجاري	تركيا
	Izmir -
	Icel Bay -
	Antaiya -
	Hatay -
	Tarsus -
	Adana -
	Antakya -
	Iskenderun -
	Kirikhan -
	Dortyol -
	Erdemli -
	Silifke -
	Osmaniye -

ملاحظات عامة

ظهرت للملاحظات التالية من استعراض الكتالوج الوارد أعلاه ويسترجعي الانتباه للخواص الرئيسية للاستثمارات المقترحة:

- على أساس المعايير التي اقترحتها الاستبيانات التي أعدت لتحديد المناطق الخطرة والمناطق الحساسة، لم تدرج موناكو في هذه القوائم.

- ولم ترسل بعض البلدان معلومات عن الأنشطة والتكاليف.

- إن المناطق الخطرة المقترحة غير متجانسة تماما، وفي بعض الأحيان تقترح مدينة أو حتى خليج بجميع مصادر تلوته للصناعية والمنزلية وتقترح محطة معالجة مياه نفايات ولحده لمدينة أو لصناعة أو حتى لمشكلة معينة لصناعات محددة.

- تمثل محطات معالجة مياه النفايات الإجراء العلاجي السائد المقترح مما يعكس مفهوم مياه الفضلات الحضرية والصناعية باعتباره المصدر البري الرئيسي لمخاطر التلوث الساحلي. ومن مجموع مبلغ

٦٩٣,١ مليون أقترح مبلغ ٢ ٠٠٠ مليون لبناء محطات معالجة مياه النفايات أو إعادة إنشائها أو إجراء توسعات فيها.

- ولم تقدم تكاليف تشغيل وصيانة محطات معالجة مياه النفايات.
- واقترح مبلغ ٢٥ مليون فقط صراحة لدراسات الجدوى وخطط الإدارة وأعمال بناء القدرات.
- لقد تم نسيان تماما إدارة النفايات الصلبة الحضرية وإدارة النفايات الخطرة واقترح فقط مبلغ ١٢,٥ مليون لهذه الأنشطة.
- إن أنشطة التخفيف من مستويات التلوث الجوي والحضري والصناعي نادرة.
- وبالرغم من انتشار الوعي بأهمية تدابير المنع لخفض التلوث، من المدهش ان الأعمال لتحسين تطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لم تقترح.

١-١-١١ التكاليف المقدرة من التقارير القطرية

(أ) المناطق الخطرة:

يوجز الجدول ١ أذناه المعلومات المتاحة عن التكاليف للمناطق الخطرة والتي تبين التكاليف المقدرة لكل بلد.

الجدول ١

تكاليف الاستثمارات المقدرة التي اقترحتها البلدان للمناطق الخطرة
(بملايين الدولارات)

التكاليف المقدرة	عدد المناطق الخطرة	البلد
٩٥,٥	٤	ألبانيا
١١٥	٨	الجزائر
٢٥٠,٨	٦	البوسنة والهرسك
١٦٤	٨	كرواتيا
٦,٦	٥	قبرص
١٦٢,٨	٦	مصر
٢٠٠	٤	فرنسا
١٩٥,٤	٨	اليونان
١٥٠٠	١٣	إيطاليا
١٢٩	٥	إسرائيل
٣٧٨,٦	٥	لبنان
١٦,٦	٥	ليبيا
٤٨	٣	مالطة
٥٤	٤	المغرب
١١٣,٥	٤	سلوفينيا
١٠٠٠	٥	إسبانيا
١٩١,٣	٤	سوريا
٢٩٨	٩	تونس
٧٧٤,٥	١٣	تركيا
٥ ٦٩٣,١	١١٩	المجموع

(ب) المناطق الحساسة

توجز قائمة المناطق الحساسة أدناه المعلومات الواردة في التقارير القطرية منفردة. لقد حدد ١٤ بلدا

٥٤ منطقة حساسة و ٦ أنشطة مقترحة فقط بتكاليف إجمالية تبلغ ٩٣,٦ مليون دولار.

الجدول ٢

تكاليف الاستثمارات المقدرة التي اقترحتها البلدان للمناطق الحساسة
(بملايين الدولارات)

التكاليف المقدرة	عدد المناطق الحساسة	البلد
٣٥	٣	ألبانيا
	٦	الجزائر
٥,١	٤	البوسنة والهرسك
٦	٥	كرواتيا
	١	قبرص
	١	مصر
	٣	فرنسا
١٢	٢	اليونان
	٧	إيطاليا
٢٦,٥	٢	لبنان
	٢	مالطة
٣	٢	سلوفينيا
	٣	إسبانيا
٦	٥	سوريا
	١	تونس
	٦	تركيا
٩٣,٦	٥٤	المجموع

٢-١١ سيناريوهات حافظة الاستثمار

"عمل لا شيء"

١-٢-١١

من الواضح أن عدم القيام بأي عمل هو خيار باهظ التكاليف من وجهة النظر البيئية والاجتماعية التي ينبغي استثنائها منذ البداية. إن التلوث البحري من مياه النفايات الحضرية والصناعية والجريان السطحي الزراعي وعمليات التصريف من السفن والتخلص غير الخاضع للرقابة للنفايات الصلبة هو تهديد رئيسي للبحر المتوسط. وبغض النظر عن التكاليف البيئية، تتضمن الترابطات البيئية الاقتصادية القوية التي يتسم بها الاقتصاد الإقليمي، نتيجة لأهمية القطاعات المتعلقة بالبيئة مثل السياحة ومصايد الأسماك والزراعة، مباشرة بالخسارة الاقتصادية في هذه القطاعات.

يُقدر تقرير البنك الدولي بشأن الاستراتيجية البيئية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٩٩٥) تكاليف نوعية البيئة السينة وإدارة الموارد الطبيعية التي تشمل: إعاقة الصحة العامة وخسارة الإنتاج الزراعي والسكني وانخفاض عائدات السياحة وتدهور المواقع التاريخية والملكية الحضرية وتدهور الأنظمة الإيكولوجية وخسارة التنوع البيولوجي والانخفاض في قيم أماكن الترويح.

إن إجمالي تكاليف التدهور البيئي والتلوث غير معروفة. ومع ذلك، فالتقدير لمنطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا الذي وضعه البنك الدولي والموضح في الجدول أدناه هو ما بين ١١,٥ و١٤ مليار دولار سنويا أو نسبة ٣ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. وبالرغم من وجوب النظر إلى أن هذا تقدير تقريبي ومن المحتمل أن يشكل حدا أقل، مع استثناء التكاليف الأخرى للتدهور البيئي وسوء إدارة الموارد الطبيعية، فإن الأرقام في الجدول ٢ مماثلة لتكاليف الضرر البيئي في بلدان أوروبا الشرقية مثل بولندا و٢-٣ مرات للتكاليف المقارنة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول ٣

التكاليف الحقيقية للإهمال البيئي (بمليارات الدولارات) (المصدر: البنك الدولي)

التكاليف	الآثار
١,٥-١	تكاليف إنتاجية تآكل للتربة والتملح وإزالة الغابات
٧ (٤,٥ للمياه الآمنة) (٢,٥ PM&SO2)	الإعاقة الصحية من الافتقار إلى المياه الآمنة والتملح وزيادة الجسيمات الهوائية والتلوث بـSO2
١,٥-١	معالجة الأمراض
٢ - ١,٥	الإعاقة الصحية من التلوث بالرصاص
٢ - ١	خسارة السياحة
١٤ - ١١,٥	المجموع

٢-٢-١١ محاولة عمل كل شيء

وفي الناحية الأخرى من المقياس، وبالرغم من العجلة الواضحة لاتخاذ عمل يركز على المناطق الخطرة، تتطلب تكاليف الاستثمار العالية وتنوع المناطق الخطرة على أساس آثار المصدر والنتائج عبر الحدود والشروط الأساسية للمؤسسية والقانونية للاستخدام الفعال للموارد المالية الوطنية والدولية تحديدا للأولويات. إن محاولة تناول جميع المناطق الخطرة، حتى طوال فترة من الزمن، من المحتمل أن تؤدي إلى عدم القيام بأي عمل نتيجة للتبرير المحدود لإيلاء الاهتمام بجميع المناطق الخطرة والفشل التالي لذلك في جذب أموال الاستثمار التي تزيد عن مخصصات الميزانيات الوطنية. وهناك أيضا مسألة الحاجة إلى بيانات إضافية للتحديد الأوضح للمناطق الخطرة وما يرتبط بها من إجراءات علاجية. إن الفحص ضروري لبناء إطار متسق لحافظة استثمارات.

يمثل تقرير البنك الدولي بشأن الاستراتيجية الإنمائية لمنطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا (١٩٩٥) حجما مؤقتا لتكاليف الاستثمار لتعزيز تنمية بيئية مستدامة لمنطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا (الجدول ٤). ويضع للتقييم الأول مجموع تكاليف الاستثمار بحوالي ٥٨-٧٨ مليار دولار في السنوات العشر القادمة أو حوالي ١,٣ - ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي إذا وزعت الاستثمارات طوال ١٠ سنوات. إن متطلب الاستثمار الإضافي هذا يتفق مع الإتفاق على الحماية البيئية لمعظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي يمثل ١-٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضيين.

الجدول ٤

متطلبات مؤقتة للاستثمار لعشر سنوات
(ببلايين الدولارات) (المصدر: البنك الدولي)

الفوائد المتوقعة	مجموع الاستثمار	الإجراء
إطار عمل لسياسة بيئية أكثر استدامة	٠.١ - ٠.٣	بناء القدرات المؤسسية البيئية (بما في ذلك التوظيف والتدريب والإعلام الجماهيري والمشاركة ومعدات المختبرات)
خفض سنوات عمر الإعاقة المعدلة ^(١) بمقدار ٢ مليون من تلوث الهواء بـ PM _{١٠} و SO ₂	٤-٦ ٤-٥	تنظيف القطاع الصناعي: تلوث الهواء: بدائل وقود زيت الوقود الكبريتي المرتفع (٣٪) بوقود منخفض (١٪) أو بالغاز الطبيعي
تجنب تكاليف إضافية غير ضرورية للإمداد بمياه آمنة للحضر والزراعة	٨-١٤	تنظيف القطاع الصناعي: تلوث المياه
انخفاض المخاطر الصحية، بما في ذلك السرطان	٣-٤	تنظيف القطاع الصناعي: النفايات الخطرة
خفض سنوات عمر الإعاقة المعدل بمقدار ٣ مليون	١٩-٢١	التغطية الحضرية والريفية الشاملة بالمياه الآمنة والإصحاح، بما في ذلك تغطية حضرية بنسبة ٥٥٪ لمعالجة المجاري
خفض خسارة الإنتاجية وحماية مستودعات المياه وصيانة التنوع البيولوجي	١٠-١٥ ^(٣)	أنشطة إدارة الموارد الطبيعية بنسبة ١٠٪ من الأراضي المحتمل أن يبددها التآكل
انخفاض المخاطر الصحية وبيئة حضرية أنظف	٤-٦	التغطية الكاملة للإدارة الآمنة للنفايات الصلبة الحضرية
خفض الآثار الصحية بنسبة ٦٥ في المائة	٦-٧	التحول إلى بنزين دون رصاص بنسبة ٥٠ في المائة من الاستهلاك
	٥٨-٧٨	المجموع

يقدر تقرير EC DGXI بشأن "التقييم الاقتصادي لأهداف نوعية الهواء لثاني أكسيد الكبريت و ثاني أكسيد النيتروجين والمواد الجزيئية العالقة والدقيقة والرصاص" (١٩٩٧) تكاليف خفض انبعاثات ملوثات الهواء في مدن الاتحاد الأوروبي المهددة^(٤) بمليون عملة أوروبية.

(٢) إن سنوات عمر الإعاقة المعدلة هو مقياس فقدان الحياة الصحية نتيجة للوفاء المبكرة والإعاقة.

(٣) هذا التقدير مؤقت نظرا للافتقار إلى البيانات.

(٤) إن سكان المدن المهددة هي: SO₂، ١٣ مدينة (٢ في البحر المتوسط) بعدد ١٧,٩ مليون (٥,٦ في البحر المتوسط)؛ NO₂، ٢٢ مدينة (٤ في البحر المتوسط) بعدد ٢٣,٥ مليون (١٥,٥ في البحر المتوسط)؛ PM_{١٠}، ٢٥ مدينة (٤ في البحر المتوسط) بعدد ١٦ مليون (١,٥٨ في البحر المتوسط) و Pb، ٣٠.٠٠٠ إلى ١٠.٠٠٠ نسمة يعيشون قريبا من منشآت إنتاج الرصاص.

الجدول ٥

تخفيضات الانبعاثات المطلوبة في المدن والتكاليف الجانبية (المصدر: الاتحاد الأوروبي)

نوع التدابير والتكاليف المحددة. التقدير المركزي لخفض الانبعاثات	مجموع التكاليف السنوية (بملايين العملة الأوروبية)	خفض الانبعاثات (بالآلاف الأطنان) (بالنسبة المئوية)	الملوث
خفض عملية الانبعاثات. استخدام وقود منخفض الكبريت	٢١/(٤٨-٤)	١٠٠/(١٠٪)	SO2
المرور: تسخير المرور على الطرق واستخدام حافلات LPG/CNG (٤٠ مليون وحدة نقد أوروبية) مصادر أخرى: مقاييس مختلفة (مثل تقنيات احتراق Nox منخفض) (٣٩ مليون وحدة نقد أوروبية)	٧٩/(٢٨٥-٥)	٧٠/(٨٪)	Nox
المرور: تسخير المرور على الطرق واستخدام حافلات LPG/CNG (١٨ مليون وحدة نقد أوروبية) استخدام مرشحات من التنسج بدلاً من مرشحات الكترولستاتية. ولكن تطبق تدابير أخرى كثيرة (٦٩-٢٠٧ مليون وحدة نقد أوروبية)	٨٧-٢٢٥/(٣٠٠-٥٠)	١٥/(٥٠٪)	PM
تدابير مختلفة لم تحدد على نحو منفصل	١٢/(٤٠-)	لم تقدر الكمية	Lead

إن بعض المقاييس التي تم تقييمها تتحكم في الملوثات المختلفة (مثل Nox و PM في نفس الوقت). إن بيانات التكاليف الواردة في الجدول ٢ لم تأخذ في الاعتبار هذا الجانب.

١١-٣ الأنشطة المقترحة والتكاليف الجانبية

١١-٣-١ المناطق الخطرة

مع أخذ المقترحات التي قدمتها البلدان المتعلقة بتكاليف الاستثمار للمناطق الخطرة (الجدول ١) وكذلك الأنشطة المقترحة في برنامج العمل الاستراتيجي، أعدت الأمانة قائمة الأنشطة والتكاليف المتعلقة بالمناطق الخطرة الواردة في الجدول ٦.

وتشمل هذه القائمة الأنشطة والتكاليف من أجل:

(أ) الاستثمارات التي اقترحتها البلدان طبقاً للجدول ١؛

(ب) الأنشطة والاستثمارات التي اقترحتها الأمانة:

١١٠ دراسات ما قبل الاستثمار لكل منطقة خطرة؛

١٢٠ خفض ٣٥٠.٠٠٠ طن سنوياً من الطلب الأحيائي الكيمائي على الأكسجين والمغذيات والمواد الصلبة العالقة ذات المنشأ الصناعي؛

١٣٠ مرافق لإدارة مليون طن من النفايات الخطرة.

لم تشمل هذه القائمة تكاليف التشغيل والصيانة والإهلاك والفوائد المصرفية.

٢-٣-١١ المناطق الحساسة

مع الأخذ في الاعتبار المقترحات التي قدمتها البلدان المتعلقة بتكاليف الاستثمار للمناطق الحساسة (الجدول ٢) وكذلك الأنشطة المقترحة في برنامج العمل الاستراتيجي، أعدت الأمانة قائمة الأنشطة والتكاليف الجانبية للمناطق الحساسة التي وردت في الجدول ٧.

وتشمل هذه القائمة الأنشطة والتكاليف من أجل:

(أ) الاستثمارات التي اقترحتها البلدان طبقاً للجدول ٢؛

(ب) الأنشطة والاستثمارات التي اقترحتها الأمانة:

١١٠ صياغة خطط عمل للمناطق الحساسة؛

١٢٠ الإجراءات العلاجية والأنشطة الأخرى التي لم تحدد بعد للمناطق الحساسة الأخرى.

مع الأخذ في الاعتبار الأنشطة المقترحة والأولويات المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي، أعدت الأمانة قائمة بالأنشطة المقترحة والتكاليف الجانبية لحماية البيئة في المدن التي يتجاوز عدد سكانها ١٠٠ ٠٠٠ والواردة في الجدول ٨.

وتشمل هذه القائمة الأنشطة والتكاليف من أجل:

١١* خفض للنفايات الصلبة الحضرية وإدارتها والتخلص منها لعدد ٣٤ مدينة يتجاوز عدد سكانها ١٠٠ ٠٠٠ نسمة بإجمالي ١٨ مليون نسمة وتنتج ٥,٤ مليون طن سنويا من النفايات الصلبة الحضرية.

١٢* التفيتش على المركبات وصيانتها وتجديد المركبات القديمة.

١٣* تدابير لخفض تلوث الهواء. وتشمل هذه التدابير صكوك ناظمة مثل تدابير تستهدف المركبات ومعايير للوقود وأدوات غير ناظمة مثل الإعانات (لتعزيز استخدام وسائل نقل أقل تلوثاً أو مركبات أنظف) والضرائب والقواعد وإدارة حركة المرور.

١١-٣-٤ برامج إقليمية للإدارة البيئية المستدامة

إن الأولويات الواردة أعلاه تفتح جزءاً فقط من الأعمال المطلوبة. إن استراتيجيات مكافحة التلوث تكون أكثر فاعلية عندما تخطط وتنفذ في إطار برنامج متكامل للإدارة البيئية يشمل أعمالاً تركز على الحاجة إلى ضمان استخدام المصادر المستدام والإدارة السليمة. وينبغي أن تكون العناصر الأساسية للعمل البيئي للمستدام تشمل أهدافاً موجهة نحو:

(أ) بناء القدرات

(ب) خطط وبرامج وطنية

(ج) إنتاج أنظف

(د) الرصد والفرص

(هـ) الإعلام والمشاركة الجماهيرية.

إن الترابط بين مشروعات مياه النفايات والإدارة المتكاملة للبيئة ينبغي أن تكون عنصرا مهما في تخطيط العمل الاستراتيجي للبيئة في البحر المتوسط. وتسعى الملاحظات التالية إلى دعم هذا العنصر وشرح إدراج مثل هذه البرامج في حافظة الاستثمار.

تعكس نوعية البيئة في أي جزء من العالم الماضي والحاضر ممارسات في "استخدام" البيئة من قبل الأفراد والمنظمات الصناعية والتجارية والوكالات العامة استجابة لزيادة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية للتنمية. ومع ذلك فإن التدهور البيئي لا ينحصر في الاقتصاديات النامية ذات الدخل المنخفض في البحر المتوسط، التي تحتاج إلى استمالة توليد العمالة لمواجهة عملية التحضر السريعة ونمو المستوطنات غير الخاضع للرقابة. وتواجه اقتصاديات الدخل المرتفع في البحر المتوسط مشاكل تدهور خطيرة مماثلة ناجمة عن الزيادات التي تؤدي إليها للدخول عند استخدام المواد والكيماويات والتكنولوجيا مما يضمن ضغوطا قوية مساوية على البيئة. إن حماية البيئة تتطلب سياسات متكاملة ومؤسسات قادرة على العمل لتنظيم الإنتاج وتوزيعه واستهلاكه وممارسات التخلص في إطار استراتيجية للمناطق الساحلية على نطاق أوسع.

(أ) بناء القدرات

إن القدرة على تخطيط وبدء أعمال بيئية عبر مدى واسع من الأنشطة هي عملية تدريجية قائمة على التزام مسبق لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على ترابطات عبر القطاعات وشبكة فعالة من الجهود عبر الوكالات والسياسات. هناك حاجة لبناء القدرات لزيادة الوعي بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للموارد البيئية التي من المحتمل أن تضمن أن المنظمات الصناعية والحضرية والمستهلكين ومتخذي القرارات لا تعمل أو تولي أولوية منخفضة للمخاطر البيئية.

ومع الأخذ في الاعتبار الأنشطة المقترحة والأولويات المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي، أعدت الأمانة قائمة بأنشطة مقترحة وتكاليف جانبية لبناء القدرات الواردة في الجدول ٩. وتشمل القائمة الأنشطة والتكاليف لدعم برامج التدريب بشأن ١٣ موضوعا مختلفا طوال ١٠ سنوات بتكاليف مليون دولار لكل منها. ومن بين ١٣ مليون دولار، قد تعتبر نسبة ٢٥ في المائة للتكاليف التنظيمية وبذلك تعتبر تكاليف إقليمية.

(ب) الخطط والبرامج والنظم الوطنية

مع أخذ الأنشطة المقترحة في عين الاعتبار والأولويات المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي، أعدت الأمانة قائمة بأنشطة مقترحة وتكاليف جانبية لإعداد خطط وبرامج ونظم وطنية ترد في الجدول ١٠. وتشمل هذه القائمة أنشطة وتكاليف دعم إعداد مبادئ توجيهية قامت بها منظمات إقليمية لمعالجة المجاري

ومياه النفايات الصناعية والتخلص منها وإعادة استخدام مياه النفايات والحماة وكذلك إعداد استراتيجية للبحر المتوسط لإدارة النفايات الخطرة والأنشطة والتكاليف على المستوى الوطني لإعداد نظم وخطط وبرامج وطنية بتكاليف إجمالية تبلغ ٣ مليون دولار طوال مدة السنتين القادمتين. وتبلغ التكاليف المقدرة لهذه الأنشطة ٣ مليون دولار طوال عامين.

(ج) أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية والإنتاج الأنظف

مع الأخذ في الاعتبار الأنشطة المقترحة والأولويات المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي، أعدت الأمانة قائمة بالأنشطة المقترحة والتكاليف الجانبية لإعداد مبادئ توجيهية لأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية وأنشطة لخفض عمليات التصريف والانبعاثات من خلال استخدام تكنولوجيات أنظف ترد في الجدول ١١. وتشمل هذه القائمة أنشطة وتكاليف دعم إعداد منظمات إقليمية لمبادئ توجيهية لأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لمختلف الملوثات. والتكاليف المقدرة لهذه الأنشطة هي ٧٠٠.٠٠٠ دولار طوال عامين. وتهدف التكاليف المقدرة للأنشطة الوطنية إلى خفض عمليات التصريف والانبعاثات للملوثات ذات الأولوية التي تبلغ ٤٦٠ مليون دولار طوال ١٠ سنوات.

(د) الرصد والفرص

مع الأخذ في الاعتبار الأنشطة المقترحة والأولويات المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي، أعدت الأمانة قائمة بأنشطة مقترحة وتكاليف جانبية للرصد والفرص الواردة في الجدول ١٢. وتشمل هذه القائمة الأنشطة والتكاليف لدعم إنشاء نظم بفتيش وبرنامج رصد على المستوى الوطني. والتكاليف المقدرة لهذه الأنشطة هي ٣٢ مليون دولار. والتكلفة التي تبلغ ١٤٠.٠٠٠ دولار مقدرة لدعم إنشاء قوائم جرد ومصرف بيانات.

(هـ) الإعلام والمشاركة الجماهيرية

مع الأخذ في الاعتبار الأنشطة المقترحة والأولويات المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي، أعدت الأمانة قائمة بالأنشطة المقترحة والتكاليف الجانبية للإعلام والمشاركة الجماهيرية الواردة في الجدول ١٣. وتشمل هذه القائمة الأنشطة والتكاليف لتعزيز المشاركة الجماهيرية والإعلام الجماهيري. وتبلغ التكاليف المقدرة لهذه الأنشطة ٢.٩٨ مليون دولار، بما في ذلك ١,٣ مليون دولار لإعداد مواد مطبوعة ومواد تلفزيونية.

الجدول ٦

قائمة الأنشطة المقترحة والتكاليف الجانبية للمناطق الخطرة

من إعداد الأمانة

التاريخ	إجمالي التكاليف بملايين الدولارات	تكاليف الوحدة بالدولارات	الأنشطة المقترحة
١٩٩٩/١٩٩٧	١,١٩	١٠ ٠٠٠	قائمة ١١٩ منطقة خطرة مع الأنشطة الرئيسية وأول تقييم للأثر
٢٠٠٠/١٩٩٨	١١,٩	١٠٠ ٠٠٠	دراسات ما قبل الاستثمار لكل ١٢٤ منطقة حرة
٢٠٠٠/١٩٩٨	٠,٢٤٨	٢ ٠٠٠	إعداد خطط عمل للإجراءات العلاجية لمكانة التلوث في ١٢٤ منطقة خطرة
٢٠٠٨/٢٠٠١	٥ ٦٩٣,١		الاستثمارات المقترحة من البلدان
٢٠٠٨/٢٠٠١	٤٠٠	٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	محطة معالجة مياه النفايات الصناعية (SS)، المواد العضوية، المغذيات، ٣٥٠ ٠٠٠ طن سنويا من انطلق الأحيائي الكيميائي على الأكسجين مسار لـ ١٠ ملايين نسمة
٢٠٠٨/٢٠٠١			التخلص من مليون طن من النفايات الخطرة بطريقة آمنة وسليمة بيئياً:
	١٠	٥٠٠ ٠٠٠	- ٢٠ مخزن آمن مؤقت للنفايات الخطرة
	٣٥	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	- ٥ محطات معالجة فيزيائية كيميائية
	٢٥٠	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	- ٥ محطات معالجة متكاملة
	٥٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	- ٢٠ مخزن آمن دائم للنفايات الخطرة
٢٠٠٨/٢٠٠١	٦ ٤٥٣		المجموع

الجدول ٧

قائمة الأنشطة المقترحة والتكاليف الجانبية للمناطق الحساسة

من إعداد الأمانة

التاريخ	التكاليف الجانبية (بملايين الدولارات)	الأنشطة المقترحة
	٠,٥٤	قائمة بعدد ٥٤ منطقة حساسة ومراجعة الحسابات البيئية
٢٠٠٠/١٩٩٨	١,٠٨	إعداد خطة عمل بإجراءات علاجية للمناطق الحساسة
٢٠٠٨/١٩٩٨	٩٣,٦	الإجراءات العلاجية للمناطق الحساسة التي اقترحتها البلدان
١٩٩٨	٠,٠٣	وضع منيحية لاختبار المناطق الحساسة وتحديد تكاليف حمايتها
٢٠٠٨/١٩٩٨	١٠٠	الإجراءات العلاجية للمناطق الحساسة
	١٩٥,٢٥	المجموع

الجدول ٨

قائمة الأنشطة المقترحة والتكاليف الجانبية للمدن
من إعداد الأمانة

التاريخ	التكاليف الجانبية (بملايين الدولارات)	الأنشطة المقترحة
٢٠٠٨/١٩٩٨	١٥٠٠	خفض النفايات الصلبة الحضرية وإدارتها والتخلص منها في ٣٤ مدينة (١٨ مليون نسمة)
٢٠٠٨/١٩٩٨	٥٠٠	التفتيش على المركبات القديمة وصيانتها وتجديدها (مليون مركبة)
٢٠٠٨/١٩٩٨	٨٠٠	قياسات خفض تلوث الهواء
٢٠٠٨/١٩٩٨	٢٨٠٠	المجموع

الجدول ٩

قائمة الأنشطة المقترحة وتكاليف بناء القدرات

من إعداد الأمانة

التاريخ	التكاليف الجانبية الوطنية	التكاليف الجانبية الإقليمية	الأنشطة المقترحة
٢٠٠٨/١٩٩٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	دعم برامج بناء انقترات المؤسسة
٢٠٠٨/١٩٩٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	وضع برامج تدريب على تقييم الأثر البيئي
٢٠٠٨/١٩٩٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	وضع برامج تدريب على المراجعة الحسابية البيئية والإدارة
٢٠٠٨/١٩٩٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	وضع برامج تدريب بشأن التثقيف البيئي
٢٠٠٨/١٩٩٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	وضع برامج تدريب بشأن الرصد والتفتيش
٢٠٠٨/١٩٩٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	وضع برامج تدريب بشأن تقنيات وممارسات الإنتاج الأنظف
٢٠٠٨/١٩٩٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	توفير التدريب للإدارات المحلية لتشغيل وصيانة محطات معالجة مياه النفايات
٢٠٠٨/١٩٩٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	تيسير الحصول على مصادر المشورة والمساعدة التقنية
٢٠٠٨/١٩٩٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	وضع برامج تدريب على رصد الأنهار
٢٠٠٨/١٩٩٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	وضع برامج تدريب على رصد الهواء
٢٠٠٨/١٩٩٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	برامج تدريب بشأن الإنتاج الأنظف لمدرء الصناعات
٢٠٠٨/١٩٩٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	برامج تدريب بشأن الإنتاج الأنظف للمسؤولين في القطاع العام
٢٠٠٨/١٩٩٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	برامج تدريب وتثقيف بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
٢٠٠٨/١٩٩٨	٩ ٧٥٠.٠٠٠	٣ ٢٥٠.٠٠٠	المجموع

الجدول ١٠

قائمة أنشطة مقترحة وتكاليف إعداد برامج وطنية
من إعداد الأمانة

التاريخ	التكاليف الجانبية الوطنية	التكاليف الجانبية الإقليمية	الأنشطة المقترحة
١٩٩٩/١٩٩٨		١٠٠ ٠٠٠	إعداد مبادئ توجيهية لمعالجة المجاري والتخلص منها
١٩٩٩/١٩٩٨		١٠٠ ٠٠٠	إعداد مبادئ توجيهية لمعالجة مياه النفايات الصناعية والتخلص منها
١٩٩٩/١٩٩٨		١٠٠ ٠٠٠	إعداد مبادئ توجيهية لإعادة استخدام مياه النفايات والحماة
١٩٩٩/١٩٩٨		١٠٠ ٠٠٠	إعداد استراتيجية للبحر المتوسط لإدارة النفايات الخطرة
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠		إعداد سجل وطني للمصادر الثابتة لتصريف مياه الفضلات المنزلية والصناعية في البحر والأهوار
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠		إعداد سجل وطني للمصادر الثابتة للانبعاثات نسي الهواء
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠		إعداد برامج وطنية للمجاري
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠		إعداد برامج وطنية للنفايات الصلبة الحضرية
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠		إعداد برامج وطنية للمعادن الثقيلة
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠		إعداد برامج وطنية للمركبات العضوية المتطايرة
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠		إعداد برامج وطنية لـSS والمواد العضوية والمغذيات
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠		إعداد خطوط وطنية للنفايات الخطرة
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠		إعداد برنامج تجريبي لـPCBs
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠		إعداد برنامج تجريبي للكيمويات الثابتة
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠		إعداد برنامج تجريبي لزيوت التشحيم
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠		إعداد برنامج تجريبي للبطاريات المستعملة
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠		إعداد مشروع تجريبي لإدارة النفايات الخطرة من المنشآت العسكرية
١٩٩٩/١٩٩٨	٢ ٦٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	المجموع

الجدول ١١

قائمة الأنشطة المقترحة وتكاليف أفضل التقنيات المتاحة وأفضل ممارسات بيئية والإنتاج الأنظف
من إعداد الأمانة

التاريخ	التكاليف الجانبية الوطنية (بملايين الدولارات)	التكاليف الجانبية الإقليمية (بملايين الدولارات)	الأنشطة المقترحة
٢٠٠٠/١٩٩٨		٠,١	إعداد مبادئ توجيهية لأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية للمصادر الثابتة الرئيسية للديوكسين والفوران واجتماعات الخبراء
٢٠٠٠/١٩٩٨		٠,١	إعداد مبادئ توجيهية لأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية للمصادر الثابتة الرئيسية ل-PAH واجتماعات الخبراء
٢٠٠٠/١٩٩٨		٠,١	إعداد مبادئ توجيهية لأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية للمصادر الثابتة الرئيسية للمركبات العضوية المعدنية واجتماعات الخبراء
٢٠٠٠/١٩٩٨		٠,١	إعداد مبادئ توجيهية لأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لمحطات توليد الكهرباء واجتماعات الخبراء
٢٠٠٠/١٩٩٨		٠,١	إعداد مبادئ توجيهية لأفضل التقنيات المتاحة للمصادر الثابتة للمركبات العضوية المهلجنة واجتماعات الخبراء
٢٠٠٠/١٩٩٨		٠,١	إصدار ١٠ مبادئ توجيهية
٢٠٠٠/١٩٩٨		٠,١	إعداد مبادئ توجيهية لأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية للمصادر الثابتة الرئيسية ل-SS والمواد العضوية والمغذيات واجتماعات الخبراء
٢٠٠٨/٢٠٠١	١٥٠		خفض عمليات تصريف وانبعاثات TPB
٢٠٠٨/٢٠٠١	١٥٠		خفض توليد النفايات الخطرة
٢٠٠٨/٢٠٠١	١٥٠		خفض انبعاث ملوثات الهواء من محطات توليد الكهرباء
٢٠٠٨,٢٠٠١	١٠		دعم تنمية طاقات بديلة
	٤٦٠	٠,٧	المجموع

الجدول ١٢

قائمة بالأنشطة المقترحة وتكاليف الرصد والفرص
من إعداد الأمانة

التاريخ	التكاليف الجانبية (بملايين الدولارات)	الأنشطة المقترحة
٢٠٠٠/١٩٩٨	١٠	دعم إنشاء نظام تفتيش لضمان الامتثال للقوانين الوطنية
٢٠٠٠/١٩٩٨	١٠	دعم وضع برنامج رصد لتقييم الأعمال
	٥	دعم وضع برنامج رصد نوعية البيئة لتحرية
٢٠٠٨/١٩٩٨	٥	دعم وضع برنامج لرصد الهواء في ٥ مدن يزيد سكانها عن مليون نسمة
٢٠٠٨/١٩٩٨	٢	دعم وضع برامج رصد مخرجات لمكانة عمليات تصريف الملوثات وتقييمها
٢٠٠٨/١٩٩٨	٥	دعم وضع برنامج رصد تدفق المياه وأحمال الرواسب وأحمال التلوث (٥٠ نهرا)
٢٠٠٠/١٩٩٨	٠,٠٥	دعم وضع سجل دائم لبيانات الأنهار (٥٠ نهرا)
٢٠٠٨/١٩٩٨	٠,٠٥	دعم إنشاء مصرف بيانات وطني للمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية لنوعية البحر والأنهار
٢٠٠٠/١٩٩٨	٠,٠٢	وضع قائمة جرد بالمصادر الثابتة للهواء
٢٠٠٠/١٩٩٨	٠,٠٢	وضع قائمة جرد للمصادر الثابتة لعمليات التصريف والانبعاثات في المناطق الخطرة ومناطق الشواطئ
٢٠٠٠/١٩٩٨	٣٧,١٤	المجموع

الجدول ١٣

قائمة بالأنشطة المقترحة وتكاليف الإعلام والمشاركة الجماهيرية

من إعداد الأمانة

التاريخ	التكاليف الجائبة الوطنية	للتكاليف الجائبة الإقليمية	الأنشطة المقترحة
٢٠٠٥/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	تعزيز الوعي البيئي للسكان
٢٠٠٥/١٩٩٨	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	إعداد مواد مطبوعة وتلفزيونية
٢٠٠٥/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	تحديد الأدوار المحتملة للمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج المناطق المتمتعة بحماية خاصة
٢٠٠٥/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	جمع معلومات عن مستويات واتجاهات إحصال التلوث الذي يصل البحر المتوسط
٢٠٠٥/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	وضع سجلات لتصريف ونقل الملوثات بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٢٠٠٥/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	جمع معلومات عن التدابير المنفذة
٢٠٠٥/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	إنشاء مؤسسات وعمليات نتييسير انمشاركة الجماهيرية في الإدارة البيئية
٢٠٠٥/١٩٩٨	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	إعداد تقارير عن تطبيقات بروتوكول المصادر البرية وبرنامج العمل الاستراتيجي
٢٠٠٥/١٩٩٨	١٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	إعداد واعتماد، إذا لزم الأمر، تشريعات وطنية للإعلام الجماهيري
٢٠٠٥/١٩٩٨	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٤٨٠ ٠٠٠	المجموع

الجدول ١٤

التكاليف المقدرة للأنشطة بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٨

من إعداد الأمانة

المجموع	التكاليف المقدرة (بملايين الدولارات) ٢٠٠٨/٢٠٠١	التكاليف المقدرة (بملايين الدولارات) ٢٠٠٠/١٩٩٨	
٦ ٤٥٣	٥ ٣٧٥	١,٠٧٨	المناطق الخطرة
١٩٥,٢٥	١٩٣,٦٣	١,٦٢	المناطق الحساسة
٢ ٨٠٠	٢ ٥٥٥	٢٤٥	مدن منطقة البروتوكول
١٣	١٠,٤	٢,٦	بناء القدرات
١١,٢	٨	٣,٢	البرامج الوطنية
٤٦٠,٧	٤٦٠	٠,٧	الإنتاج النظيف
٣٧,١٤	١٧	٢٠,١٤	الرصد والفرص
٢,٩٨	١,٨	١,١٨	الإعلام والمشاركة الجماهيرية
٩ ٩٧٣,٢	٨ ٦٢٠,٨	١ ٣٥٢,٤	المجموع

١١-٤ الاحتياجات في المستقبل

من الواضح أن بيانات التكاليف الدقيقة والشاملة ستكون هناك حاجة إليها كجزء من أنشطة المتابعة في سياق مزيد من تحليل أعمال الأولوية بما في ذلك مسألة فاعلية التكاليف وتحديد المشروعات التفصيلية وكلاهما عناصر ضرورية لدعم نطاق التحليل الاقتصادي في صياغة وتنفيذ خطط العمل البيئية لمنطقة البحر المتوسط.

١١-٤-١ الحاجة إلى "الوعي بالموارد"

إن أهمية المعلومات بشأن التكاليف في هذا السياق لا تعتمد على دقتها، إن تقديرات التكاليف المبدئية هي "محاولة أول متجر" لتطبيق اعتبارات التكاليف على هذا النشاط الذي يشمل دراسة الأعمال المقترحة والمبادئ التوجيهية لتنفيذ الاختيارات. وجزء من الغرض لوضع استراتيجية حافظة لاستثمارات هو استخدام "الوعي بالموارد" في خطة العمل الإقليمية الاستراتيجية للبيئة. إن "الوعي بالموارد" في هذا السياق، يعني تحديد للمشروعات أكثر يتعلق بفاعلية التكاليف والقدرة على إثارة أسئلة عن كيفية اتخاذ القرارات بشأن الخيارات والنهج التي تكون ملائمة تقنيا واجتماعيا لأوضاع بلد معين. إن وجهة النظر هذه رئيسية لتخطيط الاستثمار البيئي حيث الاستثمارات المتريدة تحتاج إلى توجيه من القطاعات التجارية الأخرى على أساس المعايير التي تشمل تحديد مشروعات مرودية التكلفة. إن القضايا التي تحتاج إلى تقييم تفصيلي أكثر سيجري الكشف عنها أكثر نتيجة لإعداد استراتيجية حافظة الاستثمارات هذه.

١١-٤-٢ الحاجة إلى استراتيجية للاستثمار

بغض النظر عن الثغرات في البيانات، تحتاج تقديرات التكاليف أن ترتبط باعتبارها اقتصادية وبيئية أوسع قبل استخدامها لأغراض تخطيط العمل. والمهمة الرئيسية في هذه المرحلة هي تفسير واستخدام بيانات التكاليف المتاحة لوضع عناصر تكامل الأعمال البيئية العلاجية المقترحة في استراتيجية استثمارية موجبة نحو العمل لمزيد من اتخاذ قرارات الاستثمار. ويشمل وضع استراتيجية للاستثمار مستويات مختلفة من التحليل، يتطلب كل منها بيانات أكثر وأفضل طبقاً لدرجة التفاصيل المطلوبة. وحتى الآن، تشير تقديرات التكاليف إلى مجموعة تقريبية من المتطلبات المالية يجري جمعها لتوفير متطلبات الاستثمار المطلوبة. وتحتاج معلومات التكاليف التقديرية إلى تحليلها في علاقتها بتأثير مخاطر التلوث الجالية وقيمة الفوائد المتوقعة من الاستثمارات المقترحة على أساس الانخفاض في المستقبل لهذه الآثار على الموارد مثل الصحة البشرية والحياة المائية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والأنشطة الترويحية والاستخدامات المفيدة الأخرى ونوعية مياه الشرب. إن هذا النهج أساسي لتحشد النفع للموارد المالية واستخدامها من أجل خطة عمل معينة.

١١-٥ استخدام حافظة الاستثمار

إن حافظة الاستثمار هو إطار لتوجيه الاختيارات والقرارات، وعادة في نطاق أوضاع بيئية واجتماعية اقتصادية متغيرة. إنها عملية تؤدي إلى بيان الآثار الاقتصادية للأعمال البيئية أكثر من بيان ختامي لغرض واحد. وينبغي استخدام حافظة الاستثمار هذه باعتبارها توجيهاً لوضع تحليل بيئي اقتصادي أعمق على ضوء متطلبات التمويل والتبرير على الصعيدين الإقليمي والوطني. إن القصد من العناصر الموجزة في حافظة الاستثمار هذه هي مبادئ توجيهية للعمل في المستقبل.

إن معلومات التكاليف التقديرية غير كافية لدعم قرارات الاستثمار. وتحتاج التكاليف لأن ترتبط باعتبارها اقتصادية وبيئية أوسع قبل استخدامها لأغراض التخطيط. إن تفسير واستخدام التكاليف المقدرة مطلوبة لوضع استراتيجية استثمار وخيارات لقرارات الاستثمار في المستقبل. وتبين هذه الوثيقة كيفية وجوب تحليل بيانات التكاليف في علاقتها بآثار الملوثات والفوائد المتوقعة من الاستثمارات المقترحة لخفض الآثار على الموارد مثل الصحة البشرية والحياة المائية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والأنشطة الترويحية والاستخدامات المفيدة الأخرى ونوعية مياه الشرب. وينبغي استخدام هذا النهج لجعل معلومات التكاليف ذات معنى لحشد الموارد الفعالة والتخطيط.

إن تخطيط الاستثمار له جوانب كثيرة للتحليل ومتطلبات البيانات. ويوجز الإطار المستخدم في هذه الوثيقة النهج الممكنة واقتراح مبادئ توجيهية يمكن تكييفها على سياقات محددة. وستكون هناك حاجة إلى متابعة لدعم تنفيذ الأعمال ذات الأولوية. وتوفر سياقاً لمزيد من التحليل لتحديد المشروعات بطريقة دقيقة والتقييم القائم على مؤشرات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.

ويبين كيف يمكن جمع قضايا التكاليف والآثار والتمويل معاً لتيسير وضع حوافز استثمار محددة محلية ووطنية. وتبين كيف يمكن اشتقاق الفوائد من خفض أو تجنب آثار التلوث على الموارد ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويسمح هذا الفهم بمزيد من العمل الذي ينظر إلى الآثار البيئية التي تتعلق بالموارد ذات القيمة مثل الصحة البشرية والحياة المائية والاقتصاد والرفاهية والترويج والاستخدامات المفيدة الأخرى ونوعية مياه الشرب أكثر من خلط وتعميم المعلومات البيئية مما يجعل من الصعب تحديد الفوائد من أعمال التصدي لمخاطر التلوث.

ينبغي أن يساعد إطار حافظة الاستثمار الموضوعية في هذه الوثيقة إلى تحسين نهج الاستثمار البيئي والتبرير لزيادة الموارد المالية للبيئة. ومن المهم تذكر أن الموارد البيئية هي غالباً ما تستخدم (ويساء استخدامها) خارج سياق السوق وبالتالي تصبح قيمتها بخسة. إن إجمالي الفوائد من صيانتها من خلال

ممارسات استخدام أفضل ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار (وعندما تكون كمية) في تبرير صلاحية الأعمال البيئية. إن هذا التعريف الواسع للفوائد يشمل صيانة الموارد الموجودة (أو عدم استخدامها قيمتها) هو أحد العناصر الرئيسية التي تستخدم لوضع مقترحات بمشروعات تفصيلية تقدم إلى المبرعين أو لدعم الميزانيات الوطنية.

عند متابعة الاستجابة لتقييم محدد واحتياجات تخطيط الاستثمار، من المفيد التركيز ليس على توافر الأموال أو "هل باستطاعتنا دفع تكاليف خطط الأعمال البيئية" فحسب بل "هل تستحق دفع التكاليف" المتعلقة بالفوائد المتوقعة. وسيؤدي هذا إلى الحاجة لبيان مجموع قيمة الفوائد التي قد تفوق التكاليف المالية.

إن نهج التكاليف/الفوائد هو ملائم بصورة خاصة في سياق الأعمال البيئية نتيجة للطابع المتنوع وطويل الأجل والاجتماعي للفوائد التي من المعروف أنها تتجاوز التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نهج التكاليف/الفوائد هو أكثر فاعلية في حشد مصادر التمويل من أجل الأعمال البيئية بسبب أنه يركز على تبرير برامج الاستثمار البيئية التي تعتبر مركزية في الجهود المبذولة لجذب الأموال من المبرعين الملتزمين بإدارة البيئة المستدامة.

وتقع أهمية حافظة الاستثمار في إدراج تخطيط الاستثمار والتحليل الاقتصادي في خطط الأعمال البيئية. إن القيمة المضافة لهذا التكامل هو دعم حشد الموارد وتوجيه الرأي المحلي والوطني والإقليمي والدولي إلى احتياجات الأعمال البيئية والتعاون. ويمكن مناقشة متطلبات التمويل وخيارات الاستثمار على ضوء سيناريوهات تبين لمتخذي القرارات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية الحاجة الملحة للأعمال في مجالات المخاطر وأوضاع التكاليف/الفوائد. إن النهج المتكاملة للتخطيط البيئي، التي تتضمن شواغل اقتصادية ومالية في إطار عملية التخطيط تقوم، من بين أشياء أخرى، بدعم القدرات المؤسسية وبناء إطار مشترك للاتصالات بشأن الأهداف والقيود والرؤيات الضرورية للحشد الرسمي والدعم الجماهيري خلف المقترحات البيئية.

٦-١١ حشد الموارد المالية

إن حشد الموارد ضروري للتنمية وتنفيذ هذا البرنامج. ومع ذلك من المهم الإقرار بوضوح أن معظم الموارد ينبغي أن تكون وطنية وأن على الملوثين والمستفيدين والمستعملين والحكومات أن توفر الموارد الضرورية لتنفيذ البرنامج مع العلم بأن الفوائد التي يتم الحصول عليها تكون أكثر من التكاليف.

إن التعاون الدولي الفعال مهم لنجاح برنامج العمل الاستراتيجي ومردودية تكلفته. إن التعاون الدولي يقوم بدور مركزي في تعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتعاون والدعم المالي. فضلا عن ذلك، يتطلب

التنفيذ الفعال للبرنامج دعماً كافياً من الوكالات الدولية المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب التعاون الدولي لضمان الاستعراض المنتظم لتنفيذ البرنامج ومزيد من تطويره وتعديله.

سيكون من الضروري البحث عن موارد مالية خارجية ووضع مخططات مالية جديدة تأخذ في الاعتبار أن الموارد المالية الوطنية محدودة. ومن أجل هذا الغرض، هناك نوعان من حشد الموارد:

- حشد الموارد المالية الوطنية؛

- حشد الموارد والآليات المالية الخارجية وكذلك بدائل أخرى.

إن احتياجات التمويل تقع في نطاق ثلاث فئات:

- أموال للأنشطة التقنية تشمل الدراسات، والبيانات والمشروعات التجريبية، التخطيط، بما في ذلك التخطيط التشغيلي، التدريب والدعم المؤسسي، جمع البيانات والرصد، تصميم البرامج وتنفيذها، تحديد المشروعات وإعدادها ودراسات الجدوى.

- أموال لاستثمار رأس المال في مرافق لخفض ومكافحة التلوث وتحسين إدارة القطاعات.

- أموال لتنفيذ المشروعات، بما في ذلك التدريب والدعم المؤسسي والتكاليف المتكررة للرصد والتشغيل والصيانة.

الموارد المالية الوطنية ١-٦-١١

الأنشطة المقترحة على المستوى الوطني

- التغيير التدريجي للأسعار لاستخدامات المياه تمثياً مع تكاليفها الاقتصادية لتشجيع استخدام أكثر فاعلية للمياه وحشد الأموال الضرورية للتشغيل والصيانة والاستثمار الجديد.

- وضع وتطبيق رسوم معينة للإمداد بالمياه الحضرية أو الصناعية طبقاً للأحجام المستهلكة. وينبغي أن تشمل هذه الرسوم بالتدريج تكاليف الجمع والمعالجة والتوزيع.

- وضع وتطبيق ضريبة لمعالجة مياه النفايات التي تشمل بالتدريج تكاليف المعالجة والتخلص منها. وينبغي تطبيق هذه الضريبة على المستعملين للمياه المنزلية أو الصناعية.

- وضع رسوم للتخلص من مياه النفايات التي تمثل للقواعد المعتمدة لتصريفها في القنوات العامة والأنهار والبحر. وينبغي أن تأخذ هذه الرسوم في عين الاعتبار حجم المياه للمصرفة ونوعيتها وأن يكون الهدف النهائي هو المساعدة في الصيانة ورقابة نوعية المياه المتدفقة.

- وضع ضريبة سنوية تطبق على المركبات لانبعاثاتها الضارة في الهواء واستخدام الوقود.

وطبقاً لمبدأ "الغرم على الملوثة":

- (أ) ينبغي على المستعملين، كلما كان ملائماً، دفع تكاليف جمع النفايات الصلبة الحضرية والتخلص منها.

- (ب) وضع رسوم، كلما كان ملائماً، لإدارة النفايات الصناعية بمعدلات تعكس تكاليف توفير الخدمات وضمان أن من يولدون النفايات يدفعون بالكامل تكاليف التخلص منها بطريقة سليمة بيئياً.

- (ج) وضع ضريبة للانبعاثات في الهواء من منشآت صناعية. وتكون هذه الضريبة أعلى في حالة المنشآت الصناعية الموجودة في "المناطق الخطرة ومناطق الشواغل".

- (د) ينبغي على منتجي بعض السلع (للورق والتعبئة وإطارات السيارات) أن يتحملوا المسؤولية بمجرد استخدام هذه السلع أو النفايات التي تولدها هذه السلع. وينبغي استعادة هذه السلع (إعادة الدوران وإعادة التوليد وإعادة الاستخدام). إن الهدف الرئيسي هو إعادة وضع السلع المستخدمة في السوق.

- إعداد اتفاقات بينية طوعية بين السلطات والمنتجين والمستعملين للنفايات الخطرة والمواد السامة والمداومة والمترابطة أحياناً لخفض التلوث.

- ينبغي أن ينشئ القطاع الخاص والعام صندوقاً لتقديم سلف لدعم أسواق إعادة دوران السلع.

- استخدام حوافز اقتصادية ومالية لتشجيع استخدام أقل تلوثاً. مثل تشجيع استخدام البنزين الخالي من الرصاص.

- استخدام حوافز اقتصادية ومالية لتشجيع استخدام تقنيات الإنتاج الأنظف.

- استخدام رسوم وغرامات التلوث لخفض الآثار الضارة بالبيئة لبعض الأنشطة. ويمكن أن تستخدم رسوم وغرامات التلوث كمصدر لأموال الأنشطة البيئية.

إن جهود حشد الموارد المحلية والوطنية للحماية البيئية من خلال رسوم المستعملين أو رسوم التلوث يتوقع أن تؤدي إلى نتائج تدريجية. إن القروض الوطنية أو المحلية ليست عاملاً رئيسياً في الأجل القصير بسبب أن أسواق رأس المال الوطنية أو المحلية والمصارف لم تتطور بما فيه الكفاية لدعم التحسينات والخدمات البيئية. ويعوق الاستثمار الخاص للوطني أو المحلي عوائق تاريخية للملكية الفردية والقطاع المصرفي الوطني والمالي المحدود وعدم خبرة المستثمرين المحتملين في أنواع الأنشطة المقترحة في برنامج العمل الاستراتيجي.

١١-٦-٢ الموارد المالية الخارجية

إن الموارد المالية الخارجية تقوم بدور مركزي لدعم وتنفيذ جهود الأطراف في التنفيذ الناجح لبرنامج العمل الاستراتيجي. وينبغي أن يكون استخدامها مخططاً على نحو جيد ومنسق على وجه صحيح.

ويرد فيما يلي تفاصيل بعض الموارد المالية وأدوات تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي. وتؤخذ ثلاثة معايير في عين الاعتبار: مصادر التمويل المتاحة ونوع المؤسسات المالية والنطاق الجغرافي. إن المصادر الرئيسية للموارد المالية الخارجية هي:

- ١- منح ومساعدات تيسيرية من مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ٢- قروض من مصارف متعددة الأطراف وإقليمية.
- ٣- أدوات مالية من الاتحاد الأوروبي.
- ٤- برامج متعددة الأطراف: برنامج المساعدة التقنية البيئية في البحر المتوسط.
- ٥- اتفاقات ثنائية.
- ٦- مصادر تمويل بديلة.

منح ومساعدة تيسيرية من مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

مرفق البيئة العالمية

إن لمرفق البيئة العالمية دور خاص يقوم به في توفير منح وتمويل تيسيري جديد وإضافي لتلبية التكاليف الإضافية المتفق عليها لتدابير تحقيق الفوائد البيئية العالمية المتفق عليها في مجالات التركيز التالية: تغير المناخ، التنوع البيولوجي، المياه الدولية، استنفاد طبقة الأوزون. إنه مشروع تعاوني فيما بين الحكومات

الوطنية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويدعم المرفق أيضا الإدارة البيئية الدولية ونقل للتكنولوجيات السليمة بيئيا.

تتيح الأموال المقدمة من خلال مرفق البيئة العالمية الفرصة للبلدان لبيان كيفية أن مشروعات التنمية يمكن أن تتكامل مع الشواغل البيئية. إن أي مشروع لا ينبغي عادة أن يكون صالحا اقتصاديا دون دعم من المرفق. إن معظم تمويل المرفق سيكون لمشروعات الاستثمار. وتشمل الأنواع الأخرى من المشاريع المساعدة للتقنية ودراسات ما قبل الاستثمار والجدوى والبحوث العلمية والتدريب.

وفضلا عن ذلك، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي بدور مهم في تنفيذ الأنشطة الممولة من مرفق البيئة العالمية وذلك في إطار مجالات محددة للتخصص وفي تيسير تعاون الأنشطة الممولة من المرفق من قبل المصارف الإنمائية متعددة الأطراف ووكالات وبرنامج الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى والمؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية وما إلى ذلك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

كانت البيئة وإدارة الموارد الطبيعية من بين المجالات الستة التي اختارها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتركيز برنامج الدورة الخامسة للبرنامج (1992-1996).

لقد تم البدء في عدد من مبادرات المساعدة التقنية على الصعيدين القطري والإقليمي. ويتراوح دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما بين إعداد استراتيجيات سليمة للحماية البيئية وتنفيذ خطط بيئية وطنية إلى تصميم برامج للتكيف البيئي.

وشملت المبادرات الإقليمية الأخرى إنشاء شبكات تعاونية في مجال إدارة المياه بما في ذلك الري التكميلي وإدارة المياه على مستوى المزرعة وإدارة المراعي وتثبيت الكثبان الرملية.

وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رئيسي في ضمان تطوير وإدارة برامج بناء القدرات ومشروعات المساعدة التقنية.

قروض من مصارف متعددة الأطراف وإقليمية

تأتي القروض من مصارف متعددة الأطراف، وأساسا من المصرف الأوروبي للاستثمار والمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية والبنك الدولي. ويمكن للبنك الدولي والمصارف الإقليمية أن تقدم قروض مالية للمشروعات الكبيرة والمساعدة التقنية مباشرة وللمشروعات الأصغر من خلال وسطاء ماليين في البلد المقترض، وعادة بفوائد منخفضة عن التي يمكن الحصول عليها من الأسواق التجارية.

تعتمد المبالغ المتاحة للمشروعات البيئية على بلدانها وأولوياتها القطاعية وقدرة اقتراض المتلقي. ويوجه هذه المصارف الأولويات والموارد المخصصة للحكومات. وتعتمد الاستثمارات البيئية لهذه المصارف على أولويات البلد المقترض ومستوى اقتراضه او مديونيته والأوضاع الاقتصادية المتوقعة التي يمكن أن تدعمها وميزان أنشطة الاستثمار فيما بين قطاعات الأولوية ونوعية الاستثمار المقترح والمقترض أو كفيل المشروع. وعند تقييم مقترحات تمويل مشروع، تركز هذه المصارف بصورة خاصة على الكفيل أو المقترض وعن القدرة على التخطيط لتسديد القرض. ويجري إقراض أموال المصارف المالية الدولية على أساس الأسواق وغالبا ما يكون استحقاق السداد أطول مع فترات سماح أطول من المتاحة من مصادر أخرى. ويعتمد استخدامها على استعداد المقترض للموافقة على خدمة الدين واستعداد الدولة على توفير ضمانات للتسديد التي تتطلبها بعض هذه المؤسسات. إن المصرف الأوروبي للتعمير والتنمية قادر أيضا على الإقراض لمشروعات صحيحة على أساس موارد محدودة. وبصفة عامة، تغطي القروض من المصارف الدولية تكاليف العملات الأجنبية بينما الأموال بالعملات المحلية ينبغي ان توجد من مصادر أخرى. وينبغي دراسة إمكانية خلط قرض مع أموال المنح في مشروع واحد. إن إشراك القطاع الخاص إلى أقصى حد يزيل العبء عن الحكومة المركزية وينفذ بفاعلية مبدأ الغرم على الملوث.

البنك الدولي

يمكن أن يقدم البنك الدولي قروضا لمساعدة البلدان في وضع أولوياتها وتحسين التقييم البيئي وبناء القدرات وبرامج تنفيذ للقيادة البيئية السليمة. ويمكن ان يوفر أيضا المشورة والمساعدة للبلدان لإعداد وتنفيذ برامج عمل وطنية ويمكن ضمان أن إقراض البنك يتضمن الشواغل البيئية في كل مرحلة من الإعداد وتصميم وتنفيذ المشروعات التي يؤيدها. ويشارك البنك في أنشطة مرفق البيئة العالمية.

تشمل الأنشطة البيئية للبنك الدولي حوار السياسات والإقراض والمساعدة التقنية والبحوث وتنسيق المعونة. يتزايد إقراض البنك الدولي لمنطقة البحر المتوسط لبناء المؤسسي على المستوى القطري وإدارة الموارد الطبيعية الحرجة مثل الغابات ومستجمعات المياه والمياه العذبة والحياة البرية والتربة.

المصرف الأوروبي للاستثمار

إن حماية البيئة هي من بين الأولويات الرئيسية لسياسة إقراض المصرف الأوروبي للاستثمار، ومن ثم يعمل تمسًا مع أهداف المجتمع الأوروبي، الذي يؤكد بصورة متزايدة على حماية البيئة وتحقيق نمو مستدام. ويجري تنفيذ اهتمام المصرف الأوروبي للاستثمار في حماية البيئة من خلال ثلاثة عناصر مكملة:

(أ) لكل مخطط استثمار، يأخذ المصرف في عين الاعتبار الأثر البيئي للشامل.

(ب) يوفر المصرف الأموال للمشروعات التي تهدف حصراً أو في المقام الأول لحماية البيئة، بما في ذلك معدات مكافحة التلوث في المنشآت الصناعية والمشروعات التي تهدف إلى تحسين البيئة الحضرية.

(ج) في الحالات المناسبة، يدعم المصرف دراسات الجدوى ومخططات المساعدة التقنية لتحديد احتياجات الاستثمار ذات الأولوية وتصميم حدود مردودية التكلفة.

إن الهدف الرئيسي للمصرف الأوروبي للاستثمار هو دعم مشروعات تؤدي إلى تحقيق فائدة أو عدد من الفوائد التالية: تحسين الإمداد بمياه للشرب ومعالجة مياه النفايات؛ استخدام التقنيات السليمة بيئياً لمعالجة النفايات الصلبة وفي بعض الحالات السامة؛ خفض التلوث الجوي؛ ولا سيما من محطات توليد الكهرباء والمنشآت الصناعية؛ تعزيز العمليات والمنتجات الصناعية السليمة بيئياً؛ حماية البيئة وتحسين نوعية الحياة في المناطق الحضرية والساحلية.

الأدوات المالية من الاتحاد الأوروبي

يمكن حشد موارد مختلفة من الأموال من الاتحاد الأوروبي في صالح المشروعات البيئية في منطقة البحر المتوسط. وتتألف من برامج منح مموله من الاتحاد الأوروبي وقروض من المصرف الأوروبي للاستثمار. ولم تؤخذ المعونات الثنائية في عين الاعتبار ولا الخواص المحددة لبلدان البحر المتوسط التي تعتبر جزءاً من مجموعة البلدان الشرقية (ألبانيا) التي تستفيد من الأدوات الأخرى مثل PHARE.

برنامج LIFE: إن القاعدة المعدلة (EC n1. 1404, OJ L 181/1 of 20/07/96) المعتمدة في عام 1996 تحتوي على بعض التعديلات نظراً لمواصلة العمل بين 1 كانون الثاني/يناير 1996 و 31 كانون الأول/ديسمبر 1999.

ومن المرحلة الثانية وبعد ذلك، تم تقسيم برنامج LIFE إلى ثلاثة أجزاء طبقاً لمجالات العمل:
LIFE-Environment (يطبق في أراضي الاتحاد) و LIFE-Nature (يطبق أيضاً في أراضي الاتحاد)
و LIFE-Third Countries (يطبق في بلدان البحر المتوسط).

LIFE-ENVIRONMENT: مؤهل للأعمال في فترة 1996-1999 في ما يلي: أعمال إبداعية أو
تجريبية لتعزيز التنمية المستدامة في الأنشطة الصناعية؛ أعمال تجريبية أو تشجيعية وكذلك معونة تقنية
للمجتمعات المحلية لدعم تكامل البيئة في تخطيط الأرض وتعزيز التنمية المستدامة؛ أعمال تمهيدية لتنفيذ
السياسة والتشريع البيئي للمجتمع. وتخصص نسبة ٤٦ في المائة من مجموع ميزانية LIFE للأعمال في إطار
LIFE-Environment.

LIFE-NATURE: إن الهدف من LIFE-Nature هو صيانة الطبيعة في أوسع معنى من خلال دعم
الأعمال المطلوبة لصيانة واستعادة الموائل الطبيعية وعشائر أنواع الحيوانات والنباتات التي في حالة تسمح
بصيانتها. إن الميزانية الإشارية لـ LIFE-Nature للفترة 1996-1999 تبلغ ٢٧ مليون وحدة نقد أوروبية.

ومن ناحية المبدأ، ينبغي أن تنفذ جميع الإجراءات المقترحة بمقتضى LIFE-Nature في داخل الاتحاد
الأوروبي. ومع ذلك، هناك استثناء ممكن لإدراج أعمال في بلدان ثالثة إذا كان المشروع يتعلق بموئل أو
أنواع ذات اهتمام للمجتمع الأوروبي. ولا يتجاوز مبلغ الأعمال خارج الاتحاد الأوروبي عن ١٠ في المائة من
الميزانية المخططة.

LIFE-THIRD COUNTRIES: إن الهدف من LIFE-Third Countries هو تنفيذ أعمال المساعدة
التقنية والأعمال التجريبية في البلدان الثالثة للبحر المتوسط^(٥) في المجالات التالية: المساعدة التقنية لوضع
هياكل إدارية ضرورية في مجال البيئة ولوضع سياسات للبيئة وبرامج أعمال؛ صيانة أو استعادة الموائل
المهمة التي تستضيف حيوانات أو نباتات مهددة بالانقراض؛ أعمال تجريبية لتعزيز التنمية المستدامة.

من بين المعايير المطبقة على الأعمال في بلدان ثالثة، ينبغي ذكر أن هذه الأعمال ينبغي أن تساهم
في نهج يدعم التنمية المستدامة على المستويات الدولية أو الوطنية أو الإقليمية وتؤدي إلى حلول للمشاكل
البيئية المنتشرة في المنطقة أو مجالات الشواغل. وينبغي ملاحظة أن المقترحات ينبغي أن يكون لها تطبيق
عملي مباشر (التي تترك جانباً الدراسات ومشروعات البحوث وما إلى ذلك). وتبلغ الميزانية المخصصة
لـ LIFE-Third Countries لفترة 1996/1999 مبلغ ٦٣ مليون وحدة نقد أوروبية.

التعاون اللامركزي: إن بند الميزانية من أجل "التعاون اللامركزي" (B7-5077) وضع في عام
1992 ويستهدف جميع البلدان النامية دون تمييز. إن هذا البند قد قدم بميزانية صغيرة: ٦ مليون وحدة نقد

أوروبية في عام ١٩٩٦ و ٥ مليون وحدة نقل أوروبية لعام ١٩٩٧. والتوزيع الإقليمي للأموال غير منتظم، فلم يستفد البحر المتوسط كثيرا من أموال للمجتمع الأوروبي.

الأعمال البيئية في البلدان النامية: وضع بند للميزانية "الإيكولوجيا في البلدان النامية" (Line-B7-5040) في عام ١٩٨٢ لتمويل الأعمال في بلدان البحر المتوسط وكذلك أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ودانما في علاقته بالأولويات الجغرافية. وفي منطقة البحر المتوسط تم إيلاء الأولوية إلى مكافحة التلوث. وهناك ثلاثة أنواع للعمل يمكن طلب دعم لها: الهادفة إلى تكامل الجوانب البيئية في التعاون بما في ذلك أعمال التدريب وتقييمات الأثر البيئي والأعمال التي تهدف إلى مساعدة للشركاء من البلدان النامية لتحسين قدراتها المؤسسية المطلوبة لصياغة وتنفيذ مشروعات، والأعمال التي تمكن من اختبار وتعزيز نهج وتقنيات جديدة من خلال مشروعات تجريبية تتناول البيئة الحضرية أو الأنظمة الإيكولوجية الساحلية. وتبلغ الميزانية المخصصة في عام ١٩٩٦ ، ١٥ مليون وحدة نقد أوروبية.

(٥) في منطقة البحر المتوسط، تكون البلدان الثلاثة المؤهلة هي ما يلي: ألبانيا والجزائر واليوستنة والهرسك وقبرص والضفة الغربية وغزة وكرواتيا ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطة والمغرب وسوريا وتونس وتركيا.

الأداة المائية MEDA: إن الهدف الرئيسي من أداة MEDA هو "المساهمة في المبادرات المهمة المشتركة في ثلاث مجالات للمشاركة الأوروبية المتوسطية: دعم الاستقرار السياسي والديمقراطية وإنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطة وتنمية التعاون الاقتصادي والاجتماعي على أن يؤخذ في الاعتبار البعد البشري والثقافي" (Council Regulation (EC) n1. 1488/96 of 23 July 1996).

إن المبادئ التوجيهية للبرامج الإشارية بمقتضى MEDA هي: التكاملية بين البرامج الثنائية والإقليمية، والطابع "المتعدد السنوات" للبرمجة، التي تسمح بتدخلات متوسطة الأجل، الحاجة لجعل البرامج الإشارية تركز على عدد محدود من قطاعات الأولوية، الحاجة لجعل التعاون الإقليمي يتناول ثلاثة مجالات للمشاركة الأوروبية المتوسطية وما إلى ذلك. إن بند الميزانية لمـ MEDA يبلغ ١٢٥ مليون وحدة نقد أوروبية للفترة ١٩٩٥/١٩٩٩ منها ١٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية موجهة لخفض الفوائد المصرفية على القروض التي منحها المصرف الأوروبي للاستثمار.

البرامج متعددة الأطراف: برنامج المساعدة التقنية والبيئية في البحر المتوسط

إن هدف هذا البرنامج هو تحديد الأعمال، من خلال دراسات الجدوى التي يمكن أن تدعمها الاستثمارات من البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية وما إلى ذلك. إن الهدف النهائي هو الحد من تدهور البيئة في منطقة البحر المتوسط.

ويدخل هذا البرنامج مرحلة جديدة في عام ١٩٩٦. إن التعريف المشترك لمؤشرات التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط سيكون أحد أولويات المرحلة الثالثة للبرنامج التي تخطط لمساعدة بلدان البحر المتوسط في تنفيذ إطار يعتمد عليه لمؤشرات محددة ونقاط مرجعية ذات علاقة يمكن أن تستخدم في رصد وتقييم أثر السياسات والبرامج والمشروعات بما في ذلك أنشطة البرنامج والأولويات التي هي بناء القدرات والإدارة المتكاملة للمياه وكذلك التأكد من التلوث لمنعه عندما يصل إلى "مناطق حرجة".

وتخطط المرحلة الثالثة للبرنامج مواصلة عملها لتوفير الأموال والدعم التقني لأنشطة متوسطة الأجل تؤدي إلى وضع سياسات وسلسلة من الاستثمارات لاستعادة البيئة إلى حالتها الأولى. وحتى الآن، منح البرنامج ٢٥ مليون وحدة نقد أوروبية لدعم ١٢١ نشاطاً لمساعدة تقنية. وقد ساعدت هذه الأنشطة بدورها في تحديد ووضع استثمارات للبيئة تبلغ أكثر من ١,٥ مليار وحدة نقل أوروبية. وبناء على المرحلة الثالثة للبرنامج، تقدر التكاليف لأنشطة المحددة حوالي ٩١ مليون وحدة نقد أوروبية تشكل زيادة مهمة.

الاتفاقات الثنائية

أثبتت الاتفاقات الثنائية أنها آلية ميمة للتعاون بين البلدان النامية والمتقدمة. فقد وقع الاتحاد الأوروبي ودول أعضاء كثيرة لتفاقات تعاون ثنائي مع بلدان البحر المتوسط. وتعتبر البيئة والتنمية المستدامة جزء مهم من هذه الاتفاقات. وقد وقّعت أيضا بلدان أخرى لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتفاقات ثنائية مع بلدان البحر المتوسط لها نفس الاهتمامات بالمسائل البيئية.

مصادر تمويل بديلة

وكالات تصدير الائتمانات: هذه مصدر لتمويل مشروعات قصيرة الأجل ولا سيما للمعدات المتخصصة.

برنامج مبادضة الديون والصيانة الإيكولوجية: تنفق المقرضون على تحويل الديون إلى أموال محلية تستخدم في الإنفاق المفيد على البيئة.

منح المؤسسات: قد تستخدم المؤسسات الخاصة أو العامة مواردها لدعم النهج الجديدة للإدارة البيئية أو لتنمية الموارد البشرية.

التمويل الخاص: المساهمات الطوعية من خلال قنوات غير حكومية أو المنظمات غير الحكومية.

الاستثمارات من مؤسسات القطاع الخاص: يمكن الحصول على قروض من مؤسسات القطاع الخاص بنفس طريقة المؤسسات الوطنية.

آلية غرفة المقاصة ٣-٦-١١

كوسيلة للمساعدة وحشد الموارد التقنية والعلمية والبشرية، بما في ذلك الحصول على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وكذلك تطبيق أفضل تقنيات متاحة وأفضل ممارسات بيئية، ينبغي على الدول أن تنشئ شبكة تعاونية (آلية غرفة مقاصة) لتعزيز النقل والتعاون فيما بين البلدان النامية وبين البلدان النامية والمتقدمة.

يتعين أن تستجيب الآلية إلى الطنات على الموارد العلمية والتقنية والبشرية من الحكومات الوطنية والمنظمات والمؤسسات والشركات و/أو الأفراد. وتتألف غرفة المقاصة من ثلاثة عناصر أساسية:

(أ) دليل بيانات، لمكونات منظمة بناء على المصدر والفئة مع الإشارة إلى القطاعات الاقتصادية التي تحتوي على معلومات عن المصادر الحالية للمعلومات والخبرة العملية والخبرة التقنية؛

(ب) آليات توصيل المعلومات للسماح لمتخذي القرارات بالوصول إلى دليل بيانات والحصول على اتصالات مباشرة مع مصادر المعلومات والخبرة العملية والخبرة التقنية المحددة (بما في ذلك المنظمات والمؤسسات والشركات و/أو الأفراد القادرة على توفير المشورة والمساعدة ذات العلاقة)؛

(ج) البنية الأساسية والعمليات المؤسسية لوضع وتنظيم وصيانة الدليل وآليات تحقيقه.

ينبغي إنشاء هذه الآلية في مراكز البحوث دون الإقليمية أو الإقليمية أو الوطنية الحالية المتصلة حالياً بمؤسسات وطنية والمنظمات غير الحكومية.

الأهداف المقترحة

- بحلول عام ٢٠٠٠، وضع آلية غرفة مقاصة.

الأنشطة المقترحة

- تشمل وظائف غرفة المقاصة:

- جمع ومعالجة ونشر المعلومات وكذلك البيانات عن التكنولوجيات المتاحة ومصادرها والمخاطر البيئية والشروط العامة التي يمكن بناء عليها الحصول عليها.

- نشر المعلومات عن الحالات الملموسة للتكنولوجيات السليمة بيننا التي تم تميمتها وتنفيذها بنجاح.

- تقديم المشورة والمساعدة واقتراح مبادئ توجيهية مثلًا لتكامل السياسة وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وما إلى ذلك.

- تيسير الخدمات الأخرى مثل مصادر المشورة والتدريب والتكنولوجيات والتقييم التكنولوجي.

- السماح لمتخذي القرارات بالوصول إلى البيانات والحصول على اتصال مباشر مع مصادر المعلومات والخبرة العملية والخبرة التقنية المحددة، بما في ذلك المنظمات والمؤسسات والشركات و/أو الأفراد.

عند تنفيذ وظائف غرفة المقاصة ينبغي ان تتسقى ولا تكرر عمل المنظمات مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك غرفة المقاصة الدولية للمعلومات بشأن الإنتاج الأنظف التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية وما إلى ذلك. وينبغي بالإضافة إلى ذلك الاستفادة الكاملة من عمل الشبكات الإقليمية الأخرى وكذلك المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والقطاع الخاص.

١٢ - الثغرات والمشاكل والمتابعة

أعدت الأمانة برنامج العمل الاستراتيجي الحالي استجابة لمتطلبات محددة لبروتوكول المصادر البرية لعام ١٩٩٦ (المادتان ٥ و ١٥). كانت منحة مرفق البيئة العالمية PDF-B المعينة لخطة عمل البحر المتوسط هي لإعداده فرصة للأطراف المتعاقدة للإيفاء بحكم مهم للبروتوكول بتكاليف منخفضة لخطة عمل البحر المتوسط خلال فترة قصيرة جدا. وبالإضافة إلى ذلك، وفر إعداد التحليل التشخيصي عبر الحدود والتقرير عن تلوث المناطق الخطرة للذي طلبه مرفق البيئة العالمية كأساس لصياغة برنامج العمل الاستراتيجي، إلى خطة عمل البحر المتوسط في وقت قياسي بالمقارنة بعدد كبير من المعلومات عن مشاكل التلوث الرئيسية في المنطقة وعن الإجراءات العلاجية الممكنة وتكاليفها. وعلى أساس عام، من الممكن القول إن العملية بدأت من خلال أنشطة كفلها مرفق البيئة العالمية لتقديم الأطراف المتعاقدة أساسا صلبا للتخطيط والتنفيذ النهائي لاستراتيجية طويلة الأجل لمكافحة التلوث التي في حاجة لتنفيذ بروتوكول المصادر البرية.

يقترح برنامج العمل الاستراتيجي خبرة شاملة وطموحة للأطراف المتعاقدة. وبالرغم من أن البرنامج يقدم عددا كبيرا من المعلومات، يمكن تحديد، في نهاية المرحلة الأولى من المشروع الذي كفله مرفق البيئة العالمية، الثغرات والمشاكل التالية بسهولة:

(أ) مواصفات المشروع والبرنامج

- النظر عن كتب وبطريقة نقدية لكتالوج المناطق الخطرة والمناطق الحساسة التي قدمتها البلدان. وينبغي أن توضح التدخلات المقترحة بعناية ودراسة الخيارات التكنولوجية بدقة؛

- التركيز على السياق الاجتماعي الاقتصادي للمناطق الخطرة وتحديد السكان والعمالة والهيكل الاقتصادي الثقافي للمناطق لتحليل أفضل وفهم أدق لآثار وفوائد التدخلات المقترحة؛

- دراسة السياسات الاقتصادية الأساسية بعناية المطبقة في مجموعات مختارة من البلدان ذات الأهمية للمناطق الخطرة الإقليمية لإدراجها في مقاييس التدابير الاقتصادية (إعانات وألويات القروض والضرائب وما إلى ذلك) لتشجيع مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بدائل التصدير أو الاستيراد وسياسات التنمية الريفية والمساعدة المحددة لمشروعات إنمائية معينة (الطاقة والزراعة والنقل والسياحة). إن التحيزات والتشوهات للسياسة الاقتصادية غالباً ما تكون مصدراً أساسياً خطيراً للتلوث الذي يجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت "المصادر الثابتة تنفصل عن سياق السياسة الاقتصادية؛

- استعراض فرص حشد موارد القطاع الخاص ونطاق استخدام الحوافز والتدابير للتأثير على قرارات القطاع الخاص وسلوكه المتعلق بالبيئة.

(ب) دراسات التكاليف والفوائد الملائمة

- وضع إطار عملي لدراسة التكاليف والفوائد لمشروعات وبرامج الأولوية الرئيسية القائمة على التقييم الإقليمي ذي العلاقة بالتقنيات والقضايا والبيانات والاستخدام إلى أقصى حد لدراسات الحالة الموجودة القليلة؛

- إعداد تقديرات للتكاليف أكثر دقة لمشروعات الأولوية لتستخدم التحليل ما قبل الاستثمار المطلوب للمتعدين المحتملين؛

- تحديد تدابير أكثر دقة للفوائد الرئيسية المتوقعة من تنفيذ مشروعات الأولوية الرئيسية بما في ذلك مقترحات للتغلب على مشاكل البيانات وقياسات محددة؛

- إعداد حافظة استثمارات تفصيلية أكثر تركيزاً على مجموعة من المشروعات والبرامج ذات الأولوية التي تهدف إلى إدراج عناصر تتعلق بالترير الاجتماعي من أجل الحصول على دعم المتبرعين والسكان المنتفعين وآليات التمويل واستعادة الاستثمار وقدرات المشاركة الوطنية.

(ج) قدرات التمويل على المستويين الإقليمي والوطني

- جمع معلومات عن مصادر التمويل الإقليمية متعددة الأطراف والثنائية والإنفاق الوطني على البرامج البيئية لغرض تحديد احتياجات الاستثمار "الوطنية" و"الإضافية"؛

- تحليل مسائل القدرة على التوفير واستعادة التكاليف في علاقتها بتنوع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الوطنية التي قد تتطوي على آثار اجتماعية محددة على أساس قطري يتسبب فيها تنفيذ تسييلات بيئية ذات رأس مال مكثف وما يتبعها من استخدام رسوم المستعملين.

ونتيجة لما ورد أعلاه، يتضح أن الواضح إذا بين برنامج العمل الاستراتيجي المقترح يبين من ناحية الطريق لاتباع حل طويل الأجل فعال للتلوث من مصادر برية، ويمثل، من ناحية أخرى، نقطة بدء للعملية فقط. ولتحقيق الهدف النهائي من البرنامج، من الضروري تخطيط نهج خطوة بخطوة يأخذ في الاعتبار الموارد والفرص المتاحة على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي الوقت الحاضر، يعتبر تمويل مرفق البيئة العالمية لعام ١٩٩٧، الذي يشمل أنشطة متابعة ممكنة، فرصة عملية للأطراف المتعاقدة لبدء العملية التي أشار إليها برنامج العمل الاستراتيجي. وتتوقع مبادرة مرفق البيئة العالمية أولاً اعتماد الأطراف المتعاقدة لبرنامج العمل الاستراتيجي. وبعد ذلك، يمكن إعداد مشروع كامل لمرفق البيئة العالمية بالترامن مع انعقاد اجتماع المتبرعين المحتملين لدراسة الدعم الذي تطلبه البلدان النامية لتنفيذ البرنامج. وقد يشمل هذا المرحلة التالية لتنفيذ الأنشطة التي قد تشمل مبلغاً ما بين ٤ و ٦ مليون دولار على افتراض ان النسبة المئوية من ذلك المبلغ (حد أدنى ٢٠-٢٥ في المائة) يمكن أن يغطيه المتبرعون الإضافيون (الوطنيون والدوليون بما في ذلك خطة عمل البحر المتوسط). وهذا المبلغ، الذي لا يمكن بمفرده أن يحل المشاكل التي حددت من خلال مبادرة مرفق البيئة العالمية، ينبغي استخدامها بطريقة أكثر فاعلية، أي إعداد التنفيذ الفعال للتدخلات المقترحة.

ونتيجة لذلك، فإن المشروع الكامل لمرفق البيئة العالمية، الذي يهدف إلى تمويل تكاليف التصدي للقطايا والمشاكل عبر الحدود وتحقيق فوائد إقليمية، يمكن أن يشمل أولاً اختيار عدد من المناطق الخطرة ذات الأولوية والأهمية عبر الحدود لدراسة جدوى تفصيلية وتحليل التكاليف وثانياً لعدد من الأنشطة على المستوى الإقليمي لبرنامج العمل الاستراتيجي المصمم من أجل الحصول على دعم وطني لتنفيذ البرنامج ودعم المتبرعين لأنشطة محددة في البلدان النامية. وينبغي أن يتضمن مشروع مرفق البيئة العالمية أيضاً تحليل التكاليف الإضافية بما في ذلك تقدير للنخطة القاعدي الحالي والإشارة إلى تمويل إضافي الذي ستطبقه الحكومات الوطنية للتصدي للقطايا والمشاكل المحددة على أنها ذات أولوية.

التذييل الثالث

قرار

"استراتيجية إقليمية بشأن منع تلوث البيئة البحرية من السفن"

إن الأطراف المتعاقدة، في اجتماعها في تونس ، ١٨-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

إذ تضع في اعتبارها الأهمية المرتبطة بمنع تلوث البيئة البحرية من السفن والاستعداد والاستجابة لمثل هذا التلوث لكي تساهم في التنمية المستدامة في البحر المتوسط وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

إذ تأخذ في اعتبارها الجزء المتعلق "خطة عمل حماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط" (المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط) التي اعتمدها مؤتمر المفوضين المعقود في برشلونة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛

إذ تعترف باستنتاجات الاجتماع الاستثنائي المعقود في مونييليه في الفترة من ١ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ الذي قرر أن يطلب من اجتماع جهات اتصال المركز الإقليمي دراسة مسألة التعاون الإقليمي في مجال منع تلوث البيئة البحرية من السفن؛

قد أحاطت علما باستنتاجات هذا الاجتماع المعقود في مالطة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

أولاً- تعتمد الاستراتيجية الإقليمية لمنع تلوث البيئة البحرية من السفن، المذيلة هنا؛

ثانياً- تقرر، نتيجة لذلك، تعديل البروتوكول بشأن حالات الطوارئ ليدرج فيه أحكام ضرورية لتنفيذ هذه الاستراتيجية والرغبة في اعتماد تعديلات تتماشى مع مناسبة اجتماعها في عام ١٩٩٩؛

ثالثاً- تقرر، في انتظار اعتماد هذه التعديلات وبدء نفاذها، أن يكون المركز الإقليمي مسؤولاً عن تنفيذ هذه الاستراتيجية فيما يتعلق بالتعاون بين دول البحر المتوسط وبذلك يستكمل عملها المتعلق بالاستعداد والاستجابة للتلوث البحري العارض؛

رابعاً- تقرر تعديل المرفق بالقرار ٧ المتعلق بأهداف ووظائف المركز الإقليمي.

استراتيجية إقليمية بشأن منع تلوث البيئة البحرية من السفن

إن أكثر من ٩٠ في المائة من التجارة العالمية يجري نقلها بحرا. وتعتبر حوالي ٣٠ في المائة من التجارة البحرية العالمية من خلال البحر المتوسط مباشرة أو تترك أو توجه إلى ٣٠٠ ميناء منتشرة على طول الخط الساحلي لحوض البحر المتوسط. وهناك ٥٨ ميناء لشحن وتفريغ النفط في البحر المتوسط. إن النقل البحري التجاري في البحر المتوسط من الكثافة بحيث يشكل أنماط مخاطر شديدة من المحتمل أن تؤدي إلى تلوث هائل بالنفط أو بمواد خطيرة أخرى وذلك لعدم كفاية فرض معايير دولية. وتشكل عمليات التصريف التشغيلية للسفن (نفايات الزيت، والمواد السائلة الضارة، والحماة، والقمامة) مصدرا مهما للتلوث.

إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الساحلية للبحر المتوسط ترتبط بصورة خاصة بالسلامة البحرية ونوعية البيئة البحرية. ونتيجة لذلك، وبناء على منظور التنمية المستدامة، من المهم منع الحوادث أكثر من مكافحة تلوث البيئة البحرية التي قد تكون نتيجة لها.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، قررت المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط أن تقوم بعدد من الأنشطة بمساعدة المركز الإقليمي وبالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية.

وبناء على ذلك، ينبغي وضع تعاون إقليمي نحو التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية ولا سيما المعتمدة تحت إشراف المنظمة البحرية الدولية، دون إضافة أحكام معيارية في هذه الاتفاقيات.

ويأخذ التعاون الإقليمي هذا في عين الاعتبار الإطار الإقليمي للتعاون الذي وضعته المشاركة الأوروبية المتوسطية وكذلك، في هذا السياق، الالتزامات المتبادلة التي تلزم الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين.

تهدف هذه الاستراتيجية إلى:

(أ) دعم القدرة الوطنية

١٦ من خلال تحسين قدرة الإدارات (المسؤولة عن النقل البحري والبيئة) ووضع

سياسات لمنع التلوث وتنفيذها من خلال:

- برامج تدريب
- توفير المعلومات والخبرة بما في ذلك الحصول على التكنولوجيا
- القيام ببرامج تجريبية

٢٢ من خلال تطوير معدات وموارد البنية الأساسية من خلال:

- إجراء دراسات تقنية وما قبل الاستثمار
- إجراء مشروعات تجريبية

(ب) تطوير تعاون إقليمي

١٦ من خلال تنظيم حوار من أجل تنفيذ الأنشطة المنسقة على جميع المستويات:

الوطنية والإقليمية والعالمية (في نطاق المنظمة البحرية الدولية)

٢٢ من خلال تنفيذ برامج تتطلب إجراءات وتدابير متضافرة على المستوى

الإقليمي

٣٢ من خلال إجراء دراسات عن موضوعات ذات اهتمام إقليمي.

وستركز هذه الاستراتيجية أساساً على أنشطة الأولوية التالية:

(أ) رصد التنفيذ الفعال لاتفاقيات المنظمة البحرية الدولية ذات العلاقة بواسطة

دولة العلم ودولة الميناء والدولة الساحلية؛

(ب) تطوير مراقق استقبال في الموانئ؛

- (ج) سلامة الملاحة؛
(د) رقابة عمليات التصريف ومقاضاة المخالفين؛
(هـ) القطر في حالات الطوارئ.

التذييل الرابع

مبادئ عامة وتعاريف للتغطية الجغرافية لإعداد قوائم جرد لعناصر التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط ومعايير لإعداد قوائم جرد وطنية للمواقع الطبيعية ذات الاهتمام بالصيانة

وضعت المعايير الحالية لأغراض إعداد قوائم جرد لعناصر التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط عملاً بالقسم ٢-١ من خطة عمل حماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط (المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط) والمادتين ٣ و١٥ من البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط.

أولاً- مبادئ عامة

١- إن الهدف الرئيسي من إعداد قوائم الجرد هو جمع بيانات مفيدة لصيانة التنوع البيولوجي في البحر المتوسط.

٢- ولتلبية أغراض الصيانة على نحو ميسر، يتعين على قوائم الجرد:

- أن تستكمل على نحو منتظم؛

- أن يحتوي كل عنصر وارد في القائمة على معلومات مفيدة لصيانته ورصده.

٣- من أجل دعم تبادل المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في البحر المتوسط ومن أجل ضمان المقارنة والتكامل الإقليمي، يتعين أن تكون قوائم الجرد الوطنية:

- متاحة من أجل التقييم المقارن والتكامل الإقليمي طبقاً للإجراءات المناسبة لمطلوبات الصيانة؛

- مجمعة طبقاً لأشكال معيارية متفق عليها على نحو مشترك؛

- متاحة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية.

ثانياً- التغطية الجغرافية لقوائم الجرد

١- تشمل التغطية الجغرافية لقوائم الجرد المناطق البحرية والأرضية الساحلية بما في ذلك الأراضي الرطبة لمنطقة البحر المتوسط.

٢- وفيما يتعلق بالمناطق البحرية، ينطبق تعريف المنطقة البحرية للبحر المتوسط المعينة في المادة ٢ من البروتوكول، على أن من المفهوم لأغراض إعداد قوائم جرد وطنية، تكون محدودة بالمناطق تحت السيادة أو الولاية القضائية للطرف المعني.

٣- وفيما يتعلق بالمناطق الأرضية الساحلية بما في ذلك الأراضي الرطبة تنطبق التعاريف التالية:

(أ) المواقع الساحلية: مواقع تشمل امتداد الخط الساحلي أو المتأثر مباشرة بالبيئة البحرية (مثل البحيرات الشاطئية ومصبات الأنهار والمسطحات الجزرية والكتبان الرملية والأجراف...);

(ب) الأنواع الساحلية: أنواع متصلة مباشرة بالبيئة البحرية في مرحلة واحدة على الأقل من مراحل دورة حياتها و/أو توجد بصورة منتظمة في المواقع الساحلية.

ثالثاً- معايير لإعداد قوائم جرد وطنية للمواقع الطبيعية ذات الاهتمام بالصيانة

١- تطبيق التعاريف التالية لأغراض استخدام هذا القسم للمعايير:

(أ) *الموائل الطبيعية* يعني مناطق أرضية أو مائية تتميز بسمات جغرافية ولا أحيائية وأحيائية، سواء كانت بكاملها طبيعية أو شبه طبيعية؛

(ب) *موائل النوع* تعني بيئة محددة بناء على عوامل لا أحيائية وأحيائية محددة يعيش فيها النوع في أي مرحلة من مراحل دورة حياته البيولوجية؛

(ج) *موقع* يعني منطقة محددة جغرافياً يكون مداها موصوفاً بوضوح؛

(د) *مركز* يعني مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

٢- يقوم كل طرف بتجميع قائمة جرد شاملة لمواقع بحرية وأرضية ساحلية تحت سيادته أو ولايته القضائية مهمة لصيانة التنوع البيولوجي.

٣- إن الوجود داخل موقع عينة مهمة لعناصر ذات خاصيات للتنوع البيولوجي في البحر المتوسط هو المعيار الأساسي لإدراجه في قائمة الجرد. وتشمل مثل هذه العناصر بصورة خاصة:

(أ) أنواع الموائل الطبيعية البحرية والساحلية المهددة؛

(ب) موئل أنواع مهددة بالانقراض أو مهددة في المنطقة.

ولتوجيه تحديد المواقع التي تدرج في قوائم الجرد، تضع الأطراف مشتركة قوائم مرجعية لهذه العناصر تلحق بهذه المعايير مع الأخذ في الاعتبار المرفقين ٢ و ٣ من البروتوكول المعني بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط ونموذج لتصنيف وضعه مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة على أساس، من بين جملة

عناصر أخرى، العمل المتاح في هذا المجال فيما بين الأطراف. ويجوز للأطراف أن تتقح هذه القوائم.

٤- تقيم أهمية موقع لنوع موئل طبيعي على أساس المعايير التالية:

(أ) درجة تمثيله لنوع الموئل الطبيعي في الموقع؛

(ب) منطقة الموقع التي يغطيها نوع الموئل الطبيعي في علاقته بإجمالي المنطقة التي يغطيها نوع الموئل الطبيعي داخل الأراضي الوطنية؛

(ج) درجة صيانة هيكل ووظائف نوع الموئل الطبيعي المعني وإمكانات الإصلاح.

٥- تقيم أهمية موقع ساحلي لنوع معين على أساس المعايير التالية:

(أ) حجم وكثافة عشائر النوع الموجود في الموقع في علاقته بالعشائر الموجودة في الأراضي الوطنية؛

(ب) درجة صيانة سمات الموقع الميمة للنوع المعين وإمكانات الإصلاح؛

(ج) درجة عزل العشيرة الموجودة في الموقع في علاقتها بالمدى الطبيعي للنوع.

٦- تقيم أهمية موقع بحري لنوع معين على أساس المعايير التالية:

(أ) حجم وكثافة عشيرة النوع الموجود في الموقع في علاقته بالعشائر الموجودة في الأراضي الوطنية؛

(ب) درجة صيانة سمات الموقع الميمة للنوع المعين وإمكانات الإصلاح؛

(ج) الخواص المستوطنة للنوع على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؛

(د) دور الموقع كلياً أو جزئياً في الدورات البيولوجية والغذائية لنوع معين.

(د) دور الموقع كلياً أو جزئياً في الدورات البيولوجية والغذائية لنوع معين.

٧- يجري تجميع المعلومات المتعلقة بكل موقع تم جرده طبقاً للشكل المعياري، الذي تتفق عليه الأطراف عند اقتراحه من قبل المركز. وتشمل هذه المعلومات، ولا تقتصر بالضرورة على المجالات المفصلة في التذييل الأول بهذه المعايير.

٨- يجري استعراض قوائم الجرد الموضوعية وتستكمل على فترات لا تتجاوز خمس سنوات.

شكل المعلومات المتعلقة بالمواقع الواردة في قوائم الجرد الوطنية

- ١- اسم الموقع.
 - ٢- مكان الموقع.
 - ٣- المساحة.
 - ٤- طول الموقع (إذا كان ممكناً).
 - ٥- وصف الموقع:
- (أ) الموانئ البحرية والساحلية الميعدة (بناء على القائمة المرجعية المتفق عليها) الموجودة في الموقع وتقييم الموقع لها؛
 - (ب) الأنواع البحرية والساحلية الميعدة (بناء على القائمة المرجعية المتفق عليها) الموجودة في الموقع وتقييم الموقع لها؛
 - (ج) موانئ وأنواع أخرى ذات اهتمام بالصيانة؛
 - (د) الأنواع المكتسحة؛
 - (هـ) سمات طبيعية مهمة أخرى.
- ٦- أسباب الاختيار.
 - ٧- حالة الصيانة.
 - ٨- التهديدات.
 - ٩- الأنشطة البشرية في الموقع وحوله وأثرها.

- ١٠- نظام حيازة الأرض.
- ١١- حالة الحماية.
- ١٢- نظم الصيانة الرئيسية.
- ١٣- التعيين الدولي.
- ١٤- مشروعات الصيانة التي يجري تنفيذها.
- ١٥- خطط وممارسات الإدارة.
- ١٦- السلطة المسؤولة عن إدارة الموقع.
- ١٧- المؤسسات/المنظمات الأخرى المشتركة في إدارة الموقع (الجامعات والمنظمات غير الحكومية...)
- ١٨- تاريخ أول تجميع.
- ١٩- الاستكمال.
- ٢٠- وثائق عن الموقع:
 - (أ) خريطة الموقع؛
 - (ب) المنشورات والتقارير العلمية؛
 - (ج) صور جوية؛
 - (د) مواد ذات علاقة أخرى.

التذييل الخامس

توصيات لجنة لبحر المتوسط المتعلقة بإدارة الطلب على المياه والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية

ألف- توصيات بشأن إدارة الطلب على المياه

إن ميدان إدارة الطلب على المياه هو أحد الميادين التي يتوقع تحقيق تقدم فيها بالنسبة لسياسات المياه في حوض البحر المتوسط . لقد أصبحت رقابة الطلب على المياه للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة هدفا سياسيا يتسم بالأولوية .

توجيه العام

في معظم بلدان بلدان البحر المتوسط يقترب بسرعة الاستهلاك الفعلى للمياه من حدود الموارد المتاحة . فقد بدأ ظهور النقص في المياه ، سواء ظرفيا أو هيكليا ، الذي سينتشر ويسوء في العقود القادمة . ويرجع هذا النقص الى زيادة الطلب على المياه . فقد زاد الطلب بنسبة ٦٠ في المائة طوال الربع الأخير من القرن .

وتقليديا ، تمت مواجهة هذه الحالة بزيادة الامداد . إلا أن اليوم يقترب هذا الحل من حدوده . فحشد موارد إضافية يؤدي الى مواجهة عقبات إجتماعية أو إقتصادية أو إكولوجية .

لقد حان الوقت لتصل إدارة المياه الى معادلة من الجانب الآخر من خلال الادارة الفعالة على الطلب . فينبغى إدارة الطلب وإدارة الامداد مع احتمال تحسينهما بطريقة متكاملة .

وهذه الحقيقة الواضحة والتوصيات التالية قد أملتتها الحاجة الى إدارة الطلب على المياه في

منطقة البحر المتوسط .

* تحتاج هذه السياسات الى أن تستهدف الاستخدامات والمستعملين المختلفين وتكون جزءا من سياسات متكاملة لادارة المياه ، تتسم بوضع أهداف محددة تتحقق في نطاق مدد محددة . وينبغي أن تكون السياسات ثابتة ومستمرة وتتسم بأنظمة مناسبة لرصد الأداء .

* ينبغي أن يأخذ النهج في الاعتبار زيادة الطلب على المياه من سكان المدن والمناطق الريفية ، ولاسيما فيما يتعلق بمياه الشرب ، مع عدم تجاهل العدل الاجتماعي .

* وعند اعتماد أو تعديل السياسات الانمائية في جميع القطاعات ، ينبغي إيلاء الاعتبار ، على المستوى الاستراتيجي، الى آثارها المحتملة على تحقيق أو عدم تحقيق السياسة المتكاملة لادارة المياه وكيف يمكن أن تؤثر على الطلب على المياه . وينبغي أن تتكيف سياسات التنمية هذه بحيث لا تؤدي الى آثار ضارة على الحاجة الى خفض الطلبات على المياه .

نهج للفهم المشترك وتوصيات

في مواجهة هذه النتائج ، قررت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أن تكرر عام ١٩٩٧ من بين الاولويات قصيرة الاجل لدراسة موضوع المياه من زاوية إدارة الطلب .

الأهداف

- تحديد خصائص نظم استخدام المياه مع النقاط القوية وسوء تشغيل أو عدم الاتساق الموروث في الأنظمة المعتمدة؛
- تحديد العقبات الاجتماعية الاقتصادية والمؤسسية والقانونية والتقنية التي تعوق أو تمنع الإدارة المستدامة للطلب وأهميتها؛
- وضع تقييم محدد لصيانة المياه التي يمكن تحقيقها، وتقدير الفعالية والتكاليف على أساس الجدوى التقنية والاقتصادية؛

- تحديد التدابير الاجتماعية الثقافية والاقتصادية والمؤسسية والقانونية والتقنية التي ينبغي اتخاذها لعلاج العيوب وإزالة العقبات للإدارة الجيدة للطلب على المياه لمنع النقص في المستقبل.

النهج المتبع

تحليل أولى لحالات ٢١ بلداً وكياناً ساحلياً في البحر المتوسط

لقد تم وضع هذه البلدان والكيانات في أربعة مجموعات لها جميعاً حالات مشابهة فيما يتعلق بخطر النقص الذي يهددها والطلب على المياه الحالي وفي المستقبل :

- ١ المجموعة ١ : البلدان التي لا يوجد بها خطر نقص حتى بعد عام ٢٠٢٥ (ألبانيا ، البوسنة والهرسك ، كرواتيا ، فرنسا ، اليونان ، إيطاليا ، موناكو ، سلوفينيا ، تركيا)
- ٢ المجموعة ٢ : البلدان التي قد يوجد بها خطر نقص عرضي محلي (فيرص ، لبنان ، المغرب ، أسبانيا ، الجمهورية العربية السورية)
- ٣ المجموعة ٣ : البلدان التي قد يوجد بها نقص عرضي أو هيكلية إبتداءً من عام ٢٠٠٠ بالرغم من الطلب المنخفض الحالي على المياه (الجزائر ، إسرائيل ، مالطة ، السلطة الفلسطينية ، تونس)
- ٤ المجموعة ٤ : البلدان التي سيوجد بها نقص هيكلية إبتداءً من عام ٢٠٠٠ يضاعف منه زيادة الطلب على المياه (مصر والجمهورية العربية الليبية) .

المعلومات بشأن الطلبات على المياه وأنظمة استخدام المياه

تم جمعها من الخبراء الوطنيين من خلال استبيانات وعرضت في ثلاث وثائق مرجعية توضح بموضوعية سياق بلدان البحر المتوسط .

١- مشاكل إدارة الطلب على المياه في بلدان البحر المتوسط. أعادت الدراسة التمهيدية هذه التأكيد على أهداف وطرق ووسائل وأدوات إدارة الطلب وكذلك على نهج تقييم جدوى صيانة المياه المتوقعة.

٢- موجز لصحائف المعلومات القطرية. يمثل هذا جيدا لتحسين وتنسيق واستكمال المعلومات بشأن استخدام المياه في بلدان البحر المتوسط .

٣- خلاصة واقية مؤقتة "معايير أساسية وإحصائيات تتعلق بالطلب على المياه في البحر المتوسط"، التي تستكمل الموجز من خلال بيان أهم الأرقام المتاحة.

حلقة عمل لمناقشة النتائج ووسائل أفضل لإدارة للطلب على المياه

اجتمع خبراء ورسميون من ١٦ بلدا و١٤ منظمة حكومية دولية أو غير حكومية وشركات خاصة وسلطات محلية في فريجي (فرنسا) ١٢-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ويرد توجيه المناقشات في الوثيقة الاطارية لحلقة العمل وفي السجل الموجز بتفاصيل المقترحات والاستنتاجات والتوصيات العامة .

التقييم المشترك

أدت النتائج التي أحيط بها المجتمع المسؤول عن تصميم وتنفيذ سياسات المياه في البحر المتوسط الى التأكيد على خمس نقاط رئيسية .

١- الانظمة الايكولوجية هي حقوق المستعملين

إن الطلب البيئي على المياه من خلال الانظمة الطبيعية هو جانب أساسي للطلب على المياه في البحر المتوسط .

ينبغي أن يحترم سحب المياه من الوسائل الطبيعية صيانة "المستوى الأدنى المقبول" للصيانة الأيكولوجية للأنظمة الأيكولوجية ، التي هي أيضا حق للمستعملين .

٢- نظم إستخدام المياه غير صالحة تماما

يبدو أن جزءا كبيرا من المياه المستخرجة تستخدم إستخداما سيئا أو قليلا في معظم بلدان البحر المتوسط .

* يجري تسرب ثلث حجم المياه على الأقل المنتجة والموزعة كمياه للشرب من خلال الشبكات أو تهدر نتيجة سوء الاستخدام .

* يجري خسارة حوالي نصف حجم مياه الري من خلال التسرب أثناء النقل وسوء وسائل الامداد الى الحقول وإنخفاض كفاءة شبكات الري وإختيار محاصيل تستهلك مياه كثيرة .

* تستخدم صناعات كثيرة ذات عيوب في إعادة الدوران والتسرب والفقء وعمليات إنتاج لا تتسم بالكفاءة أحجام من المياه تزيد عن حاجاتها مما يقلل من نوعيتها .

٣- الاسباب المحددة بوضوح

هناك ثلاثة مجالات :

تشريعية وسياسية : تم إدراج مفهوم إدارة الطلب في جميع أعمال التخطيط والتشريعات حيث تتخلف بعض البلدان لأسباب تاريخية، إلا أن توازن القوى يتغير؛

اجتماعية اقتصادية: تغيرت المياه من كونها موجودا طبيعيا إلى موجود اقتصادي نادر. وله أيضا أبعاد اجتماعية وثقافية وبيئية ينبغي الحفاظ عليها. إن الوعي بهذا التطور ليس منتشرا فيما بين جميع العاملين في إقتصاد المياه .

تكنولوجية: بصورة عامة، توجد التكنولوجيا ولكنها لا تستخدم عادة. وفي الوقت الحالي، لا يمكن لكل بلد الحصول على معظم التكنولوجيا الحديثة .

تؤدي العيوب في إدارة الطلب على المياه الي خسارة الموارد على أساس الكمية والنوعية وكذلك الخسارة الاقتصادية وما يتبعها من ربحية منخفضة.

إن حجم المياه المقفودة أو المهدرة تشكل "مصرفا للمياه" غير مستغل . ومن ثم فإن إدارة الطلب على المياه هي أكثر كفاءة من البدائل الأخرى للإمداد بالمياه. إن إمكانية تحقيق وفورات في المياه ينبغي أخذها في الإعتبار عند كل مرحلة من مراحل إدارة المياه ، من الاستخراج للمياه للاستعمال الي تصريف مياه الفضلات في البيئة . وينبغي أن تركز إدارة الطلب في الأساس على أضعف وصلة في سلسلة الاستخدام .

٤- "مصرف المياه" غير المستغل

بالنسبة لجميع بلدان البحر المتوسط، قد يؤدي التقدير الاولي لكمية المياه التي يمكن توفيرها بواسطة الادارة الرشيدة للاستخدام وإتخفاض الطلب الي حجم هائل (٧٥،٥ كيلومتر مكعب سنويا) بالمقارنة بالمياه الإضافية التي يجرى الامداد بها لتغطية الزيادة في الطلب المتوقع في السنوات العشرين أو الثلاثين القادمة (+ ٨٥ كيلومترا مكعبا سنويا لعام ٢٠١٠ على أساس إفتراض مرتفع و + ١٤٨ كيلومترا مكعبا في عام ٢٠٢٥) .

* إن أكثر الوفورات على أساس الحجم هي في قطاع الزراعة : خفض الخسارة خلال النقل مع كفاءة أكبر (٧١ في المائة من الاجمالي وأكثر من النصف نتيجة لتحسين الكفاءة) ،

* وتأتي الاهمية التالية من إعادة دوران أفضل من الصناعة (١٨ في المائة) ،

* ثم خفض خسارة وتسرب وإهدار مياه الشرب في المجتمعات المحلية (١٠ في المائة) ، بالرغم من قيمتها الأكبر نظرا للتكاليف المرتفعة في إنتاج وتوزيع مياه الشرب .

٥- التحسينات الممكنة

من الممكن تقنيا صيانة جزء كبير من المياه المفقودة أو المهذرة ويكلف هذا أقل من إنتاج إمدادات جديدة ، ولاسيما تكاليف الإمداد بالمياه لتغطية الاحتياجات الإضافية في المستقبل .

ومن ثم تسعى إدارة الطلب على المياه الى خفض "عدم استخدام" المياه المستخرجة أو المنتجة و"سوء استخدامها" ، وبمعنى آخر الإهدار المادي و/أو الاقتصادي في كلا الجانبين . وتتألف هذه من : عيوب عملية في نظام الاستخدام (خسارة وتسرب والافتقار الى الكفاءة) الاستخدام غير الضروري أو غير الحقيقي والاقراط في استخدام مياه ذات نوعية عالية عندما يكفي استخدام نوعية منخفضة ، الاختيار السيئ للاستعمال وإعادة الاستعمال وعيوب الاستخدام في أسفل المجرى . ومن الضروري في نفس الوقت :

- * خفض الطلب أو على الأقل التباطؤ في زيادته ،
- * تنسيق إمكانيات الطلب والإمداد كلما كان ممكنا ،
- * تنسيق وأفضل استخدامات متعددة لموارد المياه المحدودة،
- * تغيير العوامل التي تحكم متطلبات المياه وتكييف الهيكل القطاعي لاستخدام المياه وتعزيز الأكثر كفاءة .

تستخدم إدارة الطلب على المياه وسائل تختلف طبقا لنوع العيب الذي ينبغي معالجته . وبعض الوسائل ، ولا سيما ذات الطابع التقني ، هي عوامل مباشرة لصيانة المياه ، أما الوسائل الأخرى غير المباشرة فهي تيسر وتحكم تطبيق الاولى وتؤثر على سلوك المستعملين (أدوات إقتصادية ومالية وإجتماعية ثقافية وقانونية وناظمة) . وينبغي استخدام جميع أدوات إدارة الطلب بطريقة متناسقة . فيعزز هذا التأثير فعالية الإدارة بشرط أن تقوم نفس سلطة الإدارة بتطبيق الأدوات .

وبالرغم من أن الجميع ليم نفس الغرض ، تعتمد إستراتيجيات إدارة الطلب ، مع إختيار حلول الأولوية وتنسيق أدوات الإدارة المختلفة ، الى حد كبير على الاتواع الرئيسية للعيوب ومستوى تناقص العرض والطلب والوسائل الاجتماعية الاقتصادية والحالة فى كل بلد .

مبادئ توجيهية للعمل

إدراج إدارة الطلب على المياه بقاعلية فى استراتيجيات المياه الوطنية وسياسات التنمية:

* تعزيز الإدراج الفعال لأهداف رقابة الطلب فى سياسات تخطيط المياه وفى جميع السياسات الإنمائية القطاعية وكذلك سياسات صيانة المياه التي لها أثر على متطلبات المياه؛
- محاولة وضع تواريخ لتحقيق هذه الاهداف .

* الاضطلاع بدراسات جدوى لإمكانيات صيانة المياه (الوقورات المحتملة والطرق والتكاليف والحدود الزمنية والمعايير القانونية والمالية والرقابة وما إلى ذلك):
- التقييم بدقة لجدوى عمليات رقابة الطلب (حجم المياه التى يجرى صيانتها بتكلفة منافسة) تحت ظروف مختلفة وفى أوضاع إجتماعية إقتصادية وثقافية مختلفة .

* تعزيز الاستثمار فى أنشطة تستخدم المياه بفعالية بقدر الإمكان (ولا سيما فى الزراعة والصناعة):

- ضمان أن الاستثمار (ترميم أو بناء شبكات جديدة وطرق إستخدام وأنماط محاصيل) يسبقه دراسات جدوى بشأن سيناريوهات تتضمن مقارنات للأثر على الطلب ،
- ضمان أن جهود إعادة الدوران من قبل الصناعة مفيدة ليا .

١- تطوير الوعي فيما بين الجمهور والعاملين الاقتصاديين والمدراء ومتخذي القرارات بأهمية فقدان وهدر المياه على أساس اقتصادي وحجم المياه والدعوة إلى الإحساس بالمسؤولية فيما بين المستعملين من أجل إدارة أفضل للطلب على المياه

* تنفيذ حملات تعزيز الوعي على جميع المستويات:

- زيادة وعي المستعمل بهدر المياه وفرص توفيرها بواسطة مكافحة الهدر من خلال سلوك بسيط توضحه أمثلة عملية ،
- توعية الجمهور بقيمة المياه وخطر نقصها يتبع ذلك أعمال متوسطة وطويلة الأجل،
- استخدام دعم الروابط واستخدام جميع أنواع وسائل الاتصال السمعية البصرية ومواد وأعمال التثقيف (فصول المياه) وتكييفها لكل بلد.

* تيسير الحصول على المعلومات بشأن الطلب على المياه :

- توفير معلومات عن أسعار ورسوم المياه ،
- استخدام المشاركة الفعالة لخبراء شبكات المياه في البحر المتوسط ودراسة إمكانية تيسير تبادل المعلومات من خلال تطوير نظام المعلومات الأوروبية المتوسطى بشأن المعرفة التقنية في قطاع المياه ، المتفق عليه في مؤتمر إدارة المياه المعقود في مارسيليا.

٢- تحسين المعرفة فيما بين الجمهور والعاملين الاقتصاديين والمدراء ومتخذي القرارات وتقييم المزايا المحتملة التي يمكن تحقيقها من إدارة اقتصادية أكثر للطلب على المياه مع التأكيد على الشفافية الكلية:

- وضع آليات لجمع البيانات لمعرفة كفاءة شبكات وأنظمة الاستخدام، بما في ذلك :
 - علم القياس (تركيب معدات لقياس تدفق المياه والنوعية الخ) . رقابة وصيانة أنظمة القياس على جميع المستويات: إن الانتاج والتوزيع والاستهلاك هي شروط ضرورية لأي نهج لتوفير المياه. وينبغي وجود سياسة متابعة وصيانة ومعدات مناسبة ،
 - معلومات شاملة أكثر ومحددة أكثر ومركزة إقليميا أكثر عن استخدام المياه في كل قطاع (الكميات وتنوعها والاحتياجات الفعلية ومحصول الاستخدام ، ولكن أيضا

- النوعية وطرق الاستخدام ودور الوسطاء وتكاليف الدفع والمرونة والتغيرات في الاسعار الخ)،
- دعم مؤسسى يسمح بتحليل التدابير والبيانات ذات العلاقة لتوفير عناصر موضوعية لمتخذى القرارات بشأن وضع القرارات وما يتبعها من رصد وتوفير معلومات تنسم بالشفافية للجمهور .
- * إعداد والأخذ في الاعتبار أهداف إشارية ومعايير للأشكال الرئيسية للاستخدام على أساس الكمية والنوعية :
- معايير تساعد فى تحديد الاحتياجات الفعلية وتقوم بدور نقطة مرجعية لتقدير اليدر،
- تعزيز البحوث فى هذا المجال .
- ٣- الاضطلاع بأنشطة عملية لرقابة الطلب
- * تنفيذ مشروعات تجريبية لتحسين فاعلية أنظمة الاستخدام (الشبكات والعمليات الخ) :
- تهدف الى الاستخدام والاستفادة من النتائج لوضع مثل هذه الاستراتيجيات .
- * تحسين ناتج توزيع الشبكات وإستخدامها ،والتركيز على الصيانة
- تحسين الرقابة على توزيع المياه (التدفق والضغط) ولاسيما للرقابة نحو أسفل النهر (مياه الشرب والرى) ،
- تصور خصخصة خدمات توزيع المياه بحذر وبالتدرج وشفافية ، إذا كان هذا سيساعد فى تحسين شبكات التوزيع ،
- وضع أهداف إدارة محددة بدقة ذات إهتمام ببيئات التوزيع ، مثل ، من خلال إبرام عقود عندما تخصص الدولة الموارد ،
- وضع إجراءات للرى أكثر إقتصادا (مرشات صغيرة والتنقيط) وتشجيعها من خلال تدابير إقتصادية (بما فى ذلك الاسعار الزراعية) ،

- تعزيز التوسع في إستخدام مياه من نوعية منخفضة (المياه المالحة أو مياه البحر وكذلك مياه النفايات الحضرية والصناعية المعالجة) بدلا من مياه الشرب ، عندما يكون ذلك ممكنا بتكاليف معقولة .
- * وضع أنظمة متطورة وتدرجية للأسعار والرسوم :
 - يتضمن هذا أن الوعي بالتكاليف الفعلية لانتاج وتوزيع ومعالجة المياه ينبغي أن يكون أكثر شفافية ، أي ينبغي وجود إجراءات للمحاسبة واضحة في جهات الادارة حتى يمكن للفروق في تكاليف وأسعار المياه وما يتبعها من أثر على الخيارات السياسية المختلفة لتحديد الاسعار تقديرها على نحو أفضل ،
 - الاخذ في الاعتبار أهداف إدارة الطلب على وجه صحيح (طبقا لأشكال الاستخدام المختلفة وطرق الاستخراج ونوعية المياه ...). وينبغي أن تكون الطريقة المستخدمة في تحديد رسوم المياه واضحة لفهمها وسهلة لإستخدامها وذلك لتطبيقها على نحو واقعي حتى يمكن قبولها . ومن المستصوب تحديد الرسوم بناء على الحجم للزراعة وللمياه الشرب .
- * جعل المستعملين يفهمون مباشرة معنى وهدف الحوافز المالية في شكل عقوبات (ضرائب ورسوم ...) أو تشجيع (إعانات). ويمكن أن تكون هذه الحوافز أدوات أخرى لتوجيه الاستهلاك .
- * تعزيز إدراج أفضل لشروط إدارة الطلب في جميع السياسات الانمائية القطاعية وذلك لخفض الطلب :
 - فهم أفضل للتفاعل بين إستراتيجيات إدارة المياه وسياسات التنمية القطاعية التي لها أثر على الطلب على المياه في كل بلد ،
 - تشجيع دور مؤسسات التنسيق على المستوى الوطنى في علاقتها بالطلب على المياه (نظام يرخص باستخراج المياه الخ) ،
 - إضفاء الطابع المؤسسى لمشاركة المستعملين في إتخاذ القرارات (روابط المزارعين المستخدمين للرى الخ) ،

- إذا كان هناك نظام ترخيص ، توفير شرطة للمياه فعالة تتوفر لها الموارد البشرية والمالية ،
- تحسين محصول المياه وتقنيات تجديد المياه الجوفية .

٤- تشجيع التعاون فيما بين مجموعات البلدان التي تواجه نفس مشاكل إدارة الطلب والتدرة في المستقبل

- * تشجيع نقل المعرفة العلمية للمدراء :
 - نقل التكنولوجيا والتدريب المناسب للتمكن من تكنولوجيات صيانة المياه بفاعلية ،
 - تبادل الخبرة فيما بين البلدان التي تواجه مشاكل مشتركة ولكن لها إستراتيجيات مختلفة ومكتملة ،
 - ضمان أن تصبح إدارة الطلب على المياه مجال للتدريب يحظى بالأهمية مثل إدارة الموارد للمدراء التقنيين لتخطيط المياه وإستخدامها.
- * تنفيذ تعاون إقتصادي وتقني بشأن المياه يتمشى مع أهداف إدارة الطلب على المياه :
 - تعزيز التعاون الذي يؤدي الى الإقتصاد في المياه ،
 - ضمان أن دعم المشاركة الاقتصادية ، من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠٠٠ ومن خلال تعاون مالي ، لن يكون له أثر سلبي وبالتالي يؤدي الى تدهور بيئي في إدارة الموارد الطبيعية ، بما في ذلك المياه ويضمن الأمن الغذائي لمعظم البلدان المعرضة للتأثر . وهذان متطلبان رئيسيان لوضع مكونات التنمية المستدامة في إطار نهج منظم ورشيد .

باء- توصيات بشأن الادارة المتكاملة والمستدامة للمناطق الساحلية

إذ تحاط علما بنتائج الفريق العامل المعقود في ببيدورم تحت توجيه مديري مهمتين ، المغرب ومنظمة Medcities¹ (٢١-٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧) وعلى ضوء عمل مركز الأنشطة الاقليمية للخطة الزرقاء و مركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الاعمال ذات الاولوية ، بشأن التدهور السريع لكثير من المناطق الساحلية ، مثل الجزر ، ومخاطرها الموروثة على بعض الأنشطة الاقتصادية ، إتمدت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة التوصيات التالية :

"١" تحسين الآليات المؤسسية للادارة المتكاملة للمناطق الساحلية بواسطة إنشاء عند الضرورة و/أو دعم المياكل فيما بين الوزارات أو الادارات وأطر لتعاون العاملين المشاركين في تنمية وإدارة وتكامل انشطتها .

وينبغي إنشاء هذه المياكل على المستوى ذى العلاقة بكل بلد (الوطني والاقليمي والمحلي) .

وينبغي دعوة السلطات المحلية والاقليمية للقيام بدور مهم في الاعداد لإستراتيجيات للادارة المتكاملة للمناطق الساحلية .

"٢" وضع أو دعم وفرض صكوك تشريعية ونظامية :

- على المستوى الاقليمي ، إعداد خطوط توجيهية لتنفيذ صكوك قانونية وطنية ملائمة ،
- وعلى المستوى الوطني ، ينبغي للتشريعات الوطنية :
- أن تحدد المناطق الساحلية المعنية ،

- تتطلب إعداد خطط إدارة لجميع المناطق الساحلية الخاضعة لضغوط إنمائية ،
 - ضمان أن يصاحب خطط الإدارة دراسات الأثر البيئي ،
 - وضع إجراءات للتنمية والحماية لتعزيز الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية بما في ذلك إجراءات لحماية المواقع ذات القيمة الأيكولوجية والمناظر الطبيعية لمنع إنتشار التنمية الحضرية المبعثرة أو تنمية قريبة جدا من الشواطئ و ضمان توفير البنية الأساسية البيئية للمناطق التي تم تحضرها .
 - وحتى بدء نفاذ خطط التنمية الإقليمية أو المحلية ، ينبغي اعتماد أحكام لصيانة المناطق الطبيعية والساحلية وتنفيذها .
 - وإخيرا ، ينبغي ضمان تنفيذ الأحكام السابقة ، ومن أجل هذه الغاية :
 - ينبغي دعم المنظمات المسؤولة عن التنمية الساحلية والحماية ، و ينبغي تدريب الموظفين ،
 - ينبغي توفير أو دعم آليات فرض القانون ،
 - وإذا لزم الأمر وبالنسبة للأوضاع الوطنية ، ينبغي أن تكون الاجراءات القضائية أسهل لمعارضة قرارات التخطيط ،
 - ينبغي وضع نظام فعال للمسؤولية والجزاءات .
- ٣" ضمان الوصول للمعلومات لزيادة الوعي والتدريب لأكثر عدد ممكن من العاملين . و ينبغي تشجيع نشر المعلومات من خلال تبادل الخبرة ونقل المعرفة التقنية من خلال الاستفادة من هيكل خطة عمل البحر المتوسط .
- ٤" وضع نظام مناسب لحواجز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال وضع أدوات إقتصادية ومالية وضريبية تضمن إرتباط وتوازن تكاليف حماية وإدارة المناطق الطبيعية بالموارد المالية التي تولدها التنمية . و ينبغي تنسيق أموال الخدمات متعددة الاطراف والتعاون الثنائي والموارد المحلية على نحو أفضل .

"٥" بدعم من المنظمات الدولية ذات العلاقة والاتحاد الاوروى ، وضع مشروعات تجريبية عملية فى مجال إدارة المناطق الساحلية ونشر نتائجها .

ينبغى إيلاء الاولوية للمشروعات المتعلقة :

- بالمناطق الساحلية الخاضعة لاستخدامات محتملة أو متصارع بشأنها ،
- مناطق أخرى ذات أهمية بيئية أو إقتصادية أو إجتماعية مثل الجزر واندلتات .

"٦" إن دور الجمهور مهم جدا فى إطار التنمية المستدامة للمناطق الساحلية ، طبقا للمسؤولية المشتركة التى يجب تشجيعها . إن الهدف الرئيسى هو زيادة الفرص وتحسين فعالية المشاركة الجماهيرية النفعالية .

- ومن أجل هذا الغرض ، ينبغى وضع آليات للمشاركة ، مثل اللجان الاستشارية والتحقيقات العامة والاستماع للأراء المختلفة والمشاركة الفعلية فى الإدارة.

- وتقرح لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة :

- وضع خطوط توجيهية عملية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ،
- وضع تقرير منتظم عن حالة بيئة المناطق الساحلية ، وإستخدام أدوات التقييم بدعم من الأطراف المتأثرة ،
- وضع اشكال جديدة للمشاركة بين الجمهور والأطراف المتأثرة الأخرى لتشجيع الافكار الإبداعية ،
- دعوة الجمهور للمشاركة فى عمليات إتخاذ القرارات ،
- دعم التعاون الذى يعزز تبادل الخبرات ويضيف حوافز للجمهور لبرامج ومشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية .

ينبغى تعزيز الاستراتيجيات الوطنية والاقليمية والمحلية ومشاركات البحر المتوسط لضمان الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية .

التذييل السادس

النظام الداخلي

للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

الغرض

المادة ١

ينطبق النظام الداخلي على اجتماعات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة كما نص على ذلك في القسم باء - ٤ من اختصاصاتها. ويكمل النظام الداخلي إطار تشغيل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة كما نص على ذلك في "الاختصاصات" و"تشكيل اللجنة" في الوثائق المرفقة التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة.

التعريف

المادة ٢

لأغراض النظام الداخلي:

- ١- تطبق كلمة "لجنة" على "لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة"؛
- ٢- ينطبق مصطلح "اتفاقية برشلونة" على اتفاقية عام ١٩٧٦ لحماية البحر المتوسط من التلوث كما عدلت في عام ١٩٩٥؛
- ٣- ينطبق مصطلح "منسق" على منسق وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط أو ممثله المعين؛
- ٤- ينطبق مصطلح "أمانة" على وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط كما نص على ذلك في المادة ١٧ من اتفاقية برشلونة كما عدلت.

مكان اجتماعات اللجنة

المادة ٣

تُعقد اجتماعات اللجنة في مقر وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط ما لم تُعقد في أماكن أخرى في البحر المتوسط عملاً بتوصية اللجنة التي وافق عليها اجتماع الأطراف.

- وخلال الفترة بين اجتماعات الأطراف يجوز لمكتب الأطراف في الاتفاقية منح الموافقة.
- ولأسباب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، يجوز تنسيق الاجتماعات في إطار لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، حسب الاقتضاء، مع اجتماعات خطة عمل البحر المتوسط الأخرى ذات العلاقة.

تواريخ اجتماعات اللجنة

المادة ٤

- ١ كمانص في القسم هاء (٧) من اختصاصات اللجنة، تُعقد للجنة اجتماعاتها مرة واحدة على الأقل في السنة حتى عام ٢٠٠٠، ثم تجتمع مرة كل سنتين على الأقل.
- ٢ يدعو المنسق إلى عقد اجتماعات للجنة.

-٣ تحدد اللجنة، في اجتماعها، تاريخ الافتتاح ومدة الاجتماع التالي.

الدعوات

المادة ٥

- ١ يدعو المنسق الأمم المتحدة وهيئتها الفرعية المختصة والوكالات المتخصصة إذا كانت تشارك في أنشطة خطة عمل البحر المتوسط أو لها علاقة مباشرة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط إلى إرسال ممثلين للمشاركة في اجتماعات اللجنة باعتبارهم مراقبين.

- ٢- يدعو المنسق، بالاتفاق مع المكتب، أي دولة عضو في الأمم المتحدة تطلب ذلك ولها علاقة مباشرة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط إلى إرسال ممثلين للمشاركة في اجتماعات اللجنة كمراقبين.
- ٣- يدعو المنسق، بالاتفاق مع المكتب، أي منظمات حكومية دولية أخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية التي تهتم مباشرة بقضايا حماية البيئة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط والتي تتعلق أنشطتها بوظائف اللجنة، إلى إرسال ممثلين للمشاركة في اجتماعات اللجنة كمراقبين.
- ٤- ويجوز لهؤلاء المراقبين، كما نص على ذلك في المادة (٢)٢٠ من اتفاقية برشلونة كما عدلت، المشاركة في اجتماعات اللجنة ويجوز لهم تقديم معلومات أو تقارير ذات علاقة بعمل اللجنة وتتعلق بالمسائل ذات الاهتمام المباشر بالمنظمات التي يمثلونها.

العننية

المادة ٦

تعقد الجلسات العامة للجنة علنية ما لم تقرر اللجنة غير ذلك. وتعقد جلسات اللجان الفرعية لاجتماعات اللجنة مغلقة ما لم يقرر اجتماع اللجنة غير ذلك.

جدول الأعمال

المادة ٧

يعد المنسق، بالاتفاق مع مكتب التوجيه للجنة، جدول أعمال مؤقت لاجتماع اللجنة ويرسله إلى أعضاء اللجنة بمدة ستة أسابيع على الأقل قبل الجلسة الافتتاحية مع الوثائق الداعمة.

المادة ٨

يشمل جدول الأعمال المؤقت لكل اجتماع:

١- جميع البنود الواردة في القسم باء - ٣ من اختصاصات اللجنة؛

٢- جميع البنود التي طلب إدراجها في اجتماع سابق للجنة؛

- ٣- أي بند يقترحه عضو في اللجنة؛
- ٤- تقرير المنسق الذي يحتوي على معلومات تتعلق بأنشطة التنمية المستدامة والتقدم المحرز والقضايا الأخذة في الظهور التي ينبغي التصدي لها؛
- ٥- تقارير مدراء المهام وأفرقة العمل للموضوعية؛
- ٦- جميع البنود المتعلقة بالترتيبات المالية ذات العلاقة باللجنة.

المادة ٩

يقوم المنسق ، بالاتفاق مع مكتب اللجنة ، بإدراج أي مسألة مناسبة لجدول الأعمال قد تظهر في الفترة الفاصلة بين إرسال جدول الأعمال المؤقت وافتتاح الاجتماع في جدول أعمال مؤقت تكميلي ينظر الاجتماع فيه مع جدول الأعمال المؤقت.

المادة ١٠

عند افتتاح أي اجتماع عادي للجنة، يجوز لأعضاء اللجنة، عند إقرار جدول أعمال الاجتماع ، أن تضيف أو تحذف أو تعدل بنوداً أو ترجى النظر فيها. ولا يجوز أن تضاف إلى جدول الأعمال سوى البنود التي يعتبرها الاجتماع عاجلة ومهمة.

المادة ١١

في بداية كل اجتماع، وبناء على أحكام المادة ١٠، تقر اللجنة جدول أعمالها للاجتماع على أساس جدول الأعمال المؤقت وجدول الأعمال المؤقت التكميلي المشار إليه في المادة ٩.

المادة ١٢

تنظر اللجنة عادة في بنود جدول أعمال الاجتماع فقط التي تم تعميم وثائق كافية عنه على الأعضاء بمدة ستة أسابيع قبل بداية اجتماع اللجنة.

التمثيل

المادة ١٣

يشارك جميع أعضاء اللجنة في اللجنة على قدم المساواة.

يمثل كل عضو في اللجنة بممثل معتمد يجوز له أن يصطحب معه مستشارين حسب الحاجة.

المادة ١٤

يقدم أعضاء اللجنة رسمياً أسماء الممثلين والمستشارين إلى المنسق قبل الجلسة الافتتاحية للاجتماع التي سيحضرها الممثلون.

المادة ١٥

وفي الجلسة الأولى لكل اجتماع للجنة، يتولى الرئاسة رئيس الاجتماع العادي السابق أو في حالة غيابه نائب للرئيس قد عينه، حتى ينتخب الاجتماع رئيساً له.

المادة ١٦

إذا تغيب الرئيس مؤقتاً عن إحدى الجلسات أو عن أي جزء منها، يقوم بتعيين أحد نواب الرئيس ليتولى مهامه.

مكتب اللجنة

المادة ١٧

عند بداية الجلسة الأولى لكل اجتماع، تنتخب اللجنة رئيساً وأربعة نواب للرئيس ومقررًا من بين ممثلي أعضائها على أساس التوزيع الجغرافي العادل ومن بين المجموعات المختلفة. وينبغي أن يتضمن مكتب التوجيه ثلاثة أعضاء يمثلون الأطراف المتعاقدة وممثل واحد من كل فئة من الفئات الثلاث التي توقعها اختصاصات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

عندما تدعو الحاجة، يمكن لوحدة التنسيق بالاتفاق مع رئيس مكتب للتوجيه دعوة لاجتماع واحد للمكتب بين اجتماعين للجنة لضمان المتابعة وتيسير العمل الذي قرره اللجنة. ويعمم التقرير ووثائق العمل على جميع أعضاء اللجنة.

المادة ١٩

- ١- يقوم الرئيس، أو في حالة غيابه أحد نواب الرئيس قد عينه، بمهمة رئيس مكتب للتوجيه.
- ٢- إذا قدم عضو في المكتب استقالته أو أصبح غير قادر على أداء وظائفه، يحل ممثل من نفس عضو اللجنة محله خلال الفترة المتبقية من ولايته.

تنظيم اجتماعات اللجنة

المادة ٢٠

- ١- أثناء سير الاجتماع، تنشئ اللجنة أفرقة عمل موضوعية وأفرقة عمل أخرى حسب الحاجة، وتحال إليها الموضوعات التي حددتها اللجنة باعتبارها ذات أهمية للتنمية المستدامة لمنطقة البحر المتوسط من أجل دراستها وتقديم مقترحات بشأنها. ويمكن لأفرقة العمل هذه أن تجتمع عندما لا تعقد اللجنة لتضمن ، مع المكتب ، مواصلة عمل اللجنة بين دوراتها.
- ٢- تختار اللجنة مدراء مهام لكل فريق عمل موضوعي ورئيساً لأفرقة العمل الأخرى، ما لم تقرر غير ذلك.
- ٣- تحدد اللجنة ولاية وتشكيل أفرقة العمل ومدراء المهام.

المادة ٢١

يعمل المنسق كأمين لأي اجتماع للجنة. وله أن يفوض مهامه إلى أحد أعضاء الأمانة.

المادة ٢٢

يوفر المنسق الموظفين الذين تحتاجهم الأمانة ويكون مسؤولاً عن جميع الترتيبات الضرورية لاجتماعات اللجنة.

المادة ٢٣

تقوم الأمانة بترتيب الترجمة الشفوية للكلمات التي تلقى وباستلام وترجمة وتعميم وثائق اجتماعات اللجنة وأقرتها العاملة، وتنتشر وتعمم المقررات والتقارير والوثائق ذات العلاقة باجتماع اللجنة. وتحتفظ بالوثائق في محفوظات اجتماعات اللجنة وتؤدي بوجه عام جميع الأعمال الأخرى التي قد تتطلبها اللجنة.

لغات اللجنة

المادة ٢٤

تكون الإنجليزية والفرنسية هما لغتا عمل اجتماعات مكتب اللجنة. واللغتان الإنجليزية والفرنسية هما أيضا لغتا عمل اللجنة ما لم تسمح الأحوال المالية ذات العلاقة بتنظيم الاجتماعات باستخدام اللغات الرسمية الأربعة لخدمة عمل البحر المتوسط.

تصريف الأعمال

المادة ٢٥

ينطبق النظام الداخلي لاجتماعات ومؤتمرات الأطراف المتعاقدة المتعلق بتصريف الأعمال (المواد ٣٠-٤١) بعد إجراء التغييرات اللازمة على تصريف الأعمال في اجتماعات اللجنة.

مقترحات اللجنة

المادة ٢٦

تعتمد مقترحات اللجنة بتوافق الآراء. وتعرض هذه المقترحات على اجتماعات الأطراف المتعاقدة.

سجلات اجتماعات اللجنة

المادة ٢٧

تحتفظ الأمانة بسجلات سليمة لاجتماعات اللجنة طبقا لممارسة الأمم المتحدة.

التعديلات على الإجراءات

المادة ٢٨

ينبغي أن يوافق اجتماع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة على أي تعديلات على النظام الداخلي بعد أن تقترحها اللجنة.

المرفق الخامس

مؤتمر أطفال البحر المتوسط

(تونس ، ٢٨-٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٧)

توصيات ورسائل ومقترحات الأطفال

المرفق الخامس

مؤتمر أطفال البحر المتوسط

(تونس ، ٢٨-٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٧)

توصيات ورسائل ومقترحات الأطفال

عرضت في الجلسة الختامية التوصيات والرسائل والمقترحات التالية من ثلاثة أفرقة عاملة (بالعربية والانجليزية والفرنسية) طبقا للموضوعات التي نوقشت خلال المؤتمر .

التلوث

- ضمان شواطئ نظيفة ووضع قانون صارم بشأن التخلص من النفايات بما في ذلك التلوث الذي تسبب فيه السفن في أعالي البحار . وينبغي النظر في فرض عقوبات على الملوّثين.
- إنشاء المصانع الملوثة بعيدا عن المناطق الساحلية وشبكات الانهار وإيجاد مواقع مناسبة للتخلص من النفايات ومعالجتها بينما تستخدم التكنولوجيات السليمة بيئيا .
- إنشاء مرافق لاعادة دوران النفايات في بلدان البحر المتوسط .
- تعزيز التكنولوجيات والمنتجات السليمة بيئيا التي يطول إستخدامها.
- معالجة نفايات المجارى قبل تصريفها في الانهار أو البحر .
- عدم إستخدام منتجات تسبب التلوث .
- وضع آلية لمكافحة عمليات إنسكاب النفط في البحر المتوسط وإصلاح الانظمة الايكولوجية المائية .
- تطوير طاقة متجددة ونظيفة وتعزيز النقل العام .
- تنوع المعلومات للأطفال بشأن البيئة لزيادة وعيهم بالنسبة للمشاكل البيئية وخاصة التلوث.

التنوع البيولوجي

- إنشاء محتجزات طبيعية لحماية الانواع النادرة من النباتات والحيوانات .
- حماية مناطق التكاثر .
- النظر في إعادة إدخال الانواع المنقرضة في المناطق المحمية .
- تجنب مزيد من خسارة الانواع .
- إنشاء مراكز تكاثر للانواع النادرة في البحر المتوسط .
- مكافحة الصيد غير المشروع .
- حظر استخدام شباك الجر لحماية عشائر الحيتان والدرفيل في البحر المتوسط .

التصحّر

- تنظيم حملات زراعة الغابات لمواجهة مشكلة التصحر .
- إنشاء محطات لإزالة الملوحة وإعادة استخدام المياه المالحة .
- الحد من إزالة الغابات وتدهورها .
- تجنب الزراعة المكثفة التي تستنفد موارد التربة .
- إنتشار استخدام الطاقة الشمسية باعتبارها طاقة متجددة وسليمة بيئياً .
- مكافحة الحرائق لصيانة الغابات .
- إدارة موارد الرعي بطريقة رشيدة .
- حماية التربة ضد التملح .
- إنشاء مركز البحر المتوسط لبحوث التصحر وإستصلاح الاراضى المتدهورة .

توصيات عامة

- خلق عمالة في ميدان حماية البيئة .
- جمع الاموال لبحوث حماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية .

أعرب الأطفال المشاركين في المؤتمر عن آمالهم :

- بعدم تلوث البحر المتوسط والبحار الأخرى ،
- وصول الوعي بمشاكل البحر المتوسط الى الاجيال المختلفة ،
- إتخاذ قرارات بشأن هذه المشاكل بأسرع وقت ،
- عمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية معا لحماية بحرنا .

تم الاقتراح أيضا بإنشاء شبكة أو مدارس لأطفال البحر المتوسط لرصد الشواطئ بالتعاون مع البلديات ذات العلاقة .

وبشأن التنوع البيولوجي ، تم الاقتراح بإشراك الأطفال في حماية المناطق المحمية وبتوجيه الزوار .